معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

الانتقال الديمقراطي في الأردن

تجربة الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية 2024

محمد أبو رمان
محمد الأمين عساف

الانتقال الديمقراطي
في الأردن

الانتقال الديمقراطي في الأردن

تجربة الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية 2024

محمد أبو رمان محمد الأمين عساف

الطّبعة الأولى

1446 هـ - 2024 م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(2024/10/6065)

342,9565
الانتقال الديمقراطي في الأردن: تجربة الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية
2024
( ) ص.
ر.إ.: 2024/10/6065
الواصفات: /الأحزاب السياسية/ / الانتخابات / /الديمقراطية/ /التمثيل السياسي/ / التغيرات السياسية/ /الأردن/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9923-0-1407-3 (ردمك)

صورة الغلاف: **عاصم المعايطة**
الطباعة: **مطبعة التاج**

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

المؤلفـــان

محمد أبو رمان

أستاذ الفكر السياسي في الجامعة الأردنية في عمّان، والمستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع، وزير الثقافة والشباب سابقًا، ورئيس لجنة الشباب في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

محمد الأمين عسّاف

باحث في علم الاجتماع السياسي، وباحث غير مقيم في معهد السياسة والمجتمع، عمل في إدارة برامج التخطيط الاستراتيجي للأحزاب وبناء قدرات الشباب الناشطين سياسيًا، ومهندس مدني.

فريق العمل

عبد الله محمد الطائي: مدير قسم الأبحاث في معهد السياسة والمجتمع، وباحث في الإسلام السياسي وشؤون الشرق الأوسط - مدير المشروع.

الباحثون الميدانيون

أبرار العبـــويني

أحمد الضرابعــة

أسامة أبو صعيليك

محمد الحمادات

المحتويات

شكر وعرفان 9

إهداء 10

المقدمة 11

الملخص التنفيذي ومنهجية الدراسة 22

الفصل الأول: التحديث السياسي ونظريات السياسة والاجتماع 27

أولاً: الانتقال الديمقراطي: بين جدارة المشروع وشروطه 34

- المكونات الأساسية للديمقراطية 34
- سجال الديمقراطية وأسئلة الجدارة 35
- شروط الانتقال: بين مخاوف التطويع وأسئلة الأصالة 40

ثانيًا: التحديث السياسي بين أسئلة الشرعية والعدالة 46

ثالثًا: الهندسة السياسية والحاجة إلى تجديد التعاقدات الاجتماعية 63

- الهندسة الانتخابية، أداة للتحديث، أم وسيلة للتطويع؟ 63
- الأردن، الاشتراطات التاريخية لعقد اجتماعي جديد 68

الفصل الثاني: العمل الحزبي في الأردن: ولادةٌ جديدة 75

مقدمة 77

أولاً: مآلات الساحة الحزبية بعد التحديث السياسي.....80

أهم المؤثرات على تشكلات الساحة الحزبية في الأردن ما قبل التحديث ...86

الاستجابة للاشتراطات الجديدة 98

الأحزاب السياسية ما بعد التحديث، من بقي في المشهد الحزبي؟ 102

ثانيًا: طيف الأحزاب السياسية الأردنية..... 109

اعتبارات التصنيف على الطيف الحزبي 110

أولاً: مواقف الأحزاب من العلاقة بالدولة والهوية 116

ثانيًا: مسألة الدين والسياسة والقيم 123

ثالثًا: مسألة الاقتصاد وأولويات التنمية 127

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية والاستجابة للتحديث على صعيد داخلي ... 141
المقدمة 143
أولاً: العضوية والانتشار الجغرافي للأحزاب 145
الانتشار الجغرافي للأحزاب..... 146
الانتساب وتمثيل الشرائح العمرية والجندرية في الأحزاب 159
ثانيًا: التطور على صعيد الهياكل ونماذج الإدارة 174
أولاً: التراتب الهرمي والهيئات الحزبية..... 177
ثانيًا: الهياكل المؤسسية الحزبية 182

الفصل الرابع: الانتخابات النيابية وفق القواعد الجديدة..... 197
المقدمة 199
أولاً: الأحزاب والقواعد الانتخابية الجديدة 202
قانون الانتخاب وصياغة مشهد جديد 202
موارد القوة في العملية الانتخابية..... 207
دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية والتزاماتها 217
ثانيًا: المشهد الحزبي في الانتخابات؛ التحالفات والبرامج الانتخابية... 223
بناء القوائم الحزبية في الانتخابات؛ وطنيًا ومحليًا..... 224
البرامج الانتخابية؛ المضمون وآليات الصياغة..... 233
الحملات الانتخابية للأحزاب.. المضمون والأدوات..... 241
ملاحظات نقدية على الحملات الانتخابية..... 254

الفصل الخامس: نتائج الانتخابات ومستقبل مشروع التحول الديمقراطي ... 261
مقدمة..... 263
أولاً: في دلالات الأرقام والمشهد الحزبي 264
ثانيًا: مستقبل الانتقال الديمقراطي في الأردن..... 276
محددات العبور إلى المرحلة القادمة..... 277
سناريوهات المرحلة المقبلة..... 279
الخاتمة والخلاصات 287
المراجع 308

شكر وعرفان

لقد تم العمل على هذا الكتاب في وقت قياسي، إن جاز التعبير، ولم يكن ليخرج بصورته هذه لولا تظافر الجهود، ودعم الزملاء والأصدقاء، وهنا نتقدم بالشكر ابتداءً لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية الذي نفذنا بدعم منه مشروع الدراسة. كما نتقدم بالشكر لكافة الأحزاب التي استجابت لدعوة المقابلات وتعاونت في تقديم المعلومات وتفاعلت بصورة إيجابية مع البحث، وجميع من حضر معنا في جلسات التركيز. وللباحثين الميدانيين في المشروع، الذين اجتهدوا لإنجاز عدد كبير من المقابلات وجمع المعلومات في وقت ضيق للغاية. كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ديار مطارنة وعمر معايطة الذين خصصوا وقتًا كبيرًا للمساهمة في تدقيق المادة الخام للدراسة، وكذلك كل من جنان غنيم وبشرى الشمايلة وفرح أبو عيادة. وكما العادة الامتنان الدائم لكامل فريق معهد السياسة والمجتمع الذي يسّر العمل على المشروع، وهنا نخص كل من مدير قسم الأبحاث، عبدالله الطائي، الذي حرر الكتاب وتابع مراحل إنتاجه حتى النهاية، وأحمد القضاة مدير الإعلام والاتصال الذي عمل على إخراج الكتاب بصورته النهائية ونسق حفل إطلاقه، وحسين الصرايرة، مدير البرامج في المعهد، الذي وضع فكرة المشروع ولم يدخر جهدًا في الدعم والمساندة.

ختامًا، نشكر كل باحث عمل على تيسير هذا الطريق علينا بما قدمه من معارف وأبحاث أسندتنا في بحثنا.

إهـــداء

إلى من آمن بأن الحرية والديمقراطية هي جـذور المواطنــة، وهي مخرجُ البلاد وسبيلها نحو الارتقاء والتنمية..

إلى روح الزميل عبدالله الجبور -رحمه الله- الذي غادرنا وهو يحمل بين يديه قنديل العلم والبحث عن الحقيقة، والذي أعطى آخر أنفاسه لأجل الذود عن هذا الوطن، وأهله.

المقدمة

عبر الأمم، وعبر الجغرافيا، والتاريخ الذي عاشت فيه، كان «**عدم الثبوت**» في أحوال الشعوب والدول هو **الثابت الوحيد**. تبدو هذه الملاحظة بَدهيةً إذا ما نظرنا إلى الصورة عن بُعد؛ ولكننا نغدو أكثر تشككًا تجاهها كلما اقتربنا، وغصنا في تفاصيل المشهد. وهناك سرعان ما تبدأ الوقائع بالظهور وكأنها متشابهة، وعلى أنها صور تكرار، وإعادة إنتاج لما هو قائم. ولكن الحق، أنه وعند العودة إلى الخلف، ستظهر انعطافات كبيرة في المسار الذي نتفحصه، سواءً كان لأمة ما، أو للأمة الإنسانية عمومًا. وإنما يدلل هذا على أن التغيرات في مسار الأمم ليست بالضرورة نتاج تحولات كبرى راديكالية -جذرية- دائمًا، بل إنها في كثير من الأحيان تكون وليدة انزياحات بسيطة وتدريجية فيما هو معتاد ومألوف، ولكن محصلته تأتي على صورة تموضع جديد كلّيًا.

يصبح الانفكاك عن التقييم الذي يقول بثبوت الواقع أو إعادته إنتاج نفسه، أكثر صعوبةً في المنطقة العربية، وهي التي ساهم التعامل معها من قبل الأكاديميا التقليدية -الغربية تحديدًا- والمنطلق من فكرة «جمودها»، وعدم قدرتها على التغيُّر -على الأقل ليس بدون معاونة خارجية-، في سلب الثقة بعمليات الانتقال والتحول والتجديد إلى حد بعيد. فهذه النمطية التي استمرت كثيرًا من الأحيان في قراءة المنطقة عبر تقعيدها على أرضية الصراع الطائفي والمذهبي، كأنه الهوية الحتمية لمخيال أمم هذا الإقليم، كانت أحد أهم عوامل التي أسست لفقد الثقة بمشاريع الإصلاح أيًّا كانت، سياسية، أو اجتماعية، أو فكرية.

وفقًا لقاعدة الصورة الكبيرة والصورة الصغيرة، لا يمكن لأحد أن ينفي وقوع التغيير، لكن أيضًا لا يمكن منع أحدهم من التساؤل عن اتجاهه، وجدواه، أو مواكبته لما هو مطلوب فعلاً لتحقيق أهدافه، والمعنونة في مرحلتنا وفي بلادنا، بالحرية، والعدالة، والاستقرار، والرخاء. ولعل هذا أهم ما نساهم فيه عبر هذا الكتاب بصورة أو بأخرى؛ فنحن نشرح الواقع قدر استطاعتنا محاولين أن نختبر ما تغيّر، وهنا نكون قد قطعنا نصف الطريق بالقارئ إلى الإجابة على أسئلته عن الواقع السياسي في البلاد، وشروط تغييره، وما يحفزه ويهدده، وما يؤول إليه مشهد اليوم، وكيف يبدو الفاعلين في داخله، وكيف نقيم فاعليتَهم. ولكننا في النهاية نسلّم الدفة للقارئ لكي يجيب على ما بقي من التساؤل، والمتمثل بمحاكمة عملية التغيير، التغيير، بمعناه الإيجابي على الأقل والذي لا يبدو أن تعريفه يمثل مشتركًا عامًا.

هذا الكتاب محاولة لمواكبة الحركة المتسارعة على الساحة السياسية الأردنية، ومع أنه يأتي في ظرف إقليمي صعب، يبدو فيه الحديث عن الحياة الحزبية نوعًا من الرفاهية. إلا أن ما هو مؤكد، أن هذه الملفات الداخلية لا تقل أهميةً في وزنها عما يجري في المحيط، بل إنها محدد أساسي للتفاعل معه والاستجابة إليه بكفاءة، لدرجة أن تحريك هذه الملفات قد يكون أهم ما يمكن العمل عليه في إطار الاستجابة لمتغيرات المحيط، ناهيك عن ضروراتها الداخلية.

أهم ما يمثل إضافة في هذا الكتاب، طبيعة العدسة التحليلية التي يحاول استخدامها. حيث يعيد توزين الشروط والمؤثرات على الواقع السياسي، ويقدم مقاربة ترتبط بشكل أكبر بما جرى في البلاد

خلال العقد الماضي خصوصًا بعد الربيع العربي، على عكس المقاربات الدارجة في قراءة المشهد الأردني، والتي تحلل من منطلقات حقبة لم تكن الأحزاب فيها موجودة أصلاً. وسنقول هنا ما سيتكرر لاحقًا، أننا لا نقلل من قيمة مؤثرات وحقب تاريخية مهمة، بقدر ما أننا نعيد توزينها، ونمنحها ما نرى أنه موقعها العادل في معادلة التأثير على واقعنا السياسي اليوم، وهو الواضح أن مؤثرات مستجدة في العقدين الماضيين باتت أكثر أولوية في قراءته، على رأسها التحولات التكنولوجية، وما انبعثت منه من تحولات اجتماعية واقتصادية.

مرت البلاد منذ بداية العقد الماضي بكثير من المنعطفات، وشهدت الساحة الأردنية الكثير من الالتحامات على صعيد داخلي، وتحديات صعبة على صعيد خارجي، وجميع هذه العوامل كانت مهمة في تشكيل المرحلة الحالية من واقعها السياسي. ولعل الإلمام بكل هذه العوامل وأثرها في الساحة الأردنية يحتاج إلى مشروع بحثي موسع وعميق، وإلى جهد كبير وشراكة مع مؤسسات من مختلف القطاعات.

إن المهمة الرئيسية للكتاب، هي تسليط الضوء على أهم التغيرات في شكل الساحة الحزبية، وتقسيمة التيارات السياسية فيها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، بعد عملية التحديث السياسي التي أدت إلى إنتاج واقع حزبي جديد، مبني على أسس غير تقليدية. ونركز على استجابة الأحزاب للتغيرات في محيطها على صعيد داخلي، سواءً على مستوى بنيتها الهيكلية أو العضوية.

تتجاوز أهمية الأحزاب وظيفتها التمثيلة، ويتعدى الحزب كونه الواجهة التي تنقل وجهة نظر طيف سياسي أو اجتماعي؛ فالتعامل مع

الأحزاب وفقًا لهذا المنطق يجعلنا قادرين على تجاوزها بسهولة، والتقليل من أهمية حضورها في ظل ظروف معقدة. إن الأحزاب السياسية ذات وظائف أكثر تعقيدًا بكثير مما تظهره الوظيفة السياسية المباشرة، فهي تلعب دورًا مهمًا بصفتها مؤسسات للحوار وساحات للجدل، بمعنى أن الأحزاب السياسية تمثل إحدى أهم المساحات لاختمار النقاشات العامة، وتصنيع الرأي العام، ورفع مستوى حساسيته وكفاءته، وهذا يعني رفع مستوى الوعي العام.

إن الحزب السياسي الفاعل له سهم في مراكمة الوعي العام، ولا نريد أن يظهر الوصف هنا بذلك الشكل التبشيري عن عمل الأحزاب، الذي نعتاد سماعه على شكل تعابير مستهلكة «كلاشيهات» تحفيزية تجاه العمل الحزبي، بل إننا نتكلم عنه كضرورة بنيوية في المجتمع المسيس، الذي أصبح له دور في التأثير على السلطة واختيارها والتفاعل معها، فغياب الأحزاب يعني شللاً في جزء من الدماغ الاجتماعي الذي يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في تخليق الفكر والهوية، وما ينبني عليها من مواقف.

يضاف إلى هذا أن للأحزاب السياسية دورًا مهمًا ومفصليًا في تجسير الفجوات بين المكونات الاجتماعية المختلفة، فالحزب السياسي يعمل على صناعة أرضيات مشتركة جديدة، أكثر اتساعًا، وأكثر عبورًا للجغرافيا والديمغرافيا، وهذا يعني أنه وبعيدًا عن دورها الوظيفي سياسيًا، فهي تمتلك دورًا مهمًا على صعيد «تمدين» المجتمعات، وبناء هويتها المدنية، القادرة على المراكمة بشكل أكثر مرونة فوق الهويات الأولية، الجغرافية والقرابيّة، ما يعني أن الحزب السياسي له دور غاية

في الأهمية على صعيد بناء تماسك اجتماعي مركب، يرسم هوية أكثر قدرة على الاستيعاب والاحتمال في ذات الوقت.

إلى جانب كل هذا، تأتي الوظيفة المعلنة، حيث يقوم الحزب السياسي وهو الوسيلة الحديثة، الأكثر قدرة -بتنوع أشكالها وهياكلها- على تأطير الأفكار، والآراء، وبناء المواقف، وتوفيق المصالح، وبهذا؛ يكون هو أداة تحقيق التمثيلية، وتحقيق التوازن بين التنوعات السياسية والاجتماعية، وأداة تنظيم مركزية في الفضاء العام، وأهم أدوات المجتمع في موازنة ثقل السلطة، وأحد أهم بوابات السلطة للتفاهم مع المجتمع، أي بالمحصلة، فهو أحد أهم أدوات بناء سلطة مستقرة، ومتزنة.

هذه المقدمة عن الأحزاب السياسية، نحاول من خلالها أن نجيب على عجالة -لضيق المساحة والعنوان- نقاشات طويلة، عن جدوى الحزبية والعمل الحزبي، ونذهب إلى ما بعد ذلك من نقاش عن كيف تصبح الأحزاب السياسية كفؤة وفاعلة، وتعمل على تلبية ما هو مطلوب منها على الأصعدة المختلفة، خصوصًا اليوم في الأردن على إثر انفتاح المنظومة السياسية، مرةً أخرى، وبشكل كبير على العمل الحزبي، وقوننته وفقًا لقواعد جديدة، واستدخاله في بنية النظام السياسي من خلال قانون الانتخاب الذي يضمن وجود الأحزاب في البرلمان، وتوسيع حضورها في الفضاء العام عن طريق إجراءات وقوانين مختلفة، منها ما فتح الباب أمام العمل الحزبي في الجامعات بصورة قانونية.

انفتاح الفضاء العام، والمنظومة السياسية في البلاد على الحزب السياسي يجعل قراءة الأحزاب ضرورة ذات حجم مضاعف عما

كانت عليه في أي وقت آخر. واليوم مع التحولات التي يشهدها العالم بخصوص شكل الفضاء العام، والأدوات المؤثرة فيه، تصبح قراءة الأحزاب بحاجة إلى توسيع منظورها، والأدق، تعميقه، ليصبح تحليلها أكثر قدرة على الغوص في عمق محددات العمل الحزبي، وكفاءته.

إننا مع هذه التحولات اليوم، نجد من الضرورة في مكان أن نفهم ما جرى على الساحة السياسية الأردنية، وما تخلّق فيها من تيارات سياسية، وهوية هذه التيارات، لذلك نفتش عن توجهات الأحزاب السياسية، وما تتبناه من مواقف اقتصادية واجتماعية وسياسية. خصوصًا الأحزاب الجديدة التي ولدت مع هذه المرحلة، محاولةً أن تواكب تغير الشروط السياسية في البلاد، وتغير قوانين اللعبة السياسية.

إن قدرة الأحزاب السياسية على مواكبة المستجدات في القضايا التي تعايشها المجتمعات من أهم ما يمكن القول بأنه يمثل تحديًا أمام الأحزاب لبناء خطاب منسجم مع تطلعات القواعد الاجتماعية، وفي ذات الوقت الذي يمثل هذا التحدي فيه عنوانًا عريضًا ملفتًا، إلا أن أسئلة لا تقع تحت الإضاءة تلعب دورًا محوريًا في التأثير على المشهد من أهمها قدرة الأحزاب على تطوير الأدوات، والهياكل، واستقطاب النخب، بالطريقة التي توائم هذه المرحلة ومستجداتها.

عانت الأحزاب مطولاً من تكلس هياكلها، وفجوة بين ما تحمله من شعارات وبين ما يمثل مسألة مشغلة جديًا للقواعد الاجتماعية، وهي حالة يمكن كتابة كتاب آخر منفصل في أسبابها وتوزيع المسؤولية عنها فيه على الجميع، لكن ما يهمنا هنا تسليط الضوء على ما أحدثته الأحزاب بعد التحديث السياسي من تغيرات في محاولة تفكيك هذه

التكلسات. اليوم وأكثر من أي وقت مضى باتت الأحزاب بحاجة لسد هذه الفجوات، وإحداث ما يلزم من تحديث لمؤسساتها، وتطوير هياكلها وفقًا لمقتضيات التغيرات الاجتماعية، والحاجات التي تضيء بوضوح في هذا الجيل الذي يسبق الواقع السياسي والاجتماعي بمسافات فلكية تحت وطأة انفتاحه على عالم حديث لا يتوقف عن تطوير أدواته وتطوير بناه وأفهامه بالتناسب معها.

أيضًا تصبح علاقة الأحزاب بالأدوات الحديثة، على رأسها وسائل التواصل الاجتماعي، والتقنيات الرقمية، محل دراسة؛ لأنها باتت تمثل معيارًا على قدرة الأحزاب على المواكبة، والاستجابة، والأهم، أنها باتت، لا محالة، أحد أهم أدوات القوة والنفوذ في الفضاء العام، وهي الأدوات التي رصدت الدراسة السابقة «**على أعتاب التحول**» فجوة واسعة بين حجمها في واقع المجتمع وحجم حضورها عند الأحزاب ودرايتها بها، وقدرتها على تشغيلها. إن كل هذه القضايا التي عرضناها تمثل أهم أثقال هذه الدراسة، ونحاول بشكل أساسي أن ندرس المسافة بين واقع ما قبل وما بعد التحديث.

في مهمة فرعية ذات أهمية أيضًا، نحاول في الدراسة أن نسلط الضوء على أهم النقاشات التي تترافق مع إحداث تغيرات سياسية وديمقراطية في الدول، والتي تمثل في غالبها تساؤلات عن شروط إنجاز تغيرات من هذا النوع. فنقوم بدور بسيط، ونأخذ خطوة أولية في هذا الطريق، بخصوص نقاش مسألة الديمقراطية في الأردن، حيث إن ما نقدمه هنا وفي الفصل الأول من الكتاب خصوصًا، هو وقوف على باب هذه المسائل، وطرق له أكثر مما هو فتحه ودخول لما وراءه. إننا

نطرق بابًا نعتقد أن الإمساك بمقبضه، وفتحه، مسؤولية جماعية، بل لربما إن ما نقوم به أقل من ذلك، وهو مجرد لفت انتباه لوجود باب لابد من أن يطرق بجدية، وينتقل النقاش فيه إلى مستوى آخر من العمق.

لقد تم الاشتغال على هذه الدراسة في خضم عمل الأحزاب والمستقلين لأجل الانتخابات النيابية في البلاد، وهي الأولى بعد تحديث المنظومة السياسية، الانتخابات التي سيعطي فيها سلوك الأحزاب مؤشرًا مفصليًا في كيفية تفاعلها مع هذه المرحلة والاستجابة لها، وفهمها لأدوارها، ولقواعدها. ففي حين يمثل بناء الكتل واختيار المرشحين والسعي إلى التحالفات وبناء البرامج الانتخابية والترويج لها أحد أهم التحديات التي تعيشها الأحزاب وتمثل دراستها أولوية قصوى لدارس المشهد والساعي لتقييمه، فإن نتيجة الانتخابات التي جاءت لاحقًا، ألقت الظلال على أسئلة أكثر اتساعًا كان لابد لنا من أن نناقشها أيضًا في نهاية الكتاب، إضافةً للسيناريوهات التي ستؤدي إليها هذه النتائج، وتأثيرها على مصير مشروع التحديث.

نحاول في الكتاب عبر **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان «**التحديث السياسي ونظريات السياسة والاجتماع**» أن نسلط الضوء على بعض النقاشات النظرية التي تساهم في تدعيم الحوارات العامة أو المتخصصة التي تصبح كثيفة وملحّة اليوم عند تناول تجربة التحديث السياسي ومحاولات ترسيخ حالة ديمقراطية. ونبدأ بما يتعلق بمكونات الديمقراطية وبنيتها ثم بالأسئلة المتعلقة بجدارة النموذج الديمقراطي كهدف لأنظمة الحكم. وما هي الشروط لتحقيق نموذج ديمقراطي، والمخاوف التي تترافق مع هذه المشاريع الانتقالية حول

تطويعها واستغلالها. في الشق الثاني من الفصل نتناول ما يتعلق بأسئلة الشرعية، وماهية مصادر الشرعية التي تؤسس لنموذج الديمقراطية، وكيف يمكن تثبيتها والوصول إليها، وهو ما يفتح الباب على نقاش متعلق بعدالة الانتقالات الديمقراطية خصوصًا في النموذج الذي تبنيه التسويات بين القوى السياسية. وأخيرًا، نتناول مسألة الهندسة الانتخابية، ووظيفتها وتعريفاتها والمخاوف المترافقة مع استخدامها، والاشتراطات التاريخية في البلاد لتجديد العقد الاجتماعي وهو ما يمر عبر بناء النموذج الديمقراطي بحسابات دقيقة.

أما في **الفصل الثاني**، «**العمل الحزبي في الأردن: ولادةٌ جديدة**» فنحاول أن نقدم صورة عما آلات إليه الساحة الحزبية بعد عملية التحديث السياسي. فنقرأ ابتداءً الشروط السياسية التاريخية التي شكلت المشهد الحزبي في البلاد، والظروف التي قادت التغيير في المشهد على مراحل متعددة، وصولاً إلى الشروط التي تقود بناء المشهد الحزبي حاليًا. ثم نقدم صورة للساحة الحزبية ومن بقي فيها، راصدين التغير الواقع فيها والمسافة الحاصلة عن آخر ما توصلنا إليه في دراستنا السابقة «**على أعتاب التحول**» التي جاءت في اليوم السابق إن جاز التعبير، للتحديث السياسي.

في هذا الفصل أيضًا نعمل ومن خلال مراجعة المقابلات التي أجراها فريق الباحثين الميدانيين مع ممثلين عن الأحزاب، على محاولة لتصنيف الأحزاب السياسية وفقًا لتوجهاتها السياسية، ونعمل على ذلك من خلال مجموعة واسعة من الأسئلة عن الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأحزاب. ونقوم بتحليل هذه الإجابات من

خلال مسطرة طورناها من خلال إجابات المشاركين، تقيس تموضع الحزب بين اليمين واليسار وبين المحافظة والتقدمية. ونشرح المعايير التي اعتمدناها في ذلك، وهنا اعتمدنا تقسيم ستين روكان Stein Rokkan للأحزاب السياسية وفقًا لما سمّاها تشققات رئيسية صنعت من تفاعل الدولة والمجتمع الحديث، وهي كل من مسائل الدولة، الدين والسياسة، الصناعة ونمط الإنتاج. بحيث تمثل الأولى والثانية ما يتعلق باعتبارات المحافظة والتقدمية، والاعتبارين اللاحقين ما يتعلق باعتبارات التوجه نحو اليمين أو اليسار. وفي نهاية الفصل نقدم خارطة سياسية تتموضع فيها كافة الأحزاب التي شاركت في الدراسة.

نقدم في **الفصل الثالث «الأحزاب السياسية والاستجابة للتحديث على صعيد داخلي»** قراءة في التحولات التي وقعت في داخل الأحزاب السياسية خلال العامين الفائتين، بعد نفاذ التعديلات القانونية التي أوصت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، ويبدأ الفصل بقراءة في التحولات المتعلقة بالعضوية والانتشار الجغرافي، حيث يناقش مدى الانتشار الجغرافي لكل حزب من الأحزاب، ثم نناقش حجم العضوية فيها، وطبيعة هذه العضوية وتركيبة القواعد الحزبية، وخصوصًا ما يتعلق بعضوية الشباب والنساء. وننتقل في الجزء الثاني من الفصل إلى دراسة تطور هياكل الأحزاب وبناها الداخلية، وخصوصًا ما يتعلق بنماذج البنية الحزبية، والتراتبيات فيها، وهياكلها الإدارية، ومدى توسع الأقسام، وخصوصًا ما يتعلق بالأجنحة والأقسام الشبابية والنسوية، وأقسام الإعلام، وأهم أدواتها.

في **الفصل الرابع «الانتخابات النيابية وفق القواعد الجديدة»** ندرس الواقع الانتخابي الجديد بما فيه شروطه الموضوعية والممارسة الحزبية. حيث إننا نقدم قراءة متعلقة بالشروط الجديدة للعملية الانتخابية التي يفرضها قانون الانتخاب الجديد، وماهية موارد القوة فيها وفقًا لهذه الشروط، ثم الدور المرجو من المؤسسات الحزبية في هذه العملية، وماهية التزاماتها تجاهها. في القسم الثاني من الفصل نناقش المشهد الحزبي في الانتخابات والتحالفات والبرامج الانتخابية. حيث نقرأ في هذا الفصل الآليات التي اتبعتها الأحزاب في بناء قوائمها على الصعيدين المحلي والصعيد الوطني. ثم نقدم قراءة في البرامج الانتخابية وآليات بنائها وصياغتها، والحملات الانتخابية للأحزاب، والمضامين التي حملتها، والدلالات التي عبر عنها، ونختم الفصل بمجموعة من الملاحظات النقدية على الحملات الانتخابية.

في **فصله الخامس**، نقدم قراءة معمقة في المرحلة القادمة، ويتضمن فصل «**نتائج الانتخابات ومستقبل مشروع التحول الديمقراطي**». ونبدأ الفصل بعرض لنتائج الانتخابات، ثم الوقوف على دلالات النتائج التي بدت صادمة لغالب الجمهور الانتخابي. ونحاول أن نشرح الأرضية المنطقية التي قادت إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، وكيف تأثرت النتائج بظروف داخلية وخارجية، وكيف تأثرت أيضًا بطبيعة البنية القانونية للمرحلة وكيفية استجابة الأحزاب لها. في الجزء الثاني من الفصل، نقف على ما يمكن القول بأنه آثار هذه النتائج، ومستقبل الانتقال الديمقراطي في الأردن، ونضع هنا مجموعة من المحددات التي تقود الانتقال إلى المرحلة القادمة، ثم نقدم مجموعة من السيناريوهات التي نذهب إليها، وما هي المؤثرات على كل منها.

أخيرًا نختتم الدراسة بفصل **الخاتمة والخلاصات** ونحاول أن نقدم في هذا الفصل مجموعة الاستنتاجات التي خلصنا إليها في الكتاب، في محاولة منا لتسهيل مهمة استجماع تنوع الكتاب قدر المستطاع، بين نتائج وخلاصات نظرية، وبين نتائج وخلاصات إحصائية، وأخرى تشخيصية.

منهجية الدراسة:

نعمل في بحثنا باستخدام منهج البحث -الكيفي- النوعي، ويرجع اختيارنا إلى استخدام المنهج الكيفي إلى أن الدراسة تعمل ابتداءً على تقديم تمهيد نظري، ثم تحاول أن تبني تحليل لهوية الأحزاب، ومواقفها من قضايا تفصيلية، إضافة إلى محاولة فهم استراتيجياتها في بناء التحالفات، أو عمليات المأسسة والتنظيم، واستراتيجياتها التنفيذية في المرحلة السياسية القادمة، وهي قضايا ذات أبعاد عميقة يصعب رصدها بأدوات البحث الكمي. حيث تحتاج الدراسة كل من المقابلات وجلسات تركيز، وهي التي تمكّن من الوصول إلى خلاصات معمقة متعلقة عن الأحزاب فيما يخص كل ما ذكرناه سابقًا. يعزز حاجتنا إلى المنهج الكيفي التبدلات الكثيفة والسريعة التي لا يتوفر عنها الكثير من المعلومات الإحصائية السابقة، فالمشهد اليوم بحاجة إلى إعادة تفكيك وتركيب وفهم قواعده الجديدة، أكثر مما يحتاج إلى رصد ميكانيزمات معروفة وظاهرة وطبيعة التفاعل معها.

يمثل البحث نموذج «دراسة حالة» لـ 38 حزب سياسي أردني، هي التي حصلت على الترخيص من الهيئة المستقلة للانتخاب وفقًا لقانون الأحزاب المعدل عام 2022، ويحق لها أن تخوض الانتخابات القادمة.

إن ما نعمل عليه هو قراءة معمقة على عدة أصعدة فيما يخص المشهد الحزبي في الأردن، فالدراسة لا تركز على مراجعة نظرية أو مفاهيمية فيما يخص تصنيف الأحزاب، أو فهم بنيتها، بل وبصفتها «دراسة حالة» تعتمد بشكل أساسي على ما نحصله من معلومات ميدانية، وملاحظات في المشهد السياسي، فهي أقرب ما تكون إلى تقييم موسع وتوصيف دقيق لما آلت إليه الساحة السياسية وأوضاع الأحزاب الأردنية. ومع ذلك؛ وحفاظًا على موضوعية التصنيفات التي سنصل إليها، فإننا سنعتمد على مراجعات أدبية فيما يخص تصنيف الأحزاب، لتطوير أداة تحليلية قادرة على بناء خارطة حزبية تتموضع الأحزاب فيها وفقًا لمواقفها السياسية والاقتصادية وطبيعة بنيتها ومشاركتها الانتخابية.

استهدفت الدراسة في عينتها للمقابلات قيادات حزبية وحرصنا أن نقترب من أعلى الهرم القيادي في الأحزاب قدر المستطاع، أو أعضاء حزبيين تم ترشيحهم لينوبوا عن القيادات الحزبية، بصفتهم قادرين على الإجابة على الأسئلة المعمقة التي احتواها **بروتوكول المقابلات والذي تضمن ثلاثة أقسام أساسية**، وتم إنجازها خلال الفترة من بداية حزيران وحتى منتصف أيلول:

في **القسم الأول** من الاستبانة قدمنا مجموعة أسئلة تحاول رصد الهوية الحزبية على محورين؛ الأول وهو المتعلق بالهوية السياسية، ونعني بها ما يتمثل بالمواقف الحزبية من القضايا السياسية، متمثلاً بمواقفه من القضايا الإقليمية، ومواقفه من أشكال الإدارة وتوزيع السلطة والتعاقد الاجتماعي، يضاف إليها مواقفه الأيديولوجية أو «القيمية» وما قد يرتبط بها من سياسات. والثاني وهو المتعلق بالهوية الاقتصادية

للحزب السياسي، والتي تتمثل بما يتبناه من توجهات اقتصادية، وما يدعمه أو يقترحه من سياسات على هذا الصعيد، وتوجيه المال العام، وما هو متعلق بالعمالة، والاستثمار، وسياسات الرعاية الاجتماعية وما يرتبط بها.

نعتمد هنا على التقسيم الذي اعتمده ستين روكان Stiene Rokkan للأحزاب السياسية بناءً على أربع تشققات رئيسية صنعها تطور الدولة والمجتمع الحديث (مسألة الدولة، الدين والسياسية، الصناعة، نمط الإنتاج) إلا أننا عملنا على دمج آخر شقين من التصنيف معًا لتقارب النتائج التي تؤدي إليها، ولخصوصية التجربة الأردنية، ولكون محور الصناعة لوحده لا يشكل محددًا مستقلاً كما في المجتمعات الغربية التي أعد التصنيف في سياقها. كما نترك مساحة لاعتبارات اجتماعية وسياسية متعلقة بالسياق الأردني، وتصنيفات قد لا تظهر وفقًا للأدوات التحليلية التي اعتبرت الحزب السياسي في الديمقراطيات الغربية عينتها الأساسية. فمثلاً فيما يتعلق بمزج ما بين الهوية اليسارية والهوية القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو مزج قد لا يكون مألوفًا في سياقات أخرى، أو ما يتعلق بمعطيات قبلية وعشائرية تكاد تغيب عن تلك السياقات.

أما في **القسم الثاني**، نركز على الانتخابات والتحالفات الحزبية، حيث سنحاول أن نرصد جاهزية الأحزاب للانتخابات، وطريقة تعاملها معها، والتي سينبني عليها فهم معمق لطبيعة الحزب وطبيعة قواعده، واستراتيجياته التي يستخدمها لخوض السباق الانتخابي، على نطاق مرحلي واستراتيجي يتأثر إما بالواقع الحالي أو

بهوية الحزب وقواعده. كما نركز على عمليات الاندماج، أو التحالفات الانتخابية، أو نوايا تحالف كتل في البرلمان. ولن نقف على تأثير الهوية السياسية في التحالفات، بل سنحاول رصد منظومة المصالح المشتركة بين الأحزاب التي قد تؤهل لمثل هذه التوافق بين الأحزاب والاشتراك في مواقف جزئية أو كلية.

إن فهم طبيعة النخب الناشطة في الحزب السياسي، يساعدنا في فهم استراتيجياته الانتخابية، وفهم طبيعة القواعد التي سيستهدفها، والأدوات التي سيستخدمها في الوصول إليها، وهو ما اعتمدنا فيه التصنيف الذي يعرض الأحزاب بصفتها إدارية أو احتجاجية، ففي التصنيف الأول نجد أن الأحزاب الإدارية تضم كلًّا مما يمكن تسميته بـ «نقابات المنتَخبين» التي تضم رموز قادرة على تحقيق فوز في الانتخابات وفقًا لشروط معينة، دون قواعد واسعة منتمية إلى المؤسسة الحزبية. أو الصنف الأخر من الأحزاب الإدارية وهو ما يسمى بـ «التجمعات ذات النزعة الأغلبية»، وهي الأحزاب الجماهيرية والأحزاب التقليدية المعروفة بمحاولتها لتجميع أكبر عدد من المنتمين، بالتزامن مع سعيها لاكتساب شريحة واسعة كداعمين ومناصرين لها. إضافةً إلى تصنيف الأحزاب الاحتجاجية التي ترتبط بفئات وقضايا محددة وتكون صلبة وغير قابلة للدخول في تفاهمات براغماتية، وتكون قاعدتها محددة جدًا. وهو التصنيف الذي يشير إليه فيليب برو في كتابه علم الاجتماع السياسي، ويساعدنا هذا في فهم طبيعة الخطاب الذي سيتم تقديمه وأدوات التحشيد التي سيتم استخدمها، وحتى طبيعة بناء القوائم الانتخابية وتصميم البرنامج الانتخابي.

في **القسم الثالث**، نعمل على دراسة بنية الأحزاب المختلفة، في محاولة منّا لرصد ذلك الفارق الذي حصل في بنية الأحزاب وطبيعة المشهد السياسي منذ دراستنا الأخيرة، ومع أن هذا لن يشكل المحور الأساسي في دراستنا، إلا أنه سيكون ذو أهمية بالغة في رصد المسافة التي قطعتها الأحزاب منذ التعديلات الدستورية والقانونية الأخيرة في اتجاه تثبيت نفسها على الساحة السياسية، ومدى جاهزيتها للتنافس مع الأحزاب المختلفة في الطيف السياسي في الانتخابات القادمة، كما سيساعدنا رصد أولي لطبيعة أجهزة الأحزاب وبنيتها الداخلية ومشاريعها وحملاتها الانتخابية في توقع صورة أولية عن المشهد الحزبي مع الانتخابات القادمة، وتحديد التيارات ذات الحضور والجاهزية الأكبر لخوض الانتخابات من غيرها. كما نركز على ما يتعلق بالتيارات الشبابية فيها والعمل في الجامعات، وقطاعات الإعلام، واستراتيجياتها المختلفة للتسويق برامجها ومد نفوذها في القواعد الشعبية.

تم إجراء المقابلات مع 32 حزبًا[1]، من أصل 38 هي المرخصة وفقًا لسجلات الهيئة المستقلة للانتخاب، وتم الاعتماد عليها لبناء كل من الفصول الثاني والثالث والرابع. وشكلت إلى جانب جلسات التركيز التي قسمت إلى قسمين، الأول مع حزبيين، الثاني مع ناشطين محليين مستقلين، وبلغ عددها 12 جلسة، عقدت في كل من إربد، والكرك، والزرقاء، وعمان، والبلقاء. وقدمنا فيها نموذج مشابه من حيث المحاور لما هو موجود في بنية استبانة المقابلات، مع درجة من المرونة واعتبار للاختلافات بين جلسات الحزبيين والمستقلين.

(1) أنظر الملاحق: قائمة مقابلات الأحزاب.

الفصل الأول

التحديث السياسي ونظريات السياسة والاجتماع

الفصل الأول

التحديث السياسي ونظريات السياسة والاجتماع

مقدمة

في هذا الفصل نحاول أن نقدّم الأرضية النظرية اللازمة لدراسة الحالة الانتقالية-التحديثية كما توصف اليوم- في البلاد. وعندما نتحدث عن الأرضية النظرية، فإننا نتحدث عن ذلك الجزء الغائب في العادة عن دراسة الساحة السياسية في الأردن، وخصوصًا من قبل الدراسات الوطنية. إننا نحاول هنا قدر المستطاع أن نعمل على ما يمكننا وصفه بـ «إعادة موضعة» للمشهد السياسي الأردني بين النظريات السياسية والاجتماعية؛ وخصوصًا بعد المستجدات الأخيرة فيه خلال العقد الأخير الذي يختتم اليوم بمشهد سياسي جديد كليًّا، وغير معهود، بفواعل غير تقليدية وانتخابات تختبر هذا التشكل الجديد وتحاول أن تبني عليه.

يمكن القول إن الأزمة التي تعانيها الأبحاث السياسية بغياب الأرضية النظرية، هي أنها تتحول في الغالب إلى حالة تحليل سياسي لا نبالغ إن وصفناه بأنه «تلفازيّ» إلى حدٍّ ما، أو في أحسن الأحوال تمثل دراسات وصفية تزداد دقتها وتقل وفقًا لمصادر المعلومات وقدرة الوصول إليها. إن هذه الحالة أعدمت القدرة الاستشرافية في الدراسة السياسية، كما أنها عملت على تمييع فهم المشهد وفقًا لمعطيات سطحية

وآنية، وصارت تجيب على أسئلة ماذا حدث، دون الذهاب لأبعاد جذرية في كيفية حدوثه وأسبابه، وهو ما حدّ من نفع هذه الدراسات. يُضاف إلى أن واحدة من أهم ميّزات النظرية، هي تمكّنها من تشغيل المشاهدة في مسار أكثر امتدادًا وتأثيرًا من المسار الذي تشتغل فيه مجردة من هذا الإطار.

إذن، فنحن في هذا الفصل تحديدًا، نعمل على جعل دراستنا للمشهد السياسي قابلة للتوسع مستقبلاً، وجعلها أكثر قابلية للاستدامة ولرفع بناء بحثي عليها باستمرار، وهذا بمنحها أطراف تساعدها على التحرك وفقًا لاختلاف الظروف، أي أنها لن تعتمد فقط على قاعدة معلوماتية. وفي حال غياب هذه المعلومات أو تغيرها لن تتحول هذه الدراسة إلى جزء من الماضي المعطّل، بل سنعمل على تمليكها قوة كامنة تسمح لها بالاشتغال وفقًا للظروف والمعطيات المتغيرة. وبصورة أوضح إننا نحاول هنا أن نبني أداة علمية، يمكن للباحثين والمرتبطين بالمشهد السياسي أن يشغلوها ويستخدموها حتى في حالة تغير الظروف السياسية، وحدوث مستجدات في الساحة السياسية، وهو ما سيجعل الدراسة قابلة للتوظيف والتشغيل في مساحات عملية من قبل كل من هو معني بالتأثير على المشهد.

إننا هنا نسعى لأن تكون الدراسة مفيدة لكل طرف معني بتطوير الحياة السياسية والحزبية في البلاد وإنضاجها. إلى جانب تركيزنا على أن تكون الدراسة تمثل مصدر قوة أيضًا للأحزاب السياسية ذاتها. كما أننا هنا نقوم بمسؤوليتنا وبدورنا في المشهد السياسي كمؤسسة بحثية، يقع على عاتقها بما لديها من خبرات متراكمة وأدوات بنتها بالتشارك من كل من عملت معهم، أن تجعل المشهد السياسي أكثر وضوحًا وجلاءً للعاملين فيه.

لذا، تقدّم الدراسة من المعارف والشروح النظرية التحليلية والوصفية، كل ما من شأنه أن يجعل هذا المشهد أقل تعقيدًا على المتفاعلين فيه والمتابعين له، ومن الأدوات ما يمنح الجميع فرصة متكافئة للتأثير عليه، وهو ما نؤمن بعدالته. العدالة المبنية على أحقية امتلاك كل طرف من الأطراف السياسية ما يكفي من الدراية والفهم للواقع، ما يتيح له أن يطور من الأدوات ما يعينه على أن يساهم في تشكيله. هنا حيث يتوسع مفهوم الديمقراطية والشراكة من الصندوق الانتخابي، ليتجاوز هذا الاختزال، وصولاً إلى القدرة على المساهمة العادلة في تخليق المشهد السياسي. وهو ما يحتاج إلى أكثر من المعلومات والأبجديات المؤسسية والانتخابية فقط؛ بل يحتاج إلى فهم عميق للقواعد التي يتحرك بناءً عليها هذا الواقع بما فيه من مؤسسات ومجاميع وأفراد، وإلى فهم شروط التحول السياسي، وموقع كل طرف في هذه المعادلة، والأدوار المترتبة عليه في هذا الموقع، وآليات رفع كفاءة أداء الدور، وتعظيم آثاره.

وعلى الرغم من أن الدراسة قد تبدو للوهلة الأولى بأنها من النوع المعني «بتقييم» التجربة، وبالتالي إصدار حكم عليها. إلا أنها عمليًا تلعب دورًا أعمق من هذا، يكمن في أنها تحاول أن تقدم فهمًا ليس وفقًا لما هو عليه الواقع أو ما آل إليه، بل فهمًا متعلقًا بكيف يتحرك، أي فهم شروطه ومحدداته المرتبطة بهذا الانعطاف التاريخي، نعم؛ لكنها لا تتوقف عندها. إذن فإننا نعمل على بناء هذه الأرضية المهمة لقراءة موضوعية وعلمية للتغيرات التي تلت أعمال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي قادت توصياتها إلى تغييرات في البنية القانونية الناظمة للعمل السياسي، وقادت بدورها إلى تغير المشهد السياسي والحزبي في البلاد والذي على ما يبدو أنه يوجّه نحو حالة جديدة من التعاقد الاجتماعي والسياسي بين الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

هذه التغيرات تتقاطع مع سياقات نظرية عديدة وواسعة، ويمكن تناولها من مناظير سياسية واجتماعية وفلسفية عديدة، ويمكن التشعّب في داخل كل باب من هذه الأبواب؛ إلا أننا نحاول هنا أن نسلط الضوء على التغيرات السياسية بصفتها جزءًا من عملية «تحول ديمقراطي»، وبذلك ندرس الحالة التي تمر بها البلاد وفقًا لأدبيات الانتقال أو التحول الديمقراطي، وهو ما سيقودنا إلى مناقشة قضايا مثل العدالة الانتقالية، وقضايا الهندسة السياسية والاجتماعية، ومراجعة لمعنى «التحديث» والحمولة المترتبة على وصف كل هذه المرحلة من عمر البلاد بأنها مرحلة تحديث للدولة ككل، وذلك بتحديث القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية.

وكون الدراسة تعمل بطريقة أو بأخرى على فهم أهم التغيرات في شكل الساحة الحزبية، وتقسيمة التيارات السياسية فيها بعد مجمل التغيرات التي أشرنا إليها، وأدت إلى إعادة ترتيب الاصطفافات، ورسّمت واقعًا حزبيًا جديدًا، مبنيًّا على أسس غير تقليدية، وبهويات حزبية جديدة على المشهد الأردني، فإننا سنعمل على مراجعة نظرية أيضًا فيما يخص التصنيف الحزب، وترسيم خارطة الهويات الحزبية في الأردن. وهو ما نعتقد أن من شأنه أن يساهم في جعل المشهد السياسي أكثر وضوحًا، كما سيساعد الأحزاب في فهم محيطها السياسي بصورة أكبر، لا بل ونعتقد أنه وخصوصًا في مشهد حزبي وليد إلى حد ما، قد تساهم هذه الأداة التحليلية في مساعدة الأحزاب على فهم أكبر لذاتها، وهويتها، وتقديرها لموقعها السياسي والاجتماعي، ما يساهم في تطوير خطابها وتحسين أدائها السياسي.

إضافةً إلى ما أوردناه سابقًا، فإن من المهم ملاحظة ما أدت إليه هذه التغيرات من تطور أدوات ووسائل عمل جديدة، سواءً في

داخل الأحزاب، على صعيد هياكلها، وعلى صعيد أدواتها المؤسسية، أو على صعيد اتصالها مع القواعد الشعبية، وآليات التحشيد والوصول، وأهمها ما يتعلق بإدارة العمل الانتخابي، والاستراتيجيات التي تتبعها الأحزاب اليوم في إدارة انتخابات من نوع مختلف وجديد بالنسبة لمعظم التيارات السياسية في البلاد. وهو ما يستلزم منّا أيضًا الوقف عند الأدبيات المتعلقة بهذه التطورات، وتحديدًا المتعلقة بالتمثيل والانتخابات وإدارة القواعد، لاقتراب الانتخابات النيابية الأولى بعد عملية التحديث السياسي في البلاد.

بناءً على هذه المقدمة، فإن ما سنتناوله في هذا الفصل يركز على ثلاثة محاور، منها ما هو ضروري لفهم المرحلة، ومنها ما يمثل تغطية نظرية للفصول القادمة التي سنتناولها في الكتاب، إلا أن الفصول اللاحقة لهذا الفصل ستكون أكثر اشتباكًا مع الواقع من كونها ذات حمولة نظرية؛ لذلك فإننا نقدم هنا في هذا الفصل الأرضية النظرية التي تمهد لفهم الواقع والمرحلة عمومًا، ونبني عليها عملنا التحليلي والوصفي في الفصول القادمة. ابتداءً سنتناول موضوع الانتقال الديمقراطي، ونركز فيه على قضايا تتعلق بشروط الانتقال الديمقراطي والمفاهيم التي تترافق معه مثل العدالة الانتقالية، والهندسة الاجتماعية والسياسية، ومفاهيم التحديث ومعناها العميق بالنسبة للدول والمجتمعات. في المحور الثاني نتناول قضايا الهويات السياسية وهويات الأحزاب، وآلية تصنيف الأحزاب السياسية، وهنا نقدم مداخلة بخصوص تقريب ما هو مقدم في النظريات السياسية والاجتماعية من هذه التصنيفات للواقع الأردني وخصوصيته. وأخيرًا نتناول ما يتعلق بالانتخابات وإدارتها وكيف يؤثر هذا على تصنيف الأحزاب وهويتها ووصولها للقواعد الاجتماعية.

أولاً: الانتقال الديمقراطي: بين جدارة المشروع وشروطه

المكونات الأساسية للديمقراطية:

تركز نظريات الانتقال الديمقراطي على عمليات التحول في الأنظمة السياسية من طابع نظام سلطويّ، أو نظام حكم ذي ديمقراطية جزئية، أو حتى من نظام ذي شكل ديمقراطي معين إلى آخر بشكل ديمقراطي آخر. يعتبر أن للديمقراطية المعاصرة ثلاث مكونات أساسية؛ الأولى، وهي المشاركة السياسية القائمة على المساواة بين المواطنين. والثانية، هي حكم القانون وتحديد السلطات التشريعية والتنفيذية بالمدد والصلاحيات منعًا لتعسّفها. وأخيرًا، ضمان الحقوق السياسية والمدنية التي تُحمى بحكم القانون، كما تحميه هي، إضافةً إلى أنه وبدون هذا المكون تصبح المشاركة السياسية-المكون الأول- مستحيلة أو شكلية.[2] ويؤكد غالبية علماء السياسية أنه لا يمكن لبلد ما أن يكون ديمقراطيًّا في غياب حرية التعبير، والجمعيات، وحكم القانون، وتوفير المنافسة السياسية البحتة والحرة.[3]

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الانتقال الديمقراطي هو عملية لتحسين حالة المكونات الثلاثة التي أوردناها سابقًا، أي أنه يمكننا الحديث عن حالة تحول ديمقراطي عندما نشهد تغيّرًا فارقًا في واقع المشاركة السياسية القائمة على المساواة بين المواطنين، وتغيّرًا في مدى تجذّر ورسوخ حكم القانون، وتحسن الحالة الحقوقية السياسية

(2) عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2020) 15.

(3) لاري دايموند، مترجم، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2014) 40-41.

والمدنية، إلى حد يمكن معه وصف نظام ما بأنه انتقل من مربع السلطوية أو الديمقراطية الشكلية أو الجزئية، إلى مربع الديمقراطية الحقيقية أو المكتملة، أو أنه على الأقل حقق تقدمًا بالنسبة لمؤشرات الحكم الديمقراطي.

نقدم هذه المكونات هنا لأنه لا بد وأن تكون حاضرة في الخلفية أثناء ما نعرضه لاحقًا، ولأنها ستكون حاضرة في كل محور سنناقشه لاحقًا، ومع كل الأسئلة التي سيتم طرحها في أو عن الديمقراطية وعملية التوجه إليها، وتثبيتها. حيث تمثل هذه المكونات جزءًا من نقاش الديمقراطية ذاتها، كما يمثل تحقيقها جزءًا مهمًا من النقاش في شرعية الديمقراطية، أو التأسيس لشرعيتها، وقياس مدى نجاح عملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي.

سجال الديمقراطية وأسئلة الجدارة:

إن من أهم الأسئلة التي تطفو على السطح عند تناول محاولات الانتقال إلى حالة ديمقراطية هي تلك المتعلقة أولاً بجدارة نموذج الديمقراطية، وهو سؤال على ما يبدو قد تضخّم وتوسع إلى حدّ أدخل مناقشته في كل نطاق أيديولوجي وعلمي ممكن؛ فالقضية موضع سؤال بين الأيديولوجيات المختلفة، بل إنها استجوبت من قبل الفقهاء والمفكرين الدينيين، ما سحب القضية إلى مربع أكثر اتساعًا، واحتدامًا في ذات الوقت. ولابدَّ أن نقول بأن هذا النقاش قد تغيرت طبيعته وصيغ المداخلة فيه طوال القرن الماضي الذي عرفت فيه المجتمعات العربية مخاضات تشكل الدولة. ولا نريد هنا أن نمر على تلك النقاشات وتطوراتها ولا نعتقد بأنها أولوية هنا، ولكننا نريد أن نركز على الجزء منها الذي بات اليوم يعمل كمحدد في نجاح التجارب الديمقراطية.

يمكن القول بأنه ومنذ الربيع العربي وحتى اليوم، لم يعد النقاش المطروح في المجتمعات العربية بشكل أساسي هو المتعلق بالسعي للديمقراطية والحاجة إليها أو رفضها. بل تراجعت حصة النقاش حول نجاعة الديمقراطية من عدمها لحساب نقاشات آليات بنائها، والشكل الذي يراد لها أن تكون عليه، وتوقيتها والجاهزية لها، كما أن هناك مساحة واسعة من النقاش الشاب خصوصًا باتت معنية بنقاش ما نسميه «مشرقة الديمقراطية» وتخصيصها وفقًا لسياق حضاري مختلف عن ذلك الذي نشأت فيه في القرنين الثامن والتاسع عشر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

وما نريد قوله هنا، أن النقاش حول جدارة الديمقراطية كنموذج قد تراجع اليوم إلى حد بعيد، خصوصًا بالتزامن من حركات المراجعة الفكرية التي مرت بها حركات الإسلام السياسي التي كانت خلال نصف قرن مضى، الوزن السياسي النامي والأكثر تأثيرًا من بين التيارات السياسية الأخرى حتى الربيع العربي؛ فهذه الحركات التي أعادت استدخال مفاهيم الديمقراطية والحريات الشخصية والعدالة الاجتماعية إلى أدبياتها فيما سمي بمرحلة «ما بعد الإسلاموية»[4]، سمحت بحالة تصالح أكبر مع أطروحات الديمقراطية، نقلت النقاشات من كونها «عن الديمقراطية» إلى نقاشات «في الديمقراطية» وبعض محدداتها وآليات التعامل معها.

(4) Bayat, A. Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn, Stanford: Stanford University Press, 2007 (also in Turkish, Indonesian Bahasa).

ولكن الموقف القابل بالديمقراطية من حيث المبدأ لم يكن موقف القواعد الشعبية فقط، بل كان موقف الدول والحكومات الأوتوقراطية أيضًا، أو هكذا عبّرت على الأقل، فالدول العربية في غالبها إذا ما استثنينا دول الخليج الذي بقي هذا النقاش فيه محصورًا وقليل الحضور، كانت باستمرار تؤكد سعيها لتطوير حكم ديمقراطي، ولكنها علت باستمرار على تعقيد إمكانية الوصول إليه. فهي من حيث المبدأ لم ترفض الديمقراطية كنموذج، ولكنها استمرت بتأجيل التطبيق بذرائع عدم الجاهزية، واختلاف الأولويات، والحاجة لتأهيل القواعد، أو إرجاءه نتيجة مهددات خارجية لا يمكن معها المغامرة بتبعات التحول نحو الديمقراطية.

ولعلَّ من أهم تلك الأسباب التي عززت تصدير الدولة العربية لهكذا خطاب، هو إن التحولات الكبيرة في أدوارها منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي تمثلت بتراجع أدوارها الرعائية لحساب توسع السوق الحر والاقتصاد الليبرالي وتقليصها لحضورها في تلك القطاعات، لم تعد تسمح لها أن تمارس احتكار السياسة بتلك الأريحية. وباتت بحاجة إلى توسيع نطاق السياسية في ظل توسيعها لنطاق الاقتصاد. وباتت بحاجة لتدعيم شرعيتها خصوصًا بعد أن قامت الدول العربية وتحديدًا في ظل المد الناصريّ بتصوير نفسها على أنها الراعي الوحيد للأمة. ولكنها لم تقم فعليًا باتخاذ إجراءات جدية بهذا الاتجاه، بقدر ما أنها صدّرت خطابًا يقبل مبدئيًا بفكرة الديمقراطية، مع تمرير مقولات مخدّرة تشرعن تأخيرها لها، وهو ما ترافق مع إجراءات صلبة على الأرض حدت من قوة وحرية الفواعل السياسية وقدرتها على الدفع نحو تبني المشروع. ولكن كل هذا كان يجري تحت مظلة القبول الضمني بجدارة مشروع الديمقراطية.

تبقى هذه المواقف من الديمقراطية مهمة للغاية في محاولات فهم تزايد مقبولية الديمقراطية مقارنةً بمراحل سابقة. ولكننا إن أردنا أن نتجاوز مواقف الفواعل السياسية، وتأثر مقبولية الديمقراطية في المجتمعات باضطرارات الدولة، وبآراء التنظيمات السياسية، فإننا سنجد ما هو أعمق وأكثر حضورًا فيما يتعلق بقبول الديمقراطية، بل والتوجه نحو المطالبة بها باندفاع وحرص كبيرين. وهو المتعلق بالتغيرات الكبرى التي حصلت في بنى المجتمعات بالترافق مع توسع العولمة وتطور أدواتها وتمريرها لمنظومة قيم كاملة عبرت إلى المجتمعات مع أيديولوجيا السوق وتطور التكنولوجيا، وتوسع التعليم، ونمو المدن.

إن المجتمعات العربية، وخصوصًا الفئات الشابة منها، وهي الفئة الغالبة فيها بوصفها مجتمعات فتية، التهمت مع نمو السوق وتطور المدن العديد من القيم الليبرالية المتعلقة باستقلالية الفرد، وبخطاب الحريات العامة، والعدالة الاجتماعية. وترسخت هذه القيم مع حالة تحديث وإعادة هيكلة واسعة في بنى الدولة انعكست على الأفراد. ولكن الأهم من هذا كله، هو تملك الفئات الشابة لأدوات الاتصال العابرة للحدود والثقافات، وقدرتهم على الاتصال بصورة أكبر مع المجتمعات الأخرى وثقافاتها، ما ساهم في انتقال كبير لهذه القيم دون حواجز، والأهم، دون انتباه بنيوي للمدخلات الجديدة على حالة الوعي والقيم.

ولربما أن أهم ما يمكننا أن نصف به الربيع العربي، بأنه حالة من تفجر المدخلات الجديدة في ظل قصور البنية الاجتماعية والسياسية في استيعابها. وهنا نقاش اجتماعي واسع لا نريد أن نسهب فيه، ولكننا نشير إليه بصفته أحد أهم التحولات التي قادت إلى توسع

قبول الديمقراطية، بل والحاجة إليه بصفته النموذج الأكثر قدرة- حتى الآن على الأقل- على استيعاب هذه التغيرات. وما نقوله هنا، أن مجمل هذه التغيرات في مواقف التنظيمات السياسية، واضطرارات الدولة، والتغيرات الاجتماعية، قد جعلت من النقاش حول النموذج الديمقراطي أقل جذرية، ونقل النقاش من قبول الديمقراطية من عدمه، إلى ماهية الديمقراطية المرجوة؟ وآلية الوصول إليها؟ ووقت تفعيلها؟

إن الأردن لم يكن في يوم من الأيام بمعزل عن هذه النقاشات، بل ويمكننا القول إنه قد خاضها في وقت مبكر نسبةً للعديد من الدول العربية. وكان توقف النموذج الحكم الديمقراطي فيه منتصف القرن الفائت مقترنًا بالمؤثرات التي أوردناها سابقًا فيما يخص تأجيل تطبيق الديمقراطية لظروف خارجية ومهددات للأمن القومي، أو تحديات داخلية لاستقرار النظام ككل. ولكنه لم يكن في يوم من الأيام على صعيد الدولة والقوى السياسية أو المجتمع، من الدول التي واجهت تحديًا في استيعاب الديمقراطية، بل كانت المطالبات مستمرة بهذا الخصوص، وكانت الدولة تصدّر خطابًا يتبنى الديمقراطية باستمرار منذ عودة الحياة البرلمانية في نهاية الثمانينيات، إلى أن وصلنا اليوم إلى تجربة «تحديث المنظومة السياسية» التي رعت فيها الدولة مشروعًا لتطوير منظومة الحكم الديمقراطي، وبقي النقاش حول هذا المشروع يدور حول آلياته، وشكله النهائي، أو توقيته، أكثر مما دارت حول فكرة تعزيز الديمقراطية بحد ذاتها.

شروط الانتقال: بين مخاوف التطويع وأسئلة الأصالة:

واحدة من أهم النقاشات التي يتم التطرق إليها بالتزامن مع مشاريع الانتقال الديمقراطي، هو النقاش الذي يختبر جديّة هذه المشاريع ونجاعتها. وغالبًا ما يتم التساؤل عن أصل هذه الديمقراطية كطريق لاختبار صلاحيتها. بمعنى أن هناك حالة من التوجس والحذر في التعامل مع المشاريع التي يتم تبنيها للذهاب نحو الديمقراطية من قبل الأنظمة السياسية. يعد مثل هذا التوجس مفهومًا للغاية في منطقة اعتادت على أن يكون التفاعل السياسي فيها مقرونًا إلى حد بعيد بتفاعلات محيطها، وميلها إلى فهم معظم النتائج السياسية على أنها جزء من مخطط أكبر يتناول رعاية مصالح القوى الكبرى العالمية في المنطقة. وكون المنطقة تمثل مساحة جيوسياسية مركزية تؤثر على مصالح مختلف القوى المتنافسة عالميًّا، فقد كان هناك بالفعل دور كبير لهذه القوى في ضبط معادلاتها.

تتعاظم هذه الهواجس في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، الذي تتقاطع مصالحه مع العديد من القوى الغربية، وتتضارب -خصوصًا التوسعية منها- مع مصالح العناصر الأصيلة في المنطقة. ويصبح هذا تحديًا خاصًا في دولة مثل الأردن، تواجه مخاطر استقبال اللاجئين ومشاريع التوطين، أو حتى المواجهة المباشرة مع الاحتلال. في ظل هذه المعطيات، وبالإضافة إلى فجوة الثقة بين الأنظمة والشعوب نظرًا لتردي الواقع الاقتصادي، وإشكاليات التمثيل السياسي، وأزمة الحريات، تصبح المجتمعات أكثر تشكيكًا تجاه أي مشروع تتبناه الدول، وتصبح الفرضية الأولى باستمرار هي أن الأنظمة السياسية تعيد إنتاج نفسها، وتراوغ الشعوب فيما تتبناه من مشاريع سياسية في ظل ضغوطات معينة، أو بغية إعادة موضعة نفسها وفقًا لشروط أفضل. وهو بالمناسبة ما عبر

عنه كاتب مثل، لاري دايموند، في كتابه «روح الديمقراطية» في وصفه للانفراجات السياسية والديمقراطية التي قادتها أنظمة سياسية مثل الأردن ومصر في ظل ظروف معينة ثم عادت عنها في ظروف أخرى.

إلى جانب هذه المحددات، كان هناك نقاش دائم حول الأولوية بالنسبة لمشاريع إصلاح الواقع في البلدان العربية، هل تبدأ هذه المشاريع من الإصلاح الاقتصادي، أم أنها تبدأ من الإصلاح السياسي، ولعلّ هذا المربع من النقاش هو المربع الذي يتكثف فيه اللقاء بين الأكاديميا ونقاش الهواجس العمومية لدى القواعد الاجتماعية. وينبع هذا النقاش من اعتباره الإصلاح السياسي، وبلوغ الديمقراطية، والمشاركة السياسية، نتائج ختامية لعملية التحديث. وهنا نقصد بالتحديث، جلب الحداثة بمعناها الأكاديمي، الذي يشتمل على تحولات اقتصادية، واجتماعية، وقيمية. حيث تعني الحداثة الانتقال من اقتصاد الكفاية إلى الاقتصاد التبادلي السلعي، وتثوير حاجات مادية ومعنوية متجاوزة للحاجات الأساسية. كما يعني التحديث الثورة العلمية والصناعية، وإعلاء مكانة العقل واعتباره معيار الحكم في المجالات المختلفة. إضافةً إلى انتشار التعليم، وامتداد نفوذ الدولة الوطنية وأجهزتها المختلفة التي لا تقوم على أسس وامتيازات موروثة، وانتشار الأسرة النووية على حساب الممتدة، إضافةً لتحولات ثقافية تُعلي من قيمة الإنجاز والنجاح، وتغيرات في مفهوم الفرد والهوية وأطر الانتماء.[5]

وفقًا لهذا المفهوم -آنف الذكر- الذي يعبّر فيه التحديث عن الانتقال الكلي من حالة المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحداثية، فإن الانتقال الديمقراطي وفقًا لوجهات نظر مثل التي يقدمها، دانييل ليرنر، يستوجب حدوث انتقالات واسعة سابقة، تتمكن من حمل هذه

(5) بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، 36.

الصيغة من أشكال الأنظمة السياسية. فهو يرى أن مركبات عملية التحديث وتعاقبها الزمني هي صيرورة لابد منها، وعلى نطاق عالمي[6]، ويمثل الانتقال الديمقراطي النتيجة الأخيرة لعملية التحديث،[7] التي يجب أن تمر في التمدين، ثم التعلم، ثم بناء وسائل الاتصال بالتزامن مع نمو الصناعة.[8] ويرى، عزمي بشارة، أن هذه المقاربة تتجاهل الفارق الجوهري بين عملية التحديث التاريخية، التي حصلت بالتدرج أو على إثر طفرة «ثورة»، وبين تلك التي جرت بوجود مراكز اقتصادية متطورة ومهيمنة، واستعمار أو دولة تفرض نموذجها من الأعلى.[9]

يرى التحديثيون أن عملية الانتقال الديمقراطي والوصول إلى مجتمع المشاركة السياسية لا يمكن أن تتم إلا بعد تمام التطورات البنيوية بالحداثة، وحصول النمو الاقتصادي وهو ما يقوله كل من هنتنغتون وليبسيت وليرنر[10]. كما يؤكد كل من انغلهارت وويلزيل، أن النظريات التي تؤكد على اختيارات النخبة والمخططات المؤسساتية للانتقال الديمقراطي تعبر عن ضيق أفق، حيث يرون الديمقراطية انعكاس خيار شعبي لا انعكاس اختيارات فئات متنورة.[11] بينما ترى دراسات الانتقال الناقدة للبنيوية التحديثية أن من غير الممكن فهم الانتقالات الديمقراطية بدون فهم خيارات القوى السياسية وقدرتها على المساومة.

---

(6) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (Glencoe, IL: The Free Press, 1958), 45.

(7) Ibid 40.

(8) Ibid, 60.

(9) بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، 38.

(10) المرجع السابق، 69.

(11) لاري دايموند، روح الديمقراطية، 162.

يرى، بشارة، أن عملية الدمقرطة امتدت في «دول المنشأ» كما أسماها، لمدة قرن كامل، وذلك عن طريق توسع حق الاقتراع تدريجيًا في نظام ليبرالي تنافسي قائم، وبالتالي فإن مقارنتها ومقارنة شروط الدمقرطة فيها مع دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية التي تتحول من السلطوية إلى الديمقراطية دفعة واحدة تعد مقارنة لا أساس لها من الصحة. كما يؤكد على أن المسار التاريخي الذي تطورت فيه الديمقراطية تطورًا يمكننا أن نصفه بالعضوي، لم تتطور أي ديمقراطية حديثة من خلاله، بل تطورت الديمقراطيات عن طريق توافقات الفاعلين السياسيين الأشد تأثيرًا، والذين اقتنعوا بأن الديمقراطية الخيار الأفضل والحل الوحيد للصراعات القائمة.[12]

إننا نقدم هذه المقدمة لا لأجل التوسع في معنى الحداثة، أو في النقاش الدائر تبعًا لمفاهيمها حول الانتقال الديمقراطي، بل لنضع يدنا بتمكّن من خلال هذه الأطروحات النظرية على نقاش مهم يشغل الساحة الأردنية اليوم، وهو النقاش الذي يراجع عملية التحديث السياسي ويختبر مدى صلاحيتها في ظل الظروف الاقتصادية القائمة، وتحديات التمدين وبناء الثقافة السياسية. ومن ثم نحاول أن نجيب على هذا السؤال الذي يبدو أنه يستمر بوضع مشروع التحديث أمام أسئلة صعبة يجاب عنها عادةً بالآمال والطموحات، أو محدودية الخيارات، والآمال الضئيلة النابعة من جوف اليأس. بينما نرى أنه وفي داخل نظريات علم الاجتماع والسياسة ما يمكنه أن يجيب على هذا النقاش ويقدم رؤية موضوعية بشأنه.

(12) بشارة، الانتقال الديمقراطي، 68.

إن الخلاصة التي نصل إليها، أن السياقات التاريخية التي نشأت في الديمقراطية الباكرة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، لا يمكن مقارنتها مع الديمقراطيات الناشئة، ولا يمكن أيضًا اعتبار الطريق الذي نشأت عبره تلك الديمقراطيات هي السبيل الوحيد إلى نشأة الديمقراطية. كما أن السعي إلى إنشاء الديمقراطية بذات الطريقة يمثل استدعاءً للتاريخ في المستقبل وهو استحالة تامة، حيث لا يمكن تكرار الشروط، والسياقات التي أنشأت تلك التجارب، كما أن تجارب ديمقراطية عديدة مثل شرق أوروبا، وإسبانيا، والبرتغال، تطورت وفقًا لمتتاليات حداثية مختلفة وشروط سياسية مغايرة. والإصرار على استنساخ تلك التجارب يمكن أن يقرأ على أنه محاولة لتعطيل السير في طريق الديمقراطية، فهو مطالبة بما هو غير ممكن، وهو ومطالبة لحمل واقع اليوم وإعادته في التاريخ، أو حمل شروط التاريخ وإسقاطها على واقع اليوم.

يؤكد عالم السياسة الأمريكي، لاري دايموند، أنه عند مراجعة بعض التجارب الديمقراطية، مثل التجربة الهندية، فإن الدرس المستخلص يحكي أنه حتى وإن كان «النمو الاقتصادي متواضعًا ومتماسكًا مشفوعًا بتفعيل لائق للمؤسسات الديمقراطية، وتعميق دورها التدريجي، يمكن أن يعزز نظامًا سياسًا حرًّا في كل مكان تقريبًا»[13]. ويرى دايموند أنه «لا معنى للشروط الضرورية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، فهي ضرورية وغير كافية، وينطبق ذلك على إرادة الفاعلين السياسيين التي تكتفي بها دراسات الانتقال اللاحقة. فوحدها ليست كافية، وحتى إن كانت (ضرورية وكافية) في مراحل الانتقال، فإنها غير كافية لبناء الديمقراطية وترسيخها».[14]

(13) دايموند، روح الديمقراطية، 261.
(14) المرجع السابق، 84.

إن ما يُعتقد بأنه يمثل شروط لنشأة الديمقراطية، أو مثّل سابقًا ظرفًا سياقيًا نشأت فيه، لا يمثّل بالضرورة شرطًا لنشأتها اليوم، بل إنه يلعب اليوم دورًا مهما في تسريع مسيرتها أو ترسيخها. هنا نجد الأهمية الكبيرة لتوسيع مشروع التحديث، ليتجاوز وصفه كمشروع تحديث لعالم السياسة فقط، ليكون جزءًا من رؤية متكاملة لتحديث اقتصادي، وإداري، وسياسي. كما أن إدراك ضرورة سير عمليات التحديث في مسارات متوازية يمثل عاملاً مهمًا في إتمام عملية الانتقال، شريطة أن تتحول هذه الرؤى إلى أعمال تنفيذية تنعكس على الواقع الإداري والمؤسسي بذات السرعة التي يتحرك بها مشروع التحديث السياسي. وإلا فإن تأخر هذه المشاريع عن بعضها البعض قد يصنع إشكاليات جدية في قدرة الهيكل الإداري غير المحدث مثلاً، على تحمل القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطيًا. أو قد يواجه النظام الديمقراطي ذو القيادة المنتخبة في فضاء تتسع فيه مساحة الحرية، إشكالية جدية في ضبط تبعات الفشل الاقتصادي.

وبالتالي فإن السير في مشروع التحديث وفقًا لرؤية شاملة، يمثل أحد العناصر الجوهرية في قدرته على العبور إلى نهايته. ولكن يبقى هذا المشروع رهينًا للتوافقات السياسية التي ستسمح بعبوره وتمرير مخرجات العملية الديمقراطية، وهو ما سينقلنا لمناقشة قضية شرعية الانتقال الديمقراطي، والعدالة الانتقالية، التي تمثل عنصرًا لا غنى عنه لإكمال عملية الانتقال الديمقراطي.

ثانيًا: التحديث السياسي بين أسئلة الشرعية والعدالة

إن من أهم القضايا التي تبقى عالقة في عمليات الانتقال الديمقراطي، وخصوصًا تلك التي تقاد عبر مشروع تحديثي من أعلى، هي إكساب العملية صفة الشرعية. وهنا لابد أن نشير إلى الشرعية بوصفها معطىً يتجاوز «الأهلية القانونية» أي أنها تتجاوز التشريع. فالقدرة على تمرير القوانين الديمقراطية، لا تكفل مرور مشروع الانتقال الديمقراطي. بل إن الشرعية تتجاوز ذلك إلى امتلاك نوع من أنواع المقبولية والجدارة على أصعدة قانونية، لكن على أصعدة معنوية أيضًا، وأصعدة واقعية. ففي ذات الوقت الذي يحتاج فيه الانتقال الديمقراطي إلى بنية تحتية قانونية، فإنه أيضًا يحتاج إلى امتلاك مقبولية من قبل القواعد الاجتماعية التي توافق على هذا المشروع، وترى فيه الحل لواقعها. أما الواقعية فقصدنا بها امتلاك المشروع السياسي القوة الكافية للعبور وسط التحالفات السياسية. ولربما أن أكثر تجليات هذه القوة هي القدرة على بناء التحالفات التي تقبل بالانتقال الديمقراطي، مانحةً إيّاه الشرعية اللازمة للعبور ومن ثم الرسوخ.

إن النظم الديمقراطية تحتاج إلى الشرعية أكثر من غيرها، وذلك لأنه لا يمكنها أن تعوض غياب الشرعية بالعنف[15]، من هنا تصبح دراسة الشرعية والتوقف عندها قضية ضرورية مع دراسات الانتقال الديمقراطي. ومن خلال مراجعتنا لكل من كتاب «العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية»، و«الانتقال

(15) المرجع السابق، 85.

الديمقراطي وإشكالياته»، الصادرين عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، فإننا نلخص مجموعة من العناصر الضرورية لتحقيق الشرعية لعمليات الانتقال الديمقراطي، وهي العناصر التي يمكن عند إسقاطها على الحالة الأردنية رؤية مدى مركزيتها والضرورة إلى تحقيقها لإنجاح عملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي على أكمل وجه.

وهنا يمكننا أن نتناول أربع محددات أساسية يمكن معها القول بأن مشروع الانتقال الديمقراطي، أو عملية «الدمقرطة» باتت تمتلك الشرعية الكفيلة بتحصينها. ونميل في ذلك لما يقدمه، سيمور ليبست، عالم الاجتماع الأمريكي الذي يضع كل من قناعة الناس بملاءمة شكل النظام لواقعهم، والأداء الاقتصادي وغيره من المدللات على كفاءة النظام، والقدرة على تجاوز الشروخ الاجتماعية، والقدرة على التوصل إلى تسويات مع القوى التقليدية، كمؤثرات على مدى شرعية النظام.[16] وهو ما نناقشه هنا.

1- التفاهمات مع القوى التقليدية:

لربما أن هذه النقطة هي أكثر النقاط جدليةً فيما يخص الانتقال الديمقراطي، ففي الوقت الذي يمثل فيه تحقيق تفاهمات مع القوى التقليدية القائمة في الدولة عنصرًا من عناصر تحقيق الشرعية للنظام الجديد، فإنه في ذات الوقت قد يمثّل تهديدًا للشرعية. فلا

(16) Seymour Martin Lipset, The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Addres, American Sociological Review, Vol. 59, No. 1. (Feb., 1994), pp. 1-22.

شك أن تمرير نظام جديد يستلزم تحقيق توازن مع القوى السياسية التقليدية، لكن في ذات الوقت فإن استدخال هذه القوى في المنظومة الجديدة يرفع من مخاطر اجترار المشروع مرةً أخرى لمصالح مراكز القوى التقليدية، ويهدد بإعادة إنتاج النظام القديم. وتنبع هذه المخاوف من المقولة التي ترى أن قوى النظام التقليدي لا يمكن أن تتطوع للتنازل عن السلطة باتجاه نظام أكثر ديمقراطية إلا في ظروف قاسية تتعرض لها، وحالما تتجاوز هذه التي تعيشها فإنها سرعان ما تعمل على مركزة السلطة واحتكارها مرةً أخرى.

أما النقطة الأخرى التي تجعل استدخال هذه القوى في عمليات التفاهم على عمليات التحول أو الانتقال الديمقراطي تحديًا صعبًا، هو أن وجود هذه القوى في داخل النظام الجديد يصعّب على القواعد الاجتماعية تصديق جدية التحول وجدواه وهذا بحد ذاته يهدد عنصرًا آخر من عناصر الشرعية سنتناوله لاحقًا، ويبقيها هذا متخوفة من فكرة «شكلية التغيير» وإعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه. كما تصعب هذه التفاهمات الوصول إلى تفاهمات مع أطراف أخرى رأت باستمرار هذه الأطراف التقليدية كنقيض لعملية الدمقرطة وعدو لها، وهو ما سيصعب من جعل عملية التحول عملية يشارك فيها الجميع.

إن تحديات إعادة اجترار النظام السياسي إلى شكله التقليدي بعد دخوله في مسار الديمقراطية تبدو أنها تضل قائمة على كل الأحوال، بل حتى إن مثل هذا التهديد يمكن أن يتم إعادة إنتاجه من داخل الديمقراطية ذاتها عندما تتحول إلى ديمقراطية شعبوية، أو تتحول إلى حكم نخب معزولة عن القواعد الاجتماعية. لذا، لا يمكن اعتبار هذا التهديد مانعًا من التفاهم مع القوى التقليدية، ولكن يجدر

التعامل معه بحذر ومراعاته أثناء عمليات الانتقال، وهذا أولاً يتم عبر جعل عملية استدخال هذه القوى في عملية الانتقال الديمقراطي لا تمثل عملية محاصصة في النظام الجديد، ما قد يصور عملية الدمقرطة على أنها إعادة تقاسم من قبل القوى المختلفة التي قد تتغالب عليها ويسلبها طرف من طرف آخر. بل إن المقصود هنا أن يتم التفاهم مع القوى التقليدية على إعادة إنتاج النظام بصورة ديمقراطية لا على محاصصته، فهو بمثابة إعلان من كل الأطراف بقبول مرحلة جديدة يكون فيها الحكم لسيادة القانون، والامتياز للجدارة والتخصصية، وليس لأي اعتبار آخر، كما يكون فيها قرار التصدير قرينًا بالإرادة الشعبية. فكما قلنا، لا يجب الوقوع في فخ المحاصصة السياسية التي تتيح تعطيل الديمقراطية أو اغتيالها من قبل القوى السياسية المتصارعة؛ فالتفاهمات تقوم بشكل أساسي على «تصالح الطبقات القديمة مع النظام الجديد الذي يضمن سلامتها وبعض امتيازاته، ويجردها منها تدريجيًا».[17] أي أن التفاهم لا يقوم على التشارك في نظام جديد بل التمهيد لإنتاجه، دون تحديد لمن سيؤول، كون الأصل، ووفقًا للحالة المعيارية للديمقراطية، أن من سيحدد من ستؤول إليه السلطة هو المجتمع، الذي سيختار القيادة، التي يفترض أنها عقلانية مقيدة بأحكام القانون، وتتحرك وفقًا لاعتبارات التخصصية والكفاءة.

وباعتبار أنه وبالفعل غالبًا ما تأتي التحولات في شكل الأنظمة في ظل تغيرات في توازنات القوى، أو اضطرابها، فإن المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق القوى الديمقراطية هي ليس فقط التحرك لتحقيق

(17) Ibid.

منجزات على أصعدة الحريات والمساواة، والدفع لتوسيع دائرة صنع القرار، بل إن المسؤولية الأكبر تكمن في قدرتها على إقناع القوى التقليدية بالخيار الديمقراطي على أنه الخيار الأكثر قدرة على حماية الدولة وحماية مصالح الجميع بما فيها مصالحهم. أي أن تشتغل القوى الديمقراطية فترات الاضطراب هذه لا لتحصيل مكاسب سياسية فقط، بل على ما يشبه حملة كسب تأييد للخيار الديمقراطي. حيث يتم هنا استغلال مرونة تلك التيارات في مثل هذه الفترات، وجعل الديمقراطية خيارها الاستراتيجي بدلاً من كونه الخيار المرحلي. إن هذا هو ما يشكل صمام الأمان الحقيقي في عملية الانتقال وينقلنا للحديث عن عنصر آخر من عناصر الشرعية، وهو المتعلق بقدرة النظام السياسي على توليد القناعات لدى الناس وليس فقط النخب التقليدية بأن المؤسسات القائمة بشكلها الجديد هي الأكثر ملاءمة للمجتمع.

لربما أن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية كانت أبرز صور بناء التوافقات السياسية جلاءً، وأكثر محاولات تجميع التيارات السياسية المختلفة وضوحًا. ولابد من أن نشير بأن جعل عملية التحديث قرينة توصيات مدعومة بشرعية «تقليدية» بتبنيها من قبل المؤسسة الملكية، وتعزيزها بشرعية تقليدية أيضًا إلى حدٍ بعيد، وهي شرعية «الإجماع»، وجعل التعديلات القانونية قرينةً بتفاهمات ممثلين عن طيف واسع من المكونات السياسية الأردنية، كان إحدى أهم الخطوات باتجاه بناء التوافقات، وخصوصًا على صعيد علني. ولكن لا يمكن القول بأن ما أدته اللجنة الملكية من أعمال قد يؤدي الرسالة الكافية، ولا يؤدي مهمة التوصل لتفاهم بين القوى التقليدية ومشروع التحديث؛ بل يجب القول إن معظم عملية التوصل إلى تفاهمات تسري على مستوى أعلى

من التفاوض السياسي بين المؤسسات والفئات السياسية والاجتماعية. إن تقديم ضمانات على انسحاب تدريجي للامتيازات والإبقاء على حد أدنى منها لهذه قوى يمثل أحد أهم الأدوات التفاوضية، والتي نعتقد أنها تجلت في بعض التعديلات القانونية، والمؤسسية، التي حافظت على هرمية معينة، وهيكلية خاصة في قطاعات سيادية أمنية وعسكرية وغيرها، وموقعها من عملية صناعة القرار مثل مجلس الأمن القومي، الذي يحافظ على موقع معين لبعض القوى التقليدية ويحصنها من تبعات التغير السريع في شكل نظام الحكم، ويحصنها من تبعات توسع دائرة صناعة القرار.

وهنا يجدر الإشارة إلى ما يقدم بخصوص أن الانتقال الديمقراطي السريع قد يمثل تهديدًا للقوى التقليدية ما قد يعوق تعاطيها مع العملية الانتقالية، فإن تعاطي تلك القوى أيضًا بصورة متطرفة مع إشراك قوى جديدة في عملية صناعة القرار سينعكس بصورة سلبية على كفاءة مشروع الديمقراطية، وعلى مواقف القوى المعارضة ويدفعها إلى تجذير خطابها محو هذه القوى ما قد يؤدي إلى الانفجار في وجه القوى التقليدية،[18] وهو ما سنناقشه بصورة أكبر في العامل الثالث هنا.

عادةً ما يفتح نقاش التفاهمات مع القوى السياسية التقليدية في مراحل الانتقال الديمقراطي الباب على نقاش ذو بعد حقوقي وقيمي، وهو النقاش المتعلق بمفاهيم العدالة الانتقالية. ولضيق المساحة هنا، فإننا نلخص النقاش الدائر في هذا الموضوع بوجود وجهتي نظر رئيسيتين في التعامل مع الماضي؛ حيث تدافع الأولى عن «العدالة الجزائية» التي يعتقد المدافعون عنها ضرورة إيلاء عقوبات

(18) Ibid.

قصوى كنوع من أنواع تحقيق سيادة القانون، ورد الاعتبار. في حين تدافع الأخرى عما يمكن تسميته «بالعدالة التصالحية» التي تميل إلى تحقيق التفاهمات وتحقيق مصالحة وطنية وبناء الوحدة وإعادة بناء المؤسسات بالتشارك.[19]

يرى الداعمون لوجهة النظر الأولى أن مفاهيم العدالة الانتقالية التصالحية تمثّل تبرير لمجموعة من المساومات المتنوعة المتعلقة في الماضي التي تسعى إلى إخفاء التبعات المعيارية والأخلاقية المختلفة للنظام السابق، في حين يرى داعمو العدالة الانتقالية التصالحية أن المسار التصالحي من شأنه أن يحافظ على السلم الاجتماعي، ويعمل على جبر الضرر، ويعتقدون أن بعض سياسات العدالة الانتقالية قد تفجر الواقع وتفاقم التوترات بين الأطراف المختلفة.[20]

يرى أستاذ القانون بجامعة نوفا في، لشبونة، بالعاصمة البرتغالية، جيمي ساركين، أن السلم والعدالة ليسا قطبين متضادين كما تحاول العديد من الأطراف تصوير ذلك، ويؤكد على أن هناك مجتمعات اختارت العدالة الجزائية، وأخرى اختارت التصالحية، فإنه بطبيعة الحال لا تنفذ سياسات العدالة الانتقالية منفصلة، ويرى أن الاقتصار على منهج دون آخر يكون إشكاليًا.[21] وهنا نقول إنه لا يمكن المطالبة بالتغاضي عن الانتهاكات التي تقع في الشأن العام، ولكنه لا يمكن تحويل العملية الانتقالية أيضًا إلى عملية عقابية بالكلية؛ كون هذا سيدفع بالتأكيد إلى الدخول في نزاعات أكثر احتدامًا قد تؤدي إلى تضييع فرص الذهاب نحو الديمقراطية.

---

(19) جيرمي ساركين، «لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا» سياسات عربيّة، العدد 47، 2020، 7.

(20) ساركين، لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا؟، 54.

(21) المرجع السابق.

ويكمن الحل باعتقادنا فيما أسماه، ساركين، ضرورة «استجلاء الحقيقة»، بحيث تكون سياسيات العدالة التصالحية أو الجزائية مبنية على عملية مكاشفة واسعة بين السلطات والمجتمع، توضح كل الانتهاكات وتشير إلى ما يمكن تجاوزه بنموذج عدالة تصالحية وما يجب التعامل معه جزائيًا. لأنه في حال شابت هذه العملية أي تحيزات أو افتقرت إلى التمثيل، أو تسرب ما يشي بأنها غير شاملة، فإن هذا يعطل قناعة الناس بأن المشاكل قد عولجت ويسحب الشرعية من العملية.

وعلى الرغم من أن الأردن وبالمقارنة بدول عديدة في جوارها احتدم الصراع بينها وبين المجتمعات وحركاتها الثورية لم تشهد حالات تصعيد كبرى يترافق معها انتهاكات دموية أو انتهاكات على مستوى عام يستدعي حالات مطالبة بالمحاسبة الجمعية، إلا أنه ومع ذلك تبقى قضايا متعلقة بالحريات، والفساد، موضع استدعاء مستمر من قوى المعارضة، والقواعد الاجتماعية، ما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم مثل، مفاهيم العدالة الانتقالية، وتطبيق سياساتها بصورة تلبي العدالة والسلم، وتلبي تطلعات الناس، بما يمكّنها من الوثوق بالمرحلة الديمقراطية، وجدية التوجه إليها، ويعزز من شرعيتها.

2- كسب قناعة القواعد بالشكل الجديد:

من أهم التحديات في وجه مشاريع تحويل شكل الأنظمة هو الجزء المتعلق بالقدرة على تسويق الشكل الجديد عند القواعد الشعبية. وتتعاظم أهمية هذا العامل عندما يكون التوجه نحو نظام ديمقراطي. إن التوجه نحو نظام ديمقراطي يعني توسيع مساحة الحريات، وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة، وتعظيم مشاعر التساوي. بمعنى أكثر تعميمًا، تعني هذه التغيرات رفع وزن القواعد الشعبية

في المعادلة السياسية، هذا أولاً. ثانيًا، يترافق مع هذه المراحل ارتفاع سقف التوقعات الشعبية بما سيؤول إليه المشهد السياسي، حيث تبدأ القواعد الشعبية ببناء تصوراتها عن الواقع الأفضل الذي تتجه إليه مع النموذج الجديد من الحكم، الذي يعزز حكم النخب المتخصصة والكفؤة والرقابة وضبط الفساد.

إن هذه التغيرات التي تترافق مع عمليات التحول الديمقراطي، والمتعلقة بزيادة تأثير القواعد الاجتماعية في المعادلة السياسية، بالتزامن مع ارتفاع مستوى التوقعات، تشكل تحديًا جديًّا للانتقال الديمقراطي، خصوصًا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن هذه المرحلة من خصائصها الجوهرية ارتفاع سقف الحرية-أو هكذا يجب على الأقل- ما يتيح رفع مستوى النقد. وفي المحصلة فإن خلطة ثلاثية من مساحة حريات واسعة، وقوة مجتمعية غير مسبوقة، وسقف حريات مرتفع، تجعل من أي فشل خاصرة ضعيفة جدًا لمشروع الانتقال الديمقراطي الذي سيتعرض لنقد حاد من قبل قواعد مؤثرة، مملوءة بآمال الواقع الأفضل وتملك شعورًا عميقًا بالجدارة ونزعة للتحدي.

من هنا يصبح من الضروري للغاية إقناع القواعد الشعبية بأن الشكل الجديد هو النموذج الأفضل القادر على تحسين واقعهم، وحفظ كرامتهم الإنسانية، وتفكيك صراعاتهم بأقل الكلف الممكنة. ففي ذات الوقت الذي يشكل فيه الوصول إلى تفاهمات مع القوى التقليدية في الأنظمة، ما قبل الانتقال، عنصرًا مركزيًا لإكساب الانتقال شرعية وقوة للعبور، ويمثل إقناعها باستراتيجية خيار الديمقراطية صمام الأمان الأكثر فاعلية في مقاومة النكوص؛ فإن إقناع القواعد بهذا المشروع لا يقل أهمية عن ذلك. بل إن الفشل في إقناعها قد يشكل

تحديًا أكبر من الفشل في إقناع القوى التقليدية في الأنظمة؛ لأن الفشل في إقناع القوى التقليدية قد يؤدي إلى النكوص نحو النظام القديم -إذا ما افترضنا سلمية التدافع السياسي- في حين يمثل النكوص على صعيد القواعد نموذجًا أكثر تعقيدًا من تعليق حالة النظام السياسي، حيث تبقى هذه القواعد حاملةً للحنق تجاه النموذج القديم الذي قاد لواقعها المتردي بالأساس، وفي ذات الوقت تحمل خيبة الأمل تجاه النموذج الجديد الذي لم يتمكن من تجاوز هذا الواقع، ما يؤدي إلى تعويم المشهد السياسي في أشكال هجينة قد تقود في لحظة ما إلى حالة عدم استقرار وتهديد أوسع للسلم على مستويات كليّة.

إن المس بشرعية الديمقراطية في مراحلها المبكرة يكون أسهل من أي وقت آخر، حيث يمكن وقبل تكريس المؤسسات الوطنية والدستورية، أو قبل إعادة إنتاج شكلها، أن تهتز شرعيتها بالاحتجاجات المستمرة، خصوصًا في فترات ما بعد الثورة[22]. من هنا يصبح لابد من العمل على استخدام أنواع متعددة من الشرعية.[23] حيث لا يمكن الاعتماد على الشرعية القانونية لوحدها هنا لحمل مشروع الديمقراطية، بل

(22) أنظر: عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016)، 17.

(23) يرى ماكس فيبر أن الشرعية تأتي في ثلاثة أنواع، الأول، وهو الشرعية التقليدية، التي تعتمد بشكل أساسي على احترام البنى القائمة والتقاليد، والشرعية الكاريزمية التي تكون نتيجة الصفات الخاصة والمميزة للقادة أو الأنبياء، والشرعية القانونية، وهي الشرعية الحديثة التي تأتي مع الديمقراطية وحكم القانون. أنظر:

Max Weber, The Vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation, Davi Owen & Tracy B. Strong (eds.), Rodney Livingstone (trans.) (Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004), p. 34.

ولا يمكن الانتقال فوريًا من الاعتماد على الشرعيات التقليدية السابقة للتحديث، إلى الاعتماد على الشرعية «الحداثية» القانونية. من هنا يجب الاعتماد على قيمة الشرعيات الرمزية والوطنية في تحصين مشروع الانتقال الديمقراطي، والعمل على إكسابه شرعية وطنية، أو إن جاز التعبير، لابد من ملئه بالرمزيات التي تحوله إلى مشروع حصين، بحيث لا تكون الكفاءة وحدها هي معيار تمرير المشروع والالتفاف حوله. بمعنى آخر، أن يصبح للمشروع قيمة معنوية متجاوزه لمنجزاته المادية، تتيح الفرصة «للتضحية» في سبيله، عن طريق الصبر على تأخر المكتسبات المادية المباشرة من العملية الانتقالية، وهو ما يمهد لانتقالنا لاحقًا للحديث عن العامل الثالث من عوامل تكريس الشرعية، وهو كفاءة النظام الديمقراطي.

يمكن القول إن واحدة من أهم أدوات تثبيت الشرعية وبناء الرمزية للمرحلة القادمة، هي تثبيت رمزية وشرعية الفواعل التي تقود الانتقال إليها، والتأكيد على اتصالها بالشعبي، وتوثق الارتباط بين مؤسسة الحكم والقواعد الاجتماعية. حيث إن جزءًا لا يتجزأ من شرعية المرحلة مرتبط بمن يقودها ويوجه نحوها. وهنا أيضًا يجدر القول بأن الشرعية التقليدية تحضر، ويبقى من الضروري استخدام قوتها في التأسيس للانتقال نحو مرحلة أكثر ديمقراطية. ويمكن القول إن قيادة عملية تحديث عبر المؤسسة الملكية يمثل أحد أهم روافع هذه الشرعية. كما أن العمل باستمرار على تعزيز الاتصال بينها وبين القواعد الشعبية، عبر التأكيد على أنها الفاعل الأكثر ضمانًا لمصالح الجميع، والأكثر قربًا من الجميع، والأكثر اقتدارًا على الاتصال معهم، هو من أهم ما يمكن له أن يعزز شرعية المشروع الذي تقوده.

وهذا يتم عن طريق استغلال كل مناسبة ممكنة لتأكيد التلاحم بين هوية الملكية وهوية المجتمع، والدولة، ومصالحها ومصالح الهوية والمجتمع، والتأكيد على تساميها عن أي خلافات أفقية. كما أن من المهم ربط كل المرحلة التي تؤسس لحالة مواطنة تتوافق مع المرحلة الديمقراطية، مع هوية وطنية لا تمثل إقصاءً لأي من مكونات المجتمع، كما أنها لا تمثّل تغولاً أو تهديدًا صريحًا لمكونات أخرى. وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الجزء الرابع من هذه المحاور.

3- كفاءة النظام الديمقراطي:

لربما أن هذا المحور من محاور بناء الشرعية هو أكثر هذه المحاور وضوحًا ومباشرة؛ فأحد أهم عوامل بناء شرعية أي مشروع سياسي أو غيره، هو إثبات قدرة هذا المشروع. ولكن في مراحل الانتقال الديمقراطي، وخصوصًا الواضح والمعلن، سواءً كان عبر الثورة أو عبر مشروع للدولة من أعلى، ترتفع سقوف الطموحات، إلى حدٍّ يصبح معه رصد المشروع السياسي ومتابعة كفاءته، والعمل على تقييمه، قضية رأي عام فوق العادة. بمعنى أن القضية تنتقل إلى مستويات دنيا من القواعد الاجتماعية لم تكن يومًا مهتمة بأي طريقة من الطرق بالشأن السياسي، ولربما يبلغ أعلى ما تحتك به بالبنى السياسية هو على مستوى المؤسسات الإدارية التي تلامس معاشها اليومي. ولكن في هذه المرحلة من مراحل التحول السياسي، تتوسع دائرة الداخلين في تقييم العملية، منتظرين منها منجزات تحسن واقعهم.

إن العمل على رفع كفاءة النظام السياسي وخصوصًا فيما يتعلق بمنجزاته الاقتصادية يمثل أحد أهم محددات عملية إقناع القواعد الاجتماعية، أو القوى السياسية المترددة في الاندماج بعملية الانتقال

نحو شكل أكثر ديمقراطية من الحكم. وحتى إن نجحت عملية إقناع التيارات السياسية التقليدية في مراحل مبكرة بمشروع الديمقراطية، فإن فشل هذا المشروع على أصعدة اقتصادية وإدارية أو اجتماعية، يفتح الباب على مصراعيه للتفكير في الردة عن مشروع الدمقرطة. ويصبح هذا الفشل أحد أكثر أدوات النخب القديمة غير المقتنعة بعملية التحديث حدةً لاغتيال المشروع، وأحد البوابات الواسعة للدخول في حالة اللافاعلية وعدم الانخراط في العملية السياسية إن لم يكن المواجهة مع المشروع من قبل القواعد الاجتماعية المحافظة، المتوجسة من تبعات التغيير على مكتسباتها المادية والرمزية، وهنا تكمن أهمية عملية التعبئة الرمزية لمشروع التحديث الذي تحصنه من هكذا ارتدادات.

على الرغم من الدور الذي قد يلعبه إعلاء المكانة الرمزية لعملية التحديث، فإنه لا يمكن التعويل على هذا الخيار كخيار بعيد المدى لتحصين عملية التحديث، حيث إنه خيار يطيل عمر عملية التحديث، ويكسبها الوقت اللازم للاستقرار، قبل أن تبدأ القواعد الاجتماعية بالمطالبة بمكتسباتها المباشرة، بمعنى، أنه لابد في نهاية المطاف من أن تحصل هذه القواعد، وحتى النخب القديمة والجديدة، على مكتسبات مباشرة من عملية التحديث، قبل أن تبدأ بإعادة التفكير في جدوى هذه العملية، وفي كونها خيارها الاستراتيجي في حل أزماتها.

بناءً على ما سبق، يبقى ترافق عملية تنمية اقتصادية مع عملية التحديث السياسي محددًا أساسيًّا في إمكانية إنجاح وصول عملية الدمقرطة إلى نهايتها، ولكن قضية كفاءة النظام لا تتوقف عند التنمية الاقتصادية. إن عملية الدمقرطة تحمل في جوفها ما يتعلق بتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وهو ما ذكرناه في البداية عن مكونات الديمقراطية، ويمثل تحقيق هذه المبادئ جزءًا مهمًا من

التأكيد على كفاءة العملية الانتقالية. وهنا يجب التأكيد على أن المس بالحريات العامة، أو أي من الحقوق المدنية، وعدم إعلاء قيمة حكم القانون، أو عدم تفعيل الإدارة في المؤسسات البيروقراطية باعتبارات التخصصية والجدارة، يشكل تحديًا كبيرًا في إقناع القواعد بالمشروع، ويمثل بالفعل ضربًا لكفاءة مشروع الانتقال، لأنه لم يحقق المؤشرات الأساسية والجوهرية فيما يشكله الانتقال نحو الديمقراطية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وفي الساحة الأردنية اليوم، يجدر الأخذ بعين الاعتبار أن أي إجراء يمس حالة الحريات العامة، أو يشكك في سيادة القانون من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه للقوى التغيير الراديكالية لاغتيال عملية التحديث. ففي الوقت الذي يجدر فيه أن يتم العمل على تفاهمات مع القوى التقليدية لتمرير مشروع التحديث، لكيلا تتخذ الكتل الراديكالية منها موقفًا دفاعيًا من عملية الانتقال نحو الديمقراطية؛ فإنه وفي ذات الوقت على هذه القوى أن تتخذ موقفًا إيجابيًا تجاه القوى الإصلاحية والمعارضة لكيلا تتمكن القوى الراديكالية فيها من اغتيال عملية الانتقال الديمقراطي أيضًا. وهذا يعيدنا نحو التأكيد على الدور الذي تلعبه التفاهمات الجذرية والحقيقية مع مختلف القوى على كفاءة عملية التحديث.

على الرغم من أن حل النزاعات، والقدرة على تجاوز الأزمات الكبرى، والشروخ الاجتماعية يمكن أن تقدم كجزء من عامل كفاءة النظام عند، ليبست، إلا أننا نفضل معالجته كعامل مستقل فيما يتعلق تأثيره على الشرعية، إذ أننا نجده محورًا مستقلاً يتجاوز فكرة كفاءة النظام، إلا ما هو متعلق بالتعاقدات الجديدة، والقدرة على صياغتها، وهو ما نناقشه في المحور الرابع من المؤثرات على الشرعية.

4- بناء المواطنة وتجاوز شروخ المجتمع:

إن أحد أهم مكونات الديمقراطية ما هو متعلق بالمساواة. يؤكد، دايموند، على أن أحد أهم أسباب عبور الديمقراطية في الهند واستمرارها لقرابة ستة عقود، على الرغم من نموها الاقتصادي البطيء وعدم مراكمتها لثروة وطنية أو تعليم، هو قدرتها على تقديم بديل لإدارة الاختلافات العميقة وتسويتها، وتعميقها لرهانات المجموعات المختلفة على النظام الديمقراطي.[24] ويؤكد على أنه لابد أن يكون من ضمن خصائص النظام الديمقراطي أن يقدم «المساواة القانونية لكل المواطنين، في ظل حكم القانون»[25] ويضيف، «أنه من المرجح أكثر أن يعبر الناس عن مساندتهم للديمقراطية عندما يرونها تعمل لمنح تنافس سياسي بحت».[26]

إن العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين يعد شرطًا لا يمكن الاستغناء عنه في أي حالة ديمقراطية، ويعد عدم تحقيق هذا الشرط عاملاً كافيًا لإخراج قواعد اجتماعية كاملة إلى هامش عملية الانتقال الديمقراطي. إن الفئات الاجتماعية التي تريد أن تنخرط في الشكل الجديد لنظام الحكم، وتساهم في تعزيزه لابد لها من أن تشعر بأنها شريك حقيقي في هذه العملية، وإلا فإنها ستشعر باستمرار أنها شريك هامشي يمكن التغول عليه في أي لحظة من اللحظات. وهو ما يدفعها إلى عدم منح النظام السياسي شرعية من خلال الإحجام عن المشاركة في مختلف أنشطته السياسية.

---

(24) دايموند، 259-260.

(25) دايموند 42.

(26) دايموند 250.

إن ترك حالة عدم المساواة قائمة في أي نظام سياسي، وتأجيل التوصل إلى حل للشروخ الاجتماعية والقضايا الرئيسية التي تشغله، تتيح الفرصة باستمرار لاستخدام هذه الإشكالات كرصيد في معارك الاستقطاب. ويرى، ليبست، أن هذه الحالة من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى بناء متاريس من الاستقطاب على الرؤى العامة، والأيديولوجيات، وليس فقط من قضايا تفصيلية أو مواقف من قضايا معينة. إن الوصول إلى هذه الحالة يؤدي في نهايته إلى شعور كل طرف من الأطراف بأن فوز الآخر في المنافسة الديمقراطية يمثل تهديدًا وجوديًا له.[27] وهو ما يمكن له أن يدفع قوى اجتماعية أو سياسية معينة إلى بناء تحالفات مع قوى معادية لمشروع الدمقرطة، أو مع أنظمة سلطوية لحماية نفسها من هؤلاء المنافسين.[28]

تتجلى هذه الحالة في دعم بعض الأقليات الاجتماعية، والتيارات العلمانية مثلاً، لبعض الأنظمة السلطوية في منعطفات معينة عندما واجهوا مخاوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وكانت نتائج مثل هذه الحالة كارثية على الحالة الديمقراطية، بل وعلى حالة الحريات بشكل عام. ويعد أفضل مسار لقطع الطريق أمام حالات الاستقطاب هذه، هو عملية إدماج وتسويات موسعة بين القوى السياسية لبناء حالة وحدة «تتيح للتعددية السياسية في داخلها التغلب على الشروخ العميقة الكبرى التي قد تقسّم الشعب»[29].

في مصارحة مع الواقع السياسي في البلاد اليوم، يظهر وبكل وضوح أن أهم شرخين في البنية السياسية والاجتماعية هما المتعلقان

(27) Lipst, some social requisites of democracy, pp 1-22.

(28) بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، 94.

(29) المصدر السابق.

بقضية الأصول الوطنية، والأيديولوجيا، وتحديدًا المتعلقة بالأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية، وعلى الرغم من وجود لبس كبير في هذه التصنيفات كون حدود الأردن كانت متجاوزة لغرب النهر حتى عام 1988 عند فك الارتباط، إلا أن المصطلح استخدم ضمنيًا للتفريق بين سكان شرق النهر وغرب النهر، وأصبح هذا التفريق ضروريًا في ظل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، واستخدمت هذه التقسيمات كنوع من أنواع المحافظة على هوية المكون الاجتماعي الذي يدافع عن حق عودته، إلا أنه تحول في مراحل متقدمة ونتيجة محطات تاريخية مختلفة إلى حالة تمترس سياسي. أما التصنيف الأخر الأيديولوجي، فهو المتعلق بالإسلاميين والتيارات الأخرى غير الإسلامية، وإن التقت بعض التيارات مع الإسلاميين فإنها تلتقي معها بصفتها معارضة سياسية، لا بصفتها تيارات أيديولوجية. ومما يعقد الموضوع اليوم هو تشابك هذين الشرخين بطريقة أو بأخرى تركّب أزمة الاستقطاب وتجعلها أكثر احتدامًا.

يؤكد، روبرت دال، أنه في حالة المجتمعات ذات التعدد الثقافي، فإنه يمكن أن تتم حماية الحالة الديمقراطية، إذا ضمن تمثيل مختلف المكونات الاجتماعية في النظام السياسي بصورة عادلة، وإذا تم تحييد العنصر الإثني أو الديني أو الإقليمي من الصراع بين المعارضة والحكومة.[30] إن الخطوات التي تتخذ اليوم في الأردن بعد عملية التحديث السياسي، يمكن القول بأنها تسير باتجاه تخفيف هذه الاستقطابات. حيث يؤكد، ليبست، أن تعديد انتماءات الفرد من خلال المؤسسات والجماعات يؤدي إلى تخفيف حدة الاستقطاب، ويعمل على

(30) Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven, CT: Yale University Press, 1971, 114- 115.

توريط الفرد في الفضاء العمومي بهوية أكثر مرونة.[31] وهو ما يرجّى اليوم من الأحزاب السياسية التي يُسعى إلى تكريس وجودها أن تلعب دورًا مهمًا فيه. حيث إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في عمليات التحديث يرتبط بتأثير المؤسسات بسلوك الأفراد، وتمكينهم من تخيل نفسهم خارج البنى التقليدية التي ينتمون إليها -دون الانسلاخ عنها- فيما يسمى بالتقمص العاطفي للآخر.

إن تكريس هذه البنى المؤسسية التي من شأنها أن تساهم في تفكيك حالة الاستقطاب، إضافة إلى تحقيق حالة من المساواة في التمثيل السياسي عبر التدرج في إعادة ضبط حصص القوائم الحزبية في مجلس النواب. ولكن يبقى هذا العمل واقعًا على حافة خطرة، بين التدرج فيه والتعجل، فتعطيل التدرج نحو تعزيز المساواة وتفكيك الاستقطاب أو الإبطاء فيه قد يؤدي إلى خسارة طيف اجتماعي واسع وإفقاده الثقة في العملية السياسية، في حين أن التعجل في هذه العملية قد يؤدي إلى تحفيز الشعور بالتهديد من قبل القوى السياسية التقليدية، ويدفعها إلى أخذ رد فعل عكسي يعطل مشروع التحديث ويحفزها على اغتياله.

ثالثًا: الهندسة السياسية والحاجة إلى تجديد التعاقدات الاجتماعية - الهندسة الانتخابية، أداة للتحديث، أم وسيلة للتطويع؟

درج مؤخرًا في الساحة الأردنية، وبعد التعديلات التي لحقت توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسة، الكثير من الأسئلة عما إذا كان ما يجري في الساحة هو عملية «هندسة حزبية» أو «هندسة سياسية». وكان المفهوم يقدم وكأن لمعناه أرضية متفق عليها ضمنيّاً

(31) Lipst, some social requisites of democracy, pp 1-22.

بحمولة سلبية، تفيد التلاعب بالساحة السياسة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم «الهندسة» الملحق بالعديد من السياقات في العلوم الإنسانية، له دلالات علمية تتجاوز المعنى الاصطلاحي الذي حُمل في هذه المرحلة. وهنا نود أن نفك هذه التشابك بين المفهوم الاصطلاحي المتداول حاملاً معه حمولة قيمية، وموقفًا سياسيًا، إلى معنى هذا المصطلح الدقيق وفقًا للمجال العلمي الذي يتولد منه.

لا يمكن أن ننكر أن لهذا النقاش المشكك في الهندسة الانتخابية أصل في سياق أكاديمي، بل إن جزءًا كبيرًا من النقاش حول فكرة الهندسة السياسية، وتحديدًا الانتخابية، يدور حول مشروعية هذه العملية. إن مفهوم الهندسة الانتخابية يصف عملية «تصميم إرادي واعي للنظام الانتخابي على نحو يستجيب لمدخلات محيطه العام، ويوجّه إلى إنتاج مخرجات محددة قصد المساهمة في تشكيل بناء مؤسساتي وسياسي مضبوط».[32] وبمجرد أن تقدم هذا الشرح عن عملية الهندسة الانتخابية فإن علامات استفهام كثيرة تظهر مباشرةً حول مدى نزاهة مثل هذا الفعل.

إن الهندسة الانتخابية تواجه تحديات بخصوص مقبوليتها، ويلخص أستاذ القانون العام والباحث في القانون الدستوري، عبد الرزاق المختار، هذه التحديات بتحديين اثنين؛ الأول، تحدي على مستوى الموضوعية، والثاني، بخصوص المشروعية. بالنسبة للتحدي الأول، فإن الإشكال الأساسي ينبع من «النزعة الوثوقية والطابع العقلاني اللذان يعتبران أن الهندسة السياسية ممكنة من خلال التعرّف إلى القواعد

(32) عبد الرزاق المختار، «في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية» في «الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة»، (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 23-24.

والآليات التي تسيّر فاعليه ومؤسساته». وهي الإشكالية المعهودة في العلوم الإنسانية المرتبطة بالمدارس الأنجلوسكسونية، التي تبنت نهجًا شديد الوضعية، ويميل إلى إسقاطات مجردة من العلوم الصحيحة على العلوم الإنسانية. حيث إن فكرة الهندسة الانتخابية تعكس التعامل مع الواقع الاجتماعي وفقًا لمبدأ فيزيائي، بيد أن الظاهرة الاجتماعية وتشعبها يجعلانها عصية على التنميط والنمذجة وفقًا لهذه العلوم التجريدية.[33]

أما لإشكالية الثانية فهي المرتبطة بالمشروعية، حيث إن فكرة التوجيه الانتخابي وضبط العملية بشكل مسبق تفتح الباب على أسئلة حول ضرب هذه العملية لفكرة الديمقراطية من أساسها؛ فالديمقراطية تقوم في جذرها الفلسفي على تحرير إرادة القواعد الشعبية، أو هذا ما يراد منها على الأقل وتتقرب منه. بينما تمثل الهندسة الانتخابية مصادرة لهذه الحرية، وتطويقًا لها.[34]

ابتداءً، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف شرعنة المصادرة التي قد تتم على الخيارات الشعبية بشكل مسبق في عملية توصف بالديمقراطية. ولكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو أنه أي الأنظمة الانتخابية في العالم لا يشكل بطريقة أو بأخرى عملية مصادرة على حرية عملية التصدير الشعبي ولو بشكل جزئي؟ وأيها يمنح الحرية المطلقة للقواعد الشعبية في عملية الاختيار؟ وأيها لم يتم تصميمه وفقًا لاعتبارات خاصة بمجتمع ودولة محددة؟ وإن لم يكن كذلك فلماذا لا تملك كافة الديمقراطيات، أو على الأقل الديمقراطيات الراسخة أو

(33) عبد الرزاق المختار، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة، 24.
(34) المختار، 25.

التقليدية، التي يتم التعامل معها كحالة نموذجية ومعيارية للديمقراطية -هذا إذا ما تجاوزنا الحالة النقدية الواسعة للاتجاهات التي تنحاها الديمقراطيات الغربية- نظامًا انتخابيًا موحدًا أو متشابه؟

إن الواقع يقول إن كافة الأنظمة الانتخابية تلعب دورًا وظيفيًا في المجال السياسي، وكما يقول، المختار، فالهندسة الانتخابية مقاربة وظيفية تستبطن تجويد النتائج المرجوة من عملية التصميم الانتخابي، وهي محاولة لتحسين أداء العملية الانتخابية وفقًا للمقاربات الممكنة. ولكن السؤال الأهم حول هذه العملية ومشروعيتها ينبع من نقطتين أساسيتين؛ الأولى، وهي المتعلقة بمن يقود عملية التصميم هذه؟ والثانية وهي المتعلقة بمقدار درجة الهندسة والمدى الذي تذهب إليه هذه العملية؟

إن عملية الهندسة الانتخابية بحد ذاتها لابد أن تمتلك شرعية، وهذه الشرعية في أحسن أحوالها تعتمد على أن تكون التمثيلية، حيث تتم العملية بنوع من أنواع المشاركة من قبل أوسع دائرة ممكنة من الممثلين عن القواعد الشعبية. ولا يمكن أن تتم هذه العملية عبر تصميم أنظمة انتخابية في فضاءات مغلقة قد تعجز عن رؤية المشهد الوطني بصور تضمن المساواة والتمثيل العادل لكل فئات المجتمع. أما القضية الثانية، وهي المتعلقة بالمدى الذي تذهب إليه الهندسة الانتخابية، فقد يُفهم إلى حد ما أن يتم العمل على تصميم قانون انتخابي، أو حزمة من التشريعات السياسية التي تساهم في تحفيز الساحة السياسية، خصوصًا إذا ما تمت مراعاة قضية التمثيل والشراكة، لكن لا يمكن أن يفهم تجاوز هذا إلى العمل على هندسة الساحة السياسية بالتدخل

لصالح أطراف على حساب أطراف أخرى. أو العمل على اختزال الساحة السياسية وإعدام مكونات فيها أو إعادة تشكيلها وهميًّا وفقًا لاعتبارات وانحيازات خاصة.

إن العمل على إصدار تشريع يمس الجميع، ويتأثر به الجميع بصورة متكافئة عن طريق عملية تضمن تمثيل القواعد الشعبية، من شأنه أن يقلل من إشكالية مشروعية هذه العملية. ولكن لا يمكن أن تفهم هذه العملية إذا تجاوزت ذلك لتتحول إلى عملية انحيازات سواءً على مستوى صياغة اللوائح القانونية الناظمة للعمل الانتخابي أو العبث في الساحة السياسية لتحسين فرص تيارات على تيارات أخرى بأي أداة سياسية، أو إعلامية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

وهو ما نعتقد أننا نتفق فيه ضمنيًا مع ما يقدمه المختار، الذي يصف عملية الهندسة الانتخابية بأنه يمكن تصنيفها وفقًا لدعائمها الثلاث؛ التصميم، والتأثير، والاستباق، وذلك عن طريق الاعتماد على تمييز يقوم على فحص توافر المقوم الديمقراطي من عدمه في عملية الهندسة الانتخابية.[35] وعلى الرغم من أن بعض التصنيفات حسب ما يقوله المختار وصفت عملية الهندسة الانتخابية بأنها يمكن أن تكون وظيفية ويمكن أن تكون محايدة، إلا أنه يراها جميعًا وظيفية، ويبقى التمييز في ما بينها معتمدًا على مدى حضور المقوم الديمقراطي، حيث أن سياقًا مؤسساتيًا وسياسيًا ومجتمعيًا ديمقراطيًا هو ما سيحفز على إنتاج قانون انتخاب يحفز المشاركة ويضمن اختيارهم الحر ويحقق التداول السلمي.[36]

تحاول الهندسة الانتخابية في المراحل الانتقالية تحديدًا أن توازن بين أعلى قدر ممكن من التمثيلية، ومتطلبات الاستقرار من

(35) المختار، 26.

(36) المرجع السابق.

جهة أخرى،[37] إن هذه المعادلة باعتقادنا هي الوازنة لعملية الهندسة الانتخابية، ففي حالة تغليب الأول على الثاني من الممكن أن تذهب الأوضاع في المراحل الانتقالية إلى التأزّم أو الانفجار، وفي حالة تغليب الثاني على الأول فقد نعود لندخل في إشكالية مشروعية العملية.

إننا نعتقد أن عملية الهندسة الانتخابية لا يمكن وصمها لمجرد أنها هندسة انتخابية، ولكنها توصم إذا ما تجاوزت حدودها، أو احتكر تصميمها. وبالنسبة لعملية الهندسة الانتخابي التي جرت في الأردن، فإن تصميم قوانين الانتخاب والأحزاب نالت إلى حد بعيد شرعية تمثيلية ولو أنها جزئية وغير مباشرة من خلال اللجنة الملكية التي حاولت تمثيل أكبر مساحة من الطيف السياسي والاجتماعي الأردني. ولكن يبقى التحدي للمحافظة على شرعية العملية مرتبط في القدرة على ضبط الفواعل السياسية المشاركة في عملية التحديث السياسي أو التي تمتلك التأثير عليها من تجاوز حد عملية التصميم، إلى التأثير على الساحة السياسية والعملية الانتخابية بصورة مباشرة خلال كامل فترة التحديث حتى يستقر النظام الانتخابي والحزبي.

- الأردن، الاشتراطات التاريخية لعقد اجتماعي جديد:

بدأ تشكل الدولة الأردنية منذ ما يزيد على قرن، ويمكن القول إن ديمغرافيتها وجغرافيتها لم تستقران بشكل نهائي على النحو التي هي عليه اليوم حتى عام 1988 عندما أعلن جلالة الملك الحسين فك الارتباط مع الضفة الغربية. بقي العقد الاجتماعي قبل ذلك متحركًا بتحرك الجغرافيا والديمغرافيا إلى حد بعيد. ولكن يمكن القول إن هناك مركزًا اساسيًا للتعاقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع بقي قائمًا منذ

(37) المختار، 25.

وقت مبكر في ثلاثينيات العقد الماضي. وهنا لابد أن نعود قليلاً لقراءة الظروف التي بنت ذلك التعاقد، وكيف تغيرت تلك الظروف لتوجه اليوم باتجاه الحاجة إلى تعاقد جديد يستوعب الظروف الجديدة، بما فيها من حاجات اجتماعية وتطلعات مستقبلية، واعتبارات تاريخية، بحيث يحافظ على الهوية، وفي ذات الوقت يستوعب الانتقالات النوعية في طبيعته، وطبيعة العالم ككل.

يجدر القول بأن العقد الاجتماعي في الأردن بُني في مرحلة تحول لنمط عيش شريحة واسعة من الأردنيين، الذين عاشوا وفق نمط البداوة غير المستقرة، والمعتمدة بشكل أساسي على الرعي، والتجارة، وحماية القوافل كموارد أساسية، إلى نمط عيش البداوة المستقرة، أو فلاحية، ثم تدريجيًا التوسع نحو المدن، في إطار حاجة الدولة الحديثة إلى تعزيز نموذج استقرار السكان.

هذه الحالة من الانتقال في نمط العيش الاجتماعي شكلت المحور الأساسي الذي بني عليه التعاقد الاجتماعي في الأردن، وهنا نعود إلى ما يقدمه، بارينجتون مور، في كتابه «الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية»، والذي يمكننا من خلاله استخلاص شروط للتحول في أنماط العيش الاجتماعي، ولا نريد هنا أن نتوسع في دراسات الريف والتحول الريفي، ولكن نشير على عجالة إلى أن من أهم هذه الشروط القدرة على توفير نظام اقتصادي بديل عن النمط التقليدي يوفر احتياجات الفئات الاجتماعية التي تتحول إلى نمط جديد.

إن أحد أهم عوامل ممانعة النمط الفلاحي أو البدوي للتغيُّر؛ هو ارتباطه بنمط إنتاج ونظام اقتصادي يمثل التأثير عليه تهديدًا يستوجب التصدي. وكما يقول مور، فإن ممانعة الفلاحين الإنجليز العاديين لتغير النظام القديم «لم يكن بسبب العناد والمحافظة، والتشبث بالعادات ما قبل الرأس مالية، وما قبل الفردية بدافع الجهل

والغباء الشديدين كما بدا ذلك للمعاصرين»، بل لأن ذلك النظام مثل «الحاجز الذي قد يحميهم من السيل الرأس مالي الغازي الذي لم يكونوا في وضع يجعلهم يستفيدوا منه».[38]

وفقًا لهذه، فإن أي عملية تحول للريف تنوي العبور بسلاسة، تحتاج إلى أن تحمل في جوفها بديلاً للمنظومة الاقتصادية القائمة. وإلا، فإن العملية ستنتجه إما للفشل نتيجة ممانعة الأطراف المتضررة من العملية. ومثال ذلك ما يذكره، مور، عن فشل التحول قبل الثورة الشيوعية في روسيا والصين نتيجة كبح البيروقراطيات الزراعية الكبيرة لقوة الدفع التجارية ومن بعدها الصناعية.[39]

هنا لابد أن نشير إلى الخصوصية التي شكلت العقد الاجتماعي الأردني، ففي الوقت الذي امتلكت فيه مصر على سبيل المثال النيل، لتطور على ضفافه نمطًا معيشيًا جديدًا من خلال إعادة توزيع الأراضي والتغيير في قوانيين الملكية، وفي حين استطاع الخليج أن يعيد توطين سكان البادية فيها أو في المدن عن طريق التنمية المتسارعة نتيجة الطفرة النفطية، كما استطاع العراق أن يستخدم قوانين الملكية وإعادة توزيع الأراضي لذات الغرض، فإن الأردن لم يكن يملك المورد المائي، أو الثروة التعدينية، التي تتيح له أن يبني عبرها اقتصادًا بديلاً لاقتصاد البداوة، ما اضطره أن يدخل في عملية تفاهم ضمني واسعة النطاق مع السكان، لبناء تشاركي لمؤسسات الدولة، بحيث تمثل هذه المؤسسات الحكومية أو الأمنية والعسكرية «النيل الأردني» الذي سيساهم في

(38) بارينجتون مور، مترجم، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2008) 36.
(39) مور، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، 16.

عملية تعزيز استقرار السكان، وبناء المدن، أو القرى المستقرة، وإنشاء بديل اقتصادي عن النمط الاقتصادي القديم.

هذا التعاقد الاجتماعي كان له كلف سياسية ورمزية، بنت اعتمادًا اقتصاديًا معينًا، وحددت وزنًا سياسيًا للقوى الاجتماعية في الدولة، كما صبغت-وهو الطبيعي- هويتها، وهي العناصر الثلاث الأساسية الذين سيتم تحديها مستقبلاً. فابتداءً ومع تطور مؤسسات الدولة ونمو المجتمع، فإن مؤسسات الدولة لم تعد قادرة على استيعاب كل هذه القوى البشرية في داخلها خصوصًا مع توسع نموذج الاقتصاد الليبرالي الذي باتت معه المجتمعات تنمو بصورة أسرع من نمو مؤسسات الدولة، كون الدولة باتت ليس الفاعل الوحيد في تقديم الخدمات. أما الثاني وهو المتعلق بالتغيرات الديمغرافية التي باتت تضع توازن القوى السياسية والحالة التمثيلة في البلاد أمام مأزق جدي نتيجة بقاء مكونات واسعة من المجتمع، وخصوصًا من أصول فلسطينية، بوزن تمثيلي قليل في السلطة.

وأخيرًا، فإن هوية الدولة والمجتمع باتت تعيش تحديات جدية، وهي التحديات التي تعيشها معظم دول العالم اليوم وتعيشها دول الشرق الأوسط بصورة مكثفة، وهي المتمثلة بالحاجة إلى الموازنة بين القيم الحداثية والليبرالية التي تعبر مع السوق والتكنولوجيا، والحاجة لتجديد المؤسسات وفقًا لمنطق حداثي يعتمد على الكفاءة والتخصصية التي قد تتعارض أو تجمد الاستفادة من الامتيازات التي كانت معهودة في وقت مبكر من عمر الدولة وبين القيم الاجتماعية التقليدية والمحافظة على أصالة الهوية يتجسد أصعب تحديات الهوية التي تعيشها الدولة.

الثنائية بين الجديد والقديم كانت من أهم التحديات التحديثية في كل المنطقة، حيث تواجه البنى الاجتماعية تحديات التفكيك، وتواجه منظومة القيم الحاجة إلى المراجعة إذا ما أرادت الانسجام مع منظومة

حداثية دولية ترى في البنى القائمة تحديًا لعبور اقتصاد السوق، والقيم الحداثية. كما أن المجتمع يرى في تغول القيم الليبرالية على ثقافته تهديدًا له ولبناه الاجتماعية. هذا السياق العام لتحديات الهوية، ومع أنه الأكثر تأثيرًا على المعادلة السياسية برأينا، إلا أنه يبقى أقل حضورًا في السجالات العامة مقارنة بنقاشات المتعلقة بتعقيد الهوية الداخلية بين الأصول المتنوعة في الدولة وتحديدًا الأردنية من أصول أردنية والأردنية من أصول فلسطينية.

وسط كل هذه التحديات تحتاج الدولة اليوم، أكثر مما تحتاج في أي وقت أخر، أن تعيد تعريف أدوارها السياسية والاقتصادية، بحيث تتمكن من استيعاب كل هذه التغيرات التي تراكمت عبر عقود تدريجيًا. وأن تعمل على تحقيق خروقات في الوضع القائم بطريقة تدريجية، بحيث تعزز الاستقرار وتقلل الاستقطاب الحاصل بين الفئات الاجتماعية، وتعمل على رفع كفاءة الأجهزة البيروقراطية بحيث تتمكن من التعاطي مع المستجدات على مستوى البنية الاجتماعية، والتطورات في الواقع السياسي والإداري داخل الدولة أو على صعيد دولي.

إن التدرج في التغيير سواءً على صعيد الهياكل الإدارية، أو الأنظمة الانتخابية، أو بناء المؤسسات التي من شأنها أن تطور عمليات التداخل الاجتماعي والثقافي، يهدف بالنهاية إلى تجاوز هذه المعضلات التي من شأنها أن تزعزع البنية الاجتماعية. وتتعاظم ضرورة العمل على تعزيز استقرار النظام السياسي وشرعيته واستقرار النسيج الاجتماعي في ظل التحديات الاقتصادية، وفي ظل تنامي المهددات الخارجية القادمة من إسرائيل، وخصوصًا في ظل صعود تيارات يمينية في العالم وتحديدًا الحزب الجمهوري وترامب في الولايات المتحدة.

إذًا، لقد حاولنا في هذا الفصل أن نقدم أهم النقاشات التي تناولت قضية الديمقراطية، والقضايا التي حفزت صعود أسهمها في الفترة الأخيرة بشكل أكبر من أي وقت مضى في الساحة العربية والشرق الأوسط عمومًا والساحة الأردنية خصوصًا. كما عملنا على الوقوف على أهم الاشتراطات التي وضعت ونوقشت لنجاح عمليات الانتقال الديمقراطي، وتحديث أنظمة الحكم. وبناءً عليها خلصنا إلى أن التوجه نحو عمليات التحديث الديمقراطي اليوم لا يتشابه مع شروط بنائها التاريخية، والأهم أن للديمقراطية شروط سياقية قد تتغير وفقًا للظروف الخاصة بالدول وشروطها الموضوعية. لذا وبناءً عليه، لابد من السعي إلى تنشيط عمليات الانتقال الديمقراطي وفقًا للاشتراطات الموضوعية، والمتعلقة بخيارات النخب السياسية، ومساوماتها، وشروط التنمية والتثقيف والتعليم، ولكن دون استخدام هذه الشروط أو تحويلها لحجج تعطيلية أمام مشاريع التحول الديمقراطي.

كما عملنا على مناقشة أهم القضايا المتعلقة ببناء الشرعية لمشاريع الانتقال الديمقراطي، وكيفية العمل على صناعة التوازنات بين القوى السياسية التقليدية والنظام الديمقراطي الجديد، والاعتبارات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والتفريق بين أنواعها والعمل على التوفيق بينها بما يضمن تحصيل الحقوق والسلم الاجتماعي في ذات الوقت. كما ناقشنا القضايا المتعلق بتصدير المشروع الديمقراطي كخيار استراتيجي للقواعد الاجتماعية والنخب السياسية وضرورة ذلك في بناء الشرعية. وتناولنا ما يتعلق بالربط بين كفاءة المشروع الديمقراطي وحساسية أدائه الاقتصادي والسياسي في المراحل المبكرة وتأثير ذلك على بناء شرعيته، واستقراره على المدى الطويل. كما عرجنا على أهمية التعاطي مع الشروخ الاجتماعية على مستويات عميقة إذا ما أردنا للديمقراطية أن تمثل حكمًا مستقرًا ولا تتحول لحالة عداء بين المكونات الاجتماعية.

ختامًا، تناولنا ما يتعلق بالهندسة الانتخابية، وحاولنا أن نعرضها من وجهة نظر أكثر علمية، متجاوزين الحمولة السياسية والاصطلاحية التي تحملها في الفضاء العام، ومحاولين أن نضعها في سياق يمكننا من الاستفادة منها، كما يمكننا من منع استخدامها بصورة تضر العملية الديمقراطية. وختمنا الفصل بالحديث عن الاشتراطات التاريخية التي تجعل من عملية التحول الديمقراطي خيارًا ضروريًا للأردن اليوم أكثر من أي وقت مضى، ونظرًا للظروف التي تشكل فيها العقد الاجتماعي للدولة، وتغيرها اليوم فهي بحاجة إلى إعادة النظر في الخيارات الاستراتيجية لها على مستوى سياسي واقتصادي وإداري.

إننا ووفقًا للاعتبارات التي ناقشناها في هذا الفصل، نعتبر ما نقدمه هنا بأنه الحد الأدنى من النقاشات الضرورية، المستعجلة، لتحقيق الحد الحرج من الفهم الذي يوفر الأمان لعملية انتقال ديمقراطي وتحديث سياسي سلس ومستدام. إن التحولات السياسية اليوم في الأردن عليها أن تراعي الاعتبارات المتجاوزة لحسابات القوة والتوازن المباشرة والظاهرة، ولابد لها من أن تقف على قضايا تحت -اجتماعية فارقة في عملية التحديث السياسي ولا يمكن تجاوزها لما لها من تأثير بعيد المدى على شرعية مؤسسة الدولة، وسلامة النسيج الاجتماعي. ومرةً أخرى لابد أن نكرر إنه وإن كانت الدراسات حول العالم قد أكّدت على أن الخيار الديمقراطي يبقى إلى اليوم أكثر نماذج الحكم قدرة على حل النزاعات وتوفير شروط الاستقرار والتنمية، فإن هذه الحالة تتعاظم اليوم بشكل مخصوص بالنسبة للأردن نظرًا للظروف الراهنة التي يمر بها، ونظرًا للشروط التاريخية التي صاغت واقعه السياسي اليوم.

الفصل الثاني

العمل الحزبي في الأردن: ولادةٌ جديدة

الفصل الثاني

العمل الحزبي في الأردن: ولادةٌ جديدة

مقدمة:

لطالما كان من المألوف أن تبدأ الكتابات المتعلقة بالأحزاب السياسية في الأردن من حقبة حظر العمل الحزبي، وإعلان الأحكام العرفية عام 1956، أو على الأقل منذ عودة العمل الحزبي وعودة الحياة البرلمانية عام 1989. إلا أننا اليوم نجد الواقع يطالبنا بقراءة أكثر تحررًا في مجريات الحياة السياسة الأردنية؛ أكثر تحررًا على صعيد آلية التحقيب وطريقة القراءة لتتجاوز ما قرأناها به على مدى عقود. وهنا لا نقصد الانفصال عن الماضي وما راكمه من شروط تحكم التفاعل السياسي في البلاد، ولكننا نؤكد على أهمية تطوير فهم خاص بهذه المرحلة، وما صنعته من شروط خاصة.

ومع أننا نبدأ العمل على هذه الدراسة وتاريخ العمل السياسي في الأردن حاضرٌ بكثافة في أذهاننا، وحتى في مراجعاتنا البحثية؛ إلا أننا نرعي اهتمامًا خاصًا لتلك الشروط التي فرضتها الحالة السياسية في البلاد في العقد الأخير، وما قادت إليه من تغيرات جوهرية وبنيوية في شكل التقسيمات السياسية، وطبيعة منافساتها، والأدوات المشتغلة في العملية السياسية. ما يعني أننا نتعامل مع ميدان لعبة جديد، بقواعد جديدة، ولاعبين جدد تقريبًا، وبأهداف مغايرةٍ عما عهده المجال السياسي الأردني خلال ما يقترب من أربعة عقود من عودة الحياة

السياسية.

ما نقوله هنا، هو أننا لا نتجاوز الشروط التي فرضها الواقع السياسي في البلاد تاريخيًا على العمل الحزبي اليوم، ولكننا نحرر قراءتنا من التموضع النمطي لتلك الحقبة في عمليات التحليل. ونحاول أن نعيد توزين المؤثرات التي تصوغ المشهد اليوم دون أن نبالغ في تقدير سلطة حقبة زمنية أو فواعل سياسية محددة، أو منعطفات تاريخية، على صياغة واقعنا السياسي. وهذا ليس لأن تلك المتغيرات ليست مهمة، وليس لأنها ليست ذات وزن وأثر مركزي لربما في وقتها، ولكن هذا الوزن وحجم التأثير لا يبقى كما هو عليه مع توسع المشهد وامتداده، ودخول فواعل مختلفة عليه. بمعنى أو بآخر فإننا نعيد موضعة المؤثرات وفقًا للمتغيرات الجديدة، بحيث نتمكن من قراءة أكثر قربًا من الواقع وأكثر مكاشفةً معه.

يمكن القول إن مجمل الأحداث التي طرأت خلال ما يزيد على عقد، ابتداءً من التغيرات الإقليمية، والتغيرات التي أحدثها الربيع العربي على صعيد التمثلات السياسية عند أجيال كاملة، أو التغيرات في طبيعة التحرك السياسي، وتجاوز أطر رمزية، وأشكال القيادة، وتوسع حضور التقني والتكنولوجي في ميدان السياسية، كل هذه أدت إلى تغير في شكل التيارات السياسية التقليدية، وهوياتها، وأدواتها، وقواعدها الاجتماعية؛ ما شكّل اشتراطات جديدة بخصوص الطريقة التي لابد أن نقرأ بها الواقع السياسي. هذا بالإضافة إلى التغيرات على صعيد وطني، في شكل الساحة الحزبية، وتقسيمة التيارات السياسية بعد العامل الأكثر تأثيرًا لصفته القانونية، ونقصد التعديلات على قانوني الانتخاب والأحزاب بناءً على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة

السياسية. إذ أدت هذه التعديلات إلى إعادة ترتيب الاصطفافات وفرز المؤسسات الحزبية، مرسّمةً واقعًا حزبيًا جديدًا، مبني على أسس غير تقليدية، يدفع بتكوّن بنى حزبية ذات هويات جديدة على المشهد الأردني، ويقود لتطوير أدوات ووسائل عمل جديدة على أصعدة العمل الانتخابي، وعمل الطلبة في الجامعات، كما تطورت أشكال المؤسسة الحزبية.

وفقًا لمجموع هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، فإننا نرصد متغيرات في الهويات الحزبية، وفي المؤسسة الحزبية وبنيتها وتفاعلها الداخلي والخارجي مع التعديلات القانونية وتطورات المرحلة، وطرقًا جديدة في تفاعل الأحزاب مع الانتخابات وفقًا لقانون وأدوات وواقع سياسي جديد. وهو ما سنحاول أن نعمل على تأطير أهم ما استجدَّ فيه، وفقًا لأدوات نظرية واضحة.

هذه الدراسة لا تركز على مراجعة نظرية أو مفاهيمية فيما يخص تصنيف الأحزاب، أو فهم بنيتها، فبصفتها دراسة حالة تعتمد بشكل أساسي على ما نحصله من معلومات ميدانية، وملاحظات في المشهد السياسي، أي أنها أقرب ما تكون إلى تقييم موسع وتوصيف دقيق لما آلت إليه الساحة السياسية وأوضاع الأحزاب الأردنية. ومع ذلك؛ وحفاظًا على موضوعية التصنيفات التي سنصل إليها، فإننا سنعتمد على مراجعات أدبية فيما يخص تصنيف الأحزاب، لتطوير أداة تحليلية قادرة على بناء خارطة حزبية تتموضع الأحزاب فيها وفقًا لمواقفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

سنركز في هذا الفصل على جانبين أساسيين؛ الأول وهو المتعلق

بمسح للساحة الحزبية، ونقصد بهذا مراجعة لا فقط لما بقي فيها ومن خرج منها بل أيضًا لشروط تشكلها والمؤثرات عليها، حيث سنراجع اشتراطات تشكل الساحة الحزبية ما قبل الربيع العربي، وفي هذه الحقبة نعمل على دمج قصري، قد يظهر وكأن فيه شي من الاختزال، إلا أنها عملية تحقيب تضطرنا إليها بنية الدراسة وأهدافها؛ فالحقبة ما قبل الربيع العربي نعرج عليها لضرورة بقائها في خلفية ذهن المحلل والقارئ عند مراجعة واقع اليوم، ولهذا نعرض أهم ما في تلك المرحلة، واشتراطاتها، لنبني عليها وعلى ما تحول اليوم وتغير عما عاشه العمل الحزبي هناك، وهي فترة نقسّمها لأربع فترات. ثم نتوسع قليلاً في الشرح فيما يخص الفترة اللاحقة للربيع العربي حتى اليوم. ثم بعد ذلك نعمل على رصد التغير الحاصل في الساحة السياسية منذ عام 2022 قبل التحديث السياسي، وحتى اليوم، بحيث نحدد الأحزاب التي بقيت في الساحة، في محاولة منّا لرصد ذلك الفارق بين دراستنا الأخيرة (على أعتاب التحول) ودراستنا الحالية.

أما في الجزء الثاني من الفصل، فنعمل وبالاستعانة ببعض المراجع في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، على تطوير أداة تحليلية للهويات الحزبية السياسية، سنشرح أساسها العلمي لاحقًا، حيث إنها ستساعدنا على موضعة الأحزاب وفقًا لمحورين، السياسي والاقتصادي، مما سيمنحنا في النهاية توزيعًا لكامل الأحزاب على هذه المحاور بين حدودهما «اليمين واليسار» و«المحافظة والليبرالية». وهو ما نأمل منه بأن يلعب دورًا مهمًا في مساعدة الأحزاب السياسية على بلورة هويتها بصورة أكثر وضوحًا من خلال فهم المسافة بينها وبين منافسيها أو حلفائها، كما نأمل منه أن يساعد القواعد الاجتماعية والناشطين السياسيين من تحديد علاقتهم بالأحزاب وتفضيلاتهم الانتمائية أو الانتخابية.

من المهم هنا أن نشير إلى أننا لا نعمل على تقيم الأحزاب السياسية وفقًا للجدارة، ولا تقوم الدراسة باتخاذ مواقف من كفاءة الأحزاب، بقدر ما أننا نقيم طبيعة استجابتها لمتغيرات المرحلة. بمعنى أننا نقدم قراءة تجريدية لمواكبة الأحزاب لهذه المرحلة الانتقالية، على أصعدة مؤسسية وفكرية. لهذا، فإن كل ما هو في هذه الدراسة يمثل أداة معززة لفهم الواقع بغية رفع كفاءة الاستجابة له، ولا تمثل عملية محاكمة. من هنا فإننا ندعو قارئ هذا الكتاب أن يشتبك معه من زاوية تناصحية، وتشاورية، أكثر من الاشتباك معه من زاوية المناظرة والمجادلة الفكرية، أو السياسية، بما يسمح بالبناء على ما نقدمه، وتطويره، ليكون كل هذا النقاش رصيدًا لرفع فرص الاستفادة من المرحلة ووضعها في سياق صحيح تجاه ديمقراطية حقيقة، وواقع سياسي صحي.

أولاً: مآلات الساحة الحزبية بعد التحديث السياسي

كما قلنا في مرحلة سابقة، فإن القارئ لن يجد في هذا الكتاب ذلك التأسيس المعتاد في شرح تاريخ العمل الحزبي في البلاد كما هو معتاد منذ دستور عام 1952، والتعريج على تعطيل الحياة الحزبية في منتصف ذلك العقد، وحتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي. وهذا كما قلنا أيضًا، ليس تبخيسًا من أهمية تلك المرحلة التاريخية المركزية، والتي تمثل قرابة ثلث عمر الدولة الأردنية، بقدر ما أن المؤثرات على الحالة التي نعيشها اليوم مرتبطة بشكل أكبر بما عاشته الحالة السياسية في البلاد منذ عام 1989. بل وبمزيد من التخصيص، فإن ما نعيشه اليوم أكثر ارتباطًا بما عشناه خلال العقد ونصف أو العقدين الماضيين، على

إثر أحداث مركزية كبرى على الصعيد الوطني والإقليمي، أعادت توزين حجم تلك الحقبة التاريخية نسبةً لما نراه اليوم؛ دون أن تلغيه.

إن بحثنا يمثل «دراسة حالة» لـ 38 حزب سياسي أردني، هي التي حصلت على الترخيص من الهيئة المستقلة للانتخاب وفقًا لقانون الأحزاب المعدل عام 2022[40]، واستوفت شروط المشاركة في الانتخابات[41]. وسنعمل هنا على قراءة معمقة على عدة أصعدة فيما يخص المشهد الحزبي في الأردن، فالدراسة لا تركز على مراجعة نظرية أو مفاهيمية فيما يخص تصنيف الأحزاب، أو فهم بنيتها، بل بصفتها دراسة حالة تعتمد بشكل أساسي على ما نحصله من معلومات ميدانية، وملاحظات في المشهد السياسي، فهي أقرب ما تكون إلى تقييم موسع وتوصيف دقيق لما آلت إليه الساحة السياسية وأوضاع الأحزاب الأردنية. ومع ذلك؛ وحفاظًا على موضوعية التصنيفات التي سنصل إليها، فإننا سنعتمد على مراجعات أدبية فيما يخص تصنيف الأحزاب، لتطوير أداة تحليلية قادرة على بناء خارطة حزبية تتموضع الأحزاب فيها وفقًا لمواقفها لأسس مختلفة.

انطلاقًا من التجربة المعيارية-الغربية- للأحزاب السياسية فإن المفترض من الأحزاب السياسية، أن تعمل على إعادة بلورة اصطفافات وهويات المجتمع، لتتجاوز الهويات الأولية والانتماءات التقليدية؛ وهذا بصفتها مؤسسات حداثية تعمل على بناء تقاطعات بين مختلف التنوعات الهوياتية. وكان المأمول من عودة العمل الحزبي في البلاد في نهاية القرن

(40) أنظر: الجريدة الرسمية عدد رقم 5784، قانون رقم (7).

(41) 38 حزبًا يحق لها خوض الانتخابات النيابية المقبلة، الدستور، الإثنين، 13 مايو/أيار 2024.

الماضي أن يعمل على تجاوز حالات التمترس التي تمثل تكلسات اجتماعية وسياسية تعيق عمليات البناء المشترك للنظام السياسي الديمقراطي- هذا على الأقل فيما يتعلق بدور المجتمع من هذا البناء-، إلا أنه كان من الواضح أن التجربة ومن خلال عدم محاكاتها لكثير من شروط الإنتقال الديمقراطي الجدي، فشلت في تلبية هذه الطموحات. بل وعلى العكس فإنها عملت على تكريس هذه التكلسات الاجتماعية والسياسية. محولةً الأحزاب السياسية لجبهات أيديولوجية جامدة، أو واجهات جهوية، معيدةً لإنتاج أوليّات المجتمع في مؤسسات حديثة.

هذه الحالة التي استمرت لمدة عقدين في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فرضت تحديات عميقة على الدولة باستمرار في محاولاتها للمحافظة على التوازنات السياسية والاجتماعية، تلك القائمة على عقد اجتماعي بدا حينها أنه ما عاد قادرًا على حمل كل هذه التغيرات الدولية، والإقليمية، والوطنية، على أصعدة سياسية واقتصادية، وثقافية. إن هذه الحالة من الجري في نفس المكان، من تشكيل المؤسسات الديمقراطية، وعدم قدرتها على تلبية الطموحات المرجوة منها؛ وضعت هذه التجارب أمام حنق شعبي شديد لم يغطه سوى حرج وتعذّر بشروط المرحلة وتحديات الواقع وعدم الجاهزية لتغيرات كبرى؛ وذلك من قِبل جل الأنظمة السياسية العربية.

بعد الربيع العربي، وعدم القدرة على الاستمرار في إعادة إنتاج الحالة السياسية التي سبقه، وجدت العديد من الدول العربية نفسها أمام مأزق سياسي حرج، منها من تمكّن من التوصل إلى تفاهمات مع القوى السياسية والاجتماعية لتجاوز تلك الحالة، وهنا لا نتحدث عن هذه التسويات على أنها تسويات عادلة بالضرورة، لكنها تسويات

أخرجت الأنظمة السياسية العربية من الزاوية الضيقة التي وُضعت فيها بين عامي 2011-2013 في أوج الربيع العربي. في حين فشلت العديد من الأنظمة السياسية في التوصل إلى تسويات شبيهة، مسرعةً في تفاقم مأزقية المشهد، لتنجر تلك الدول إلى دوامة عنف ما زال بعضها مستعرًا إلى اليوم، في حين توقف بعضها فوق الركام دون أن يصل إلى أي حلول. ولا نقول هذا بهدف تقييم تجربة الربيع العربي، فهذا باب يحتاج إلى إفراد مساحة من نوع مختلف تمامًا عما نقوم به هنا.

لم تشكل تجربة الربيع العربي حالة من التحدي للبنى السياسية فقط، وكان من الواضح، وهذا ما لم يلتقطه كثيرون إلا بعد مسافة طويلة من اليوم الأول للثورات، أن هذه التجربة مثلت امتحانًا صعبًا لكل البنى السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية، وللأنظمة السياسية؛ فتجربة الربيع العربي تركت آثارها العميقة على مستوى البنى التحتية الاجتماعية والفكرية أكثر من أي شيء آخر، كما أثّرت على شكل التنظيم والبنى السياسية والاجتماعية في غالبية الدول العربية، بل والمنطقة، وهنا لابد أن نوضح أننا نعني هذا بشكله الحرفي، بأن هذه التجربة التي يمكن حصر أحداثها الرئيسية في قرابة عقد من الزمان، قد تحدت البنية التقليدية من الأسرة ووصولاً إلى هياكل السلطة الكبرى في الدول. كما أنها اختبرت المسلمات الكبرى ابتداءً من الأديان، وصولاً إلى القناعات الدقيقة للأفراد عن ذواتهم، وانعكس كل هذا في ممارسات الجميع، من الفرد وحتى أكبر البنى التي تمثله، أو تعتلي واقعه السياسي والاجتماعي.

يشير مفكرون مثل آصف بيات، إلى أن تغيرات غير مرئية، حصلت في المجتمعات العربية والبنى التي تعبر عنها[42]. وأن كثير من الدول وإن لم تنقلب وتتغير أنظمتها السياسية كليًّا، فإن تغيرات جوهرية حصلت في عقل مجتمعاتها، وفي وسائل التعبير لديها، وطرق تمثيلها لنفسها؛ أو كما يقول بيات «على الرغم من أن الثورات فشلت في تغيير هيكل السلطة تغييرًا كبيرًا في قمة المجتمع، فإن الكثير قد حدث في القاع».[43]

وهو ما يقودنا اليوم إلى قراءة بعض التحولات التي تقودها الأنظمة السياسية دون إغفال التحولات الاجتماعية الدقيقة، لأننا نجد في هذه التغيرات محاولات محاكاة على المستويات الكبرى لما يتغير على مستوى دقيق. ولكن دون أن نقع في فخ تعظيم أدوار المجتمعات، وتحميلها فوق طاقتها، فلا نقول إن هذه التغيرات هي من تقود سلوك الأنظمة السياسية، بل إننا نقول إنها تمثل أحد أهم عوامل تحدي أشكالها التقليدية، ما يدفعها لاتخاذ خيارات صعبة أحيانًا في محاولة التعامل معها، واستيعابها، وهنا عندما نتحدث عن استيعابها فلا نتحدث عن تفهمها والاستجابة الإيجابية بالضرورة، بل نتحدث عن استيعابها بمعنى احتوائها بأي صورة كانت.

إننا نقدم هذه المقدمة لا لكي نستعرض آثار الربيع العربي ونناقشها، فأيضًا هذا أوسع من عنوان بحثنا، ولكن في محاولة منّا لاستكشاف العوامل المؤثرة على تشكل الأحزاب، وطبيعة هذه الأحزاب

(42) آصف بيات، مترجم، حياة ثورية: يوميات الربيع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2021) ص32.
(43) المصدر السابق، 270.

وخطابها. فكما قلنا في مقدمة الفصل السابق، إننا لا نحاول تقديم صورة للواقع فقط، بل نحاول أن نذهب إلى ما وراء هذه الصورة، ونسأل عن كيفيات وأسباب تولد هذه الصورة للساحة الحزبية، بحيث نمسك أهم القواعد والمؤثرات على المشهد بما يمكننا من توظيف هذه القواعد لمدة أكثر استراتيجيةً واستشرافًا. ولكي نضع الأرضية اللازمة لربط التغيرات التي تحدث على صعيد سياسي بالتغيرات التي تجري على أصعدة اجتماعية. ونأمل في النهاية أن نوضح الاضطرار الذي يستدعي هذه التغييرات السياسية. كما نسعى إلى أن نقدم رؤية واضحة يمكننا من خلالها أن نرى ما إذا كانت هذه التغيرات السياسية تلبي ما يحدث على صعيد اجتماعي، ونقدم توصيات بهذا الخصوص.

إذن، إننا نحاول جعل قراءتنا في التغيرات السياسية اليوم أكثر جذرية، وأن نتمكن من فهم تلك الأسباب التي قادت في النهاية إلى هذا الشكل للساحة الحزبية في البلاد، مما يمنح فهمًا أفضل للمجتمع لأحزابه، ويمنح الأحزاب السياسية فرصًا أكبر في فهم مجتمعها، وهو ما نأمل أن يجعل عملية التمثيل في البلاد ذات جودة أعلى، ويساهم في تجاوز ثغراتها، وجعلها أكثر حقيقة، وعضوية إن جاز التعبير.

أهم المؤثرات على تشكلات الساحة الحزبية في الأردن ما قبل التحديث:

جاءت الأحزاب السياسية في الأردن في وقت مبكر من عمر الدولة العربية، فمنذ نشوء الإمارة والأحزاب السياسية حاضرة، وحتى في فترة الأحكام العرفية لم تنته الأحزاب لكنها اختفت بصفتها الرسمية. إلا أن الأحزاب تفاوتت في أسباب نشوئها قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، واستمرت هذه الأسباب والمحددات بالتغير حتى اليوم، وهو ما أثر على طبيعة عملها وخطابها وهويتها السياسية.

لن نعمل هنا على عملية جرد لمحتويات الساحة الحزبية منذ الإمارة، لأن هذا ما عمل المعهد على تقديمه في دراسته السابقة عن الأحزاب السياسية في كتاب «على أعتاب التحول»[44] وصولاً إلى عام 2022. ولكن ما سنعمل عليه هنا التقديم للعوامل الفاعلة في تشكيل هذه الساحة الحزبية، والتغيرات فيها وفقًا للمراحل المتعاقبة.

- ما قبل الربيع العربي:

لا يمكننا وحتى عبر أكثر المنهجيات اختزالاً أن ندمج قرابة تسعة عقود من عمر الدولة الأردنية في حقبة زمنية تحت مسمّى «ما قبل الربيع العربي»، ولن نفعل ذلك، إلا أننا نعمل على التفصيل في هذه الحقبة تحت هذا العنوان كونها ليست الفترة الزمنية المركزية التي ندرسها في بحثنا، وإذا أردنا أن نقسم هذه الفترة فإننا نقسمها إلى أربع مراحل أساسية، وهي؛ منذ نشأة الإمارة وحتى الاستقلال وحرب عام 1948، ثم ما بين النكبة وحرب أيلول عام 1970، ثم من أيلول الأسود وحتى فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988، ومن فك الارتباط وحتى الربيع العربي عام 2011.

قد يرى البعض أن هذا التحقيب يمكن أن يُعدّل وفقًا لاعتبارات أخرى، مثل أن تقسم فترة الإمارة إلى قسمين قبل المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1928 وبعدها، أو أن تقسم فترة ما بعد الاستقلال منذ عام 1946 وحتى عام 1957 حين فرضت الأحكام العرفية وتم حل

(44) محمد أبورمان، عبد الله الجبور، وائل الخطيب، على أعتاب التحول: دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة، (عمّان: معهد السياسة والمجتمع 2022) 15 - 30.

الأحزاب السياسية، وعلى الرغم مما نجده من جدارة لهذا التقسيم إلا أننا نجد أنه يحقّب بناءً على ما آل إليه الواقع السياسي في الغالب، أكثر من كونه يحقّب بناءً على الأسباب التي أدت إلى هذا المآل. والأهم من هذا أننا نجد في هذا التحقيب فصل للعوامل الداخلية عن كثير من العوامل العالمية والإقليمية، مع أنه في تلك الفترة كان هناك وزن مفرط للمعادلات المتجاوزة للشأن الداخلي في الحالة الحزبية في البلاد.

وإذا ما أردنا أن نسمي هذه الفترات فسنسميها وفقًا للتيار العام الذي وجّه تشكل الأحزاب السياسية وسيطر على تشكيل التوجهات السياسية في ذلك الوقت. في الفترة الأولى (1921 - 1948) وهي فترة حلم الوحدة العربية ومواجهة الاستعمار. أما الفترة الثانية (1948 - 1970) وهي فترة الصراع على العروبية ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، أما الفترة الثالثة (1970-1988) وهي فترة إعادة إنتاج الوطنية الأردنية، وأما الفترة الأخيرة (1988-2011) وهي فترة الطموحات الديمقراطية والتنموية. ومن المهم أن نوضح مرةً أخرى أننا لا ندعي غياب تنوع الطموحات والخطاب في داخل كل فترة من هذه الفترات، أو تقاطع الخطابات والتوجهات العامة، بل وحتى وجودها جميعًا في ذات الوقت في كل فترة من الفترات التي أشرنا إليها. إلا أننا نجد أنه وفي كل فترة من هذه الفترات كان يتصدر خطاب من هذه الخطابات على غيره، وسيطر على طبيعة المشهد السياسي، وعلى خطاب الأحزاب، مؤثرًا في شروط تشكلها، بل حتى على أولويات الدولة وسلوكها تجاه ضبط الساحة الحزبية والسياسية وقدرتها على استيعابها.

في الفترة الأولى (1921-1948)، كانت تلك الفترة مصبوغة بفكرة انهيار الكيان الجامع الأخير الذي حمل صفة وحدوية «الخلافة»،

وانطلاقًا من ذات المخيال بقيت أحلام بناء دولة موحدة حاضرة عن معظم الناشطين العرب، وعلى الرغم من وجود تيار عربي كان متأثرًا إلى حد كبير بأفكار الوطنية التي تصدرت مع الدولة الغربية، وسعوا باجتهاد إلى تحقيق استقلال الدولة الوطنية، إلا أن هذا لم يكن خارجًا عن إطار أفكار الوحدة، وفي الغالب لم ينظر له على أنه معاكس له. في ظل هذه الأفكار تطورت الأحزاب الساعية إلى بناء دولة عربية موحدة على الأقل في الشام. وفي ذلك الحين تأثرت صيغة الزعامات والتصدير السياسي بشكل أكبر بالبنى الاجتماعية على رأسها القبائل العربية الكبرى التي كان لها دور كبير في منح الشرعية ومنعها. أي أننا نتحدث عن فترة سادت فيها طموحات الوحدة على صعيد سياسي، وكانت العشيرة محددًا أساسيًا مفصليًّا في تفاهمات السياسة. وهذا لا ينفي وجود نخب سياسية عرفت نفسها عبر مرجعياتها الفكرية، أو مواقفها السياسية، إلا أنها لم تنفك في لحظة من اللحظات عن البنى الاجتماعية الكبيرة.

كانت النقاشات تتطور تدريجيًا وتتصاعد معها أسهم فكرة الوطنية عبر المرحلة الأولى، خصوصًا مع إخلال القوى الدولية في الوعود التي منحتها للقوى العربية، وهنا بدأ الفاعلون العرب الاقتناع تدريجيًا بصعوبة فكرة بناء كيان موحد عربي بناءً على ما تعكسه مواقف بريطانيا وفرنسا في المنطقة. وصلت هذه الحالة إلى أوجها مع احتلال العصابات الصهيونية قطاع واسع من فلسطين عام 1948 وصدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة، ما عنى تثبيت واقع وجود كيان سياسي يعطل أولاً جغرافيا الوحدة، ويهدد استقرار البنى السياسية عليها، وهو ما فتح الباب على مرحلة جديدة من التفكير في شكل

الدولة، نمت معها الأحزاب السياسية ذات الطابع الأيديولوجي التي عكست تصارع الأيديولوجيات المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية (الاشتراكية-الشيوعية، والرأس مالية-الليبرالية)، وبعض الأحزاب الوطنية وذات الطابع القومي. تزامن معها توسع الأحزاب الإسلامية التي تم غض الطرف عن نشاطها في مساحات واسعة لمساهمتها في صد الخطاب اليساري. واستمر تأثير هذه المرحلة على الواقع السياسي في الأردن حتى عام 1967. وعلى الرغم من عمل هذه الأحزاب سرًا منذ الأحكام العرفية عام 1957، إلا أنها كانت ناشطة وفاعلة في تشكيل المشهد السياسي.

في عام 1967، خسرت الأردن جزءًا كبيرًا من الأراضي الفلسطينية التي كانت بناء على وحدة الضفتين تمثل جزءًا من الأراضي الأردنية، وهي القدس والضفة الغربية، وهو الذي دفع بموجة لجوء فلسطيني إلى الأردن، ومع ظهور منظمة التحرير الفلسطيني عام 1964، بدأت تدور النقاشات حول تمثيل الفلسطينيين سياسيًا. بدأت هذه الحالة بصناعة نقاش كبير حول الوطنية الأردنية، وحول التمثيل السياسي للديموغرافيا المختلطة من شرق وغرب النهر، وهو ما نعتقد أنه تفجر على شكل صراع مسلح عام 1970 ليفتح صفحة جديدة في تاريخ العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة التي جرى فيها محاولة إعادة تعريف «الوطنية الأردنية» بصورة أوضح، وهو ما بقي محل لبس نتيجة عدم استقرار الجغرافيا والديموغرافيا «الوطنية» والتي استقرت-قانونيًا على الأقل- عام 1988 مع فك الارتباط، وتسليم الأردن بتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني على أراضي عام 67. خلال هذه الفترة زاد دور العشائر الأردنية في الدولة الأردنية، وبدأ نشاط التنظيمات

الفلسطينية يتراجع تدريجيًا، بل أن دور العمل الحزبي عمومًا تراجع على حساب فترة كان فيها للأوزان الاجتماعية دور أكبر في السياسة. وهنا فتحت حقبة جديدة من العمل الحزبي عام 1989.

على الرغم من أن أسئلة المشروع السياسي بقيت محتدمة طوال الفترة الممتدة من عام 1921 وحتى عام 1989، إلا أن هذه الأسئلة باتت تملك إجابات أكثر وضوحًا، بعد إعادة تعريف الأردن جغرافيًا وديموغرافيًا، وهذا بغض النظر عما إذا كانت هذه الإجابات مرضية للدولة الأردنية او للتيارات السياسية في داخلها في ذلك الوقت، إلا أنها كانت تعكس حتميات الواقع الذي صنعه تتابع الأحداث في داخل الساحة العربية أو في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي. وهنا باتت هوية المشروع السياسي بحكم الواقع أكثر صرامة، مما أثر على المشاريع السياسية التي كانت تتبناها الأحزاب الأيديولوجية التقليدية حتى عام 1989، تلك المشاريع التي لم تتضح فيها حدود المشروع السياسي، أو على الأقل الجغرافيا والديموغرافيا التي ستحتكم لها هذه المشاريع.

هذه المستجدات التي تزامنت مع عودة الحياة السياسية والانطلاقة الجديدة للأحزاب، وإعادة المبعدين، والممنوعين من دخول البلاد شكلت صفحة جديدة يمكننا أن نصفها بأنها فترة تطور «الأيديولوجيات الوطنية» ونقصد بهذا أن التيارات الأيديولوجية التقليدية باتت مضطرة لإعادة تعريف مشاريعها-علنًا على الأقل- في إطار وطني.

يمكننا القول إن الفترة الممتدة منذ عام 1989، وحتى عام 2011 شهدت تغيرات كبيرة، كان فيها سعي واضح لإعادة توزين الدور السياسي للعشائر، ومحاولة لفتح الباب أمام حالة حزبية تعيد

ضبط معادلة السياسة علاقة البنى الاجتماعية بها، وتعيد مزج الساحة لتجاوز البنى التقليدية، أو على الأقل أن تعيد تعريف القاعدة الاجتماعية الممثلة سياسيًا. إلا أن اضطرابًا واضحًا خالط المشهد، ففي الوقت الذي أعيدت فيه الأحزاب للعمل، لم تكن قوانين الانتخاب - ما عدى قانون انتخاب عام 1989 - تسمح بتطور الساحة الحزبية بناءً على أسس سياسية وفكرية. مبقيةً بهذا دور العشائر مركزيًا في عملية التصدير السياسي، ما دفع بتشكل طيف واسع بين عام 1992، وحتى عام 2011، من الأحزاب التي يغلب عليها حالة من الضعف على صعيد الأيدولوجيا السياسية، وهو ما دفع بها لأن تعكس غالبًا حالة توافقات اجتماعية أكثر من أي شيء آخر. الأمر الذي جعل المؤسسات الحزبية على الساحة تعكس تيارات أيديولوجية معظمها ضعيف نتيجة إغلاق المجال العام خلال فترة الأحكام العرفية، سوى حركة الإخوان المسلمين، إلى جانب أحزاب سياسية ذات هويات اجتماعية تحت مظلة الأحزاب الوطنية والوسطية المعتدلة.

إن هذه الأسس التي ضبطت المشهد السياسي حتى عام 2011، ستتغير كليًّا وتنقلب تمامًا، وذلك ليس فقط بسبب الربيع العربي، ولا قرارات الدولة الأردنية بإجراء مراحل متعددة من الإصلاح السياسي، بل نتيجة أن هناك تغيرات جذرية على مستوى البنى الاجتماعية، وعلى صعيد الفكر السياسي، اجتاحت المنطقة العربية، وعلى صعيد الأدوات كذلك، لم يكن الربيع العربي إلا نتيجة لها. وهي ذات الأسباب التي نعتقد أنها ستدفع خلال العقد التالي للربيع العربي بإعادة تشكيل منظومة العمل السياسي والحزبي في البلاد لتستوعب هذه التغيرات، إضافةً إلى محاولتها مجاراة التحديات الكبيرة التي

تواجهها على أصعدة سياسية، وأصعدة الأمن القومي في ظل التغيرات العالمية. وهو ما سنتناوله فيما وصفناه بفترة ما بعد الربيع العربي، والذي سيصوغ قواعد تشكل المشهد الحزبي اليوم بعد التحديث السياسي.

إذن وفي تلخيص لما سبق، فإن كل من، طبيعة البنى الاجتماعية، وحالة الفكر السياسي، ومعادلات الدولة والإقليم، والتطور والتقدم التكنولوجي وتأثيره على الأدوات وتأطير العمل العام وتنظيمه، جميعها عوامل رئيسية في تحديد طبيعة وشكل ساحة العمل الحزبي، وهي التي شهدت تغيرات خلال العقدين اللاحقين لأحداث أيلول الأسود مؤدية إلى المشهد السياسي الذي عرفته البلاد عام 1989. وهي التي ستشهد تغيرًا خلال العقدين التاليين لهذه المدة مؤديةً إلى تغيرات على مدار العقد التالي للربيع العربي لنراه بشكله الحالي اليوم.

- ما بعد الربيع العربي؛ القواعد الجديدة في ظل التغيرات الجذرية:

من أهم ما ركز عليه الباحثون في علم الاجتماع وعلم السياسة فيما يخص التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية في العقدين الأخيرين هي التغيرات التي أثرت في البنية الاجتماعية نتيجة توغل اقتصاد السوق والقيم النيوليبرالية التي تكثفت مع التطور التكنولوجي والرقمي وأهم ما نتج عن ذلك تفكك البنى الاجتماعية من بنى كبرى إلى بنى جزئية دقيقة وصولاً إلى نموذج الفردانية، وهو المترافق والمُعَزَّز بتوسع المدينة، واقتصاد الاستهلاك على حساب الكفاية، وانفجار التعليم وإنتاج شرائح واسعة من المتعلمين.

ونضيف إلى هذا، إن المكون الاجتماعي الأردني من أصول فلسطينية، الذي لا يتحرك بالاعتماد على بنى اجتماعية كبرى، بدأ جيله الجديد من مواليد التسعينيات وبداية القرن الحالي، والذي أصبحت أعمار أبنائه في محيط الـ 20–30 عام نهاية العقد الماضي، بالاندماج بصورة مختلفة في معادلة السياسة. فهؤلاء الشباب لم يعايشوا الهجرة إلى الأردن، ولم يعايشوا أحداث أيلول، ولم يروا سببًا منطقيًا لبقائهم خارج معادلة السياسية، ففي الوقت الذي حافظوا فيه هويتهم الفلسطينية بصفتها انتماء، وموقف جذري من الصراع مع الاحتلال، فإنهم شعروا أيضًا بحالة مواطنة أردنية، جعلتهم جزءًا من المشهد السياسي، وأثروا على توازناته.

على صعيد الفكر السياسي، ظهر تراجع واضح لأسهم الأيدولوجيات الجذرية، لحساب صعود أسهم فكرة البراغماتية والبرامجية بدلاً من المشاريع الشمولية، وتصدير لغة التفاوض والتفاهمات كطريق أساسي في السياسة الحديثة بدلاً من المواقف المبدئية. وهو ما أدى إلى أن تكون ثورات الربيع العربي ثورات إصلاحية -Refolution-[45]، وذلك بسبب الشح في الجذرية على مستوى الخطاب والسلوك الثوري والسياسي عمومًا، وضعف التنظير وغياب الرموز الفكرية المؤثرة، لدى التيارات المختلفة آن ذاك.[46]

في تقديمه لكتاب الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية يقول عبده موسى إن مفهوم الجيل يتخطّى «معنى التوظيف الاجتماعي للصدفة العمرية وظرف الوجود التاريخي، صوب تشكيل

(45) بيات، حياة ثورية، 25.
(46) المصدر السابق.

إرادة حركية لمجموعة نسمّيها (الجيل) تستجيب لنداء مجتمعها في لحظة بعينها»[47]، ويضيف موسى، بأنه «تتشكل السمات الفكرية والحركية للجيل ما يحويه من قيم وتمثّلات للحياة وأساليب للعيش وتوجّهات فكرية وتفضيلات سياسية، وفق شروط عالمها»[48]. والقول هنا، إنه وبالفعل كان الربيع العربي نتاجًا لشروط غير مدركة لعالم الشباب، غابت تقريبًا عن عدسة رصد السياسي والأكاديمي، وكان فيسبوك-الذي هو إحدى الأدوات التي أنتجتها شروط عالم هؤلاء الشباب- أقرب ما يكون إلى ساحر انبعث من العدم؛ ليكونَ ميدانًا ولَّد ويُولِّد ميادين وخطابات مشتركة غير مستوعبة من قبل الأنظمة السياسية والعقل الأكاديمي.

قاد هذا إلى تغيرات على صعيد هياكل وبنى العمل العام، فقد كان من الواضح نمو أشكال جديدة، أكثر شبكية وأقل هرمية ومركزية، كما كان من الواضح، أن هذه الأشكال تميل إلى تخفيف الرمزية القيادية. ساهم في هذا شكل الأدوات التنظيمية الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا، حيث أنّ منصات التواصل ومجتمعات الإنترنت الافتراضية أدت إلى تفكك العلاقات المباشرة للأفراد، وأسست لمنظومة جديدة يكون فيها التفاعل الافتراضي هو البنية الأساسية للاتصال، ويضيف بأن هذا أدى إلى تفكك قدرة المؤسسة الحزبية والفواعل التقليدية[49] على الفعل وقلصت من دور رمزية القيادات السياسية، في مقابل رمزيات جديدة مثل الأيقونة والصورة

(47) عبده موسى، «الجيل والثورة والديمقراطية»، في «الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 25.

(48) المصدر السابق.

(49) محمد أبورمان، كامل النابلسي، «سياسات الشباب في الدول العربي ما الذي تغيّر بعد الربيع العربي؟»، (عمّان: معهد السياسة والمجتمع 2023) 38.

والاسم الخفي أو المستعار، ويشير إلى أن الثقافة الجديدة للإنترنت ذات أرضية ليبرالية في طبيعتها، تشجع على الفعل الفردي وتدفع نحو حالة أقل تنظيمًا وتأسس لخطاب حريات أكثر اتساعًا، يعزز الحضور الشخصي للنشطاء[50].

ونضيف هنا، إن واحدة من أهم التغيرات التي حصلت بعد الربيع العربي، ونتيجة تحول الشأن السياسي إلى شأن عام بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فإن دائرة الشباب الداخلين والمعنيين بالنشاط العام، باتت أكثر اتساعًا، وبالسياسية خصوصًا، وبات هؤلاء الشباب يملكون شعورًا أكبر بالجدارة والاستحقاق بغض النظر عن روافع ذلك، ما يعني الحاجة أيضًا إلى فتح أبواب جديدة تتيح لهم أن يكونوا ممثلين وفاعلين سياسيًا، وهو ما يستدعي أيضًا تغيرًا على مستوى الأحزاب السياسية وحالتها التنظيمية الداخلية، ونواظم العمل الحزبي عمومًا. وهذا ينبّه «إلى أن مشكلة عزوف الشباب عن العمل الحزبي تعود إلى أسباب حملتها العلاقة بين الشباب والأحزاب، وتمثلاتهم السياسية عن هذه البُنى المؤسسية، ولا يتعلق الأمر بحالة من ضعف قدرة الشباب على الالتزام، بقدر ما أنه حالة نفور مرتبطة بصورة الحزب السياسي، وارتباطه ونخبه بالدولة التي يحملها الشباب مسؤولية الواقع».[51]

---

(50) جوهر الجموسي، «الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016) ص12-15، 149-150.

(51) عبد القادر بو طالب، «الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي»، في «الشباب والانتقال-الديمقراطي في البلدان العربية»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 107-125.

مجمل هذه التغيرات على أصعدة كبرى وجزئية، مثل ثقافة وبنية المجتمع، وثقافة وبنية العمل السياسي، إذا ما أضفنا إليها حاجة الدولة إلى تجديد التعاقد الاجتماعي التقليدي الذي تأسس قبل الاستقلال[52] وتجذّر بعد أيلول، وحاجتها لتوسيع دائرة المواطنة، بالإدماج في عمليات التمثيل السياسي، وهياكل الإدارة، وهو المترافق مع حاجة ملحة لتأمين الساحة الداخلية وجعلها أكثر صلابة وانسجامًا في ظل المهددات الخارجية التي حملتها اضطرابات الإدارات الأمريكية، وبروز رمزيات مثل الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب، أدت جميعها، إلى ضرورة السعي الجاد إلى إعادة الشروط القانونية، والأدوات التنظيمية للعمل السياسي عمومًا، والعمل الحزبي خصوصًا، والحاجة الملحة إلى تسريع عمليات التشكيل السياسي وفقًا لهذه القواعد الجديدة بدعم الدولة، في تسابق بينها وبين عوامل التأزيم الداخلي أو التهديد الخارجي.

إضافةً إلى أن هذه التغيرات، قد فرضت شروطًا محددة على طبيعة العمل الحزبي المراد له النجاح، والقادر على عبور ميدان السياسية، وتثبيت نفسه بصورة وازنة ومؤثرة في فضاء الأحزاب؛ فالأحزاب السياسية لابد أن تكون قادرة على مراعاة هذه التحولات الجديدة، على أصعدة عدة، منها أيديولوجياتها، وأشكال هياكلها، وأدواتها في الفعل والتواصل السياسي، وطبيعة الخطاب المصدر للقواعد الاجتماعية. وإلا فإن هذه الأحزاب ستفشل في تمرير نفسها للقواعد الاجتماعية، أو استقطاب الناشطين إليها، أو حتى التفاعل مع معطيات السياسة والتنافس أو التفاهم مع القوى السياسية القائمة، سواءً كانت هذه القوى قوى حزبية أخرى، أو مؤسسات اجتماعية، أو الدولة ومؤسساتها الرسمية.

(52) أنظر: الفصل الأول «التحديث السياسي ونظريات السياسة والاجتماع» ص 28.

الاستجابة للاشتراطات الجديدة:

بناءً على كل ما سبق، فإننا نتحدث عن تغير في شكل البنية التحتية للعمل الحزبي؛ فالقاعدة الاجتماعية الرافعة لهذا العمل تعرضت لتغيرين؛ الأول في شكلها، من بنى ممتدة إلى بنى نووية وحالة فردانية، إضافةً لتغيّر موضع هذه البنى ووزنها في معادلة السياسة. كما حدثت تغيرات كبرى فيما يخص الفكر السياسي، وصورة المشاريع السياسية، والأدوات التي يتم استخدامها في العمل الحزبي، وتغيرت طبيعة الفئات الناشطة في المساحة العامة، كما توسع مفهوم المواطنة ما استدعى مجاراة هذا التوسع. كل هذا دفع إلى تغير شكل ميدان السياسة مقارنةً بالفترات السابقة من عمر الدولة، وهنا سنعمل على دراسة شكل الساحة الحزبية والتغيرات التي طرأت عليها وخصوصًا في العقد الأخير.

ومع أننا عرضنا مقدمة نظرية مالت إلى استخلاص مؤثرات عامة للتغير في الساحة الحزبية طوال القرن الفائت، إلا أننا من ناحية عملية سنركز على العامين الماضيين، كون الدراسة السابقة التي أصدرها المعهد بهذا الخصوص تناولت الحقب السابقة بطريقة أو بأخرى ووصفت تطور المشهد الحزبي فيها.

كما قدم كتاب على أعتاب التحول، فإن الساحة السياسية ضمت أربعة تيارات سياسية رئيسية، توزعت عليها الأحزاب التي بلغ عددها حتى عام 2022، 49 حزبًا وارتفعت لاحقًا قبل البدء بتصويب الأوضاع عام 2023 إلى 56 حزبًا، وكانت التيارات الرئيسية التي تتوزع عليها الأحزاب هي تيار الأحزاب الإسلامية الذي ضم كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الائتلاف الوطني الذي تشكل نتيجة اندماج

كل من حزب الوسط الإسلامي وحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، أما التيار الثاني فهو تيار الأحزاب اليسارية الذي ضم كل من الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي «حشد» وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي «وحدة» ،أما بالنسبة للتيار الثالث وهو تيار الأحزاب القومية فقد ضم كل من حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي وحزب الحركة القومية، أما التيار الأخير فهو تيار أحزاب الوسط والذي ضم 39 حزب.[53]

هذه الأحزاب كانت نتيجة مراحل متعددة والتي امتلكت شروط متغيرة لتشكل الساحة الحزبية، ويمكن القول إن التيارات السياسية الثلاثة الأولى هي من تَرِكَة مراحل ما قبل عودة الحياة الحزبية عام 1992 أي أنها عكست التيارات الأيدولوجية التقليدية التي مثلت تجاذبات وصراعات القوى الإقليمية والدولية، إضافة أنها عكست حالة اضطراب الواقع الأردني على أصعدة الجغرافيا والديموغرافيا والمشروع السياسي. أما تيار الأحزاب الوسطية فقد كان نتاجًا لحالة التشوه التي أسلفنا ذكرها والاضطراب الذي وقع طوال الفترة الممتدة من عودة الحياة الحزبية عام 1992 وحتى إطلاق مشروع التحديث السياسي. ونقصد بذلك الاضطراب والتشوه الناتج عن تشريع قانون أحزاب دون أن يترافق معه قانون انتخاب يعزز التنافس في الانتخابات بناء على اعتبارات سياسية؛ فقانون الأحزاب سمح بعودة العمل الحزبي وتشكيل البنى الحزبية مرة أخرى، ولكن قانون الانتخاب حافظ على الدور الأساسي للبنى الاجتماعية في التنافس الانتخابي.

(53) أبو رمان، على أعتاب التحول، 38-39.

التغيرات الكبرى التي تحدثنا عنها وحاولنا شرحها بشكل وافٍ، لم يتم اعتبارها ولا محاكاتها على أصعدة تشريعية بحيث تعالج هذه التغيرات وتكفل سلامة التمثيل في العملية السياسية. استمر هذا الواقع إلى أن جاءت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وقدمت توصيات عالجت هذا الانفصال بين قانون الأحزاب وقانون الانتخاب وقدمت مشروعًا للانتقال التدريجي في عملية التمثيل لتكون أكثر شمولاً وعدالة. كما وضعت اشتراطات عديدة لجعل العمل الحزبي قادرًا على تجاوز الاختزالات الجغرافية والديموغرافية، كما اشترط القانون «ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة عن 20 % من عدد المؤسسين، وألا تقل نسبة المرأة عن 20 % من عدد المؤسسين، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى أن لا يقل عدد المؤسسين الحاضرين في المؤتمر التأسيسي عن أغلبية أعضائه المؤسسين، كما كفل القانون عدم جواز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي، كما منح الحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب في ممارسة جميع الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون أي تضييق أو مساس بحقوقهم، على أن يصدر نظام خاص لتنظيم هذه الأنشطة».[54]

هذه التغيرات القانونية فتحت الباب أمام إعادة تشكيل المشهد السياسي بصورة تتيح للتغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية أن تكون أكثر مراعاةً وحضورًا في بنية الأحزاب والمشهد السياسي وهو

(54) المصدر السابق، 37.

ما سيقودنا إلى مشهد حزبي جديد يبقى فيه من يتمكن من مجاراة هذه التعديلات القانونية، ولكننا نعتقد أن النجاح فيه يتطلب ما يتجاوز الاستحقاقات القانونية إلى التمكن من فهم التغيرات الاجتماعية والسياسية، والاستجابة لها على أصعدة البنية والأدوات والخطاب السياسي.

كما ذكرنا سالفًا، فإن 38 حزبًا تمكنت من تصويب أوضاعها حسب التعديلات القانونية، ولكن ما يظهر معنا من خلال دراستنا والمقابلات التي أجريناها مع هذه الأحزاب وجلسات التركيز التي عقدناها في عدة محافظات، فإن ليس كل من تمكن من البقاء في الساحة الحزبية أظهر الاستجابة الكافية للتغيرات المختلفة، بل تكاد تكون الأحزاب التي تفاعلت مع هذه المتغيرات بصورة واضحة لا تصل في أحسن احوالها إلى ربع الأحزاب التي صوبت أوضاعها. وعلى الرغم من أننا سنمر على كافة الأحزاب الموجودة بالساحة بصورة أو بأخرى لكننا سنتعمق بصورة رئيسية في دراسة الأحزاب التي أظهرت تفاعلاً سريعًا واستجابة كبيرة لكل من التغيرات القانونية والمستجدات البنيوية والفكرية والتكنولوجية في أوساط المجتمع.

نعالج في هذا الجزء من الفصل موضوعين أساسين؛ الأول، وهو المتعلق بتشكل الساحة الحزبية والتطورات التي طرأت على بنية الأحزاب التي استطاعت تصويب أوضاعها، وهوية هذه الأحزاب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونوزعها بناءً على ذلك على طيف هوياتي يشرح تموضعات الأحزاب. وفي الجزء الثاني نعالج التغيرات على أصعدتها الداخلية.

الأحزاب السياسية ما بعد التحديث، من بقي في المشهد الحزبي؟

استطاع 38 حزبًا تلبية المتطلبات القانونية للبقاء في الساحة السياسية، أي أنها حققت الاشتراطات المتعلقة بنسب الشباب والمرأة، والانتشار الجغرافي وأعداد الهيئة العامة. إلا أن هذه الأحزاب تفاوتت في توزعها وفي تركيبتها الداخلية، سواءً فيما يخص تركيبتها البنيوية، أو تركيبتها الجندرية، أو توزيعها الجغرافي، ونجحت أحزاب أكثر مما نجحت أخرى في الانتشار على كامل خارطة البلاد. وهنا سنحاول جاهدين أن نركز على هذه الأحزاب تحديدًا ونفصّل فيما حققته من إنجازات خلال العامين على صعيد انتشارها وبنيتها، وتطور أدواتها.

في ظل التغيرات القانونية، والتي ألزمت الأحزاب تصويب أوضاعها وفقًا لها بحلول مايو/أيار 2023، انخفض عدد الأحزاب من 49 حزبًا إلى 26 حزبًا مع انتهاء مدة تصويب الأوضاع. وكان هذا الانخفاض في عدد الأحزاب نتيجة انحلال بعضها لعدم تحقيق الشروط القانونية، أو بسبب اندماج بعضها الآخر. ثم ارتفع عدد الأحزاب من حينها حتى اليوم إلى 38 حزبًا. في القائمة التالية نعرض الأحزاب السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الأردنية حتى عام 2022، والتغير الذي طرأ عليها بعد انتهاء فترة تصويب الأوضاع.

الرقم	الحزب	حالة الحزب بعد انقضاء فترة تصويب الأوضاع
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	(قائم) صوّب أوضاعه
2	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
3	الحزب الشيوعي الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
4	حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	(قائم) صوّب أوضاعه
5	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
6	حزب البعث العربي التقدمي	(منحل) لم يصوب أوضاعه
7	الحزب الوطني الدستوري	(قائم) صوّب أوضاعه
8	حزب الحركة القومية	(قائم) صوّب أوضاعه
9	حزب الوسط الإسلامي	(مندمج) صوب أوضاعه واندمج معه لاحقًا حزب المؤتمر الوطني (زمزم)
10	حزب الرسالة	(منحل) لم يصوب أوضاعه
11	الحزب الوطني الأردني	(منحل) لم يصوب أوضاعه
12	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	(منحل) لم يصوب أوضاعه
13	حزب الحياة الأردني	(مندمج) اندمج مع حزب المستقبل ليصبح اسمه حزب الحياة والمستقبل
14	حزب التيار الوطني	(مندمج) بعد التصويب، اندمج مع حزب الاتحاد الوطني ليصبح اسمه حزب تيار الاتحاد الوطني[55]
15	حزب العدالة والتنمية	(منحل) لم يصوب أوضاعه

16	حزب الحرية والمساواة	(منحل) لم يصوب أوضاعه
17	حزب الاتحاد الوطني الأردني	(مندمج) اندمج فيه حزب التيار الوطني ليصبح اسمه حزب تيار الاتحاد الوطني[56]
18	حزب الشباب الوطني الأردني	(منحل) لم يصوب أوضاعه
19	حزب العدالة والإصلاح	(قائم) صوّب أوضاعه
20	حزب الإصلاح	(منحل) لم يصوب أوضاعه
21	حزب الاصلاح والتجديد (حصاد)	(قائم) صوّب أوضاعه
22	حزب التجمع الوطني الاردني الديمقراطي (تواد)	(منحل) لم يصوب أوضاعه
23	حزب الفرسان	(منحل) لم يصوب أوضاعه
24	حزب مساواة الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
25	حزب الشهامة الأردني	(مندمج) اندمج مع حزب الراية ليشكلا (حزب الأرض المباركة)[57]
26	حزب أردن اقوى	(قائم) لكن غيّر اسمه إلى (حزب العمال الأردني)[58]
27	حزب العدالة الاجتماعية	(منحل) لم يصوب أوضاعه
28	حزب الشورى	(قائم) صوّب أوضاعه
29	حزب البلد الأمين	(منحل) لم يصوب أوضاعه
30	حزب الانصار الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
31	حزب الوفاء الوطني	(قائم) صوب أوضاعه

32	حزب الوحدة الوطنية	(منحل) لم يصوب أوضاعه
33	حزب العون الوطني الأردني	(مندمج) اندمج في حزب الميثاق الوطني[59]
34	حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	(قائم) صوّب أوضاعه
35	حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني	(منحل) لم يصوب أوضاعه
36	حزب المستقبل الأردني	(مندمج) اندمج مع حزب الحياة ليصبح اسمه حزب الحياة والمستقبل[60]
37	حزب احرار الأردن	(منحل) لم يصوب أوضاعه
38	حزب الاتجاه الوطني الأردني	(منحل) لم يصوب أوضاعه
39	حزب جبهة النهضة الوطنية	(منحل) لم يصوب أوضاعه
40	حزب المحافظين	(منحل) لم يصوب أوضاعه
41	حزب الشعلة الأردني	(قائم) صوب اوضاعه
42	حزب النداء	(منحل) لم يصوب أوضاعه
43	حزب الراية الأردنية	اندمج مع حزب شهامة ليشكلا (حزب الأرض المباركة)
44	حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	(مندمج) اندمج مع حزب الوسط الإسلامي
45	حزب الحداثة والتغيير	(منحل) لم يصوب أوضاعه
46	حزب الشراكة والإنقاذ	(منحل) لم يصوب أوضاعه
47	حزب التحالف المدني	(منحل) لم يصوب أوضاعه
48	حزب الأردن بيتنا	(منحل) لم يصوب أوضاعه

49	حزب النهج الجديد	(قائم) صوب اوضاعه
50	حزب الميثاق الوطني	اندمج فيه حزب العون (قائم) صوب أوضاعه
51	حزب القدوة الأردني	(قائم) صوب أوضاعه
52	الحزب الوطني الإسلامي	نتيجة اندماج زمزم والوسط الاسلامي
53	الأرض المباركة	(قائم) صوب أوضاعه (اندماج حزبي شهامة والراية)
54	حزب الوحدويون الديمقراطي	(قائم) صوب أوضاعه
55	إرادة	(قائم) صوب أوضاعه
56	الغد الأردني	(قائم) صوب أوضاعه
57	المستقبل والحياة	(مندمج) نتيجة اندماج حزبي المستقبل والحياة[61]
58	التكامل الوطني الأردني	(قائم) صوب أوضاعه
59	العمال	(قائم) صوب أوضاعه، (الأردن أقوى قديمًا)
60	تقدم	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
61	المدني الديمقراطي	(قائم) صوب أوضاعه
62	نماء	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
63	البناء الوطني	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
64	عزم	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد

65	التنمية الوطني	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
67	البناء والعمل	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
68	النهضة والعمال الديموقراطي	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
69	العمل	(قائم)
70	رؤية	(جديد) تأسس وفقًا للقانون الجديد
71	تيار الاتحاد الوطني	(مندمج) نتيجة اندماج حزب التيار الوطني وحزب الاتحاد الوطني
72	الشباب الأردني	(قائم) صوب أوضاعه

وفقًا للجدول المرفق[62]، فإن قرابة 72 حزبًا تحرك على الساحة السياسية مؤخرًا، منهم 12 حزبًا كان جزءًا من عمليات اندماج، فيما انحل 26 حزبًا، ونشأ 8 أحزاب جديدة. وهنا في الرسم اللاحق نلخص هذه التغيرات التي جرت على الساحة الحزبية خلال العامين الماضيين:

(55) مستقلة الانتخاب: 26 حزبًا صوبت أوضاعها مع انتهاء المدة القانونية، بترا، 15مايو/أيار 2024.

(56) اندماج حزب التيار الوطني بحزب الاتحاد الوطني، بترا، 25 يناير/كانون الثاني 2024.

(57) المستقلة للانتخاب توافق على طلب اندماج حزبين وتغيير اسم حزب، الهيئة المستقلة للانتخابات، 3 أغسطس/آب 2022.

(58) المصدر السابق.

(59) حزب العون الوطني يقرر الاندماج في حزب الميثاق الوطني، وكالة عمون الإخبارية، 15أغسطس/آب 2022.

(60) اندماج حزبي الحياة والمستقبل، بترا، 12 ديسمبر/كانون الأول 2022.

(61) اندماج حزبي الحياة والمستقبل، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2022.

(62) أنظر: المرفقات، جدول «حالة الأحزاب بين عامي (2022-2024)».

كنا قد قسمنا الأحزاب السياسية في كتاب على أعتاب التحول إلى أربعة أقسام، وهي الأحزاب القومية، والأحزاب اليسارية، والأحزاب الإسلامية «الدينية»، والأحزاب الوسطية. ونعتقد أن هذا التقسيم ما يزال قادرًا على أن يفسر مقدارًا كبيرًا من المشهد الحزبي حتى اليوم، إلا أننا نعتقد أن مدخلاتٍ جديدة، دخلت على المشهد الحزبي جعلت من هذا التقسيم غير كاف لفهم تموضع الأحزاب من بعضها البعض على الأقل؛ فاليوم نجد أحزابًا من نوع جماهيري وبأرقام كبيرة جدًا غير معهودة في الساحة الأردنية، مثل الاتحاد الوطني، والميثاق، وإرادة، ونجد تعريفات سياسية لهوية هذه الأحزاب تتجاوز ما هو معتاد ومألوف على الساحة الأردنية.

لذلك سيدفعنا هذا نحو الذهاب نحو موضعة الأحزاب السياسية على خارطة حزبية وفقًا لقواعد علم السياسية وعلم الاجتماع، التي نحاول قدر المستطاع توفيقها مع المشهد الحزبي الأردني، لتكون قادرة على التوصيف بصورة دقيقة قدر المستطاع.

ثانيًا: طيف الأحزاب السياسية الأردنية

في هذا الجزء من الفصل، نحاول أن نرصد الهوية الحزبية على محورين؛ الأول، وهو المتعلق بالهوية السياسية، ونعني بها ما يتمثل بالمواقف الحزبية من القضايا السياسية، متمثلاً بمواقفه من القضايا الإقليمية، ومواقفه من أشكال الإدارة وتوزيع السلطة والتعاقد الاجتماعي، يضاف إليها مواقفه الأيديولوجية أو «القيمية» وما قد يرتبط بها من سياسات. والثاني، وهو المتعلق بالهوية الاقتصادية للحزب السياسي، والتي تتمثل بما يتبناه من توجهات اقتصادية، وما يدعمه أو يقترحه من سياسات على هذا الصعيد، وتوجيه المال العام، وما هو متعلق بالعمالة، والاستثمار، وسياسات الرعاية الاجتماعية وما يرتبط بها.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أننا لا نتحدث عن رصد تفصيلي لمواقف الأحزاب تجاه كل متغير من هذه المتغيرات، وذلك لأن كثير من الأحزاب السياسية خصوصًا بعد عملية التحديث السياسي لازالت تتموضع في مرحلة النشأة، أو إعادة التشكّل على الأقل، فمنها أحزاب مندمجة تعمل على صياغة هويتها الجديدة في ظل التحالفات التي قامت بها، وأحزاب تكيّف أوضاعها مع الواقع السياسي المتبدل، وأحزاب أخرى جديدة كليًا؛ لذلك فإن معظمها قد لا يملك إجابات واضحة ومدونة وصريحة فيما يتعلق بهويتها السياسية والاقتصادية، أو أن منها من يعيد تقويم وإنتاج إجاباته على أسئلة عديدة وفقًا لهذه المتغيرات. من هنا فإننا سنعمل من خلال الاستبانة الذي أعددناه على تقديم أسئلة من شأنها أن تستخلص هذه التوجهات، أو تلتقط المبادئ العامة التي ستمكننا وخلال عملية التحليل أن نفهم المسارات التي ستتوجه إليها الأحزاب بخصوص هوياتها السياسية والاقتصادية.

نعتمد هنا على تقسيم، ستين روكان Stiene Rokkan، للأحزاب السياسية بناءً على أربع تشققات رئيسية صنعها تطور الدولة والمجتمع الحديث[63] (مسألة الدولة، الدين والسياسية، الصناعة، نمط الإنتاج). ووجدنا أنها هي التي تصوغ هوية الأحزاب السياسية. إلا أننا عملنا على دمج آخر شقين من التصنيف معًا لخصوصية التجربة الأردنية، ولكون محور الصناعة لوحده لا يشكل محددًا مستقلاً كما في المجتمعات الغربية التي أُعد التصنيف في سياقها.

كما نترك مساحة لاعتبارات اجتماعية وسياسية متعلقة بالسياق الأردني، وتصنيفات قد لا تظهر وفقًا للأدوات التحليلية التي اعتبرت الحزب السياسي في الديمقراطيات الغربية عينتها الأساسية. فمثلاً فيما يتعلق بمزج ما بين الهوية اليسارية والهوية القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو مزج قد لا يكون مألوفًا في سياقات أخرى. أو ما يتعلق بمعطيات قبلية وعشائرية تكاد تغيب عن تلك السياقات

اعتبارات التصنيف على الطيف الحزبي:

- مسألة الدولة والهوية:

بالنسبة لما هو متعلق بالدولة، فتنقسم الأحزاب السياسية بين موقفين؛ الأول، وهو الذي يعتمد في تصوره على «الاندفاعة الداعية

(63) Stein Rokkan. Citizens, Elections, Parties. Approaches to the comparative study of the processes of development. Oslo Universiteit's Forlaget 1970. Analyse pre-sentée en français par D.L. Seiler, De la comparison des partis politiques, Eco-nomica, 1985, p. 109 et s.

إلى المركزية» التي ميزت نمو السلطة في فترة الحداثة والمراحل المبكرة من نشوء الدولة في القرن التاسع عشر. ترافق مع هذه الظاهرة تطور اللغة والحدود القومية، والطابع المحلي للعمليات التجارية، وهي التي صاغت مشتركة موقفًا محافظًا تجاه مركزية السلطة والقومية، يدعو إلى المحافظة على نقاء هذه الهوية وأصالتها، ومركزية إدارة الدولة، والمحافظة على صلابتها. بعدها بقرابة قرن ونصف، ومع دخول القرن العشرين، وبدأ توسع طرق ووسائل الاتصال والمواصلات، وتوسع السوق، والفواعل السياسية والاجتماعية، بدأت الهوية بالظهور بصورة أقل صلابة، وأصبح المساهمون في تشكيلها متجاوزين للدولة، ومتجاوزين لما هو محلي أو وطني نتيجة الاختلاط، وبدأت الدولة تفقد جزءًا من صلاحياتها، أو تتخلى عن جزء من مسؤولياتها لصالح قوى خارجها. وهي ما صاغت مشتركة، موقفًا منفتحًا تجاه مرونة السلطة والهوية.[64]

هنالك فئات كثيرة وجدت في التغير الذي حصل لنموذج المركزية تغيرًا يتيح لهم مزيدًا من فرص التوسع، وتحسن القدرات والمهارات أو توسيع المشاريع والثروة، وتنويع الثقافة، بينما رأت فئات اجتماعية كثيرة أن هذا يمثل تهديدًا لثقافتها وتقاليدها، ومهددًا لنمطها الاقتصادي أيضًا الذي لا يحتمل توسيع دوائر المنافسة، أو لا يحتمل المنافسة أصلاً وخصوصًا في الأرياف مثلاً. بين وجهتي النظر هاتين وُلد تياران سياسيان؛ الأول، وهو التيار الذي يؤمن بالمركزية وصلابة الهوية، والآخر الذي يؤمن بنموذج أقل مركزية، وأكثر قدرة على استيعاب التنوع.

(64) فيليب برو، «علم الاجتماع السياسي»، مترجم، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2014)، 368.

- **مسألة الدين والسياسة:**

إن من أهم مخرجات الحداثة، هو أنها بدأت تصبغ الواقع من خلال الفلسفات العقلانية، التي تمنح الحياة طابعًا دنيويًا صرفًا، والذي يطالب بتحييد كل ما هو ميتافيزيقي «سماوي» عما هو دنيوي. وفي هذا السياق يطالب المتأثرون بهذا الخطاب بفصل الديني عن السياسي، وجعل الدولة حصينة من تأثير الدين. وفي ذات الوقت كانت تيارات عديدة ترى في هذا تهديدًا للمجتمع، وترفض ألا يحضر الدين في الدولة، وألا تتبناه، وتعممه على أفرادها، وترى أن تقود أعمالها آخذةً بعين الاعتبار مقتضياته. إن الصراع بين هذين الموقفين يبرز على أشدّه في المؤسسات التعليمية والتثقيفية كما يرى برو، حيث يريد «المؤمنون» أن يكون هناك دور واضح لهذه المؤسسات في تعليم الدين وجعله حاضرًا باستمرار، بينما يواجههم تيار آخر يرى أن الدين عليه أن يبقى خارج مساحات التعليم من مدارس وجامعات وغيرها. ويمتد النقاش على مجمل المواقف الحياتية، بين التيارين اللذان يرين أن الدين يتراوح بين كونه مسألة شخصية لا يجب مراقبتها أو فرضها على الأفراد، وبين من يراها قضية متجاوزة للفرد يجب مراقبتها وفرضها بنفوذ المؤسسات.[65]

- **مسألة الثورة الصناعية وأسلوب الإنتاج:**

ندمج هنا بين محورين؛ الأول، وهو المتعلق بالثورة الصناعية وتأثيرها على الفئات في المجتمع، حيث تقسمهم إلى قسمين، القسم الأول وهو القسم الذي يستفيد من تطور الصناعة، وفي كل مرة تنمو فيها الصناعة يستفيد هؤلاء منها، وهم أرباب العمل وأجراء الفروع

(65) المصدر السابق، 64.

الصناعية، وموظفو الأطر الإدارية والتقنية، وكل عناصر الاقتصاد المديني تقريبًا. بينما يمثل نمو الصناعة تحديًا بالنسبة لمن هم خارج هذه المراكز والذين يعيشون في الريف، أو في أنماط الاستثمار العائلي والمشاريع الصغيرة؛ هؤلاء الذين يشكل توسع المنافسة خطرًا على اقتصادهم الصغير.[66]

أمّا فيما يخص أسلوب الإنتاج ذاته، فإنه يصنع القسمة التقليدية المعروفة، بين البروليتاريا والبرجوازية، بين العمال وأرباب العمل، والمُلّاك والأجراء،[67] وهذه قسمة يصعب إسقاطها بشكلها هذا على المجتمعات العربية، التي لم تعرف ابتداءً نظامًا إقطاعيًا كالذي عاشته أوروبا، ثم لم تعش ثورة صناعية جدية ورثت هذا النظام. ولكن يمكن القول إن المؤدّى الذي وصلت إليه هذه التفاعلات، والأيديولوجيات التي أنتجتها عبرت حدود أوروبا لتنطبق على الأقل في «خطابها» مع احتياجات كثر رفعوها لمواجهة أوضاعهم الاقتصادية المتآكلة.

يمكننا أن نظيف إلى هذا التصنيف بعض ما ينتج عن هذه التصنيفات، ولكننا نرغب في إفرادها هنا لتكون أكثر وضوحًا، فمثلاً تنقسم الأحزاب عادةً إلى نوعين من الهيكلة والتأطير، أحزاب ذات هياكل صلبة وهرمية، وأحزاب ذات بنية أكثر مرونة، وذات مدى أفقي أوسع وهي ذات بنية شبكية، تكون فيها القيادة أقل مركزية. فمثلاً، تميل الأحزاب الليبرالية اليسارية التي تتحرك غالبًا باستخدام الحركات الاجتماعية إلى أخذ شكل أكثر شبكية من أحزاب اليمين التي تميل إلى التمترس خلف المؤسسات.

(66) المصدر السابق 265.
(67) المصدر السابق.

يجدر القول، إن ما قدمناه هنا من مواقف يمثل غالبًا النهايات القصوى للمواقف المبنية على هذه التشققات، بمعنى، أنها تمثل أطراف التصنيف من اليمين واليسار، والمحافظة الليبرالية، وبينهما الكثير من التدرج، الذي تختلط فيه المواقف أحيانًا حد الالتباس، ويصبح رصد الهوية مسألة معقدة. وهو ما يجعل مهمة الأحزاب الجديدة مهمةً صعبة اليوم. ففحص الواقع، ثم تقصي المواقف، وصولاً إلى الهوية، مهمة في غاية الحساسية، وتحتاج إلى جانب الجهد، اطلاعًا وإلمامًا بالواقع، ومستوىً متقدمًا من القدرة على التنظير، والتوفيق بين النظرية والواقع، وهو ما يحتاج وقتًا في حالة مثل حالتنا الأردنية التي يتم فيها دفع العمل الحزبي بالتحفيز المؤسسي من الدولة.

إن آليات التصنيف الحزبي كثيرة، فمنا ما يصنف الأحزاب وفقًا لهياكلها وبنيتها الإدارية، ومنها ما يصنفها وفقًا لسلوكها الانتخابي، ومنها ما يصنفها وفقًا لسلوكها السياسي وآليات تحشيدها. ولكننا هنا معنيون أكثر، بتصنيف الأكثر أوليّة للأحزاب في هذه المرحلة المبكرة من عمر التجربة.

هذه الاعتبارات التي أوردناها بخصوص التصنيف الحزبي هي ما سيساعدنا على موضعة الأحزاب وفقًا للمحورين -السياسي والاقتصادي- اللذان ذكرناهما سابقًا، مما سيمنحنا في النهاية توزيعًا لكامل الأحزاب على هذه المحاور بين حدودها «اليمين واليسار» و«المحافظة والليبرالية». وهو ما نأمل منه بأن يلعب دورًا مهمًا في مساعدة الأحزاب السياسية على بلورة هويتها بصورة أكثر وضوحًا من خلال فهم المسافة بينها وبين منافسيها أو حلفائها، كما نأمل منه أن يساعد القواعد الاجتماعية والناشطين السياسيين من تحديد علاقتهم بالأحزاب وتفضيلاتهم الانتمائية أو الانتخابية.

إن طيفًا واسعًا من الأحزاب السياسية الأردنية يأخذ موقفًا يمكن وصفه بالحيادي من التصنيفات التي نتعامل معها. ولربما أن عدم حضور أيديولوجيا معينة في داخل مؤسسة الدولة لفترة طويلة، وإدارتها حكوميًا من قبل نخب التكنوقراط وليس عن طريق نخب الأحزاب، قد جعل الفضاء العام والفاعلين فيه غير متحفّزين للدخول في النقاشات المتعلقة بأيديولوجيا الإدارة والتنظيم الاقتصادي أو الاجتماعي، بقدر ما كان يتعامل مع حالة من الإدارة العامة المجردة، ما جعل الخلافات في العادة مرتبطة بالخدمات والأوضاع الاقتصادية- إذا ما استثنينا المواقف السياسية الموجهة نحو الخارج، والسياسية الخارجية للدولة، وما هو متعلق بمواجهة الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي- وكيفية المحافظة على سلامة المؤسسات ونزاهتها؛ أكثر من توجيه أيديولوجيتها، أو الطلب منها بأن تكون متبنية لنهج سياسي اقتصادي معين.

في مجموعة المقابلات التي أجريناها وفي جلسات التركيز، تبين لنا بأن الكثير من الأحزاب لم يبلور مواقف واضحة من عديد من القضايا، لذلك، فإننا سنركز على مجموعة الأحزاب التي عبّرت بصورة واضحة عن مواقف يظهر أنها مبنية على مراجعات الأحزاب الذاتية، وتبنيها لمواقف محددة من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية. ومع ذلك سنحاول أن نموضع ما تبقى من الأحزاب بصورة أو بأخرى وفقًا لما قدموه لنا من معلومات في الطيف السياسي ككتل حزبية. وهذا طبعًا يتصل بتصنيفنا السابق الذي لم يتفكك تمامًا، والذي يتضمن طيفًا واسعًا من الأحزاب التي تتشابه في مواقفها العامة، وتبقى أسس افتراقها بعيدة عن الاتصال بموقعها في الطيف الحزبي، وهي التي سميت بأحزاب الوسط في كتاب على أعتاب التحوّل.

أولاً: مواقف الأحزاب من العلاقة بالدولة والهوية

في هذا المحور قدمنا للأحزاب أربعة أسئلة أساسية، محاولين من خلالها أن نقيس مواقفها من مركزية الدولة، ومواقفها تجاه الهوية، وكانت الأسئلة تتناول، موقف الحزب من تعدد الهويات في الدولة، وما إذا كان الحزب يتقبل فكرة تعدد الهويات، أم يميل إلى أن تذوب كل الهويات في هوية واحدة جامعة، أم يميل إلى صبغ كل الهويات بهوية وطنية موحدة. أما السؤال الثاني كان المتعلق بنموذج اللامركزية والمركزية وأيهما يميل الحزب إليه؛ إلا أننا خلصنا لملاحظة أثناء مراجعتنا لنتائج المقابلات وتحليلها، وهي أن إجابات هذا السؤال على ما يبدو كانت مرتبة في خيال الأحزاب باللامركزية لا كمفهوم إدارة دولة ونهج في هيكلة المؤسسات، بقدر ما كان مرتبطًا بنموذج اللامركزية الحالي. أي أنهم أجابوا في غالبهم على الموقف من المشروع لا من المفهوم. في السؤال الثالث تعرضنا لقضية اللاجئين والموقف منها، وما إذا كان الحزب يقبل بهم أم لا، أو إذا كان لديه شروط على حالة اللجوء، وأخيرًا تناولنا مسألة تشارك الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني، والشركاء غير الحكوميين في صناعة القرار والإدارة.

جدير بالذكر، إننا وجدنا إجابات متنوعة، لكن الأهم وهو الذي خلصنا من خلاله إلى أن معظم الأحزاب لم تصل حتى اليوم إلى صورة واضحة عن هويتها السياسية والاقتصادية، وأن الإجابات كانت تتضمن مواقف متضاربة في ذات الوقت، فالمعنى الذي يعطيه معنى القبول باللجوء وضرورة احتوائه قد يجد ما يناقضه من الإجابة والتفسير في ما يتعلق بطبيعة الهويات في دخل الدولة في السؤال الأول، وهو ما نفسر أسبابه، بأن معظم الأحزاب -إذا ما تجاوزنا الأحزاب الأيديولوجية التقليدية التي تمتلك إجابات واضحة ومنسجمة- لم تخضع هذه المسائل إلى حوارات جدية حددت من خلالها مواقفها

تجاهها، إلا قليل من الأحزاب الجديدة التي كانت قد كونت إجابات صلبة من هذه المسائل.

قسّمنا الأحزاب بناءً على هذا السؤال إلى ست تيارات أساسية؛ أحزاب محافظة متطرفة، وأحزاب محافظة، وأحزاب محافظة معتدلة، وأحزاب تقدمية معتدلة، وأحزاب تقدمية، وأحزاب ليبرالية.

أما بالنسبة للأحزاب في **المحافظة المتطرفة**؛ فهي الأحزاب التي تبنت مواقف صارمة من موضوع المركزية، وأكدت على ضرورة المحافظة عليها دائمًا وتحت كل الظروف. كما أكدت هذه الأحزاب على أن اللاجئين يشكلون عبئًا على الدولة، وعبروا عن عدم قبول استضافتهم، وأهمية إنهائها بسرعة. وعلى الضرر الناتج من وجودهم على اقتصاد الدولة. كما أنها تميل إلى عدم شراكة الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني. وأخيرًا فإنهم يميلون لتبني مواقف شمولية من الهوية، ويؤكدون على أنها واحدة وموحدة.

الأحزاب **المحافظة**؛ وهي الأحزاب التي مالت إلى نموذج مركزي، وأهمية سلطة الدولة في القرارات. كما أمدت هذه الأحزاب على أن اللاجئين يمثلون عبئًا على الدولة مع ضرورة إنهاء لجوئهم في أسرع وقت، وضرورة عدم منحهم امتيازات تحفز بقاءهم. كما تؤكد هذه الأحزاب على أن الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون في حدها الأدنى، وأن الأفضل ألا يكون دورها كبير في التعبير عن السلطة أو توجيهها. وأخيرًا، تؤكد هذه الأحزاب على أولوية الهوية الوطنية وضرورة إدماج الهويات الأخرى فيها قدر المستطاع.

أما بالنسبة للأحزاب **المحافظة المعتدلة**؛ فهي الأحزاب التي تميل إلى نموذج مختلط بالنسبة للمركزية، على أن يراعي نوع مؤسسات

الدولة وحساسيتها. كما تؤكد هذه الأحزاب على أن استقبال اللاجئين عليه ألا يضر بمصالح المواطنين، وأنه حالما كان هناك فرصة لعودة اللاجئين يجب إعادتهم، وفي غضون ذلك لا تمانع استقبالهم. تميل هذه الأحزاب إلى شراكات متزنة مع مؤسسات المجتمع المدني، أما بالنسبة لمسألة الهوية، فهي تميل إلى الاعتراف بتنوع الهويات مع التأكيد على هوية مركزية للدولة يجب أن يتم احترامها وحفظها من التذويب.

أحزاب **تقدمية معتدلة**؛ تميل هذه الأحزاب إلى نموذج مختلط بالنسبة للمركزية، على أن تتم مراعاة أولويات المجتمع المدني وعدم إقصائه. وتؤكد هذه الأحزاب على أهمية استقبال اللاجئين مع ضبط هذا الاستقبال في حدود القانون وعدم السماح بتهديد السلم الاجتماعي أو حقوق اللاجئين بالعودة. كما تميل هذه الأحزاب إلى المطالبة بشراكة مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن تمثيل المجتمع دون تحميل المجتمع أكبر من مسؤوليته. أما بالنسبة للهوية، فتميل هذه الأحزاب إلى ضرورة الاعتراف بتعدد الهويات، مع التأكيد على ضرورة وجود هذه الهويات المتنوعة في إطار موحد.

أحزاب **تقدمية**؛ تطالب الأحزاب التقدمية بنموذج اللامركزية مع ضرورة الإبقاء على نواة مؤسسات دولة مركزية فيما يخص بعض الشؤون السيادية، كما تميل هذه الأحزاب إلى القبول باستقبال اللاجئين، وتؤكد على أنه حق إنساني لهم وواجب على الدول، وأما بالنسبة للشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، فتجد أنها مهمة على ألا تسقط عن الدولة مسؤولياتها في التخطيط والتنظيم. وأخيرًا، بالنسبة للهوية، فتميل هذه الأحزاب إلى القبول بتنوع الهويات مع الحرص على عدم تحول التنوع إلى حالة صراعية، وتميل إلى ضبط الاستقرار بين المكونات الاجتماعية وتحقيق الأمن دون التدخل في الهويات.

أحزاب **ليبرالية**؛ تميل هذه الأحزاب إلى تبني نموذج لا مركزي في الإدارة، كما تميل إلى الدفاع عن اللجوء واستقبال اللاجئين وإدماجهم في البنية الاجتماعية وتميل إلى حماية هويتهم. وترى هذه الأحزاب الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ضرورة لابد منها، كما تؤكد على أن الهويات في الأصل متنوعة ولا يجوز اختزالها أو التدخل بها، وترى أي محاولة تدخل بها على أنها محاولة لطمس الهوية، مع ذلك تؤكد على أن يكون هذا التنوع يعكس حالة اجتماعية موحدة لا يحصل فيها أي نوع من أنواع التمييز.

يتضمن محور الهوية والدولة في استبياننا الذي استخدمناه أثناء مقابلاتنا مع الأحزاب العديد من الأسئلة، وعملنا على مراجعة أغلبها وقمنا بتضمين معاني هذه الأسئلة في أربع محاور التي تناولناها سابقًا (اللامركزية، اللجوء، الهوية، الشراكة مع المجتمع المدني)، وقمنا بمنح كل محور وزن نوعي قيمته ست نقاط، من 1-6، بحيث تمثل النقطة (1) أحزاب ليبرالية، وتمثل النقطة (6) أحزاب محافظة متطرفة. وبناءً عليه قمنا بتوزين الإجابات التي قدمتها الأحزاب، ومن ثم جمع محصلة أوزان الإجابات. بحيث يعبر المجموع عن التيارات كما التالي:

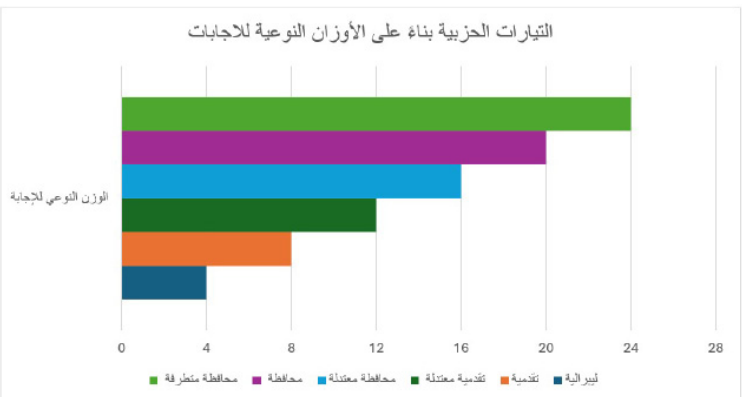

توزيع الأحزاب الأردنية وفقًا للمنهجية السابقة، فيما يخص مسألة «الدولة والهوية»:[68]

- أحزاب محافظة:

التصنيف	مجموع الوزن النوعي للإجابات /24	الحزب
محافظة	18	حزب البناء والعمل
	17	الوحدويون الديمقراطي الأردني
	17	المستقبل والحياة
	17	التنمية الوطني

- أحزاب محافظة معتدلة:

التصنيف	مجموع الوزن النوعي للإجابات /24	الحزب
محافظة معتدلة	15	عزم
	15	الأنصار
	15	الميثاق
	15	العدالة والإصلاح
	14	تيار الاتحاد الوطني
	14	حزب النهج الجديد
	14	حزب الشعلة الأردني
	14	رؤية
	13	الوطني الإسلامي

(68) هذه النتائج مبنية على إجابات الأحزاب على أسئلة محور الدولة والهوية في المقابلات التي أجريت معهم وجاهيًا من قبل فريق البحث الميداني، أنظر قائمة المقابلات في المراجع.

- أحزاب تقدمية معتدلة:

التصنيف	مجموع الوزن النوعي للإجابات /24	الحزب
تقدمية معتدلة	12	تقدم
	11	حزب التكامل الوطني الأردني
	11	حزب القدوة الأردني
	11	الشعب الديمقراطي الاردني
	10	إرادة
	10	الوطني الدستوري
	10	جبهة العمل الإسلامي
	9	الحركة القومية*
	9	حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)
	9	النهضة والعمال الديمقراطي
	9	البعث العربي الاشتراكي*
	9	حزب المساواة الأردني
	9	حزب الشورى الأردني
	9	العمال الأردني
	9	الديمقراطي الاجتماعي

* من المهم الإشارة إلى أن كل من الحزبين الحركة القومية والبعث العربي الاشتراكي يفهمان قضية اللجوء بصورة مغايرة عن بقية الأحزاب وينطلقان فيها من منطلقات متجاوزة للوطنية. وهو السبب الأساسي في ظهور إجابات هذه الأحزاب أقرب إلى التقدمية المعتدلة. أما في تصورات هذه الأحزاب عن مركزية الدولة فهي أقرب إلى المحافظة المعتدلة منها إلى التقدمية.

- أحزاب تقدمية:

التصنيف	مجموع الوزن النوعي للإجابات /24	الحزب
تقدمية	8	الوحدة الشعبية
	8	نماء
	8	الشيوعي الأردني
	8	المدني الديمقراطي

ملاحظات على تقسيمة التيارات السياسية فيما يخص مسألة الدولة والهوية:

1- على الرغم من أن الكثير من الأحزاب تبدو وفقًا لما قدمناه ذات هوية واضحة، إلا أن ما توصلنا إليه كان نتاج عملية تنقيب دقيقة من خلال الأسئلة أو من خلال فحص الإجابات للوصول إلى ملامح الهوية الحزبية، وفي غالب الأحيان لم تكن هذه الهوية واضحة بالأصل إلا عند الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وبعض الأحزاب الجديدة.

2- يظهر أن الأردن تغيب فيه حالة الاستقطاب -على مستوى حزبي على الأقل- وتبقى الأحزاب جميعها في المساحة بين المحافظة والتقدمية دون الذهاب إلى الأطراف القصوى.

3- من الواضح أن أحزابًا تقدمية مثلت تاريخيًا الصورة الجامدة للتقدمية لا تعبر اليوم عن ذات الصورة كما هو معهود وتاريخي، على الأقل في مسألة الهوية والدولة وتميل إلى الوجود في مساحة الأحزاب التقدمية المعتدلة.

4- يمثل التيار التقدمي المعتدل التيار الأكبر حضورًا من حيث عدد الأحزاب، بينما يمثل تيار المحافظة المعتدلة التيار الأكبر من حيث عدد الحزبيين الذين ينتمون إليه. ويمكننا الاستخلاص من ذلك بأن قضية الهوية الوطنية تمثل حافزًا أكبر لدى الناشطين المهتمين بها للانتماء للأحزاب، في حين تمثل مسألة العدالة الاجتماعية والقضايا التي تتبناها التقدمية المعتدلة حافزًا أكبر لاستحداث الأحزاب.

ثانيًا: مسألة الدين والسياسة والقيم

في هذا المحور نناقش مواقف الأحزاب من ارتباط الدين بالدولة، وبمسألة التنشئة الاجتماعية ومسؤولية الدولة عنها، وما يجب أن تتضمنه خصوصًا في الجزء الذي يكون في داخل المؤسسات التعليمية التابعة للدولة. كما نناقش مسألة القيم الرئيسية بالنسبة للأحزاب. حيث تتوزع المواقف بين تيارات تميل إلى كونها تيارات محافظة متطرفة وتيارات تقدمية متطرفة (الليبرالية).

تنقسم المواقف بين أحزاب ليبرالية متطرفة، وأحزاب تقدمية، وأحزاب تقدمية معتدلة، وأحزاب محافظة معتدلة، وأحزاب محافظة، وأحزاب محافظة متطرفة. حيث تميل **الأحزاب الليبرالية المتطرفة** إلى تبني قيم المساواة غير المشروطة، والحرية الشخصية المطلقة، وفصل الدين عن مجمل مجالات الحياة، وعن كافة مؤسسات الدولة، وتميل إلى تحرير المؤسسات التعليمية من أي وصاية أخلاقية، كما ترفض الرقابة الأخلاقية أو الدينية في الفضاء العام والخاص.

أما بالنسبة **الأحزاب التقدمية**، فهي الأحزاب التي تؤمن بقيم الحرية والمساواة، والحرية الشخصية، وفصل الدين عن السياسية، كما تميل لعدم توجيه المؤسسات التعليمية بمناهج دينية، ورفض الرقابة في الفضاء الخاص، وترى أن الرقابة في الفضاء العام يجب أن تكون في حدود حفظ النظام لا غير.

أما بالنسبة **للأحزاب التقدمية المعتدلة**، فهي الأحزاب التي تميل إلى تحقيق الحرية والمساواة وفقًا للسياقات، كما أنها تميل إلى عدم تبني وجهات نظر دينية في السياسة لكنها لا تنفي عن المجتمع هويته الدينية، وترى أن فرض الرقابة يتجاوز تحقيق النظام، إلى المحافظة على السلم الاجتماعي، واحترام الثقافة الاجتماعية السائدة.

تؤمن الأحزاب **المحافظة المعتدلة** بضرورة حضور هوية المجتمع في المؤسسات سواءً كانت الدينية أو الثقافية بشكل عام، وترى أنه لابد من حضور الروح الدينية في عمق الدولة وخيالها دون أن يتحول الدين لسلطة إجبارية. كما تميل إلى قيم المحافظة على السلم الاجتماعي وبنية المجتمع مع تركها مساحة للتغير في أشكال الممارسات والثقافة والأسرة. وتميل إلى المساواة في عرض المناهج الدينية في المدارس، وترى أن دور الدولة في المؤسسات التعليمية عليه أن يكون تثقيفي لا توجيهي.

أما **الأحزاب المحافظة**، فتعتبر أن قيم المحافظة على الأسرة -البنية الاجتماعية- أولوية إضافةً إلى المحافظة على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، كما أنها لا تفصل الدين عن السياسة وترى أن الدين عنصر مهم من عناصر الدولة، وتجب مراعاته في المسائل التي تعني الدولة أو المجتمع بشكل حساس، كما ترى أن التثقيف والتنشئة الاجتماعية وظيفة الدولة، كما ترى أن على الدولة فرض الرقابة بما يحفظ هوية المجتمع وثقافته في الفضاء العام.

أخيرًا، فإن **الأحزاب المحافظة المتطرفة**، تميل تبنيي خطاب حقوقي يقدم فئات إجتماعية على أخرى، والتي تكون غالبًا متقدمة وفقًا للسائد التاريخي في المجتمع وتميل إلى عدم تغييره، كما تجد الدين والسياسة متلاصقين، وتجد الدين عنصرًا أساسيًا في التنشئة والتثقيف وترى أن الدولة عليها أن تقود هذه العملية بنفسها، وأن على الدولة فرض الرقابة في الفضاءات المختلفة لصيانة الأخلاق.

بناءً على هذا التصنيف ظهرت أربع مجموعات من الأحزاب:[69]

- الأحزاب المحافظة

التصنيف	المجموع	الحزب
محافظ	20	جبهة العمل الاسلامي
	19	النهج الجديد
	19	الوطني الإسلامي
	18	الأنصار
	18	التنمية الوطني
	17	عزم

- الأحزاب المحافظة المعتدلة

التصنيف	المجموع	الحزب
محافظ معتدل	16	الشورى الأردني
	16	الشعلة الأردني
	16	الميثاق
	16	البعث العربي الاشتراكي
	15	الوحدويون الديمقراطي الاردني
	15	المستقبل والحياة
	15	الحركة القومية
	15	رؤية
	15	العدالة والاصلاح
	14	تيار الاتحاد الوطني
	14	التكامل الوطني الأردني
	14	النهضة والعمال الديمقراطي
	12	الوطني الدستوري
	12	نماء
	12	القدوة الأردني

(69) هذه النتائج مبنية على إجابات الأحزاب على أسئلة محور الدين والدولة في المقابلات التي أجريت معهم وجاهيًا من قبل فريق البحث الميداني، أنظر قائمة المقابلات في المراجع.

- الأحزاب التقدمية المعتدلة

التصنيف	المجموع	الحزب
تقدمي معتدل	11	البناء والعمل
	11	الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)
	11	تقدم
	10	الشعب الديمقراطي الاردني
	8	إرادة
	8	الديمقراطي الاجتماعي
	8	المساواة الأردني
	8	العمال الاردني

الأحزاب التقدمية

التصنيف	المجموع	الحزب
تقدمي	6	الشيوعي الأردني
	5	الوحدة الشعبية
	5	المدني الديمقراطي

خلاصات متعلقة بنتائج تقسيم الأحزاب وفقًا لمحور الدين والدولة والقيم:

1- كما هو الحال في المحور السابق يظهر أن حالة الاستقطاب الديني، وعلى الأقل في الميدان السياسي غير حاضرة، وتغيب أطياف الليبرالية المتطرفة والمحافظة المتطرفة.

2- تبقى المساحة الأكبر من القواعد الاجتماعية محافظة، سواءً محافظة أم محافظة باعتدال فإن الصورة تشرح أن الحالة الأكثر انتشارًا في الأردن هي حالة أقرب إلى القيم الاجتماعية والدينية والمحافظة على ما هو سائد.

3- تميل الغالبية إلى تغليب السلم الاجتماعي وبناء حالة من الاستقرار القيمي والديني على حساب الانفتاح الكبير الذي قد تتم قراءته على أنه تهديد لهذه الثقافة الاجتماعية.

ثالثًا: مسألة الاقتصاد وأولويات التنمية

كنّا قد أسلفنا سابقًا بأن الأحزاب السياسية في الأردن والجديدة على وجه الخصوص تعاني إشكاليتين؛ الأولى، وهي عدم الجذرية، بمعنى أنها في غالبها لا تمتلك جذور فكرية، وقاعدة تنظير واضحة لما تريده على أصعدة سياسية واقتصادية، بقدر ما أنها تنطلق في مواقفها من تقدير الواقع ومشاهداتها وتفضيلات تيارات اجتماعية وسياسية، وما تعتقد أنه يناسبها ويناسب قاعدتها ويخدم مصالحها ويعبر عن هويتها. الثانية، وهي أنها ونتيجة قصر عمرها، وحداثة تأسيسها، لم تتح لها الفرصة أن تتنافس مع التيارات الأخرى صانعةً حالة من التنافس والتمحيص للأطروحات والمداخلات التي تقدمها الأحزاب بخصوص إدارة الواقع، ما يجعل مواقفها «نيئة» إلى حد بعيد، والأصل أن تساهم المرحلة الحالية والانتخابات القادمة في جعل هذه المواقف أكثر ثباتًا، وتجعل الاصطفافات أكثر وضوحًا.

بناءً على ما سبق، لابد أن نشير إلى أننا وجدنا صعوبة جدية في بناء معادلة تصنيف الأحزاب اقتصاديًا، وهو ما دفعنا إلى ما كنا نتجنبه، وهو السماح بظهور تصنيف «محايد» أو «وسطي»، لأنه ووفقًا للأدبيات السياسية والاقتصادية قد يكون هناك من يتبنى منهجًا مختلطًا في الاقتصاد، ولكن ما كنّا نجده غالبًا هو حالة تضارب في المواقف بين أقصى اليمين واليسار في المواقف الاقتصادية؛ إلا ما ظهر عند بعض الأحزاب التي عرضت إجاباتها بالفعل قناعة بنظام اقتصادي مختلط بناءً على أسس اقتصادية فكرية مثل ما قدمه كل من الحزب الوطني الإسلامي وحزب جبهة العمل الإسلامي مثلاً، وليس بسبب عدم وضوح الصورة لدى الحزب عن تفضيلاته السياسية.

يختلف التصنيف الذي نقدمه هنا عن التصنيفين السابقين، من حيث اتساع مساحة التصنيف، وبناءً على مجموعة أسئلة قسمناها في سبعة محاور، منحنى كل منها وزن نوعي، ولتظهر لدينا سبع مستويات؛ أحزاب أقصى اليمين، وأحزاب اليمين، وأحزاب يمين الوسط، وأحزاب الوسط «الحياد»، وأحزاب يسار الوسط، وأحزاب اليسار، وأحزاب أقصى اليسار. وتقسمت المحاور كما يلي، محور الأولويات الاقتصادية للأحزاب، ومحور موقف الحزب من دور الدولة في الاستثمار، ومحور موقف الحزب من طبقة العمال، ومحور موقف الحزب من دور الدولة في توزيع الخدمات، ومحور رأي الحزب في الاستثمارات الخارجية، ومحور رأي الحزب في ملكية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأخيرًا رأي الحزب في علاقة التصنيع والاستثمار بالبيئة.

وفقًا لهذا المحاور تراوحت الأحزاب من أحزاب في **أقصى اليسار**، تميل إلى استملاك الدولة معظم القطاعات، والعمل على التأميم، ومسؤوليتها الكاملة في توزيع الخدمات، وضرورة حماية البيئة، ورفض الاستثمار الخارجي، وتركيزها على حماية العمال، ودور الدولة في الاستثمار كشريك، وضرورة تقديم الدولة للرعاية الاجتماعية، وأكدت هذه الأحزاب على ضرورة العناية بالاستثمارات الصغيرة، وركزت على قطاعات التعليم والصحة. إلى أحزاب في **أقصى اليمين**، تميل إلى اقتصاد السوق الحر، وتقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص، وخصخصة القطاعات الاقتصادية الكبرى، وعدم مسؤولية الدولة عن الاستثمار فيما يتجاوز التنظيم، وتبنت اعتبارات بحدودها الدنيا فيما يخص حماية البيئة، إضافةً إلى حرصها توسيع قطاعات الاستثمار الكبرى مثل الصناعات التحويلية والتعدين.

تمثل هذه المواقف التموضعات على الأطراف، بينما تبنت الأحزاب مواقف مختلطة من هذه القضايا وتدرجت فيها، إلى أن أنتجت التموضعات المتدرجة بين هذه الأطراف، لتنتج هذا التصنيف. ووفقًا لنفس المنهجية مع اختلاف الأوزان ومساحة التصنيف لتكون كما يلي:

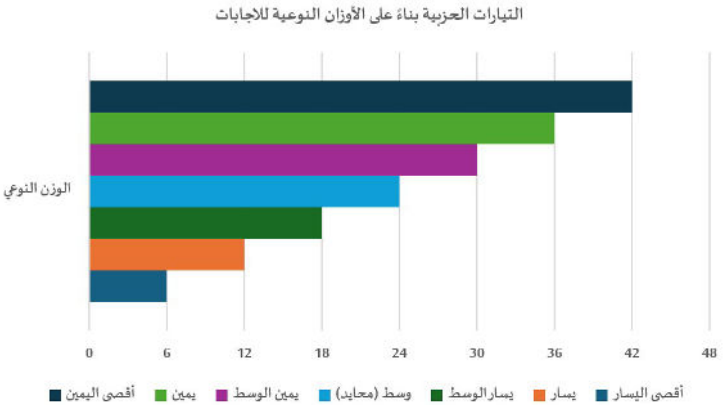

تصنيف الأحزاب وفقًا لمواقفها من الاقتصاد والإنتاج وعلاقات الملكية:[70]

- أحزاب يمين الوسط

الحزب	المجموع	التصنيف
تقدم	28	يمين الوسط
رؤية	27	
الميثاق	25	

(70) هذه النتائج مبنية على إجابات الأحزاب على أسئلة محور الاقتصاد في المقابلات التي أجريت معهم وجاهيًا من قبل فريق البحث الميداني، أنظر قائمة المقابلات في المراجع.

- أحزاب الوسط (الحياد)

الحزب	المجموع	التصنيف
تيار الاتحاد الوطني	24	أحزاب الوسط (محايدة أيديولوجيًا تجاه الاقتصاد أو أنها تميل إلى نموذج الاقتصاد المختلط)
المدني الديمقراطي	24	
التنمية الوطني	24	
الوطني الإسلامي	24	
الحركة القومية	21	
التكامل الوطني الأردني	21	
المساواة الأردني	21	
البناء والعمل	21	
القدوة الأردني	21	
الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	21	
عزم	21	
جبهة العمل الإسلامي	21	
الوطني الدستوري	20	
النهج الجديد	20	
المستقبل والحياة	19	
نماء	19	
الشورى الأردني	19	
الشعلة الأردني	19	
الأنصار	19	
العدالة والإصلاح	19	

- أحزاب يسار الوسط

الحزب	المجموع	التصنيف
العمال الأردني	18	يسار الوسط
إرادة	18	
الوحدويون الديمقراطي الأردني	18	
الديمقراطي الاجتماعي	16	
البعث العربي الاشتراكي	15	
النهضة والعمال الديمقراطي	14	
الشعب الديمقراطي الاردني	13	

- أحزاب اليسار

الحزب	المجموع	التصنيف
الشيوعي الأردني	12	اليسار
الوحدة الشعبية	12	

ملاحظات على تصنيف محور الاقتصاد:

1- من الواضح أن معظم الأحزاب الأردنية لديها مشكلة في موضعة نفسها اقتصاديًا بين المدارس الاقتصادية الكبرى، حيث أظهر التصنيف أن 30 % من الأحزاب لديها إجابات واضحة تنبني على مرجعية فكرية للأسئلة الاقتصادية.

2- يظهر التقسيم أن الأحزاب الإسلامية في الغالب تميل إلى نموذج الاقتصاد المختلط، مثل جبهة العمل الإسلامي، وحزب الشورى، وحزب الوطني الإسلامي.

3- يظهر أن الأحزاب اليسارية مثل الشيوعي الأردني، والوحدة الشعبية، ما زالت تحافظ على هويتها اليسارية، لكنها تعرضت لانزياح طفيف نحو الوسط، حيث إن المسافة بينها وبين أحزاب يسار الوسط لا تكاد تكون كبيرة.

بعد أن عملنا على بناء هذا التحليل لهوية الأحزاب السياسية، فإننا سنعمل على دمج محور الهوية والدولة، ومحور السياسة والدين، باعتبار كلاهما أساس الهوية الاجتماعية والسياسية. ليشكل دمج المحورين المحور الصادي في خارطة الأحزاب بين الأحزاب المحافظة والأحزاب التقدمية. أما محور الاقتصاد سيمثل المحور السيني بين الأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية. بحيث تمثل الأرقام التي حصلتاها الأحزاب إحداثيات الحزب على الخارطة السياسية.

- نتائج تحليل الهوية السياسية والاجتماعية للأحزاب:

محور الهوية الاجتماعية والعلاقة بالدولة		
الحزب	الوزن النوعي لدمج المحورين	التصنيف
التنمية الوطني	18	محافظ
النهج الجديد	17	محافظ معتدل
الأنصار	17	
عزم	16	
الوحدويون الديمقراطي الأردني	16	
المستقبل والحياة	16	
الميثاق	16	
الوطني الإسلامي	16	
الشعلة الأردني	15	
العدالة والإصلاح	15	
رؤية	15	
جبهة العمل الإسلامي	15	
البناء والعمل	14	
تيار الاتحاد الوطني	14	
الشورى الأردني	13	
البعث العربي الاشتراكي	13	

التكامل الوطني الأردني	12	تقدمية معتدلة
الحركة القومية	12	
القدوة الأردني	12	
تقدم	12	
النهضة والعمال الديمقراطي	12	
الوطني الدستوري	11	
الشعب الديمقراطي الاردني	10	
نماء	10	
الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	10	
الديمقراطي الاجتماعي	10	
إرادة	9	
المساواة الأردني	9	
العمال الأردني	9	
الشيوعي الأردني	7	تقدمية
الوحدة الشعبية	7	
المدني الديمقراطي	7	

إحداثيات التموضع السياسي للأحزاب الأردنية، على خارطة الهوية الحزبية:

إحداثيات تموضع الأحزاب على الخارطة السياسية		
الحزب	الوزن النوعي لمحور الاقتصاد 0-24	الوزن النوعي لدمج محوري القيم والدين، والدولة والهوية 0-42
تقدم	28	12
رؤية	27	15
الميثاق	25	16
تيار الاتحاد الوطني	24	14
المدني الديمقراطي	24	7
التنمية الوطني	24	18
الوطني الإسلامي	24	61
الحركة القومية	21	12
التكامل الوطني الأردني	21	12
المساواة الأردني	21	9
البناء والعمل	21	14
القدوة الأردني	21	12
الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	21	10
عزم	21	16
جبهة العمل الإسلامي	21	51
الوطني الدستوري	20	11
النهج الجديد	20	17
المستقبل والحياة	19	16
نماء	19	10
الشورى الأردني	19	13
الشعلة الأردني	19	15
الأنصار	19	17
العدالة والاصلاح	19	15
العمال الاردني	18	9
إرادة	18	9
الوحدويون الديمقراطي الاردني	18	16
الديمقراطي الاجتماعي	16	10
البعث العربي الاشتراكي	15	13
النهضة والعمال الديمقراطي	14	12
الشعب الديمقراطي الاردني	13	10
الشيوعي الأردني	12	7
الوحدة الشعبية	12	7

خارطة الأحزاب السياسية الأردنية

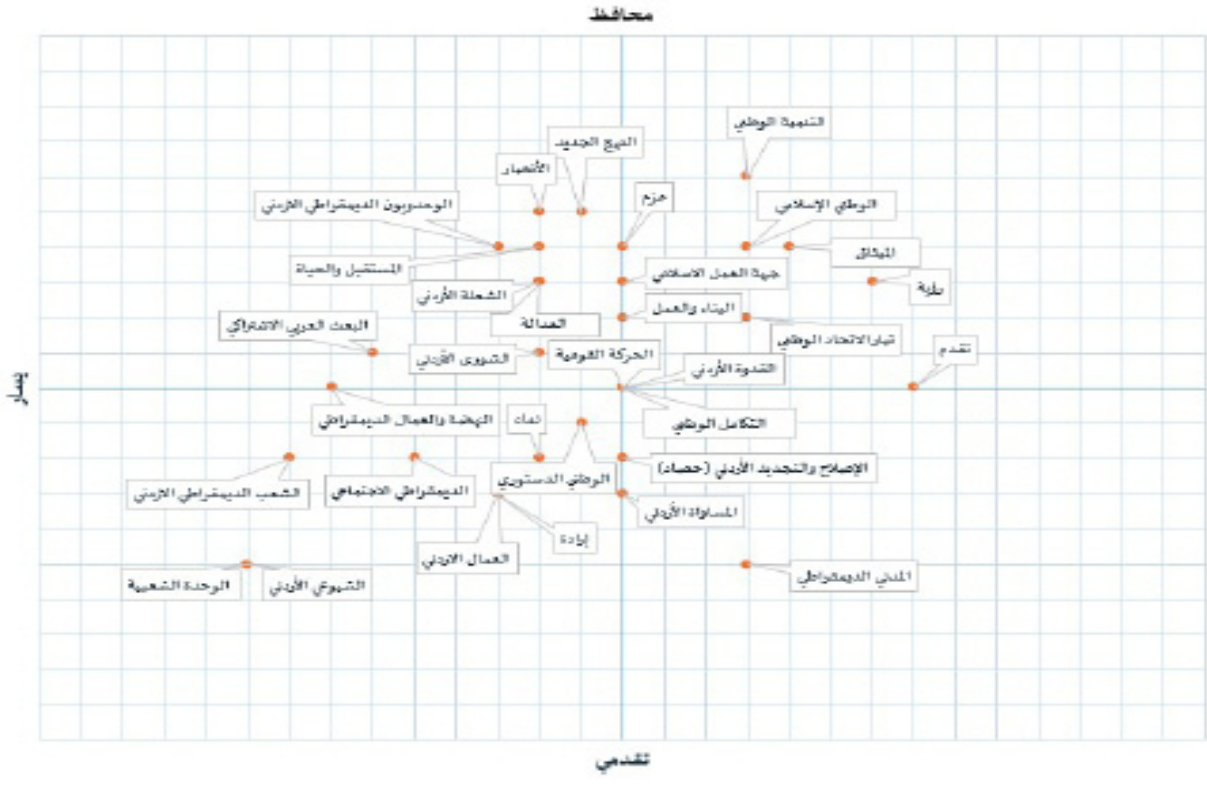

- ملاحظات على توزيع الأحزاب:

كثير من الأحزاب السياسية أظهرت إجاباتها مستوى غير عميق من الجذرية في الموقف الذي اتخذته من بعض أسئلة الاستبانة. بمعنى أن بعض الإجابات لم تمثل موقفًا فكريًا أو سياسيًا مبنيًّا على مراجعات جدية، وهذا يعني أن هذه الإجابات قد تكون غير معبرة بصورة حقيقية عن هوية الحزب، وبالتالي فإن هذه الخارطة التي نقدمها تمنح صورةً عن الملامح الأولية لمشهد حزبي ما يزال قيد التشكل.

بناءً عليه فقد نجد مجموعة من الملاحظات:

- قد تلتقي أحزاب بالقرب من بعضها البعض على الرغم من أنها قد تظهر في الساحة السياسية على أنها متباعدة عن بعضها البعض. وهذا قد يعني أحيانًا عدم وضوح هوية الحزب لدى الحزب ذاته، أو عدم قدرته على التعبير عنها بصورة كافية نتيجة عدم قيامه بمراجعات توضحها. أو قد يكون السبب عدم عمل مجموعة من الأحزاب المتقاربة من بعضها البعض على التواصل وبناء تحالفات، والتعامل مع بعضها البعض وفقًا لصور نمطية وافتراضات غير مدروسة.

- بعض الأحزاب يتوقع القارئ في البداية أن يجدها في موقع معين، مثل محافظة جدًا، أو ليبرالية جدًا، ولكنه قد يجدها في موقع أكثر اعتدالاً، ويعود هذا إلى أن محور الهوية الاجتماعية والسياسية «المحور الصادي»، هو محور ناتج عن دمج عاملين، الأول المحافظة الاجتماعية والدينية، والثاني المحافظة السياسية والمركزية، بمعنى العلاقة مع

الدولة. فقد يكون الحزب على مستوى عالٍ من المحافظة الاجتماعية والدينية، ولكن يعادل موقعه على الخارطة السياسية ميوله الأقل تحفظًا تجاه الدولة، ومواقفه الأكثر تحررًا على صعيد سياسي.

- تمثل هوية الأحزاب السياسية عنصرًا حيًا يتشكل وفقًا لتشكلات الواقع السياسي، وقد تنتقل أحزاب سياسية من مكان إلى آخر مختلف تمامًا في التصنيف السياسي وفقًا للظروف والسياقات التي تمر فيها. وهنا لابد أن نؤكد أن هذا التصنيف الذي نقدمه هو تصنيف يعرض مواقع الأحزاب في صيف 2024، ولا نتوقع أن تغيرات كبرى قد تطرأ عليه مالم تحدث تغيرات سياسية كبرى على مستوى إقليمي أو وطني. أما على المدى البعيد فمن الممكن أن تحدث تغيرات كبيرة بتدرج على مواقع الأحزاب من هذه الخارطة، ناهيك عن احتمالات اختفاء أحزاب بصورة كلية.

إن ما تقوم به الأبحاث والدراسات والأكاديميا، هي محاولات لمقاربة الواقع باستخدام ما هو متاح من قدرات توصيفية للواقع، وانطلاقًا من هذا العجز الكامن والجوهري في الدراسات والأبحاث في محدودية المعلومة والقدرة على وصف الواقع، لابد أن نقول أن هذه التشكلات التي نقدمها هي الصورة العامة، أو الأعم، التي أمكننا الوصول إليها وفقًا لما هو متوفر من معلومات توصلنا إليها بصعوبة وباستحثاث كبير للأحزاب السياسية لتساهم في البحث بما لديها من تصورات ومعلومات، ووفقًا لما هو متاح من أدبيات شحيحة جدًا على صعيد أردني في وصف الحالة السياسية والحزبية.

إن من أهم ما يجب أن نشير إليه في نهاية هذا الفصل، أن ما وُصِف بمعايير، أو تشققات ومسائل تحدد الانتماءات السياسية، وتصف الهوية للتيارات المختلفة، مثل مسألة العلاقة بالدولة والهوية، ومسألة الدين والقيم، ومسألة الاقتصاد، لا تمثل محددات بين الأحزاب السياسية وحسب، بل إنها أيضاً تمثل محددات للتيارات السياسية في داخل كل حزب من هذه الأحزاب. قد يكون من المثالي للغاية أن نعمل على وصف حزب سياسي بكلية مطلقة، حيث إنه وفي بعض الأحيان قد يكون هناك تيارين من حزبين مختلفين أقرب لبعضهما من تيارات في داخل نفس الحزب، ولكن عوامل أخرى تتجاوز الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في بناء الأحزاب وتشكيلها، فليست الهوية السياسية المحدد الوحيد في بناء التحالفات وبناء هذه المؤسسات السياسية التمثيلية والمصلحية. كما أن التنوع في التيارات السياسية داخل الأحزاب هو القوة الدافعة باستمرار لإعادة تشكيل هوية هذه الأحزاب، وهو العلامة الحيوية الأساسية على أنها لازالت قادرة على الاشتباك مع الفضاء العام.

قد لا تجد بعض التيارات في بعض الأحزاب هذا التموضع الذي يظهره نموذجنا أعلاه مرضيًا إلى حد بعيد، ولكن هذا لا ينبع من كون هذا التموضع غير صحيح أو غير دقيق، حيث إن هذا الموقع لكل حزب على الخارطة السياسية ووفقًا لما توصلنا إليه من معلومات يمثل-على الأقل نظريًا- التوجه الغالب للتيار الأوسع في الحزب، ولكن ما يمثله فعليًا عدم الرضى هو عدم الاتفاق مع الهوية الحزبية القائمة، لا مع مخرجات بحثنا، وهذا يستدعي حراكًا حزبيًا داخليًا

بين التيارات المختلفة في داخل كل حزب لضمان تمثيل الحزب الهوية التي يعتقد كل تيار أنها الهوية السياسية الأمثل والأكثر فائدة للحزب وتجذرًا في قواعده، صانعين بذلك هوية مركبة هي نتاج هذا التدافع الداخلي الصحّي حتمًا، هوية مركبة تعكس تركيب وتعقيد مكونات الحزب الداخلية، وهو ما يمثل بصورة أو بأخرى عملية تفاوض على هوية وصورة الحزب بين كل مكوناته، والتي طالما هي حية وموجودة في داخل الأحزاب فهذا يعني أن الأحزاب حية وموجود ولديها ما تتنافس عليه داخليًا في استجابة لظروف الواقع السياسي خارجيًا، كما أن هذا التدافع يمثل عملية شحذ لمواقف الحزب وتمتين لها عن طريق اختبارها على مستويات داخلية أولاً. وفي النهاية، نؤكد على أن الهوية السياسية والحزبية هي نتاج عملية تخليق طويلة المدى، وليست صفة مُعطاة لا يمكن تغييرها، ومن هنا تنبع حوية الفضاء السياسي.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والاستجابة للتحديث على صعيد داخلي

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والاستجابة للتحديث على صعيد داخلي

المقدمة:

في هذا الفصل نركز على التغير الذي حصل في بنية الأحزاب منذ نفاذ القوانين الجديدة الناظمة للحياة السياسية في الأردن. ونعتبر أن لهذا الفصل أهمية كبيرة في رصد المسافة التي قطعتها الأحزاب منذ التعديلات الدستورية والقانونية الأخيرة في اتجاه تثبيت واستدامة مؤسساتها ومشاريعها في الساحة السياسية، وهو ما يمكن أن نعتبره مؤشرًا على مدى جاهزيتها للتنافس مع الأحزاب المختلفة. ونعني بالتركيز على طبيعة بنية الأحزاب، ما يتعلق بشكل الهياكل الحزبية، وهنا نفرّق بين أشكال التنظيم المختلفة، التي تتسع بشكل أفقي، وتلك التي تتوسع بشكل عمودي، والبنى الهرمية والشبكية، والبنى المركزية واللامركزية. وبالرغم من تعدد هذه المصطلحات، وتعدد معانيها الدقيقة، إلا أنها في الإطار العام تعبر عن مدى مرونة بنية المؤسسة وقابليتها للتشكل أولاً، وقدرة مكوناتها المختلفة على التحرك بأقل مستوى من التراتب البيروقراطي، أو ما يسمّى مساحة التفويض في صناعة القرار.

على مستوى آخر، نعمل على دراسة الأجهزة المتخصصة في داخل الأحزاب، ونعني بالأجهزة المتخصصة (الأجنحة)، والأقسام، والدوائر ذات الأوصاف الخاصة والمهام المحددة؛ سواءً كانت محددة بفئات معينة مثل المرأة، أو الشباب، أو الناشئين، أو الجامعات. أو تلك الأقسام المحددة بمهام تخصصية معينة، مثل الأقسام المتخصصة

بالإعلام، أو التثقيف السياسي والحزبي، أو الحشد والاستقطاب. وهنا يجدر القول، إننا سنركز بشكل أساسي على ما يتعلق بأجنحة الشباب والجامعات، وأجنحة المرأة، أو أجهزة الإعلام.

إن الاختلافات بين الأحزاب السياسية على هذه الأصعدة المؤسسية لا تمثل اختلافات في التفضيلات الإدارية فحسب، بل تعكس ثلاث قضايا أساسية؛ الأولى وهي المتعلقة بأيديولوجيا الحزب السياسي، وقناعاته في طرقة تصدير المشروع السياسي، وقناعاته فيما يخص علاقته بالقواعد الاجتماعية، وطبيعة شراكته معها في بناء المشروع السياسي، كما تؤشر هذه الاختلافات على الفروقات بين الأحزاب في رؤيتها للدولة أيضًا وما يجب أن تكون عليه.

تعكس هذه الاختلافات أيضًا القضية الثانية وهي طبيعة قواعد الحزب، وطبيعة الفئات التي يستهدفها، حيث تمثل القواعد الاجتماعية الرافدة للحزب السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة على الشكل الذي ستأخذه بنية الحزب، وطبيعة الأدوات التي سيستخدمها والخطاب الذي سيصدره ليتمكن من تحقيق مبتغاه من هذه القواعد، والوصول إلى أعلى مستوى من التفاعل بينه وبينها، وإلى أعلى مستوى من التزامها السياسي والمعنوي تجاه المؤسسة الحزبية.

وأخيرًا تعكس هذه الفروقات في البنى الحزبية قدرة الأحزاب السياسية على التماهي مع مستجدات الواقع السياسية والاجتماعية، لكن الأهم أنها تعكس قدرتها على مواكبة التغيرات الثقافية والتكنولوجية، ومواكبة عمليات التحديث التي تحصل في العالم اليوم، وقدرتها على إدراكها والاستجابة لها والاستفادة منها، وهو ما يمثل محددًا مهمًا في نجاحها.

في نهاية الفصل سنسعى إلى تقديم رؤيتنا عن واقع الأحزاب السياسية الأردنية على صعيد القدرة على الاستجابة لما ذُكر سابقًا من تطورات ومستجدات، قانونية، أو ثقافية وتكنولوجية، حيث سنرصد عوائق ومحفزات الاستجابة لمثل هذه التغيرات، وكيف يؤثر كل هذا على عملية التحديث السياسي، كما سنقدم توصيات بناءً على ذلك، تُعنى بتحسين الاستجابة من قبل الأحزاب ومؤسسات الدولة لمستجدات الواقع الثقافي والتقني الذي يتيح للجميع أن يعظم من الاستفادة من هذه المستجدات بما ينجح التجربة السياسية في البلاد.

إننا في هذا الفصل لا نُغفل انتقالية المرحلة، وأنها تشكل انعطافة في واقع السياسية الأردنية وحالة الأحزاب. ولا نغفل عن أن كثير من الأحزاب وإن صوّبت أوضاعها واستطاعت أن تبقى في الميدان السياسي اليوم؛ إلا أنها مازالت تستجيب إلى ما يتغير من حولها على الساحة السياسية والثقافية، وتحاول أن تتشكل وفقًا لما تعيه عن نفسها وعن مجتمعها. وبناءً عليه، فإن أكثر ما هو مهم في هذا الفصل ليست النتائج المباشرة عما أصبحت عليه هذه الأحزاب، فهذه النتائج قابلة للتغير بصورة كبيرة وسريعة خلال السنوات أو حتى الأشهر القادمة؛ ولكن ما هو مهم فعليًا، ما يقدمه الفصل من أسئلة لا إجابات. تلك الأسئلة التي ستبقى مفيدة للمؤسسات الحزبية في مراجعة وتقييم أعمالها وفقًا لمناظير متعددة، وهذا ينطبق على الفصل الذي سبقه أيضًا الذي تناول توجهات الأحزاب السياسية.

أولاً: العضوية والانتشار الجغرافي للأحزاب

كنا قد ذكرنا في الفصل السابق، أن الأحزاب السياسية الأردنية تقلصت أعدادها من 49 حزب عام 2022 إلى 38 حزب حاليًا، هذه النتيجة التي جاءت كخلاصة لتفاعل أكثر من سبعين حزب سياسي،

كان موجودًا أو تأسس أو اندمج، أو انحل، وفقًا لقانون الأحزاب الجديد. هذا التغير رافقه تغيرات في انتشار الأحزاب، سواءً في انتشارها على الرقعة الجغرافية، أو توسعها في الكتلة الديمغرافية.

في هذا الجزء من الفصل سنتحدث عن هذا التوسع الجغرافي والديموغرافي للأحزاب، ونرصد اختلاف نسب المنتسبين عمومًا، وخصوصًا الشباب والمرأة، ومقارنة مواكبة هذا النمو للنمو الطبيعي في المجتمع ولمدى تمثيله هذه الشرائح وفقًا لنسبها في المجتمع أو انتشارها على جغرافيا الدولة. ولن نتناول هنا انعكاس هذا التوسع على صعيد الهياكل، وسنتركه للجزء المخصص من الفصل بتطور الأحزاب على صعيد داخلي مؤسسي وتنظيمي. حيث سنتناول هنا ابتداءً التغير في نسب المنتسبين للأحزاب في الأردن، ثم التنوع الجندري في هذه النسبة، ومن ثم توسع الأحزاب من ناحية الأعداد على المحافظات، ومن ثم انتشار حضور الأحزاب على شكل فروع.

الانتشار الجغرافي للأحزاب:

إن من أهم ما عمل عليه قانون الأحزاب أنه فرض على الأحزاب تنويع قاعدتها الاجتماعية، حيث فرض كما ذكرنا سابقًا أنه أصبح على الحزب أن يمتلك أعضاء مؤسسين من 6 محافظات على الأقل، أي نصف عدد محافظات المملكة، على ألا يقل عددهم عن ثلاثين شخص في كل محافظة. إن هذا التغير في قانون الأحزاب تكمن أهميته الأساسية في أنه يساهم في تفعيل الحزب كمؤسسة بناء جسور متجاوزة للإقليمية والهويات الاجتماعية الأولية، لبناء تيارات سياسية بناءً على توافقات سياسية وفكرية، وعلى الرغم من أن كل الأحزاب نجحت على الأقل في الانتشار في ست محافظات، إلا أن غالبها لم يتمكن من تحويل وجوده في تلك المحافظات إلى وجود مؤسسي. أي أنه لم يتمكن من

إنشاء فروع له في المحافظات، حيث اقتصر وجوده على عضوية أفراد من تلك المحافظات.

رغم أن إنشاء الفروع في المحافظات يعد مؤشرًا مهمًا على عديد من الأمور؛ الأول، وهو وقوع تلك المناطق ضمن نطاق الأولويات الخاصة بالحزب، لأسباب متعلقة بهويته الحزبية، أو هويته الاجتماعية، والتي تعمل جميعها على مساعدته على صعيد حضوره الانتخابي. الثاني، أن حضور الأحزاب في المحافظات على شكل فروع هو أحد أهم أشكال التأكيد على القوة والاقتدار وثبات الوجود، وحتى فيما يتعلق بالقوة المادية وامتلاك الوفرة المالية التي تمكنه من تشغيل فروعه، وهذا كله يصب في ذات المكان، المتعلق بتأكيده على قوّته، وبناء صورته التي تساهم بشكل أساسي في المحافظة على مكانته وقواعده الاجتماعية.

على صعيد أكثر عملياتية، تمثل الفروع الامتداد الحقيقي للأحزاب على عموم الجغرافيا، وعلى الرغم من أن قيمة الحضور المباشر على الأرض تراجعت مؤخرًا مع تنامي قدرة المؤسسات على الوصول إلى الأفراد والمجاميع عن طريق أدوات التواصل الاجتماعي؛ إلا أن قيمة العمل الميداني مازالت ذات كبيرة لدورها في تثبيت هذه القواعد التي يتم كسبها عبر الوسائل الحديثة، وتبقى الأحزاب التي تمتلك حضورًا عمليًا على الأرض ذات موثوقية أكبر بالنسبة للقواعد الاجتماعية وذلك بسبب قدرة هذه القواعد على معاينة الأحزاب بصورة مباشرة وعن كثب، بحيث تصبح الأحزاب أكثر «حقيقية» بالنسبة لهم، عوضًا عن كونها كائنات سياسية تعيش عبر فضاء غير ملموس. وهذا لا يعني التبخيس من قيمة الحضور في الفضاءات الإلكترونية، بل يمكننا القول إن الأحزاب التي لا تمتلك حضورًا عبر هذه المنصات الحديثة تكاد تكون شبه ميتة في كثير من الأحيان إلا على

أصعدة مناطقية محددة، ولكننا نعني بكلامنا هذا، أن هذه الأحزاب ذات الحضور النوعي رقميًا وتكنولوجيًا تبقى بحاجة إلى تثبيت حضورها على الأرض بناشطين يتحركون في أوساط المجتمع ويؤكدون تلك الصورة، والهوية، التي تصل قواعد المجتمع عبر الوسائل الحديثة.

تنتشر الأحزاب الأردنية في المحافظات الأردنية بشكل متفاوت إلى حد بعيد، ففي حين يوجد 39 حزبًا مرخصًا، فإن عدد المقرات الحزبية لكل الأحزاب هي 188 مقرًا بما فيها المقرات الرئيسية. ما يعني أن الأحزاب بصفة عامة لم تصل حتى الآن إلى حد تغطية 40 % من جغرافيا المملكة، حيث إنه ووفقًا لعدد الأحزاب الأردنية فالأصل أن يزيد عدد المقرات الحزبية عن 460 مقرًا لو أرادت الانتشار في كل المحافظات بمقر واحد فقط لكل حزب. ولكن الأهم هنا، أنه حتى وعند تفحص انتشار الأحزاب في المحافظات، وبالتدقيق داخل الرقم الإجمالي 188، فإننا سنجد أن قرابة ربع هذه المقرات لحزب واحد، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يملك 49 مقرًا. وأن 57 % من المقرات هي فقط لخمسة أحزاب من أصل 39 حزبًا، وهي كل من حزب جبهة العمل الإسلامي بواقع 49 مقرًا، وحزب إرادة بواقع 17 مقرًا، وحزب الميثاق بواقع 12 مقرًا، وحزب الوطني الإسلامي بواقع 14 مقرًا، وحزب تيار الاتحاد الوطني بواقع 13 مقرًا[71]. ويظهر الشكل التالي عدد مقرات كل حزب من الأحزاب الأردنية. ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها هنا، أن 19 حزبًا، ما يقارب 50 % من الأحزاب، لا تمتلك أي فرع أو مقر سوى مقرها الرئيسي الذي لا يتم الترخيص إلا به.

(71) موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، سجل الأحزاب، شوهد 25 أغسطس/آب 2024.

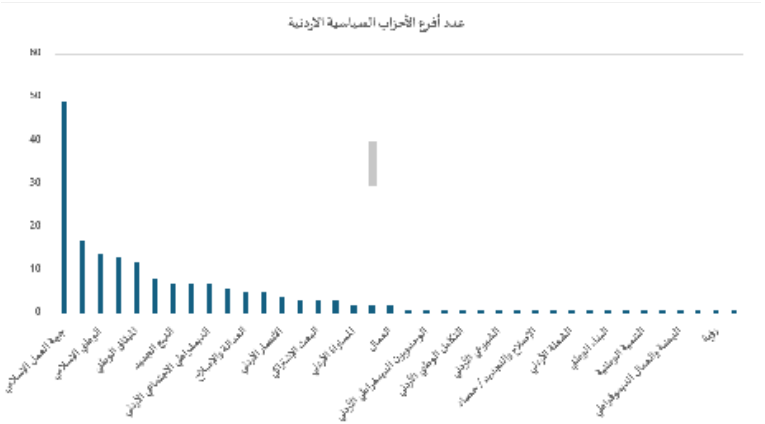

نعرض هنا نماذج عن أكثر الأحزاب السياسية انتشارًا، والتي تمتلك فروعًا في أكبر عدد من المحافظات، حيث إن بعض الأحزاب تمتلك أكثر من مقر، ولكنها قد تكون في محافظة واحدة، لذا سنستعرض هنا أكثر الأحزاب انتشارًا في المحافظات الأردنية ونحدد المحافظات التي تنتشر فيها، ومن المهم هنا أن نشير إلى أننا نتحدث عن الانتشار على شكل فروع، أي وجود مباني أو مكاتب مستأجرة أو مملوكة باسم الحزب، وليس فقط وجود أعضاء، أو مكاتب غير رسمية. حيث أظهرت بعض المقابلات مع مسؤولين حزبيين، أن بعض مكاتبهم تقع في مكاتب خاصة لبعض أعضاء الحزب، والذين يتيحونها للاستخدام من قبل الحزب وأعضائه كنوع من الدعم، لكنها لا تشكل مقرات رسمية مسجلة للحزب. لهذا وللإرباك الذي قد موضع عدد الفروع، فقد اعتمدنا على ما هو موجود لدى سجل الأحزاب السياسية في الهيئة المستقلة للانتخاب، والموثق على موقعها الإلكتروني، وهو كما يلي:

1- **حزب جبهة العمل الإسلامي:**

يمتلك حزب جبهة العمل الإسلامي 49 مقرًا، بما فيه مقره الرئيسي في عمان في العبدلي، ولكنه إضافةً إليه، يمتلك قرابة 20 مقرًا في عمان لوحدها، في حين يمتلك ثماني مقرات في محافظة إربد، وست مقرات في محافظة الزرقاء، ومقرين في كل من العقبة وعجلون والبلقاء، كما يمتلك مقرًا في كل من معان، والطفيلة، والكرك، وجرش، والمفرق، ومأدبا. ومن المهم أن نشير هنا، إلى أنه الحزب الوحيد الذي يمتلك فروع في كافة المحافظات الأردنية، فعلى الرغم من امتلاك أحزاب أخرى عدد فروع يتجاوز عدد المحافظات إلا أنها لم تغط كافة المحافظات نتيجة وجود أكثر من فرع في محافظة واحدة[72].

إن من أهم الملاحظات التي قد نلاحظها على طبيعة انتشار حزب جبهة العمل الإسلامي، أنه انتشار ذو طبيعة ديمغرافية، أكثر من كونه ذو طبيعة جغرافية، بمعنى أن فروعه تتبع التركز السكاني، أكثر من التقسيمات الإدارية، فنجد أن عمان ذات الكثافة السكانية الأكبر في البلاد، تأخذ الحصة الأكبر من الفروع، كما أن المحافظات الكبرى مثل الزرقاء وإربد تمتلك عددًا من المقار يراعي كثافة السكان هناك. وإن كان من إشارة مهمة في هذا، فهي المتعلقة بأن الحزب لا يعتمد في نشره لمقاره على تغطيته للجغرافيا فقط، بل إنه يراعي كون مقراته محطات عملية، ومساحات نشاط، يلتقي فيها أعضاؤه، ما يستدعي تغطية تعتبر بالدرجة الأولى عدد من يستخدمون المقرات أكثر من المناطق التي يريد الوصول إليها.

---

(72) مقابلة مع أمين السر لحزب جبهة العمل الإسلامي (ثابت عساف)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024.

2- **حزب إرادة:**

يمتلك حزب إرادة ثاني أعلى عدد من الفروع المنتشرة في المملكة بعد حزب الجبهة، حيث يملك 16 فرعًا بما فيها مقره الرئيس، ولكن الملفت هنا، أن تركّز أفرع الحزب كان في شمال المملكة، وتحديدًا في محافظة إربد، وليس في العاصمة عمان، حيث يمتلك الحزب خمسة فروع في إربد، وفرعين في محافظة الكرك أحدهما في منطقة الغور الصافي، كما يمتلك الحزب فرعًا واحدًا في كل محافظة من محافظات المملكة المتبقية عدا محافظة معان.[73]

(73) مقابلة مع نائب الأمين العام للشؤون السياسية في حزب إرادة (إبراهيم العوران)، بتاريخ 1يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في أم أذينة

3- الحزب الوطني الإسلامي:

يأتي الحزب الوطني الإسلامي في الترتيب الثالث بعد كل من إرادة وحزب الجبهة، حيث يمتلك الحزب 14 فرعًا باحتساب المقر الرئيس في عمان، وثلاث مقرات في إربد، ومقر في كل محافظة من محافظات المملكة ما عدا محافظة مأدبا. وعلى الرغم من امتلاك الحزب 14 مقرًا مسجلاً بشكل رسمي، إلا أنه يمتلك على ما يبدو حضورًا في 19 محافظة، ولكن في مكاتب غير مسجلة رسميًا باسم الحزب.[74]

4- تيار الاتحاد الوطني:

يمتلك تيار الاتحاد الوطني 13 فرعًا بالإضافة إلى مقره الرئيس، إلا أن الملفت في مقرات تيار الاتحاد الوطني أنها أقل انتشارًا جغرافيًا من الأحزاب الأربعة الأخرى، حيث يمتلك الحزب خمس مقرات في العاصمة عمّان، وفرعين في الزرقاء، وفرع في كل من العقبة وإربد، ومأدبا، والكرك، والطفيلة. أي أن الحزب ينتشر فعليًا في سبع محافظات من أصل 12 على الرغم من امتلاكه 13 مقرًا.

(74) مقابلة مع نائب الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي (محمد السرحان)، بتاريخ 12 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ تلاع العلي ومقابلة هاتفية بتاريخ، 9 سبتمبر/أيلول 2024.

5- حزب الميثاق:

يمتلك حزب الميثاق 12 مقرًا، وتنتشر مقراته في محافظات المملكة كافة عدا محافظة الطفيلة ومحافظة مأدبا، حيث يمتلك فرعين محافظة الزرقاء وفرعين في محافظة إربد. وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب يمتلك مجموعة من المكاتب التي تتبع لهيئات إدارية في الفروع، مثل المكتب في منطقة الشجرة في إربد والذي يتبع إلى الهيئة الإدارية لفرع منطقة إربد.[75]

(75) مقابلة هاتفية مع مسؤول دائرة الفروع في حزب الميثاق، د. محمد الحجوج، 9 سبتمبر/أيلول 2024.

إن هذه الأحزاب كما ذكرنا سابقًا تمثل الأحزاب الأكثر تقدمًا على صعيد الانتشار الجغرافي، وذلك من حيث عدد الفروع ومقدار انتشارها. ولكن إذا ما أخذنا بالحسبان انتشار الفروع دون عددها، فسنجد أن هناك مجموعة إضافية من الأحزاب حققت انتشارًا جيدًا على صعيد جغرافي، أي عدد المحافظات التي تتواجد فيها، وهنا نذكر الأحزاب التي حققت تواجدًا في 50 % من المحافظات على الأقل وهي ثلاثة أحزاب:

6- حزب الشعبي الديمقراطي الأردني (حشد):

على الرغم من امتلاكه ثماني مقرات فقط، إلا أن حزب حشد ينتشر انتشارًا جغرافيًا مماثلاً لانتشار تيار الاتحاد الوطني من حيث عدد المحافظات، فهو يتواجد في سبع محافظات من ضمنها العاصمة، حيث يمتلك فروعًا في كل من الزرقاء، والكرك، البلقاء، وجرش، ومأدبا، وإربد.[76]

(76) مقابلة مع عضو المكتب السياسي ومسؤول القطاع الشبابي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد – (محمد زرقان)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024

7- **حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني:**

إضافةً إلى مقره في العاصمة عمان، فإن الحزب الديمقراطي الاجتماعي يمتلك مقرات في كل من محافظة الكرك، ومحافظة معان، وإربد، والمفرق والزرقاء، ما يعني أنه ينتشر في ست محافظات من أصل 12 محافظة بالنسبة للفروع.[77]

8- **حزب تقدم:**

يمتلك حزب تقدم توزيعًا جغرافيًا مكافئًا لما يمتلكه الديمقراطي الاجتماعي من حيث الانتشار وإن اختلفت المحافظات، فإضافةً إلى مقره في العاصمة عمان، فإن الحزب يمتلك مقرات في كل من الكرك، وإربد، والمفرق، وعجلون، والزرقاء.

(77) مقابلة مع عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي ومسؤول الإعلام (وائل منسي)، بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع، ومقابلة هاتفية بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2024.

التوزيع الجغرافي لمقرات حزب تقدم

تمتلك أحزاب النهج الجديد، والعدالة والإصلاح، والمستقبل والحياة، والوحدة الشعبية، والأنصار، والشورى، والبعث العربي الاشتراكي ونماء، مجموعة من الفروع إلا أنها أقل عددًا أو أقل انتشارًا في المحافظات من الأحزاب التي ذكرناها سابقًا، فمثلاً مع امتلاك النهج الجديد والمستقبل والحياة عدد أفرع يعادل عدد أفرع الديمقراطي الاجتماعي أو تقدم، إلا أن أفرعهم تنتشر في عدد أقل من المحافظات. أما أحزاب المساواة، والقدوة، والعمال، فلا تمتلك إلا فرعًا واحدًا إضافةً إلى مقرها الرئيس، في حين أن بقية الأحزاب التي لم تذكر لا تمتلك سوى مقرها الرئيس وليس لها أية فروع.

إن أهم ما نصل إليه هنا هو أن الأحزاب الأردنية في غالبها لديها مشكلة حقيقية إما في فهم أهمية حضورها في الأوساط الاجتماعية بشكل ملموس، وإما في قدرتها على الحضور. أما الشق الأول فيتطلب من الأحزاب **أن تعي أهمية هذا الحضور ودوره في عملية بناء علاقتها مع المجتمع**، وأهمية إبقاء فاعل حي على الأرض يمثل صورة الحزب المنقولة بوسائل التواصل الاجتماعي. فمثل هذه القناعات لابد

أن تتكرس لا عن طريق مقرات مستأجرة فقط، بل عن طريق العمل على إيجاد مقرات حيوية تمثل ما يمكن أن يوصف بطريقة أو بأخرى على أنها «مجمعات» أنشطة وأعمال، ومساحات بناء روابط وعلاقات، للفئات الاجتماعية والعمرية المختلفة. وهو ما يتطلب امتلاك خطط واستراتيجيات لأنشطة وفعاليات متنوعة ومعاصرة وقادرة على محاكاة احتياجات، والأهم «استفهامات» الفئات المستهدفة من قبل الحزب، وهذا أيضًا لابد أن يدعم ببيئة مخدومة لوجستيًا بشكل إبداعي لتعكس هوية الحزب، وفي نفس الوقت تتيح ما تحتاجه هذه الفئات للتواجد والتفاعل.

قد يعاني البعض من إشكالات في فهم ضرورة مثل هذا الحضور والتواجد الحزبي، وقد يملك البعض **إشكالات على صعيد التخطيط لمثل هذا الحضور**، وتصميمه، وبناء المقرات بطريقة تخدم الأهداف السابقة، وهنا لابد للحزب أن يقوم بتوسيع نطاق استشاراته أولاً مع قواعده الحزبية، وأن يعمل على إشراكها في عصف ذهني مشترك لتطوير خطط تقود نشاط الأحزاب العملي في فروعها. وفي مستوى آخر أن يعمل الحزب على استشارة قواعده الاجتماعية ومؤازريه، وهي الفئات التي لابد أن تكون مستفيدة بطريقة أو بأخرى من الفعاليات الحزبية أو مدمجة فيها. وأخيرًا قد تحتاج الأحزاب إلى مؤسسات خبيرة في هذا النوع من التطوير، من مراكز أبحاث أو دراسات، أو مؤسسات معنية بالتطوير المؤسسي وبناء الخطط الاستراتيجية لتساهم في هذا العصف الذهني وتسهل عملية إنتاج الأفكار والخطط، ونقلها بأفضل صورة ممكنة إلى أرض الواقع.

إن الأحزاب السياسية وقواعدها الحزبية وقواعدها الاجتماعية قد تكون على مستوى متقدم من الوعي والإدراك لأهمية هذا الحضور، وبناءً عليه قد تمتلك الأحزاب خططًا جدية لتطوير هذا النوع من الحضور، لكن **الإشكالية الأساسية قد تكمن في قدرتها على نقل هذه الخطط من مستوى التخطيط إلى مستوى التنفيذ**، وترتبط هذه الإشكالية بصورة أساسية بموضوعين؛ الأول، وهو المتعلق بشح الموارد البشرية الخبيرة والمتخصصة لإدارة هذه الخطط، وهنا لابد أن يعمل الحزب على دراسة نقاط ضعفه على صعيد تنوع أعضاءه ويطور خططه للاستقطاب الحزبي لاستهداف فئات يحتاجها في حزبه. فيما يمكنه الاستعانة بمؤسسات تساعد في مثل هذه الأعمال، لكن تبقى الأفضلية والكفاءة الأعلى والتنفيذ الأكثر حرصًا أكثر ضمانًا في حال تنفيذ هذه الخطط من قبل أعضاء منسبين للحزب تربطهم به علاقة انتماء. والإشكال الآخر الذي قد يواجه الأحزاب بهذا الصدد هو قدرتها على إيجاد التمويل لهذه الأنشطة والفعاليات والخطط، وهو ما يستدعي أن تعمل الأحزاب على إيجاد المؤسسات التي قد تستفيد وتهتم بهذه الأنشطة، والبحث عن الشركاء المحتملين لتمويل توسع الحزب وتطوير أنشطته.

كما قلنا سابقًا، فإن مقرات الأحزاب وفروعها، تبقى إحدى محددات القوة والنفوذ، ويبقى إلى جانب هذا المحدد محددات أخرى على رأسها حجم الانتساب والعضوية في الأحزاب، وتطور بنية الأحزاب الداخلية ومدى تخصصيتها، إضافةً إلى قوة حضور الأحزاب في الفضاء الافتراضي، وعلى المنصات الحديثة من مواقع التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال المختلفة. وهي محاور قوة لا تقل تأثيرًا، بل تتفوق أحيانًا على أهمية الحضور المباشر، أو أن آثاره بدونها تبقى محدودة.

الانتساب وتمثيل الشرائح العمرية والجندرية في الأحزاب:

تبقى فكرة إدماج الشرائح الاجتماعية المختلفة في المشروع السياسي من أهم التحديات التي تواجهها المراحل الانتقالية، ومنها ما أشرنا إليه عن حجم الأسئلة التي ترافق هذه المرحلة، والتي تجعل من عملية الإدماج بحاجة إلى خطاب رصين قادر على إكساب المرحلة الشرعية التي تحتاجها لإقناع هذه القواعد بالاندماج. إلا أن كل هذا المتعلق بمنح الشرعية لا يكون قادرًا على إتمام عمليات الإدماج بصورة كافية، ما لم تتم محاكاته على أصعدة بنيوية وإجرائية، تجعل من دخول الفئات الجندرية والعمرية المختلفة إلى ميدان السياسة ممكنًا. وهنا لابد أن نشير إلى أنه لم يكن في وقت من الأوقات تحويل كامل المجتمع إلى ناشطين سياسيين هو هدف أي عملية تحول ديمقراطي، بل إن الهدف الأساسي هو جعل الفئات الاجتماعية المختلفة ممثلة بأفضل طريقة ممكنة من خلال المؤسسات التي تنوب عنها، وهي الأحزاب حديثًا.

حيث يمكننا اليوم قياس كفاءة الحالة الحزبية لا من خلال عدد المنتسبين للأحزاب، بل من خلال حجم اشتباك الفئات الاجتماعية مع هذه الأحزاب، ولربما أن المقياس الأكثر أهمية هي نسبة المقترعين في الانتخابات لصالح الأحزاب السياسية، وهو ما يظهر اعتبار الأحزاب السياسية خيارًا ممكنًا للفئات الاجتماعية كفواعل بإمكانها قيادة البلاد، أو المشاركة في ذلك. ومع ذلك تبقى نسب المنتمين للأحزاب السياسية مؤشرًا مهمًا على مدى قدرة الأحزاب السياسية على تقديم نفسها للمجتمع، وقدرتها على الاشتباك معه. وهنا لا نقصد الأعداد بمعناها المجرد، بل نعنيها بصفتها تعبيرات تمثيلية عن الفئات الاجتماعية، فالسؤال الأهم هو كيف يتم تمثيل المواطنين من المناطق الجغرافية المختلفة في داخل الأحزاب، وكيف يتم تمثيل الفئات العمرية والجندرية في داخل هذه المؤسسات، حيث إن التمثيل الصحي للجغرافيا والديمغرافيا وتنوعاتها هو ما يحكي جديًا عملية وصول وتمثيل متزنة.

إن النجاح في استقطاب الفئات الاجتماعية سواء للعضوية أو المؤازرة أو الاقتراع لا يتمثل فقط، في شرعنة المرحلة، بل في تمليكها للأدوات القابلة لإشراك وإدماج الفئات المختلفة، وتدعيمها بالخطاب الذي يحاكي احتياج هذه الفئات، حيث لا يمكن حتى مع اكساب عملية التحول الديمقراطي الشرعية والجدارة التي تحتاجها أن يتم استقطاب الفئات الاجتماعية المتنوعة، طالما أن هذا التحول لا يستخدم الأدوات القادرة على الوصول إلى هؤلاء، الأدوات المناسبة لجيل الشباب وعصريته، ومن يكبرونهم واعتباراتهم، والجندر واحتياج كل من الذكور والإناث وخصوصياتهم، ومتطلباتهم التي يختلف كل منها عن الآخر، وحتى أدواتهم. إن فهم كل هذه التحولات هو ما يمكنه أن يؤهل مراحل الانتقال الديمقراطي لكي تكون أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على تحقيق اختراقات حقيقة في شكل التعاقد الاجتماعي القديم، وشكل بناء السلطة التقليدي، ودفع المجتمع إلى تملك أدوات أكثر قدرة على التعبير عنه، والتأثير بما يتناسب مع رغباته وأولوياته وقيمه.

- العضوية وأنواع الأحزاب وفقًا لنوع خطابها وقواعدها:

في عام 2022 بلغ عدد الأعضاء المنتسبين للأحزاب 36 ألف و461 عضو، ووفقًا لهذه الأرقام فإن 5 حزبيين كانوا يمثلون كل 1000 أردني في الأحزاب السياسية. تغيرت هذه الأرقام بصورة كبيرة اليوم، وبعد تصويب الأحزاب لأوضاعها السياسية وفقًا للقانون الجديد، ارتفعت أعداد المنتسبين للأحزاب في البلاد للتضاعف قرابة ثلاثة أضعاف، حيث بلغ عدد الحزبيين أكثر من 96 ألف عضو[78]. أي أن 13حزبي يمثلون كل 1000 أردني في الأحزاب السياسية وهذا يعني زيادةً في عدد المنتسبين للأحزاب 160 % عما كانت عليه قبل تعديل القانون.

(78) المصدر السابق.

لقد كان عدد الأحزاب حينها قرابة 49 حزبًا، ولكنها اليوم 39، أي أن الانتساب للحزب أصبح أكثر كثافة في عدد أقل من المؤسسات الحزبية، وهو ما يجب أن يحكي نشأة حالة تكتل أكثر وضوحًا مما كانت عليه سابقًا. في النموذج القادم نعرض توزيع المنتسبين على الأحزاب المختلفة، حيث يظهر عدد المنتسبين لكل حزب من الأحزاب السياسية اليوم:

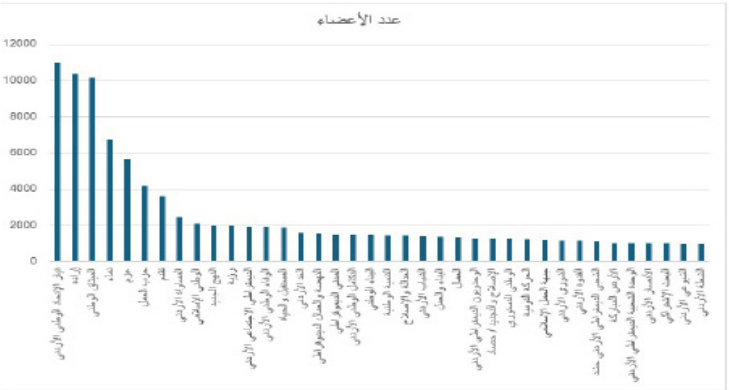

إن من أهم الملاحظات على توزيع الأعضاء الحزبيين في المملكة على الأحزاب السياسية المختلفة، هو أن أكثر من 31 ألف حزبي أي 32,6 % من الحزبيين في البلاد هم أعضاء ثلاثة أحزاب فقط، وهي حزب الميثاق، وحزب إرادة، وحزب تيار الاتحاد الوطني. كما أن قرابة 44 ألف عضو أي 47 % من الحزبيين هم أعضاء في خمسة أحزاب فقط من أصل 39 إذا ما أضفنا للأحزاب الثلاثة السابقة كل من حزب عزم وحزب نماء، ومن الملفت أن جميع هذه الأحزاب هي أحزاب جديدة، أو أن شكلها الحالي جديد مثل حزب تيار الاتحاد الوطني الذي جاء نتيجة لاندماج حزبين.

ولابد هنا أن نشير إلى ملاحظة مهمة، حيث إن الأحزاب الثلاثة الكبرى هي من الأحزاب التي صنفناها سابقًا على أنها من ضمن

الأحزاب ذات الانتشار الجغرافي الأكبر في البلاد، ولكن كل من حزبي عزم ونماء هما من الأحزاب ذات الانتشار الجغرافي المحدود والعضوية العالية. وقد يدفعنا هذا للسؤال عن أحزاب ذات انتشار جغرافي واسع، ولكن بعضوية محدودة حسبما يظهر الشكل، وأهمها حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يظهر الشكل أن أعضاءه هم 1210. هنا يجب توضيح نقطتين، الأولى أن هناك أحزابًا مثل حزب جبهة العمل الإسلامي ونتيجة لنظامها الداخلي فإن الأعداد المسجلة على أنها المؤتمر العام للحزب لا تمثل الهيئة العامة للحزب. حيث إن المؤتمر العام لحزب جبهة العمل الإسلامي يتشكل من أعضاء الهيئات المنتخبة وليس كامل أعضاء الحزب، وهو ما يقول أمين سر الحزب، ثابت عساف،أنها صيغة تم التوافق عليها مع الهيئة المستقلة للانتخاب باعتبار الحزب يمتلك نظامًا داخليًا مختلفًا إلى حد ما عن الأحزاب الأخرى.[79]

أما النقطة الثانية، أن هناك أحزابًا مثل الحزب الوطني الإسلامي، الذي يصنف على أنه من أعلى الأحزاب وصولاً على صعيد جغرافي، تعتمد على قواعد اجتماعية مؤازرة، وليست بالضرورة قواعد منتمية للحزب، إلا أنها تعرف نفسها ضمن فضائه الاجتماعي والفكري، وهو ما قد ينطبق على الجبهة أيضًا. وهذا يفسر إلى حد بعيد أن هذه الأحزاب لا تعتمد بصورة مباشرة – وبصفتها أحزاب قديمة إلى حد ما، أو ذات جذور أكثر قدمًا من الأحزاب الخمسة الكبرى على صعيد العضوية، وبصفتها أحزاب ذات خلفية أيديولوجية دينية- على هيئاتها العامة المنتسبة، بل تمزج بين هذا وبين اعتمادها على فئات اجتماعية مؤازرة.

إن هذه الظاهرة من ظهور أحزاب جماهيرية ذات قاعدة واسعة الحجم هي ظاهرة جديدة على الساحة الأردنية، إذ لم تعتد الساحة الأردنية أولاً أن تتضخم الساحة الحزبية إلى هذا المدى على صعيد

(79) ثابت عساف، أمين سر حزب جبهة العمل الإسلامي، 9 سبتمبر/أيلول 2024.

الأفراد المنتمين حزبيًا، ولكن الأهم أنها لم تعتد وجود تركز للأعضاء بهذا الشكل في مجموعة صغيرة من الأحزاب ثانيًا. وتمثل هذه الظاهرة ما يسمّى بأحزاب ذات النزعة الأغلبية ونعتقد أن فهم هذا النوع من الأحزاب مهم للغاية في فهم التحولات التي تجري على الساحة السياسية.

الأحزاب ذات النزعة الأغلبية تقسم إلى قسمين أساسيين؛ الأول، وهو ما يسمى **بالأحزاب الجماهيرية**، وهي الأحزاب التي تضم أعدادًا كبيرة من الناخبين في داخل هياكلها وفروعها. أما النوع الآخر، فيسمّى **بأحزاب الأطر**، وتعني تلك الأحزاب التي تضم مجموعة من الأعضاء على مستوى وطني «المؤهلين» شعبيًا، والمؤهلين على صعيد الخبرات والمهارات والكاريزما لخوض الانتخابات، بحيث يكون هؤلاء أشخاص ذوي مصادر قوة متنوعة تتيح لهم أن يفوزوا في الانتخابات[80].

إن تسمية هذه الأحزاب لا تنبع من كونها أحزاب تمتلك عددًا كبيرًا من الأعضاء، بل بصفتها تستهدف قاعدة اجتماعية واسعة ومتنوعة، بحيث تستهدف «غالبية المجتمع» من هنا تسمّى أحزاب ذات نزعة أغلبية. والنوعان الحزبيان من هذه الأحزاب متناقضان بالأصل من حيث شكلهما، فالأول هو أحزاب جماهيرية ذات رؤية سياسية واضحة وذات بناء هيكلي كبير ومنظم، وتضم أعدادًا كبيرة من الأفراد، بينما الثاني فيشكل أحزاب من النخب المرغوبة، ويكون حجم الحزب صغير، ولكن لتنوع نخبه، وقدراتهم ومسيرتهم التاريخية، أو أسباب أخرى فهم قادرون على حصد أصوات طيف واسع ومتنوع[81].

هذا النوع من الأحزاب يميل إلى استهداف أكبر طيف اجتماعي ممكن، لذلك يواجه تحديًا في الموازنة بين منطلقين أساسيين في عمله

(80) برو، علم الاجتماع السياسي، 368-371.
(81) المصدر السابق.

السياسي؛ **الأول**، وهو المنطلق الذي يساعده على استهداف أكبر قاعدة اجتماعية ممكنة، من خلال توسيع خطابه السياسي ليشمل هذه التنوعات قدر الإمكان، فيقول، برو، إن أحزابًا يسارية من هذا النوع «تسعى جاهدة لتطمين العمال المستقلين، وقادة المشاريع المُدخرين» على حد سواء، وهذا ما سيقودها إلى تقارب مع مشاريع أحزاب يمينية ذات نزعة أغلبية، لأن هذه الأحزاب أيضًا ستعمل على الإشارة إلى «حرصها على الأسر ذات الدخل المتواضع وصغار الإجراء». إن هذا التقارب الناتج عن المنطق الأول في عمل هذه الأحزاب والساعية لاكتساب الأغلبية الاجتماعية، يضعها في مواجهة مع منطلق سياسي آخر مهم، وهو الحفاظ على الهوية السياسية، أو الموقع السياسي، حيث إنها تسعى لئلا يؤدي الجهد المبذول في كسب الأغلبية، إلى ذوبان الهوية السياسية وحالة الفرادة عن الأحزاب الأخرى، كما أن الجهد المبذول لكسب «الأغلبية الصامتة» لا يجب أن يؤدي إلى خسارة الفئات السياسية الأخرى التي قد تنحى باتجاه انتخاب أحزاب سياسية أكثر تطرفًا[82]، حرصًا منها على الارتباط بأحزاب ذات توجه واضح. ويمثل الاقتدار على الموازنة بين هذين المنطقين، سر نجاح الأحزاب ذات النزعة الأغلبية والتي تتواجد غالبًا على يمين ويسار الوسط.

من الفريد جدًا، والذي يظهر على الساحة الأردنية، أن النوعين المختلفين من الأحزاب ذات النزعة الأغلبية، ونقصد أحزاب الأطر، والأحزاب الجماهيرية، قد كونت في بعض الحالات حالة هجينة. ما يعني أن هذه الأحزاب نحت نحو كونها أحزاب ذات نزعة أغلبية تضم آلافًا من الأعضاء، وفي ذات الوقت امتلكت نواة سياسية مما يسمى «أندية المنتَخبين»، أي النخب القادرة على الترشح، من شخصيات ذات مسيرة سياسية سابقة، أو حضور اجتماعي وازن، مثل حزب

(82) المصدر السابق.

الميثاق مثلاً، الذي يضم مجموعة واسعة من النخب السياسية الحالية والسابقة، ويضم أعدادًا كبيرة الأعضاء في داخله.

عمومًا، لابد أن نشير أن دخول الأحزاب ذات النزعة الأغلبية للساحة الأردنية هو أحد أهم الأسباب في زيادة أعداد الحزبيين في البلاد، حيث إن قرابة 45 % من الأعضاء الحزبيين حاليًا هم في أحزاب جديدة كما أشرنا، وهذه الأحزاب يغلب عليها أنها أحزاب ذات نزعة أغلبية أو أنها قريبة منها إلى حد بعيد، وهي أحزاب تميل غالبًا لأن تكون أحزاب برامجية قادرة على تقديم خطاب يخدم مختلف الفئات التي يستهدفها، كما أنها تميل إلى الهدوء وعدم اتخاذ مواقف حادة وصارخة، قد تؤدي إلى خسارتها بعض قواعدها الاجتماعية، وتحافظ على خطاب معتدل قادر على جمع الأطياف المتنوعة من القاعدة الاجتماعية[83].

من المهم هنا أن نشير إلى أن الصورة العكسية من الأحزاب ذات النزعة الأغلبية هي الأحزاب التي تسمّى **بالأحزاب الاحتجاجية**، وهي الأحزاب التي تنشأ عادة من حالة اعتراض واحتجاج على الوضع القائم وتتبنى مواقف صارمة جدًا منه، وبالتالي تكون في الغالب مرتبطة بفئات معينة تتفق معها على هذا القيم، أو على موقف محدد من قضية ما، وغالبًا ما تكون قضية استراتيجية طويلة الأمد مثل موقف عام من النظام السياسي، أو أيديولوجيا معينة، أو قضية إقليمية، أو طبقة ما. وهذه الأحزاب عادةً ما تكون قواعدها محددة بشكل صارم، ولكنها تحتاج لتثبيت حضورها من خلال العمل على بعض التوافقات السياسية، وهو ما يضطرها في كثير من الأحيان إلى المساومة على تلك المواقف الصارمة، وهنا يصبح تحدي هذه الأحزاب في الموازنة بين احتياجاتها السياسية للبناء توافقات معينة، والمحافظة على صلابة مواقفها التي إذا ما تأثرت فقد تؤدي إلى خسارتها قواعدها الاجتماعية.

(83) المصدر السابق.

التمثيل الجندري والعمري في الأحزاب:

قبل التحديث وعندما كان عدد المنتسبين للأحزاب قرابة 36 ألف عضو، كان نحو 65 % منهم من الذكور، و35 % من الإناث، كما كانت الأحزاب التي تمتلك أقسام خاصة بالمرأة هي فقط 28,5 % من الأحزاب.[84] أما بالنسبة للشباب، ووفقًا لتصريحات الأمين العام لوزارة الشؤون السياسية، فبناءً على آخر إحصائية قامت بها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية قبل نقل مديرية الأحزاب إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد بلغت نسبتهم قبل تصويب الأوضاع 33 %[85].

على صعيد التحولات في التركيبة الجندرية والعمرية في الأحزاب، فإن تحولاً ملحوظًا أيضًا قد وقع، فنسبة الشباب ويقصد بهم حسب القانون الفئة العمرية بين 18 و35 عام، والتي بلغت 38,5 %.[86] بزيادة 16 % عما كانت عليه قبل التحديث. أما الزيادة الأكبر فكانت في نسبة النساء المنتسبات للأحزاب حيث وصلت إلى 44,5 % أي أن نسبة النساء في الأحزاب ازدادت قرابة 21 % نسبةً لما كانت عليه قبل التحديث.

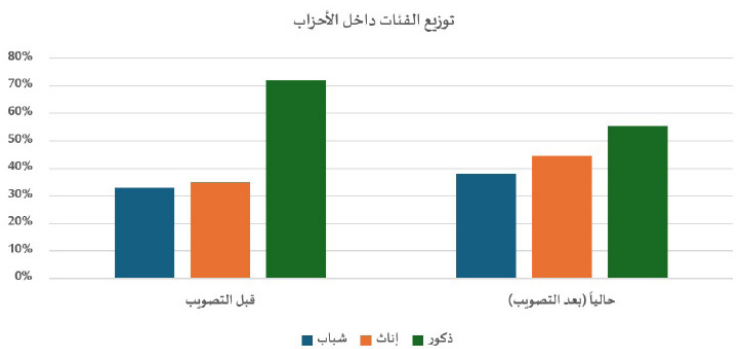

(84) المصدر السابق 148.

(85) رؤيا، «الشؤون السياسية»: 33 % نسبة الشباب في الأحزاب «معظمهم أرقام على الورق»، 2023، شوهد 25 أغسطس/آب 2024.

(86) الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب.

1- حضور الشباب في الأحزاب

لطالما نُظر إلى الشباب على أنهم السؤال المفصلي في كثير من المشاريع السياسية، وعلى أن تفاعلهم معها أحد أهم محددات نجاحها. وهذا، خصوصًا في الوطن العربي، ينبني على شبكة من تقاطع مصدر الأهمية، تتجاوز ضرورة إدماج كافة الفئات العمرية في العملية السياسية[87]، إلى كون فئة الشباب تمثل اليوم الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني، كما أنها الفئة المتملكة لأدوات العصر، فهي الشريحة الأكثر تعليمًا، وهي الشريحة الأكثر اتصالاً بأدوات العولمة، والمنصات التكنولوجية والرقمية، أنها من أكثر الفئات أهليةً للتأثير في حالة تمكنت من أخذ مساحتها والتمدد بحسب حجمها الطبيعي. يضاف إلى هذا كون هذه الفئة هي الفئة التي تعيش أكثر الظروف صعوبةً. ففي ذات الوقت الذي فاز فيه الشباب بمكاسب التنمية من التعليم وتملّك أدوات العولمة، فقد نالوا أيضًا مغارمها، من توسّع المنافسة، وضعف رعاية الدولة على حساب حضور أوسع للقطاعات الخاصة سواءً على مستوى سوق العمل، بل وحتى على صعيد الهوية وصعيد الرعاية والخدمات.

إضافةً إلى هذا، فقد كان من الواضح في الأردن خلال العقد الماضي، تضخم حجم الحضور الشبابي في الفضاء العام إذا ما قارناه بأدوارهم قبل ذلك. وهذا يعني أننا نتحدث عن فئة أصبحت محددًا

(87) من المهم لدينا أن نشير إلى أنه ولضيق المساحة هنا، ولطبيعة الدراسة، فإننا نتعامل مع مفهوم الشباب -الجيل- وفقًا لما هو «معطة بيولوجي» يتم إعطاؤه «معنى اجتماعي»، بمعناه السن. ولكننا نود الإشارة إلى أهمية التوسع في مفهوم الشباب المتجاوز لهذا التعريف، والذي يعبر عن الجيل كفئة لديها قاعدة مشتركة من التاريخ، أو الأدوات أو الخطاب. ونرى أن لهذا أهمية كبيرة في فهم متقدم لعمليات الإدماج الشبابي وشروط إتمامها. أنظر: مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات 2019) 81-134.

وازنًا في معادلة السياسية، فمنذ الربيع العربي، ثم بعد احتجاجات الدوار الرابع عام 2018 التي استقالت على إثرها حكومة هاني الملقي، أصبح الشباب أكثر اقتناعًا بجدارتهم، وأكثر اقتناعًا بمفصلية دورهم، وهو ما شكل قوة دافعة لحجم انخراطهم في الفضاء العام بأشكال مختلفة. ما يجعل دراسة دورهم اليوم غاية في الأهمية، ومؤشرًا جديًا على مواكبة الحالة الحزبية لمتطلبات الفئات الاجتماعية المختلفة، ومتطلبات المرحلة عمومًا.

كما عرضنا سابقًا، فإن نسبة الشباب في الأحزاب ارتفعت إلى حد ما، ومع أن هذا الارتفاع يبقى أقل مما حققته نسب المرأة، إلا أنه يدلل وبطريقة أو بأخرى على أن اشتراطات قانون الأحزاب حقق تغيرًا ما في بنية وحضور الكتل الاجتماعية في المؤسسة الحزبية. إن التحدي الذي تواجهه المؤسسات الحزبية اليوم هو في قدرتها على إقناع الشباب على الانتماء لها، وذلك عن طريق عرضها لنفسها كمساحة مهيئة لأن تكون مساحة «فعل شبابي»، فناهيك عن الأسباب التاريخية المتعلقة بالعزوف عن العمل الحزبي، فإن الشباب يملكون إشكاليات أخرى على ما يبدو، متعلقة بكون الحزب لا يمثل أداة حزبية تشبههم، وهنا تكمن الإشكالية في قدرة الأحزاب على محاكاة التطورات الأداتية والهيكلة الحديثة بما يعزز قدرتها على الوصول إلى الشباب، وقدرتها على التفاعل معهم.

إذا ما ذهبنا إلى ما وراء الأرقام، حيث النسب الحقيقية لفئة الشباب في داخل المجتمع الأردني؛ فهم قرابة 45 % من مجموع المواطنين الأردنيين[88]، أي أن نسبة الحزبيين الشباب لم تعبر فعليًا حتى

(88) شينهاوا، «الأردن يستعد لإجراء الانتخابات النيابية وسط تطلع المواطنين إلى أداء نيابي أفضل» 3 سبتمبر/أيلول 2024.

اليوم عن نسبة الشباب الأردني، وإن كان هذا وفقًا لكثير من المنظّرين السياسيين غير ضروري كمقياس على مدى نجاعة العمل السياسي، على اعتبار أن الأحزاب ليست ميدان الفعل السياسي الوحيد. وهذا صحيح، ولكن ما يهمنا هنا في دراسة نتناول فيها الأحزاب السياسية، أن نسبة الشباب فيها تعبر عن مدى حضورها كخيار مفضل للتمثيل والعمل السياسي عند هذه الفئة، وهو ما يساعد في تقيم أدواتها والقدرة على مواكبتها متطلبات المرحلة التي تمثل الشباب وينتمون إليها.

فإذا ما اعتبرنا أن 38 % هي نسبة الشباب في الأحزاب مقابل 45 % التي هي نسبتهم في المجتمع، فنحن نتحدث عن تمثيل قرابة 84 % من هذه الفئة العمرية في الأحزاب، في حين أن 16 % غير الممثلة قد تعبّر عمن يجدون الأحزاب خيارًا غير مناسب للعمل السياسي. لكن عملية القياس هذه ونتيجتها الإيجابية قد لا تكون دقيقة تمامًا وقد تبدو متسرّعة؛ حيث إن نسبة 38 % الشبابية في الأحزاب قد لا تكون موزعة بالتساوي على المجتمع الأردني بذات الطريقة التي تتوزع فيها نسبة 45 %.

إننا إذا ما أردنا أن نعزز نتائج الدراسات على مدى اندماج الشباب في العمل الحزبي، فنحن بحاجة إلى دراسة إحصائية متقدمة، تدرس التوزيع الشبابي في الأحزاب تبعًا للجغرافيا الأردنية، وتتأكد من عملية تمثيل متزنة وصحية. ولكن على العموم؛ فإن نسبة 38 % تعتبر نسبة مرتفعة للحضور الشبابي في الأحزاب، ويبقى الأهم، هو اختبار فاعلية هذه الفئة في المؤسسات الحزبية وقدرتها على التأثير بما يكافئ وزنها وحضورها الحزبي والاجتماعي وهو ما سنتناوله في نقاشنا لموضوع الهياكل الحزبية. إن أفضل طريقة لفحص مدى تأثير الحضور الشبابي لا تنطوي على وزنهم الكمي في المؤسسة الحزبية، بل حضورهم على صعيد هيكلي في البنية الحزبية.

ونقدم فيما يلي نسب الشباب في الأحزاب الأردنية المختلفة، وهي النسبة التي يجب ألا تقل عن 20 % من المؤتمر العام للحزب حسب قانون الأحزاب المعدل، أي أن نسبة 20 % تمثل صفر التمثيل الشبابي في الأحزاب:

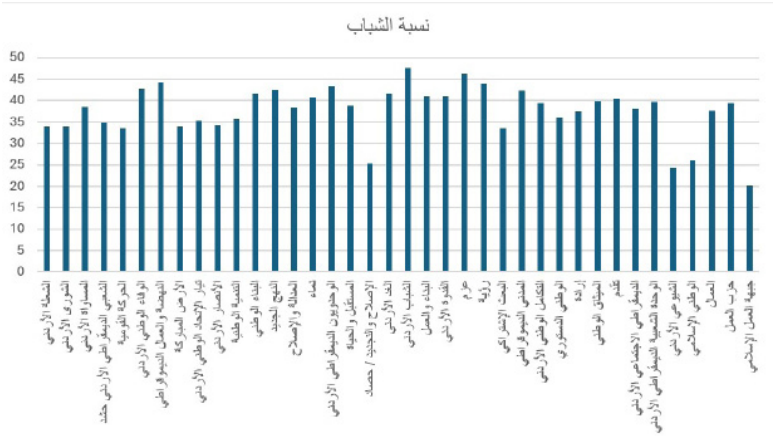

الغريب هنا أن هذه النسبة الصفرية ليست سوى عند أقدم الأحزاب وأكثرها انتشارًا، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي، أي أنه أقل الأحزاب تمثيلاً للشباب وفقًا للأرقام والنسب الموجودة على موقع الهيئة المستقلة للانتخابات. أما فيما عدا ذلك فنجد أن هناك مجموعة من الأحزاب التي تضم نسبة كبيرة ملحوظة للشباب، وبنسب تقترب من عكس وزنهم الاجتماعية الحقيقي، مثل حزب الشباب الذي تقترب فيه نسبة الشباب من 50 %، وعزم، والنهضة والعمال الديمقراطي، ورؤية، والوحدويون الديمقراطي الأردني، والوفاء، والنهج الجديد، والمدني الديمقراطي، والغد، والبناء والعمل، والقدوة

الأردني، ونماء، وتقدّم. وهي مجموعة الأحزاب التي تزيد فيها النسبة عن 40 %، أي أنها ضعف النسبة المحددة في القانون. وفيما عدا ذلك تبقى الأحزاب ذات نسبة متقاربة للحضور الشبابي، سوى الوطني الإسلامي، والإصلاح والتجديد، والشيوعي، وجبهة العمل الإسلامي، التي تنخفض فيها نسبة الشباب بشكل ملحوظ عن بقية الأحزاب.

2- حضور المرأة في الأحزاب الأردنية:

كما قلنا سابقًا فإن الشباب اكتسبوا مكانتهم في المشاريع السياسية اليوم، وبات تفاعلهم معها أحد المؤشرات على نجاحها نتيجة عدة أسباب، أهمها المكانة التي اكتسبوها بعد دورهم المركزي في الربيع العربي وتحولهم إلى سؤال المرحلة سياسيًا، وإضافةً لوزنهم في مجتمعات فتية. إن حضور المرأة في المشاريع السياسية امتلك معادلة أكثر تركيبًا من المعادلة التي يمتلكها الشباب، فبصفتها فئة جندرية فهي أصلاً تمتلك تقاطعات منوعة مع فئات عديدة من ضمنها الشباب، فالشباب الذين يتم تناولهم اليوم كمحدد من محددات العملية السياسية، قرابة نصفهم هم من الإناث أصلاً، وهذا يعني تداخل معادلة المرأة والشباب في العمليات السياسية.

ولكن على صعيد آخر، ومع تطور الفكر السياسي، وتطور تركيبة المجتمعات ومنظومة قيمها خصوصًا في ظل توسع العولمة وانتشار القيم الليبرالية، وحتى مع انتشار أفكار ما بعد الإسلام السياسي، وتطور نموذج المحافظة الاجتماعية في سياقات أكثر حداثية نتيجةً للتغيرات التي طرأت على توزيع الأدوار الاجتماعية تحت ضغط الإجبارات الاقتصادية، فإن حضور المرأة في عالم السياسة، وفي البنى السياسية

على رأسها الأحزاب، أصبحَ مؤشرًا على مدى تقدمية هذه المؤسسات، وعصريتها، والأهم، أنها باتت مؤشرًا على مدى «عدالتها الاجتماعية».

لقد ارتفعت نسبة حضور المرأة في الأحزاب السياسية منذ عملية التحديث، ولربما أن هذا يعد مؤشرًا إيجابيًا بالنسبة لما أحدثته العملية، ويمكن القول إن التعديلات القانونية قد وصلت إلى ما كانت ترمي إليه، ولكن النجاح الحقيقي يتبقّى في عملية التمثيل الذي يتجلّى بانعكاس ارتفاع هذا التمثيل الكمي على شكل تطور التمثيل النوعي في الهياكل، والأطر القيادية، ومؤسسات صناعة القرار، وما يفرّق جديًا بين تطور رؤية الحزب للمكونات الاجتماعية، وخصوصًا المرأة من كونها أدوات توسيع وصول للقواعد، ووزن انتخابي، واختراق اجتماعي مهم، إلى كونها قناعة بضرورة وجود المكونات الاجتماعية، والمرأة، بصفتها شريك لابد من حضوره لرفع كفاءة المشروع السياسي، وتحسين أدائه، وأنها قبل كل شيء، جزء من المجتمع، له الحق، ولديه الكفاءة، اللذان يحتمان على أي مؤسسة ديمقراطية حضورها فيها.

وفيما يلي نعرض نسب حضور المرأة «الكمي» في الأحزاب الأردنية وفقا لآخر الإحصاءات لدى الهيئة المستقلة للانتخاب، فيما سنناقش حضورها النوعي في الجزء الثاني من الفصل:

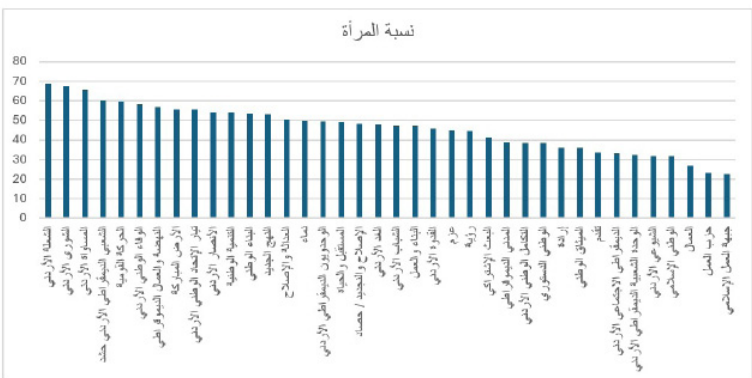

من الواضح أن نسبة المرأة في الأحزاب تزيد على نسبة الشباب، ولكن من المهم ملاحظة أن نسبة المرأة أيضًا في أهم الأحزاب الأردنية وأكثرها حضورًا، واتساعًا على صعيد ديمغرافي وجغرافي، هي من أقل الأحزاب نسبة لتمثيل المرأة من منظور «كمي»، حيث إن حزب الجبهة هو أقل الأحزاب بارتفاع عن عتبة 20 % المحددة في القانون بـ 3 % فقط، كما أن حزب إرادة والميثاق، والوطني الإسلامي، والعمال، وتقدم، وهي أحزاب كلها تمتلك تمثيلاً في البرلمان، هي من ضمن أقل 10 أحزاب من ناحية نسبة حضور المرأة في قواعدها. بينما تبدو الأحزاب المعروفة بأنها الأحزاب الوسطية الأقل تسيسًا، في أعلى السلم، حيث تتجاوز أغلبيتها نسبة 50 % من المنتسبين، ويقترب حزب الشعلة من نسبة 70 % نساء ضمن قواعده.

لقد مثل هذا الجزء من الفصل عملية مسح للانتشار الجغرافي والاجتماعي للأحزاب السياسية، وتمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة الجندرية والعمرية داخلها. وعلى الرغم من أهمية هذا المسح وهذه الأرقام، إلا أنها لا تعبر عن الصورة الكاملة لحالة هذه الأحزاب دون أن نشرع في دراسة انعكاسات هذه الأرقام على أصعدة بنيوية في الأحزاب، وهو ما سيعكس الصورة الأكثر حقيقية عن حالة الأحزاب السياسية الأردنية في تفاعلها مع الفئات الاجتماعية المختلفة.

ونريد هنا أن نعيد ونكرر ما ذكرناه عن أن كل هذه الإحصاءات تمثل إحصاءات أولية، وأنها تحتاج إلى مستوى أكثر دقة من الفحص على مستويات جزئية لدراسة توزيع الفئات الاجتماعية داخل الأحزاب باعتبار محددات أخرى، مثل تمثيل هذه الفئات للمناطق الجغرافية أيضًا، ودراسة نوعية الفئات الشابة نفسها، وفقًا لاعتبارات مثل العمل والتعليم.

ثانيًا: التطور على صعيد الهياكل ونماذج الإدارة

تتعدد أشكال الهياكل التي تختارها الأحزاب وفقًا لأنظمتها الداخلية، ويبدو أن النموذج الأكثر شيوعًا حتى اليوم هو نموذج الديمقراطية المركزية، الذي يكون فيه الأفراد الحزبيين على مستوى القاعدة على شكل أفراد أو خلايا، ومن ثم على المستوى المتوسط تكون الفروع وقيادات المناطق، وعلى المستوى الوطني تكون هناك مجالس ممثلة لهذه البنية التحتية تحت مسمى قيادة مركزية، أو لجنة مركزية، أو ما يشتهر في الأردن باسم المكتب السياسي أو المكتب التنفيذي.

لقد كان هذا النموذج الهرمي هو النموذج السائد تاريخيًا في الأردن كما في العالم، ويمنح هذا النموذج حالة من الصلابة للمؤسسة الحزبية، ويرفع من مستوى الانضباط، كما أنه يركّز القرار ويحد من اضطرابات المواقف بالمركزية. ووفقًا لمقابلاتنا التي أجريناها مع الأحزاب السياسية، فإننا قد وجدنا أن كافة الأحزاب تقريبًا -عدا بعض الاستثناءات التي سنعرج عليها-، ما زالت تتبع ذات النموذج التمثيلي للقواعد الحزبية بسلطة حزبية مركزية، وحتى إن اختلفت بعض الأحزاب في المسميات، أو عدد طبقات هذا الهرم، فإنها تكاد تكون إلى حدٍ ما «متطابقة» في نموذجها الهيكلي.

واجه هذا النموذج تحديات عديدة تاريخيًا وأهمها المتعلقة بضبط التوازنات في داخله بين الهياكل الإدارة التشغيلية والهياكل المنتخبة، ولكنه اليوم يواجه تحديات من نوع مختلف، تلك المتعلقة بقدرته على مواكبة مستوى التشتت، وحالة النمو الأفقي للمجال العام بنموذج حزبي عامودي الشكل. إن المرحلة الحالية من عمر العمل العام يغلب عليها حضور أشكال جديدة من الفاعلين، على رأسهم مجموعات الشباب غير المنظمة، أو الحركات الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، وجماعات الضغط، والحركات المؤقتة المدافعة عن حقوق

معينة، وغيرها من الأمثلة المؤسسية وغير المؤسسية. هذه الفواعل في المجتمعات جلبت معها أسئلة عديدة، وخصوصًا مع نمو شبكات الاتصال، ووسائل التواصل الاجتماعي، وشبكات الإنترنت التي باتت تخترق أي حالة هيكلية باتجاهات مختلفة.

قدمت أبحاث عديدة قراءات مهمة في التحول التاريخي الذي يصوغ شكل العالم على نحو شبكي، أهمها ما قدمه، مانويل كاستلز، في كتابه صعود مجتمع الشبكات، ولاحقًا في كتابه شبكات الأمل والغضب[89]، وفي محاولة لتلخيص هذه المقاربة يقتبس، دارن بارني، عن، كاستلز، «ثمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد، وتكون هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل وثماره تعديلاً جوهريًا في نواحي الإنتاج والتجربة والقوة والثقافة»[90].

في محاولة لتبسيط هذا النقاش ولأنه لا يمثل مركز بحثنا، فإننا نلخص ما أردناه مما سبق، بأن التحولات في بنى المؤسسات ليست تحولات منقطعة عما يجري في محيطها، بقدر ما أنها تمثل استجابة لمستجدات أوسع على صعيد الدولة والمؤسسات والثقافة والهوية، وتمثل الاستجابة لهذه التغيرات على صعيد بنية المؤسسات، التي تمثل الأحزاب صنفًا من أصنافها، نوعًا من أنواع إدراك «لغة العصر» ومحاولة تعظيم الاستفادة من تحولاته.

---

(89) مانويل كاستلز، مترجم، شبكات الأمل والغضب: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2017).

(90) دارن بارني، مترجم، المجتمع الشبكي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2015) 12.

إننا عندما نتحدث عن تحول في بنية حزب ما إلى نموذج أكثر شبكية، فنحن نتحدث عن مواكبة إيجابية للتطورات، فكما يمثل استخدام منصات التواصل الاجتماعي وسيلة أكثر تطورًا وفاعلية اليوم من التلفاز، فهذا أيضًا يقاس على ما يتعلق بتوسيع هياكل المؤسسات، وجعلها أكثر مرونة. لأنه بات من الواضح أن الواقع السياسي والاجتماعي اليوم بحاجة إلى هياكل ذات قدرة تفاعلية أكبر، من حيث المرونة والسرعة، وأيضًا السعة.

من هنا تجدر الإشارة إلى أنه وفي الوقت الذي تظهر الحاجة إلى نماذج عمل أكثر مرونة، ما زالت الأحزاب الأردنية تحافظ على هياكلها المركزية حتى بعد التحديث، وكنا قد قدمنا في معهد السياسية والمجتمع مجموعة من التوصيات في حوارات خضناها خلال دراستنا الأولى «على أعتاب التحول»، أو خلال مشروع «التخطيط الاستراتيجي"، تنوه إلى ضرورة الأخذ بالنماذج الحديثة فيما يتعلق بتوسيع هياكلها أفقيًا على حساب الشكل الهرمي المعتاد، إذا ما أرادت الأحزاب أن تحقق وصولاً أكثر كفاءة وتأثير، والأهم؛ نموذج عمل أكثر قدرة على الاستقطاب، وعلى منح خيارات أكثر اتساعًا للناشطين المختلفين من فئات عمرية، وثقافات عملية متنوعة.

لقد حققت بعض الأحزاب خروقات بسيطة على هذا الصعيد، وهو ما سنشرحه لاحقًا خصوصًا عندما نتعرض لأقسام الشباب والمرأة، حيث طورت بعض الأحزاب قطاعات أو أجنحة شبابية لدها نوع من الاستقلالية لكن يغلب على الأحزاب وحتى هذه التي حاولت تعريض رأس الهرم قليلاً؛ أنها تركز السلطة والقرارات النهائية في يد المكتب السياسي. وهنا تلزم الإشارة أن الشبكية التي نتحدث عنها تتجاوز كونها هيكلية صرفة، بمعنى توسيع الهيكل وفقط؛ بل إنها تعني أيضًا أن يتم العمل على توزيع بعض صلاحيات المركز إلى هذه العقد الشبكية التي يتم استحداثها، أو إشراكها فيها.

أولاً: التراتب الهرمي والهيئات الحزبية

تعتمد معظم الأحزاب السياسية في البلاد، هرمًا من ثلاث طبقات تمثل الهيئات الحزبية، تبدأ من الهيئة العامة فالمجلس المركزي وصولاً إلى المكتب السياسي.

الهيئة العامة: تمثل الهيئة العامة للحزب كافة أعضاء المنتسبين في الحزب، وتحدد بعض الأحزاب ميزات للعضوية الحزبية مرتبطة بمدة العضوية، مثل تقييد التصويت مثلاً في العام الأول من الانتساب، ولكن في الغالب، فإن كل المنتسبين للحزب يمثلون الهيئة العامة، ويحق لهم التصويت لانتخاب المجلس المركزي.

المجلس المركزي: يمثل المجلس المركزي في الأحزاب، أو ما يسمّى أحيانًا المؤتمر العام، أو مجلس الشورى، البرلمان الحزبي، الذي يمثل القواعد الحزبية، ويتم انتخابه مباشرة من قبل الهيئة العامة، وذلك إما عن طريق الأعضاء في فروع المناطق. تحدد في كثير من الأحزاب خصائص بسيطة لمن يحق لهم الترشح لعضوية هذه الهيئة الحزبية، مثل مدة معينة من الانتساب للحزب. كما أن المجلس المركزي هو الذي يعمل على اختيار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المكتب السياسي للحزب.

المكتب السياسي: يمثل المكتب السياسي، أو ما يسمّى أحيانًا المكتب التنفيذي، أو الأمانة العامة، الحكومة الحزبية، التي تمثل البرلمان الحزبي، ويتم انتخابه من أعضاء المجلس المركزي. عادةً ما يمثل المكتب السياسي الهيئة القيادية العليا في الأحزاب، ويكون رئيسها هو رئيس الحزب أو أمينه العام، كما يتم انتخابه ونائبه في بعض الأحيان بشكل مباشر من المجلس المركزي، وفي أحيان أخرى يتم انتخابه داخل المكتب السياسي. في حين يترك له أن يختار مجموعة

من الأعضاء ليشكلوا حكومته الحزبية ويصوت عليها المجلس المركزي أحيانًا، إلا أن بعض الأحزاب يختار فيها المجلس المركزي كامل أعضاء المكتب مباشرةً.

المحكمة الحزبية: إلى جانب هذا الهيكل، عادةً ما توجد المحكمة الحزبية، أو هيئة الانضباط، وهي التي تبت في الخلافات أو المخالفات الحزبية، ويتم انتخابها وفقًا للممارسة الفضلى من الهيئة العامة، ولكنها قد تختار من المجلس المركزي.

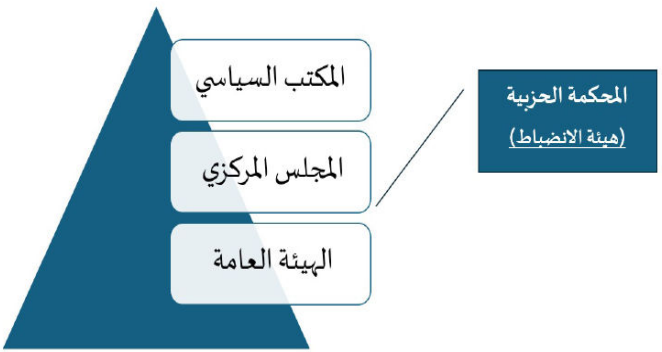

من المهم أن ننوه هنا أن بعض الأحزاب السياسية امتلكت هيئات استشارية إلى جانب الهيئات التشريعية والتنفيذية، مثل مجالس الحكماء، أو مجالس المستشارين، ويكون دور هذه الهيئات أن تعمل على مناقشة القرارات الحزبية مع هذه الهيئات، مقدمةً توصيات أو توجهات عامة تفضيلية، وأحيانًا ينص النظام الداخلي للحزب على إلزامية الأخذ بهذه التوصيات، في حين تكون هذه التوصيات غير ملزمة في غالب الأحزاب.

إن أهمية التراتب الهرمي في المؤسسات الحزبية تكمن في أنه يمنح الشرعية للهيئات المختلفة، فيمثل هذا التراتب عمليًا؛ أداة تعميم الشرعية على مختلف أجزاء الحزب عبر العمليات الانتخابية التي تتوجه من أوسع قاعدة حزبية «الأفراد»، إلى ما يتم من انتخاب على مستويات عليا في المجالس المركزية أو المكاتب السياسية، يعمل على ضمان التمثيل وإكساب الشرعية بشكل أساسي، ومع أن الشرعية بالتأكيد هي أحد أنواع القوة التي تساهم في صناعة القرار السياسي، وفي توجيه المؤسسة، إلا أنه لا يمكننا وصف عمليات صنع القرار في الأحزاب السياسية، كما في الدول أيضًا، كأنها وليدة هذه التراتبيات الهرمية وحسب، وكأنها العامل الوحيد في صناعة القرار، حيث أنه وفي كثير من الأحيان تتداخل أنواع أخرى من القوة أو الشرعية مع سلطة التراتب والتصدير الهرمي وتكون مؤثر كبير في عملية صناعة القرار.

يتعلق ما قدمناه هنا بتراتب الهيئات الحزبية، وهو غير مختلف في معظم الأحزاب، وسنعرض لاحقًا الهياكل الحزبية، وبنية المؤسسة التي تعرض توزيعات تخصصية ومناطقية، وهنا يكمن عادةً التفاوت بين الأحزاب، فعلى الرغم من كون البنى الحزبية في غالبها مركزية هرمية، إلا أن بعض الأحزاب تمكنت من توسيع هياكلها الهرمية لتكون أكثر مرونةً من خلال الأجنحة والإدارات والأقسام المتخصصة في الحزب، أو من خلال الشراكات مع مؤسسات مجتمع مدني أو مراكز معينة تتيح للحزب أن يقلل من سطوة مركزيته.

إن الصورة المثالية للتراتبية المبنية على أساس ديمقراطي وباستخدام الانتخاب، والصورة المثالية لتخصصية الهياكل البيروقراطية، كلاهما تكونان مضللتين في كثير من الأحيان عن طريق إغفال أن كل من التخصصية والهيكل البيروقراطي، والانتخاب

والعملية الانتخابية إنما هي أدوات للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الشراكة، وأعلى قدر ممكن من الشفافية، لكنها حتمًا لا تتحول لتكون القنوات الوحيدة للتأثير في عمليات التصدير وصنع القرار. من هنا لابد أن نشير إلى أن هناك مصادر قوة عديدة متعلقة بامتلاك المعلومات، وامتلاك الموارد، والعلاقات السياسية والاجتماعية، تمثل أوزان قوة بمثل ما تمثله هذه الهياكل. القصد من إدراج هذه الملاحظات هنا، أنه لا يمكن التعويل على الدراسة وفهم أشكال وأنواع التراتبيات المؤسسية للتمكّن من تطويعها والاستفادة منها، بل إنه من الضروري أن يتم فهم المؤثرات الأخرى ومصادر القوة الكامنة داخل هذه البنى وخارجها.

وفي هذا الصدد لابد أن نتوقف قليلاً عند نقاش مهم متعلق بهذا النوع من القوة غير الظاهرة، هنا لابد أن نقف وننزع تلك العباءة التي يتم إلقاؤها دائمًا فوق هذه الأنواع من مصادر القوة، المتعلقة بإحراز قادة أو تيارات معينة رصيدًا من القوة نتيجة «**امتيازات مستمدة من أوضاعهم**» في المؤسسة، مثل اتصالهم بالمعلومات، والأراشيف، وقدرتهم على تحريك الموارد، وامتلاكهم ممثلين في الأجهزة الإدارية والتنفيذية، أو امتلاكهم قوة شعبية وشهرة تمكنهم أحيانًا من الاستفادة من الأنظمة الداخلية بأشكال غير ممكنة لغيرهم، لدرجة أن أنواع من الشرعية الجماهيرية، أو الكاريزمية، أو الإدارية، قد تتيح لهم أن يصدروا تفسيراتهم الخاصة لهذه اللوائح الداخلية، أو السيطرة على قرارات الحزب الكبرى.

إن هذه الأنواع من القوة غالبًا ما تكون «**مُتَّهمة**» وموصومة بأنها نوع من أنواع «الشيطنة السياسية». لأنه تم تصويرها غالبًا على أنها من خارج «النطاق الطبيعي» لمصادر القوة المتفق عليها، والتي يمتلك الجميع طريقًا للوصول إليها. إلا أن مصادر القوة هذه مصادر حاضرة

فعليًا ولا يمكن تقييد حضورها أو منع أحد من استخدامها. والأصل أن تنتقل الأحزاب السياسية والناشطين والقيادات في مختلف مواقع العمل السياسي إلى مربع محاولة فهم هذه القوى الناعمة المتجاوزة لما هو موجود في الهياكل، والعمليات الديمقراطية، والأدوات الصريحة. وهنا بالتأكيد لا نعمل على منح الشرعية لعمليات «كولسة» وانتهاك للقوانين واللوائح، والتوجه نحو استخدام مصادر قوة لاحتكار السلطة والفساد وما شابه ذلك، بل نتحدث عن حقيقة أن هذه الأنواع من القوة والقدرة على التأثير هي بالفعل موجودة ولا يمكن تجاهلها، وهي تعمل إلى جانب القوة الكامنة في الهياكل والأنظمة ويمكنها أن تتفاعل معها صانعةً نموذج أكثر شفافية وينطوي على أكبر قدر من المحددات التي تسعى إلى ضمان عدم تشغيل مصادر القوة هذه لتكريس نزعات سلطوية، أو تنفّعية.

وإذا ما أردنا أن نختم هذا النقاش بخلاصة، فإن القول أن اللوائح والأنظمة والهياكل تهدف بشكل أساسي لا إلى احتكار القوة في ذاتها، بل هي تعمل كضمانات لعدم تغول أشكال القوة الأخرى، لأن هذا أقصى ما يمكن أن تقدمه أصلاً. وبالتالي فإن العاملين في السياسة عليهم أن يراعوا ذات القدر من الاهتمام في فهم مصادر القوة الناعمة داخل الأحزاب أو خارجها في التفاعل مع المكونات السياسية الأخرى، وأن لا يتجهوا نتيجة التركيز الكبير اليوم على تطوير العمل الحزبي، وبناء مؤسساته، إلى فهم العمل الحزبي بصورة اختزالية تجرده من حقيقة تنافسيته الشرسة، وانطوائه على ما يتجاوز الإدارة والمأسسة، وعلى الرغم من استفادته الكبيرة من أشكال العمل المؤسسي، وعمل مؤسسات المجتمع المدني، أو القطاعات الإنتاجية والخدمية حكومية أو خاصة.

ثانيًا: الهياكل المؤسسية الحزبية

عندما نتحدث عن الهياكل المؤسسية، فإننا على غير ما تحدثنا عنه في الجزء السابق، نتحدث عن شكل الجسم الإداري والتشغيلي في الحزب، أي «الهيكل البيروقراطي» الحزبي، وليس تراتب الهيئات الحزبية، التي تتدرج فيها مستويات التمثيل، في محاولات تركيز الشرعية وتكثيفها تصاعديًا من القواعد العريضة، إلى نطاق قيادي محصور.

من الصعب أن نحول دراستنا هنا إلى دراسة في الهياكل الإدارية، وندخل في تفاصيل الهياكل المؤسسية ونفككها كليًا، ونعلق على الفروقات فيما بينها، إلا أننا سنعمل على دراسة مجموعة هيئات متخصصة، نرى أنها أهم الأقسام الرديفة إلى جانب الهيكل الهرمي للحزب، أو التي تنبثق عنه، والأهم أن هذه الأقسام في شكلها أو طبيعة ارتباطها بهيكل الحزب الهرمي، تعبر إما عن حالة تركيز للهرمية والمركزية، أو عن حالة من توسيع مؤسسة الحزب أفقيًا، ومحاولة منحها مرونة أكبر، بمد الأقسام المختلفة فيها. وهنا نناقش كل من أقسام وأجنحة المرأة والشباب، إضافةً إلى أقسام الإعلام.

1- **أقسام الشباب:**

تعد أقسام الشباب أحد نماذج توسيع المؤسسة بشكل أفقي، ولكن هذا يعتمد على الشكل الذي تأخذه هذه الأقسام أو الأجنحة، فبعض الأشكال تعمل على تعزيز مركزية الحزب، في حين تعمل أشكال أخرى على توسيع قاعدته. تكاد تكون الأجسام الشبابية في جميع الأحزاب ذات شكل أقسام لها فروع في المحافظات.

في النماذج المركزية توجد صورتين لتمثيل الشباب، الأولى وهي الصورة التي يكون فيها فروع لأقسام الشباب تابعة لفروع الحزب في المحافظات، أم النموذج الآخر وهو الذي يكون فيه مكتب مركزي يتبع للأمانة العامة أو المكتب السياسي، وهذا المكتب يمتلك فروع في المحافظات. وعلى جميع الأحوال تحاول بعض الأحزاب أن تضمن الوزن الشبابي في عملية صناعة القرار من خلال حضورهم في المكتب السياسي أو في قيادة الحزب.

تميل الأحزاب التي تمتلك أقسام شبابية، سواءً امتلكت هذه الأقسام فروعًا أو لا، أن تمثل الشباب من خلال منصب قيادي في دائرة صنع القرار في الحزب، فمثلاً، **حزب عزم**[91]، **وحزب الميثاق**[92] **وحزب تيار الاتحاد الوطني**[93]، تمثل الشباب في قيادة الحزب عن طريق «مساعد أمين عام لشؤون الشباب» وفي **حزب تقدّم**[94] عن طريق» مساعد أمين عام للطلاب الجامعيين». وبالنسبة لحزب الميثاق فإن أقسام الشباب لديه تتوزع بتوزع فروع الحزب على المحافظات. إضافةً إلى تمثيله الشباب من خلال لجان في كل من المجالس السياسي والمركزي والاستشاري.

---

(91) مقابلة مع مساعد الأمين العام لشؤون الشباب لحزب عزم (د. أحمد الجماعات)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب في عمان/ ضاحية الرشيد.

(92) مقابلة مع الأمين العام لحزب الميثاق (د. محمد المومني)، بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ الدوار الرابع.

(93) مقابلة مع أمين عام حزب تيار الاتحاد الوطني د. علي الزبون، في 22 يونيو/ حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع .

(94) مقابلة مع الأمين العام لحزب تقدم (خالد البكار)، بتاريخ 29 مايو/أيار 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ ش. مكة.

أما الأحزاب التي تمتلك هيئات أو قطاعات شبابية، فإنها تساعد في توسيع الجسم الحزبي بصورة أكبر، من خلال وجود منظمة حزبية شبابية، تمتلك انتخاباتها الداخلية، وتصدر قيادتها بشكل مستقل. وهذا النموذج له صورتان أيضًا، النموذج شبه المركزي، الذي يمتلكه **حزب جبهة العمل الإسلامي**[95]، حيث يمتلك الحزب قطاع شبابي، تتم في داخله عملية انتخاب تصدر قيادة لهذا القطاع، ويتم تمثيلها في مجلس الشورى والمكتب التنفيذي للحزب، حيث يكون هناك مقعد مخصص في المكتب التنفيذي للقطاع الشبابي. ويمثل هذا القطاع أحد أهم قطاعات الحزب نشاطًا وفاعلية. وعلى الرغم من وجود هذا القطاع الذي يضم كافة شباب الحزب في المملكة، إلا أن الحزب أيضًا يمتلك أقسام شباب تتبع لكل فرع في المحافظات. كما أن بعض الكتل الطلابية التي تمثل الحزب لا تتبع له بنيويًا بصورة إدارية مثل «كتلة أهل الهمة» في الجامعة الأردنية ولا تشترط العضوية في الحزب. ويجدر هنا أن نشير إلى أن أحزابًا مثل **الوحدة الشعبية** تملتك صورة مشابهة من التعامل مع القطاع الشبابي لما هو موجود لدى حزب الجبهة.

أما الصورة الأخرى فهي التي يمتلكها **الحزب الديمقراطي الاجتماعي**[96]، حيث إن الحزب يمتلك جناحًا شبابيًا -شدا- شباب ديمقراطي اجتماعي، وهذا الجناح يمكن للشباب المنتسبين للحزب

(95) مقابلة مع أمين السر لحزب جبهة العمل الإسلامي (ثابت عساف)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024.

(96) مقابلة مع عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي ومسؤول الإعلام (وائل منسي)، بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع.

وغير المنتسبين، أن ينضموا إليه، ويشاركوا في أنشطته وصناعة قراراته وانتخاباته. وتكمن أهمية هذا القسم في استقلاليته البنيوية، والأهم من هذا، في قدرته على التوسع في الأوساط الاجتماعية دون تكليف أصدقاء الحزب أو القريبين منه الانتماء إليه، كما أن هذا الجناح يمتلك دورًا مهمًا ومركزيًا في كل من عمليات الاستقطاب، وعمليات التثقيف السياسي.

يمتلك **حزب إرادة** قسم شباب مركزي له فروع في المحافظات، وكما يعبر الحزب، من خلال مقابلتنا معه، فإن هذه الفروع تمتلك استقلالية كبيرة لتحديد ما تراه مناسبًا في نشاطاتها، كما يشير إلى أن هذا القسم يحتوى على مكتب خاص بالجامعات.[97] ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن الحزب امتلك دورًا نشيطًا في انتخابات الجامعات، من خلال تحالفات اجتماعية وشخصية، وعمليات استقطاب لمرشحين وناشطين. حيث إن الحزب تعامل بصورة أكثر مرونة، وأبدى ما يمكن أن نسميه سلوكًا شبكيًا فيما يخص عمله في الجامعات.

يمتلك كل من **حزب نماء**[98] **والحزب الوطني الإسلامي**[99] قسم شباب مركزي، وعلى العكس من نماء الذي لم يشارك في الانتخابات الطلابية في الجامعات، فإن حزب الوطني الإسلامي

(97) مقابلة حزب إرادة.

(98) مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب نماء وعضو المكتب السياسي د. صفاء الصمادي، بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2024 في معهد السياسة والمجتمع.

(99) مقابلة مع نائب الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي (محمد السرحان)، بتاريخ 12 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ تلاع العلي.

يشارك في الانتخابات عن طريق كتل حليفة وقريبة منه. ومع ذلك يشكو الحزب مؤخرًا من إشكاليات في تفعيل قسم الشباب والقدرة على استقطابهم.[100] كما يمتلك **حزب العمال**[101] هيئة للشباب، لكنه يرى أن الحزب لم يطور بعد قوة داخل الجامعات لتطوير نشاطه والمشاركة في الانتخابات.

ختامًا، يغلب على أقسام الشباب في الأحزاب أنها تتبع لبنية مركزية، وتأخذ شكلاً من أشكال الأقسام الإدارية الملحقة بالفروع الحزبية، وقليلة هي الأحزاب التي تشغل الأقسام الشبابية بصفتها قطاعات وهيئات ذات بنية مستقلة، وبعضها يلحقها في نهاية المطاف بالبنية الحزبية المركزية مثل جبهة العمل الإسلامي، وبعضها يبقيها في حالة من الاستقلالية الأكبر مثل حزب الديمقراطي الاجتماعي. ولكن بشكل عام، يبقى نشاط الأحزاب في الجامعات قليلاً إلى حد بعيد فيما عدا مجموعة من الأحزاب الجديدة التي اعتمدت على تحالفات اجتماعية بشكل أساسي لخوض الانتخابات، وبعض الأحزاب القديمة التي اعتمدت على قواعدها السياسية وكتلها القائمة أصلاً في الجامعات.

2- **أقسام المرأة:**

لا يختلف واقع أقسام المرأة كثيرًا عن ما يتعلق بالشباب، فمثلاً، نجد في كل من **حزب الميثاق وحزب إرادة، والديمقراطي الاجتماعي، وجبهة العمل الإسلامي، وعزم،**[102] هياكل مشابهة لما تملكه هذه الأحزاب بخصوص الشباب، فيمتلك حزب الجبهة قطاع للمرأة مشابه

(100) مقابلة مع حزب الائتلاف الوطني.

(101) مقابلة مع الأمين العام لحزب العمال (د. رلى الحروب)، بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 2024.

(102) أنظر: المراجع، مقابلات الأحزاب.

لقطاع الشباب، ويمتلك **إرادة** قسم للمرأة مستقل بذاته وله استراتيجية خاصة، وحسب المقابلة مع الحزب فإن قطاع المرأة غير ملزم بالرجوع المستمر إلى الأمانة العامة، وهو أكثر النماذج استقلالية بين الأحزاب، حيث أنه الحزب الوحيد الذي صرح بعدم ضرورة عودة القسم بالقرار مباشرة للأمانة العامة.[103] كما يمتلك **الديمقراطي الاجتماعي** منتدى «ندى» نساء ديمقراطيات اجتماعيات. كما أن حزب **تقدم** من الأحزاب التي تمتلك قطاعًا خاصًا بالمرأة ويرى الحزب أن من أهم أدواره ما هو مرتبط بالتوعية والتثقيف والتمكين.[104]

من الملفت للنظر أن الأحزاب اليسارية، **مثل حزب حشد**[105]، **وحزب الوحدة** مالت إلى التعبير عن تمثيل المرأة فيها من خلال روابط، تضم صديقات الحزب، و«الرفيقات»، اللواتي لا يُلزمن بالانتماء للحزب لكي ينتمين إلى هذه الروابط، مثل رابطة المرأة الأردنية، أو رابطة النساء الديمقراطيات.

من أهم ما يمكن ملاحظته بعد عملية التحديث السياسي، هو ارتفاع نسبة التمثيل الهيكلي للمرأة في الأحزاب، فبعد أن كانت هذه النسبة قرابة 28,5 % تصل الآن لقرابة 80 % ممن يملكون أقسام خاصة بالمرأة، و10 % يمتلكون روابط للمرأة أو أنها تكون مع الشباب في ذات القسم.

---

(103) مقابلة مع نائب الأمين العام للشؤون السياسية في حزب إرادة (إبراهيم العوران)، بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في أم أذينة.

(104) مقابلة مع الأمين العام لحزب تقدم (خالد البكار)، بتاريخ 29 مايو/أيار 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ ش. مكة.

(105) مقابلة مع عضو المكتب السياسي ومسؤول القطاع الشبابي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني- حشد- (محمد زرقان)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024.

على الرغم من هذا الصعود في تمثيل المرأة في الهياكل القيادية في الأحزاب، إلا أن هناك إشكالية واضحة فيما يتعلق بطريقة التعبير عن تواجد المرأة في الأحزاب وفهم تموضعها فيها، حيث أن 50 % من الأحزاب عبرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أن هذه الأقسام الخاصة بالمرأة هي أقسام تهتم بالتوعية، وقضايا متعلقة بالتمكين، والتوعية، وتكاد تحمل هذه الأقسام مهمة «تبشيرية» بخصوص المرأة أكثر من كونها تعبر عن دورها السياسي، وفهمها بذات الصورة التي يفهم فيها تواجد الشباب مثلاً في الأحزاب بأنه نوع من التمثيل السياسي لفئة شريكة في العمل الحزبي وصناعة القرار، وهذا يضع أسئلة حول طبيعة رؤية هذه الأحزاب لدور المرأة السياسي عمومًا.

3- أقسام الإعلام:

إن من أهم الأقسام المتخصصة في الأحزاب هي الأقسام المعنية بالقطاعات الإعلامية، ويمكن القول إنها أصبحت تمثل أحد أهم المعايير التي يتم تقييم الأحزاب وقوتها من خلالها. إن التغيرات الكبيرة التي طرأت على عالم الاتصال جعلت من الاستراتيجيات والأدوات الإعلامية تقع في مركز معادلات القوة والقدرة على التأثير على القواعد الاجتماعية، بل حتى على النخب، وعلى السرديات الكبرى، حيث باتت هذه الأدوات تستخدم اليوم في إعادة صناعة السردية، وبناء الهوية، ولم تعد فقط أداة للوصول، بل هي أداة لإعادة تشكيل المخيال الاجتماعي.

تفاوتت طريقة تعامل الأحزاب السياسية مع أدواتها الإعلامية، ولعدم توحد شكل الأقسام الإعلامية في الأحزاب، يصعب إلى حد بعيد إيجاد أداة معيارية لتقيمها من خلالها، ولكننا سنعتمد على بضعة معايير لنرى من خلالها تفاوت تعامل الأحزاب مع الإعلام فيها، وهي مدى اعتماد الأحزاب على مختصين وخبراء خارجين أو داخليين في العمل الإعلامي، ووضع الأحزاب لخطط استراتيجية طويلة المدى لأقسام الإعلام، وأنواع الأدوات الإعلامية التي يستخدمها الحزب.

- الاستعانة بالخبراء والشركات:

يمثل معيار الاستعانة بالخبراء معيارًا مهمًا على مستويات التخصصية التي وصلت إليها الأحزاب، إن اعتبار الإعلام مجالاً خاصًا بحاجة إلى مستوى متقدم من الإدارة المتقدمة، يعكس إلى حد بعيد مستويات متقدمة في فهم الحزب للتغيرات التي طرأت على المجال العام، والمؤثرات عليه، وكما ذكرنا في موقع سابق، فإن هذا يمثل فهمًا متقدمًا لما يمكن وصفه بـ «لغة هذا العصر»، حيث يقع الإعلام والإعلام الحديث في صلب هذه اللغة، بل ويشكل أبجديتها.

من 32 حزبًا أجريت معه المقابلات، فإن عشرة أحزاب فقط، هي حزب الميثاق، وإرادة، وعزم، والوحدويون، وتيار الاتحاد الوطني، وحزب جبهة العمل الإسلامي، والائتلاف الوطني، وتقدّم، وحصاد، والديمقراطي الاجتماعي هي الأحزاب التي عبّرت عن أنها تستعين بمختصين وخبراء وشركات خبيرة في مجال الإعلام للمساعدة في إدارة صفحاتها أو تشغيل خططها الإعلامية. أي 31 % من الأحزاب. وعلى التفاوت فيما بينها، حيث إن من هذه الأحزاب من يستعين بشركات متخصصة تابعة له، أو لأصدقاء الحزب أو بعض أعضائه، أو

أن البعض يقوم بشراء خدمات هذه المؤسسات، إلا أنهم جميعًا عبروا عن الاستعانة بهذه المؤسسات كجزء أساسي من عملهم الإعلامي.[106]

إن بقية الأحزاب عبرت عن حالة من الاكتفاء الذاتي من خبرات شبابها، ولكن الغالب عبر عن عدم الاستعانة بشركات وفقط، واكتفاء الحزب بما لديه من خبرات تطوعية من أعضاء الحزب. قد ترى بعض الأحزاب الخطط والاستراتيجيات الإعلامية جزءًا من الأعمال التي لا يجب أن تخرج خارج نطاق المؤسسة الحزبية باعتبارها جزء من قوتها، إلا أن ما أظهرته المقابلات، أن الأحزاب التي لا تستعين بمختصين تقع بين صنفين، الأول وهي الأحزاب التي لا تستطيع أن تتدبر كلف مثل هذه الاستشارات المتخصصة، أو الأحزاب التي تعد الأمر مركزيًا ومهمًا لدرجة الاستعانة بخبرات خارجية تمتلك خبرة تتجاوز خبرات متطوعيها الحزبيين.

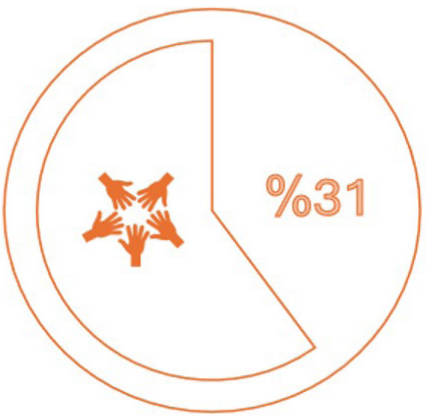

أحزاب تستعين بأفراد ومؤسسات خبيرة صديقة أو من خارج بنيتها الحزبية

(106) أنظر الملاحق، مقابلات الأحزاب.

- **الخطط والاستراتيجيات الإعلامية:**

تمثل الخطط والاستراتيجيات الإعلامية رديفًا مهمًا للاستعانة بالخبراء، فالخطط الاستراتيجية تتجاوز كونها أدوات تعزيز إداري وتشغيلي، بل تلعب دورًا مركزيًا على صعيد ترسيخ الهوية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأعمال الإعلامية حتى وإن ساهمت فيها مؤسسات خبيرة من الخارج، فإن روح هذه الأعمال، والرسالة التي سيتم تضمينها، هي في الأصل من توليد الأحزاب ودوائرها المختصة، وتقع المهمة الأساسية للمختصين في تحويل هذه المادة الخام إلى مادة إعلامية متنوعة الأشكال. ومتابعة بناء وتنفيذ هذه الخطط يمثل في مرحلة ما، نوع من أنواع متابعة تشكل هوية الحزب، الذي يساهم الإعلام بشكل أساسي فيه، فبقدر ما تساهم الهوية بقيادة الإعلام وتوجيهه، فإن له أثر واضح عليها وعلى طبيعة تخيل الناس لهذه الأحزاب.

إضافةً إلى الأحزاب التي ذكرناها سابقًا في محور الاستعانة بالخبراء والمتخصصين، فإن كل من حزب البناء والعمل، وحزب النهج، وحزب الوحدويون، أي 40 % من الأحزاب، هي التي أكدت على أن لها خطط استراتيجية إعلامية، ويتم رفعها للقيادة الحزبية واعتمادها، ويتم العمل على متابعتها، ومتابعة تنفيذها والتطوير عليها.

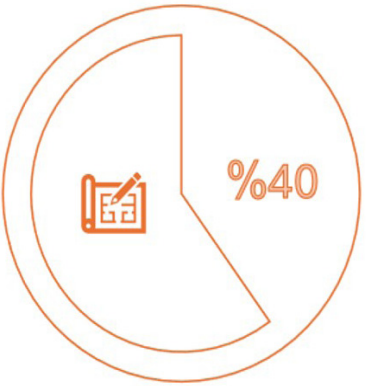

أحزاب تمتلك خطط استراتيجية لأقسامها الإعلامية

في حين أن الأحزاب الأخرى عبرت عن امتلاك أقسام، تدير صفحاتها الإعلامية، ولكنها لا تمتلك استراتيجيات طويلة المدى، بل وعبرت بعض الأحزاب عن أنه ونتيجة ارتباط الأقسام الإعلامية بشخص الناطق الإعلامي باسم الحزب فإن الاستراتيجية الإعلامية تتغير وفقًا لتلك الأدوات التي استخدمتها الأحزاب.[107]

- الأدوات الإعلامية التي تستخدمها الأحزاب:

من نفس المنطلق، فإن الأدوات أيضًا تمثل بطريقة أو بأخرى اللغة المعاصرة التي يستخدمها الناس، فانقلابات كبرى حدثت في السنوات

(107) المرجع السابق.

العشرة الأخيرة على صعيد الأدوات المستخدمة من قبل الفئات المختلفة في المجتمع للوصول إلى المعلومات، أو للتعبير عن الرأي، أو التواصل الفردي والجماعي. وأصبحت هذه التغيرات والمستجدات أهم التغيرات التي تتأثر بها الأحزاب السياسية للوصول إلى الفئات الاجتماعية ومحاولة استقطابها، وكسب تأييدها.

لم تعد اليوم مسألة التواصل بوسائل التواصل الاجتماعي متعلقة بنوع الأداة فقط، أي الوسائل التقليدية مثل التلفاز والجرائد والإذاعات، في منافسة الوسائل الحديثة من المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بل إننا اليوم نصل إلى مرحلة تشيخ فيها بعض أدوات التواصل الاجتماعية وتولد غيرها.

التغيرات اليوم باتت أكثر دقة وتأثيرًا في داخل الفضاء الإعلامي الحديث، بل ولربما على مستوى أدق، فليس الفارق بين منصة فيسبوك وتيك توك أو انستغرام فقط، بل في داخل هذه المنصات باتت الأدوات ذاتها، تعبر عن فئات متنوعة، ومختلفة، وبات فهم ما تعبر عنه هذه الأدوات بما يتجاوز الاختلاف في نوع التقنية والأداة، إلى تجاوز معانيها العمرية والفئوية.

في مراجعتنا لمقابلاتنا مع الأحزاب، عبرت كل الأحزاب تقريبًا عن استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، ولكن الأحزاب التي عرضت أنها تعتبر منصات التواصل الاجتماعي من وسائلها الأساسية في الوصول إلى الفئات الاجتماعية، وتمتلك خطط لها وتتابعها وتطورها باستمرار،

هي 9 أحزاب فقط، وهي حزب عزم، والديمقراطي الاجتماعي، والنهضة والعمال، وإرادة، ونماء، وجبهة العمل الإسلامي، والميثاق، وتقدم، وتيار الاتحاد الوطني. أي أن 28 % من الأحزاب تركز على وسائل التواصل الاجتماعي بصورة جدية مؤطرة بخطط ومنظمة مع خبراء ومختصين من داخل الحزب أو بشراكات خارجية.[108]

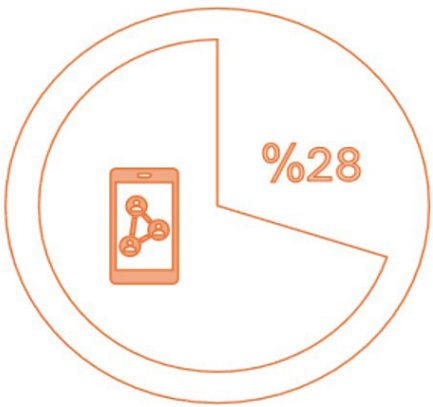

أحزاب تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصال أساسية

من أهم ما نود أن نشير إليه في نهاية هذا الفصل، أن هناك تغيرات كبيرة حصلت في الأحزاب السياسية، وكان أهم هذه التغيرات تغيرات كبيرة على صعيد توسع حالة الانتماء الحزبي، كما ترافق هذا التوسع مع حالة من تغير تركيبة الانتماء الحزبي على أصعدة الفئات الجندرية والعمرية، وهو ما شهد تحسنًا ملحوظًا، ولكن يبقى اختبار

(108) المرجع السابق

مدى عكس هذا التغيير لواقع المجتمع، ومدى جودته التمثيلة، بحاجة إلى دراسات تغوص في التركيبة الداخلية لهذه الأرقام وتوزيعاتها الجغرافية بصورة أكثر تفصيلاً.

أيضًا على صعيد التمثيل الهيكلي «النوعي»، فقد كان واضحًا أن انتقالاً نوعيًا حدث لنسبة الأحزاب التي تمتلك تمثيلاً هيكليًا للمرأة تحديدًا في بنيتها، وعلى الرغم من ذلك فإن النسب بخصوص تعبيرات الأحزاب عن طبيعة هذه الأقسام تطرح أسئلة كبيرة عن التصور العام للأحزاب عن دور المرأة السياسي.

الهياكل الحزبية لم تشهد تغيرات معتبرة على طبيعتها، إلا فيما نلاحظه بخصوص حمل مرحلة التحديث معها مستوى متقدمًا من التخصصية في داخل الأحزاب، وتوسع لأدوات الأحزاب المتخصصة وأقسامها الخاصة، على حساب اهتمام تقليدي بالبنية الهيكلية، التي تضم المكونات الكبرى من مجالس تنفيذية، ومجالس مركزية، أو هيئات عامة ومجالس شورى. فنرى اليوم أن هناك توسعًا لأقسام الإعلام والشباب والمرأة، وعلى الرغم من أن هذه الأقسام مازالت حتى اليوم تحاكي أشكالاً قد لا تبدو أنها مواكبة لأكثر أشكال الإدارة والتشغيل معاصرة، إلا أن توسعها بحد ذاته يمهد الطريق بهذا الاتجاه.

إن توسعة الهياكل أفقيًا، والقدرة على التوسع في الأوساط الاجتماعية، دون الحاجة إلى توسع كبير في بنية الحزب الهيكلية هي أكثر صور النجاح الحزبي الحديث. لأنها تعبر عن قدرة على إحداث

اختراق اجتماعي دون كلف بنيوية. وهذا يؤشر على تطور أدوات الأحزاب الناعمة التي تتوصل إلى أعماق المجتمعات. وإضافة إلى هذا، فإن قدرة الأحزاب اليوم على مواكبة التسارع الكبير الذي يحدث في مجال الإعلام، يعد علامة فارقة في قدرتها على مسابقة الأحزاب الأخرى، وقدرتها على عرض نفسها، والوصول إلى المجتمع، والأهم؛ أن هذه القدرة تعكس ذهنية هذه الأحزاب، ومدى فهمها لمتطلبات حاضرها، وحاضر مجتمعاتها، والتفاعل معها.

الفصل الرابع

الانتخابات النيابية وفق القواعد الجديدة

الفصل الرابع

الانتخابات النيابية وفق القواعد الجديدة

المقدمة:

حصاد العمل السياسي عمومًا، سواءً فيما إذا كان عملاً حزبيًا، أو أي شكل آخر بفواعل سياسية أخرى، هو في مرحلة الانتخابات، على الأقل في الدول الديمقراطية، أو شبه الديمقراطية، وتحديدًا تلك التي تشكل فيها الحياة النيابية، عنصرًا مفصليًا في صناعة السياسة العامة للبلاد. وكما هو معلوم، فإن يوم الانتخابات لا يمثل سوى رأس جبل الجليد لما يمكن أن نصفه «بالعملية الانتخابية»، حيث إن دراسات الانتخابات تتوسع من يوم الانتخابات، إلى الحملات الانتخابية وبرامج الأحزاب السياسية، وإلى التحالفات الحزبية والسياسية، الضمنية والصريحة، وتتوسع أيضًا إلى خطط وبرامج الفواعل السياسية على رأسها الأحزاب، وخصوصًا تلك الخطط المتعلقة بالاشتباك مع المجتمع واستقطاب قواعده المختلفة. وفي حين يختار البعض أن يبدأ دراسة الانتخابات من مرحلة تصميم قانون الانتخاب الذي يصوغ روح العملية، ويحدد وزنها، ويحدد منذ وقت مبكر فرص الفواعل فيها، كما يقود سلوكها واستراتيجياتها، فإن البعض الآخر يختار أن يعود إلى ما قبل ذلك ونحو مرحلة أكثر تأسيسية، ليناقش العقد الاجتماعي، والهويات الاجتماعية، وليناقش علاقات القوة التقليدية وشكل الأنظمة وكيفية تأثير كل هذه العوامل على الانتخابات. إلا أننا هنا، وعلى

الرغم من أننا عرجنا على كثير مما ذكرناه سابقًا بطريقة أو بأخرى في فصول الكتاب المختلفة، فإننا معنيون أكثر بتحديد نطاق نقاشنا عن الانتخابات ليكون حول، تصميم العملية الانتخابية، وقانونها، والتحالفات التي تنبني خلالها، مع بعض النقاش المتعلق بأهم التحولات التاريخية فيها أردنيًا، وبعض الإضاءات الضرورية إن لزم، فيما يخص بعض القضايا والتراكيب الاجتماعية.

سينقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور أساسية، في الجزء الأول سنقدم شرحًا لأهم التغيرات والمستجدات في قانون الانتخاب الأردني، ونعرض الآثار التي تترتب على تغيّره، سواء كان هذا على صعيد توجهات وسلوك القواعد الاجتماعية أو سلوكيات الفواعل السياسية. إضافةً إلى ما يفرضه القانون من تشكيل جديد للمشهد السياسي بتشكيله لمجلس النواب بشكل مختلف عما هو معتاد. بعد ذلك ننتقل لمناقشة أهم مصادر القوة التي ترتكز عليها الانتخابات في الأردن، سواء فيما يتعلق القواعد الاجتماعية، أو القواعد السياسية، أو مصادر التمويل، أو العلاقات والتحالفات مع المؤسسات المختلفة، وجماعات الضغط، وإن كانت الأخيرة ما تزال لا تحمل هوية واضحة في البلاد إلى اليوم، إلا أن هناك ما يمكن تسميته بجماعات ضغط ضمنية وغير صريحة. كما نناقش في هذا الجزء من الفصل ما تناولته الأدبيات السياسية عن دور الأحزاب السياسية كآلات انتخابية، وما يحتمه عليها هذا الدور من التزامات تجاه المراحل الانتخابية.

في القسم الثاني سنناقش كيف تشكّل المشهد الحزبي في الانتخابات؛ وما هي التحالفات الحزبية وعلى أيّ أساس بنيت، ثم

اختيار القوائم والمرشحين الممثلين للأحزاب وآليات ذلك، وفي القسم الثالث سنحلل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، بخاصة القوية، التي حققت مقاعد في مجلس النواب على صعيد القائمة الوطنية الحزبية، وكيف قامت بصياغة برامجها الانتخابية والقضايا التي جرى التركيز عليها.

إن رصد كل ما ذكرناه سابقًا على صعيد كافة الأحزاب الأردنية لربما يكون مهمة صعبة للغاية، ناهيك عن أن بعض الأحزاب لم تقرر خوض الانتخابات من الأساس، ولكننا سنحاول أن نحلل النمط العام الذي تسلكه الأحزاب في كل قضية من القضايا التي ذكرناها، مع محاولتنا أن ندرس حالات ونماذج لبعض الأحزاب التي ظهر معنا في الفصول السابقة أنها الأكثر انتشارًا وحضورًا، والتي ألقت بثقلها في العملية الانتخابية، لنختبر سلوك هذه الأحزاب بصورة محددة وبرامجها وحملاتها وطبيعة تحالفاتها.

مرةً أخرى، فإن مهمة هذا الفصل يغلب عليها أنها عملية مساهمة في تفكيك ألغاز العملية الانتخابية وآلية اشتغالها، أي أن أهم ما يقدمه، هو مساهمة في فهم هذه المحطة الدورية المهمة في العملية الديمقراطية، سعيًا إلى المساعدة في رفع كفاءة الممارسة المرتبطة بها. وعلى الرغم من أن المحتوى الذي يقدمه الكتاب في كثير من المراحل قد يشبه عملية تقييم لنجاح أدوات أو تقييم ممارسات، إلا أن هذا لا يتجاوز كونه جزءًا من عملية المساهمة في فهم «كيفيات» هذه المرحلة، وتعظيم فرص الاندماج في أفضل شكل ممكن.

أولاً: الأحزاب والقواعد الانتخابية الجديدة

قانون الانتخاب وصياغة مشهد جديد:

- محددات في قوانين الانتخاب:

إن أشهر أشكال قوانين الانتخاب يتم التعبير عنها من خلال محددين أساسيين؛ الأول، وهو الشكل الذي يتم الترشح به على الانتخابات، إذا ما كان ترشحًا فرديًا، أي أن الناخبين يصوتون لأفراد، أم ترشحًا جماعيًا بحيث يكون التصويت لِكتل، أي أن الناخب يختار مجموعة منتظمة في قائمة. أما المحدد الثاني فهو المتعلق بطبيعة القوائم الانتخابية، وتتحدد طبيعة القوائم الانتخابية بمحددين، الأول وهو النسبية -الأغلبية، والآخر وهو الفتح- والإغلاق.

تعني القوائم النسبية أنه يتم تحديد عدد المقاعد الفائزة من القائمة الحزبية، وفقًا لنسبة الأصوات التي تحرزها القائمة، حيث تتنافس القوائم على ما تحصله من نسبة المقترعين، فتفوز قائمة مثلاً بـ 40 % من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لأنها حصّلت مثلاً 40 % من الأصوات، وأخرى تحصل على 20 % من المقاعد المخصصة للدائرة لأنها حصلت ذات النسبة من الأصوات. في حين يمثل النقيض من هذا النموذج نموذج الأغلبية، وهو النموذج الذي تفوز به القائمة بـ 100 % من المقاعد عندما تحصل أعلى الأصوات، فلو حصلت القائمة 51 % من الأصوات فإنها تفوز بكافة مقاعد الدائرة، وفي حال ترشح أكثر من قائمتين على الدائرة، فيكفي للفوز أن تكون القائمة هي صاحبة أعلى الأصوات.

أما ما هو متعلق بإغلاق أو فتح القوائم، فهو ما يعني أنه بإمكان الناخبين أن يحددوا المرشح الذين يريدونه في داخل القائمة. وهذا

يعني أن ترتيب الأسماء في القائمة غير مهم، ولا يعني شيء أن يكون اسم المرشح هو الأول في القائمة، لأن الناخب يقوم بالتصويت للقائمة، وفي داخل القائمة أيضًا، ما يعني أن القائمة تعمل على فرز صاحب أو أصحاب أعلى الأصوات، وهو ما يحفز المنافسة الداخلية بين الأفراد المرشحين. والنقيض من هذا الشكل هي القائمة المغلقة، حيث إن القائمة المغلقة لا يمكن التصويت في داخلها، وإنما يتم التصويت لكامل الكتلة، وهذا يعني أنه لا يمكن تغير ترتيب المرشحين في القائمة، وهنا يكون من المهم ترتيب المرشحين داخل القائمة إذا كانت القائمة نسبية، حيث إن من يفوز هم أصحاب المراكز الأولى في القائمة.

من المهم أن نشير إلى أن نموذج الأغلبية لا يتأثر بقضية إغلاق القوائم وفتحها، لأنه يحتم نجاح كامل الكتلة. أما في نموذج النسبية، فيصبح من المهم تحديد إذا ما كانت القائمة مفتوحة أو مغلقة، لأن هذا يحدد قيمة الموقع في القائمة الانتخابية. حيث إن القوائم النسبية المفتوحة تتيح التنافس الداخلي، أما القوائم النسبية المغلقة فلا تنافس ويحدد فيها الترتيب مسبقًا بصورة غير قابلة للتغيير.

من أهم الإضافات التي يتم إلحاقها بقوانين الانتخابات هي العتبة الانتخابية، والعتبة هي حد أدنى من نسبة الأصوات يجب على القائمة أو الكتلة أن تصل لها لكي تحتسب أصواتها وتدخل في المنافسة. تلعب العتبة الانتخابية دورين أساسيين، الأول وهو أنه وتبعًا لبعض أنظمة الفرز، يمكن أن يفوز مرشحين حصلوا على عدد قليل من الأصوات مقارنةً بآخرين حصلوا عددًا أكبر من الأصوات نتيجة إحراز مرشح ما يسمّى «الباقي الأعلى» دون حصوله على ما يحقق له فعليًا

الفوز بمقعد نيابي. والدور الثاني وهو محاولة الدفع نحو تشكيل كتل أكبر حجمًا، بحيث تمنع العتبة تشتت المقاعد على مجموعة من الكتل، وتحصرها فيما يمكن اعتباره الحد الأدنى من الكتلة التصويتية التي تتيح له الولوج إلى قبة البرلمان، وبهذا يمكن تشكيل كتل برلمانية تصنع حالة التوازن بين التيارات المختلفة في البرلمان، وتعمل على تجميع التوجهات السياسية في أطر واضحة.

- قوانين الانتخاب الأردنية:

منذ عام 1989، لم يخض الأردنيون انتخابات حضرت فيها فكرة الكتل الحزبية بصورة واضحة، حيث صوت الأردنيون حينها وفقًا لقانون انتخاب الكتلة، ووفقًا لنموذج الأغلبية، أي أن الكتلة التي تحصّل أعلى قدر من الأصوات تفوز كافة مقاعدها في مواجهة الكتل الأخرى. وبعدها تغير قانون الانتخابات الذي أجريت عليه انتخابات عام 1993 لينتخب الأردنيون المجلس النيابي الثاني عشر ولمدة عقدين بعده، مجالسهم وفقًا لقانون الصوت الواحد، أي انتخاب الأفراد، وهو القانون الذي اعتبر أنه العائق الأساسي في وجه تكوين كتل وازنة في البرلمان وبناء حالة تكتلات فيه بوسعها أن تمثل وزنًا رقابيًا يوجه سلوك السلطات التنفيذية ويرفع من كفاءة رقابته عليها.

تغير قانون الانتخاب من الصوت الواحد لأول مرة عام 2013 عندما أضيفت فكرة القائمة الوطنية ليكون النظام نظامًا خليطًا، بحيث يملك الناخب صوتين، الأول يمنحه لقائمة وطنية، والثاني صوت يمنحه لفرد من دائرته، ولكن القائمة الوطنية حينها لم تكن حزبية، والأهم أنها لم تمتلك عتبة انتخابية. وفي هذه الحالة لم تساهم القائمة الوطنية في إفراز كتل انتخابية حقيقية، بل أفرزت مجموعة واسعة من الأفراد الذين ترشحوا على شكل كتل وطنية. تم تعديل قانون الانتخاب لأول مرة عام 2016 عندما طرح قانون القوائم النسبية المفتوحة. يمثل

قانون القوائم النسبية المفتوحة المرحلة الأولى في العودة إلى حال بناء الكتل على مستوى محلي، ولكن القائمة الوطنية غابت مع هذا القانون. وكانت الإشكالية الأساسية في قانون القائمة النسبية المفتوحة عدا عن كونها محلية فقط، ودون قائمة وطنية، أنه لم يتضمن عتبة انتخابية، كما أن فرز نتائج الانتخابات كان عن طريق نظام «أعلى البواقي». وفي هذه الحالة فإن القانون يتيح التنافس في داخل ذات الكتلة ويعيق بناء تكتلات صلبة، كما أنه بغياب العتبة والفرز وفقًا لأعلى البواقي، يسمح بتشتيت التكتلات ويوزع الفائزين على كتل عديدة حازت على أصوات قليلة.

استمر الانتخاب وفقًا لقانون الكتلة النسبية المفتوحة لدورتين، إلى حين تأسيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي حملت معها مقترحًا لقانون جديد للانتخابات. وأهم ما في هذا القانون أنه عمل على إعادة فكرة الصوتين، بحيث يمتلك الناخب صوت لقائمة وطنية، ولقائمة محلية. أما بالنسبة للقائمة المحلية فتم الحفاظ على نموذج القائمة النسبية المفتوحة من القانون السابق مع إضافة عتبة انتخابية بقيمة 7 % من أصوات الناخبين على الدائرة. ولكن الإضافة النوعية كانت بالقائمة الوطنية، التي اختلفت عن قائمة عام 2013 بأنه اشترط فيها أن تكون حزبية، كما أنها نسبية مغلقة وليست مفتوحة، إضافةً لكونها احتوت على عتبة انتخابية بقيمة 2,5 % وهو ما يكفي لتصدير نائب واحد على الأقل إلى البرلمان من مرشحي الكتلة.

- تبعات تغير قانون الانتخاب:

تكمن أهمية هذا التغير في قانون الانتخاب، أنه يفتح بابًا جديدًا من المنافسة، حيث هناك ما يقترب من ثلث المجلس لا يمكن الوصول لها بلا حزب سياسي وبرنامج انتخابي، بإمكانه على الأقل إقناع ما يقترب من أربعين ألف ناخب لتحصيل مقعد واحد منها. وهو ما من شأنه أن يطور لغة جديدة من لغات التواصل الاجتماعي

والسياسي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث لا يصبح التنافس ذو «الجهد المحدود» الذي يمثل رأس ماله رابطة الدم وتوزيع الجغرافيا، مصدرًا كافيًا للتنافس على السلطة والتمثيل فيها.

إن إجبارات هذه التغيرات لا تقتصر فقط على دفع النخب السياسية المتنافسة على السلطة في أن تقدم نفسها سياسيًا، وتبني برامجها ومشاريعها، بل تحتم عليها أن تعبر قواعدها الاجتماعية التقليدية نحو قواعد اجتماعية جديدة أكثر اتساعًا، وأكثر تنوعًا، ما يعني قدرتها على بناء هوية أكثر اقترابًا من الهوية الوطنية، العابرة للاختزالات الإقليمية أو الاجتماعية. وهنا تبدأ المساهمة الأساسية لقانون الانتخاب في دعم التوجهات السياسية للمساهمة في بناء الهوية السياسية والاجتماعية على مستويات وطنية. حيث تصبح هذه الهوية أكثر قدرة على صناعة نموذج الوحدة الوطنية، وبناء نموذج المجتمع الذي يتوحد على مبدأ المواطنة والتشارك في الهوية الوطنية، بدلاً من المجتمع الذي يتنافس كل جزء منه في مساحته الخاصة، معززًا هوية فرعية، دون حاجته للاختلاط بمكونات أخرى أو التفاهم معها على مشروع سياسي شامل.

بالطبع إلى جوار هذا، فإن قانون الانتخاب يعمل بالضرورة على «تطوير» العقد الاجتماعي في البلاد، ففي اللحظة الأولى التي نص فيها قانون الانتخاب على وجود قائمة وطنية، فتح الباب لأول مرة على توزيع مقاعد البرلمان بطريقة أكثر اعتدالاً بين منهج التوزيع وفقًا لاعتبارات جغرافية، وبين اعتبارات ديمغرافية، حيث إن التوزيع وفقًا لاعتبارات جغرافية مثلما كان سابقًا، وخصوصًا في دولة مثل الأردن، تأخذ فيها الجغرافيا معنى متعلق بالتركيبة الاجتماعية والقبلية، تميل إلى رفع وزن

الصوت الانتخابي لمكونات اجتماعية معينة، وتحديدًا المكونات الشرق أردنية، لتكون أكثر ثقلاً من وزن المكونات الاجتماعية في جغرافيا ذات كثافة سكانية عالية مثل عمّان، وإربد والزرقاء، والتي يتركز فيها بشكل أساسي المكونات الاجتماعية من أصول فلسطينية، فيما يدفع زيادة نسبة القائمة الحزبية الوطنية النسبية المغلقة إلى إعطاء الاعتبارات السياسية والوطنية وأماكن الثقل الديمغرافي في سماحة أكبر في التمثيل السياسي.

إن هذا القانون أخذ الخطوة الأولى باتجاه عدالة التمثيل السياسي، وينحى بمنحه التصويت بعدًا سياسيًا، فإنه قلص الفوارق بين أصوات المواطنين في المناطق المختلفة، ولا نقول هنا أنه وصل إلى حالة التمثيل المثالية، إلا أنه بالتأكيد يسير بالاتجاه الصحيح من إعادة منح الجميع حقًا متساويًا للمساهمة في صناعة القرار وتشكيل السلطة. ويمكن أن يتسارع تقليص هذه الفجوة في وزن التمثيل السياسي، وفقًا لطبيعة التغيير التي ستجري على قانون الانتخاب في الانتخابات القادمة والتي تليها، والتي سيتم فيها تحديد آلية رفع نسبة مقاعد الأحزاب في الدوائر الانتخابية. هذا التغيير ما كان ليتم لولا ما تحدثنا عنه سابقًا في الفصل الأول من الكتاب، عن ضرورة الشراكة بين الفواعل السياسية المختلفة القديمة والجديدة، لصناعة مشهد سياسي متزن، وانتقال ديمقراطي آمن.

موارد القوة في العملية الانتخابية:

بناءً على طبيعة المجتمعات تتغير طبيعة المؤثرات التي قد توجه نتائج أي عملية انتخابية. وهذا يستلزم أن تكون المؤسسات الحزبية على دراية متقدمة بالعوامل المؤثرة على المزاج العام، كما عليها أن

تكون متمكنة في فهم منظومة العلاقات في المجتمع. لأن فهم المؤثرات على المزاج العام هو ما يتيح للأحزاب أن تحاكيه، وتبني مشاريعها بالاعتماد عليه، ولربما يمكن القول إن الأكثر قدرة على فهم المزاج العام وتقلباته هو الأكثر قدرةً على حصد الدعم الشعبي. وهنا لابد أن نشير إلى أن هذا الفهم عليه أن يكون فهمًا عميقًا لما هو ثابت في كمحدد في خيال المجتمع ومنظومة قيمه، وما هو متغير ومضطرب تبعًا للأحداث الآنية، وبالتالي العمل على المزاوجة بين اشتراطات كل منهما.

أما النقطة الأخرى والمتعلقة بفهم منظومة العلاقات، فهي التي تتيح للمؤسسات الحزبية أن تكون قادرة على الاشتباك مع البنى الاجتماعية، ففهم القواعد التي تحرك هذه البنى هو ما يتيح الفرصة للأحزاب للنزول في ساحتها، والتعامل معها وكسب تأييدها، والبناء على التفاعلات فيما بينها بحيث تخدم هذه التفاعلات المؤسسة الحزبية، وتكون قادرة على تشغيلها بالطريقة الأنسب التي تحولها إلى رافعة انتخابية بدلاً من أن تكون تحدي يواجه الحزب السياسية.

في الوقت ذاته فإن القوة الذاتية في المؤسسة الحزبية، لها دور مهم ووازن في إدارة العملية الانتخابية، إضافةً على تموضعها وسط الفواعل السياسية، والمؤسسات العاملة في الفضاء العام. مثل مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات والأندية الشبابية. حيث تمثل هذه المؤسسات أحد أهم مصادر القوة لتطوير وصول المؤسسة الحزبية إلى القواعد الاجتماعية، ودعم البرنامج الانتخابي على أصعدة معنوية ومادية. سنقدم هنا مجموعة من مصادر القوة التي نعتبر أن الأحزاب

السياسية ترتكز عليها في تحسين فرصها في العمليات الانتخابية، وهي أولاً القوة الذاتية للحزب، القواعد الاجتماعية، ثم القواعد السياسية، والمؤسسات المجتمعية والأندية وأصحاب المصالح.

- القوة الذاتية:

تقع القوة للأحزاب على رأس قائمة محددات التحصيل الانتخابي، وهذا ليس لأن القوة الذاتية بحد ذاتها تمثل علامة فارقة، بل لأن معظم مصادر القوة الأخرى لا يمكن استثمارها والوصول إليها طالما أن القوة الذاتية التي تؤهل لتملك هذه المصادر غائبة. إن أشكال القوة الذاتية متعددة، ولا ترتبط فقط بشكل البناء المؤسسي وتتجاوزه إلى خطاب وهوية الحزب ومتانتهما، وحجم العضوية، وحجم الانتشار الجغرافي، وكفاءة الأجهزة الإعلامية، وطبيعة التعاقد الحزبي، وما يسمى «بالطاقة النضالية» والتي تستخدم للتعبير عن حجم الالتزام من قبل الأعضاء تجاه مشاريع الحزب، وهي التي يتم تغذيتها بطرق عدة أهمها الخطاب السياسي ومتانته، وقوة العلاقة التي يبنيها الحزب بأعضائه عن طريق القضية التي تمثل الأرضية التي تثبّت هذه العلاقة وتجعلها أكثر متانة. وبالطبع لا يغيب عن القوة المؤسسية ما يتعلق بالقوة المالية وتوفر الاقتدار المادي على تشغيل مشاريع وبرامج الحزب، بل وقدرته على الالتزام ببعض المخصصات تجاه متخصصين، وبعض الكوادر من حزبه، سواء التزامات أثمان أعمال ووظائف، أو مكافآت وصناديق دعم وما إلى ذلك من مصادر تطوير شبكة المصالح بين الحزب وأعضاءه، ناهيك عن امتداداته المؤسسية، ومشاريعه الخاصة التي تعود بعوائد رمزية أو مادية للمؤسسة الحزبية.

إن قدرة الحزب على توسيع قاعدته الحزبية لا تمثل رصيدًا انتخابيًا، بل تمثل خلايا نشطة للحشد الانتخابي، والعمل على البرامج والمشاريع، كما أن لأعداد المنتسبين للأحزاب قيمة معنوية، متعلقة لا بالرقم نفسه وبضخامته، بل بكونه تعبير عن مقدار الاختراق الاجتماعي الذي يستطيع الحزب أن يحققه، وخصوصًا إذا ما كانت هذه العضوية متسعة، وفي ذات الوقت منوعة تعبر عن جغرافيا واسعة. كما أن القاعدة الحزبية الواسعة تعود من خلال الاشتراكات الحزبية بنوع من أنواع الدعم المادي.

يمثل انتشار الأحزاب على مستوى بناه التحتية على الجغرافيا يشكل نوعًا من أنواع القوة التي قلنا سابقًا أنها قرينة بالقوة في الحضور في الواقع الافتراضي، إن الحضور الإعلامي للأحزاب واقتداره على تملك وزن ثقيل على منصات التواصل الاجتماعي، بالتزامن مع حضور إعلامي «ذكي» أكثر من كونه كثيف، يعد أحد أهم محددات بناء قاعدة شعبية داعمة للحزب، وتثبيتها والحفاظ عليها استراتيجيًا، ببناء اتصال مباشر معها.

إن من أهم عناصر القوة المؤسسية هو ما يتعلق بالإعلام وغيره من مأسسات تخصصية في داخل الأحزاب، كما أن امتلاك الحزب بنى تخصصية كفؤة، مبنية على الجدارة والخبرة، من شأنها أن تنقل الأحزاب إلى خانة من ضبط جودة المخرج السياسي والعملي، واستدامة الأعمال الحزبية، وتسريعها وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة المباشرة التي تتطلبها الطبيعة المتقلبة والتفاعلية للواقع السياسي. كما أنها تمكن الحزب من تحقيق إنجازات على كافة الأصعدة الأخرى آنفة الذكر.

أخيرًا، إن الخطاب السياسي للأحزاب يمثل الذخيرة المركزية، ورأس المال، الذي إن كان قابلاً للتداول، ويجد قاعدة يمكنها حمله، يمكنه أن يحقق مكتسبات حقيقية للأحزاب على صعيد انتخابي، وإلا فإن كل حالات التطوير المؤسسي، والتوسع الجغرافي والديمغرافي لا يمكنها أن تعود بطائل للأحزاب طالما أنها لم تكن في سياق تجذير الخطاب والهوية الحزبية، واستثمارها في المجتمعات التي يتم الاحتكاك بها. وكما أشرنا، فإن جودة الخطاب السياسي، ونقصد هنا جودته من ناحية موضوعية لا قيمية، أي صلابته، ومدى قوة حججه، ووضوحه، وسهولة الوصول إليه وفهمه، ومدى مراعاته للفئات التي يستهدفها، تمثل أهم محددات قدرة هذا الخطاب على تحصيل الفوائد التي يرجوها الحزب منه.

- الرافعة الاجتماعية:

على الرغم من التحولات الكبيرة في المجتمعات حول العالم، وفي المجتمع الأردني، وتراجع وزن الروابط الاجتماعية وخصوصًا الروابط الكبرى على حساب تطور خطاب الفردانية مع حالة العلمنة، إلا أن البنية الاجتماعية في الأردن ما زالت تحافظ على تموضع مهم خصوصًا على صعيد سياسي، وحتى إن تراجع دورها أحيانًا على أصعدة معينة، إلا أنه يتم استدعاؤها بشكل كبير وطارئ عند دق جرس الانتخابات. وهذا يبقيها أحد أهم الروافع في العملية السياسية عمومًا وليس فقط الانتخابات البرلمانية. وقد يعود هذا إلى أنه تم تجذير دور البنية الاجتماعية في المؤسسة السياسية على مدى عقود، وحتى إن كان يتم العمل اليوم على رفع مستوى التسييس في المجتمع، بمعنى رد تحركاته السياسية إلى قاعدة أكثر برامجية، وسياسية، من كونها اجتماعية،

فإن هذا لم يقع بعد، ويحتاج إلى وقت جيد حتى تتم عملية إعادة إنتاج العقل السياسي ليتجاوز هذه البنية، أو على الأقل يعيد توزينها في المعادلة السياسية.

من هنا يصبح فهم البنية الاجتماعية، والتراكيب العشائرية عبر الجغرافيا الأردنية، إحدى أولويات الأحزاب الراغبة في تعظيم أدوارها السياسية. وهنا نتحدث عن ضرورة فهم عقل «العشيرة» وآليات تفكيره، بحيث يتحتم على الأحزاب السياسية أن تتجاوز الخطاب التسطيحي في شرح طموح البنية العشائرية على أنه طموح في الحفاظ على التمثيل لمجرد التمثيل والحضور، أو تقديم نوع من الخطاب الوطني الذي بات يعتقد أنه ما يمثل هذا التيار الاجتماعي العريض. وبات من الضروري الارتقاء في فهم هذا العقل إلى المستوى الذي يعبر عنه بصفته قوة اجتماعية ذات مصالح ترغب في الحفاظ عليها، وعندما نتحدث عن المصالح فنحن نتحدث عنها بمستواها العميق المتمثل بالنفوذ وليس المصالح التنفيعية والخدمية. كما أنها مكونات وذات نظام علاقات خاص تحاول ألا يتم تجريفه والتعدي عليه.

ولا يطلب من القوى السياسية أن تتفق مع هذه المكونات على ما تعتقده، لكن المهم أن تفهمه، بما يتيح لها أن تحاكيه بهذا العمق عندما تحاول أن تحقق خروقات اجتماعية معينة، وكسب دعم وتأييد هذه الفئة. كما أن هذا مهم للوصول إلى مستوى من الصراحة في التفاوض مع هذه المكونات على دعمها وأفكارها في ذات الوقت.

إن البرلمان الأردني من اليوم وإلى ما يقرب من عقد، سيحافظ على أغلبية مقاعد يتم انتخابها عبر القوائم المحلية، التي تعتمد بشكل أساسي على المعادلة الاجتماعية، ما يستلزم من القوى السياسية أن

تتمكن من فهم طبيعة هذه المكونات والعمل على الاشتباك معها، وهذا يتطلب اندماجًا حقيقيًا معها في أنشطتها وحضورًا كثيفًا فيها. وهو ما يحتاج إلى وحدات في داخل الأحزاب تنظم حضور الحزب ونشاطه ومشاركته الاجتماعية على مستوى واع ومتقدم من الوعي. وعلى الرغم من أن هذه المشاركة قد تكون عفوية في كثير من الأحيان كون القواعد الحزبية هي في الأصل جزء من النسيج الاجتماعي؛ إلا أن الحرص على مأسسة هذا الاشتباك وجعله مؤثرًا، ومستدامًا، يمثل نقطة فارقة في جعله قادرًا على جلب عائدات سياسية للمؤسسة الحزبية.

ختامًا، تمثل قدرة الحزب على تحقيق اختراقات اجتماعية أحد أهم أوراقه الانتخابية، سواءً على صعيد الاختراق عن طريق الخطاب، أو من خلال بناء منظومة مصالح مشتركة مع هذه القواعد، أو من خلال اكتساب عناصر مهمة وذات وزن وجاهي في داخل القواعد الحزبية، كما يمثل الوصول المباشر إلى هذه القواعد، والانتشار الجغرافي محددًا مهمًا في القدرة على إقناع هذه القواعد بالاتصال معها.

- الرافعة السياسية:

لم تعهد البلاد تاريخيًا حالة أدلجة اجتماعية واسعة النطاق، لدرجة أن نتمكن من تسمية المجتمع الأردني وفقًا لتقسيمات سياسية كبرى، بل وعلى العكس فإن أغلب التيارات السياسية التي استحوذت على مساحات كبيرة من النقاش العام، أخذت في كثير من الأحيان وزنًا أكبر من وزنها الحقيقي في المجتمع، فيما عدا التيارات الإسلامية، التي تتقاطع هويتها مع الغالبية الاجتماعية ما يعظّم فرصها في الوصول إلى شريحة واسعة وعلى أسس غير سياسية أحيانًا. ولكننا اليوم، ومع تطور عملية التحديث السياسي، ومحاولة مأسستها للتنافس السياسي والحزبي، فإن قيمة القاعدة السياسية تزداد أهمية عما كانت عليه سابقًا.

إن بناء خطاب سياسي متين، يعبر عن هوية سياسية صريحة هو أول خطوات كسب القواعد المسيسة. ونقصد هنا بالقواعد السياسية، تلك القواعد التي قد تختار الحزب على أساس توجهه السياسي وخطابه الأيديولوجي، وبرنامجه الانتخابي، لا على أساس هويته الاجتماعية. ويعتبر بناء خطاب سياسي واضح وصريح مهم للغاية لأن القواعد المسيسة غير المنتمية غير معتادة على تكلف البحث والتنقيب عن المناسب لها سياسيًا، وتبذل في سبيل ذلك الحد الأدنى من الجهد. في حين تقع مسؤولية الوصول إلى هذه القواعد على المؤسسات الحزبية، وتمثل صراحة ووضوح الخطاب السياسي وتأطيره، الخطوة الأولى في تسهيل عملية الالتقاء في المنتصف مع هذه القواعد.

كما أن الهوية السياسية قد تحتمل مستوى عالٍ من المرونة في حالات الرخاء الاقتصادي والسياسي، ولكن في حالات الاضطراب، تصبح مسألة الصرامة في الخطاب السياسي حاجة ملحة. تميل القواعد الاجتماعية في ظل تطور المخاطر في محيطها إلى خطاب سياسي صارم وآمن يتخذ مواقف أكثر استقرارًا تجاه القضايا الكبرى التي تشغله، وفي حين قد تكون القواعد الاجتماعية أكثر اهتمامًا بخطاب سياسي على مستوى دقيق وجزئي أحيانًا، فإن القواعد المسيسة أكثر ميلاً للاعتناء بالمواقف الكلية، وترتفع قيمة هذا في منطقة ملتهبة مثل الشرق الأسط، وفي الأردن تحديدًا، الذي لا يمكنه تحت أي ظرف أن ينفك عن تأثير القضية الفلسطينية مثلاً على مزاج شارعه. إضافةً إلى ذلك فإن المواقف السياسية تجاه السياسيات الإقليمية، وطريقة إدارة الدولة ومسائل الحريات تصبح أكثر أهمية بالنسبة للقواعد المسيسة.

إن القواعد المسيسة التي نتحدث عنها هنا هي القواعد الاجتماعية التي تميل إلى الأخذ بعين الاعتبار محددات سياسية في اختيار من تنتخبه، ولكن القاعدة السياسية للأحزاب تتجاوز ذلك، فهي تتكون من المنتمين للحزب أولاً، ومؤازريه، ومن ثم القاعدة المسيسة في المجتمع التي تناولناها سابقًا. أما بالنسبة للفئات المؤازرة، والتي يبدو إرضاءها أكثر سهولة فإن المسألة معها تكون عمليًا أكثر تعقيدًا مما هي عليه فعلاً. حيث إن هذه القواعد تملك توقعات محددة، وأكثر دقة، وتتوقع من الحزب أن يلبي التزاماته السياسية، ويلتزم بمواقفه بصرامة. أما بالنسبة للقواعد في داخل المؤسسة الحزبية، وهي القواعد المنتمية، فإن دورها يكون مختلف إلى حد بعيد، إذ يتجاوز دورها كونها خزان انتخابي، بل إنها تمثل النواة الأساسية في التواصل مع القواعد الأخرى السياسية والاجتماعية، وتقديم خطاب الحزب والتسويق والحشد له. وتعتمد كفاءة هذه القاعدة على مصدر القوة الأول الذي تحدثنا عنه، والمتعلق بالقوة المؤسسية في الحزب، وقدرته على شحن كوادره وتعزيز الانتماء لديهم.

إن القاعدة المسيسة في العملية الانتخابية من أكثر القواعد الحساسة، والتي تتأثر بصورة كبيرة من مواقف قد تظهر على أنها بسيطة، ولكنها تبني موجة من الارتدادات التي قد تودي بهذه القاعدة كليًا، أو على الأقل تدفعها لاتخاذ مسار محايد، وهو آخر ما ترغبه الأحزاب السياسية بأن تخسر قواعدها الأكثر التزامًا. وبالتالي يترتب على الأحزاب أن تتعامل مع خطابها السياسي أخذة بعين الاعتبار مدى نقدية هذه القاعدة وحساسيتها.

العلاقات الحزبية والتموضع بين المؤسسات المختلفة:

لم تتطور في الأردن تجربة واضحة لجماعات ضغط سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بصورة صريحة، كما هو معهود في بعض الديمقراطيات القديمة، ولم تكن هناك تلك الصورة من التحالفات بين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والأندية والجمعيات والنقابات المختلفة، وقد يعود هذا إلى أن العمل الحزبي بقي إلى زمن قريب يصنف تحت بند «الأعمال الخطيرة» إن جاز التعبير، والذي صنع مسافة بينه وبين المؤسسات المختلفة التي تحاول أن لا تتورط في مجال عمل عام بقي موصومًا لفترات طويلة بأنه «باب للمتاعب»، على الأقل ليس علنًا، لدرجة بات فيها تحالف مؤسسة مع مؤسسة حزبية يأخذ على محمل الاستغراب لدرجة قد تقود إلى اعتباره «خرق للاصطلاحي» بل ويتهم هذا الفعل ويعتبر على أنه خرق لحالة النزاهة في العمل الحزبي.

على الرغم من كل ما تقوله هذه الصورة المركبة، من صعوبة بناء العلاقات بين المؤسسات الحزبية والمؤسسات الأخرى، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك تحالفات ضمنية حدثت بين أحزاب سياسية وتيارات أو مؤسسات نتيجة التقاء مصالح، أو تقارب الأفكار. ولكن اليوم ومع انفتاح الحالة الحزبية على مرحلة جديدة، فإن من المهم إدراك أن هذه التحالفات تمثل جزءًا لا يتجزأ من العملية السياسية، ومن روافع العمل الانتخابي، وأن العمل بدون التركيز عليها يمثل إهمالاً حقيقيًا لقطاع ذو وزن كبير من المجتمع ومؤسساته. وهنا نتحدث عن مختلف المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، أو الاستثماري، سواءً مؤسسات تعليم، أو مستشفيات، أو مؤسسات إعلامية وغيرها، أو جمعيات ثقافية، أو مراكز أبحاث، وكل ما يمكنه أن يشكل مساحة لدعم الخطاب السياسي، أو تمويل المؤسسة الحزبية أو العمل على تأمين الدعم اللوجستي أو المعنوي والفكري لها.

اختيار هؤلاء الشركاء يتطلب مبادرة حزبية، بالبحث عن الشركاء الذين تتوفر قاعدة مشتركة فكرية أو قيمية أو سياسية معهم، أو الشركاء الذين قد تتقاطع مصالحهم الاقتصادية أو الاجتماعية مع مصالح الحزب، ويمثل نجاح الحزب قضية مهمة لهم لتأمين مصالحهم. وقد يكون الداعمين في بعض الأحيان غير ممأسسين، بمعنى أنه قد تكون فئات إجتماعية، أو جماعات فكرية غير مؤطرة، وهو نمط ينمو في الفضاء العام حديثًا، ويمكن أحيانًا التمكن من التعامل مباشرة مع هذه الفئات وبناء تحالفات صريحة معها، أو حتى العمل على توجيه رسائل ضمنية لها في حال صعوبة التعامل معها كجسم مؤطر يساعد على كسب الدعم. وفي النهاية قد لا تكون تجربة بناء جماعات الضغط قريبة المنال اليوم، ولكن العمل على تجاوز الفضاءات الاعتيادية في التحالفات السياسية يمثل ضرورة للأحزاب اليوم.

دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية والتزاماتها:

على الرغم من التحولات الكبرى التي تطال أشكال الفواعل السياسية في الفضاء العام، ونمو أنواع مختلفة من الحركات السياسية، والأطر التيارات، وحركات الشباب، واستبدال الأدوات التقليدية بالأدوات الحديثة التي تطورت مع العولمة، إضافةً إلى التحديات التي تواجه الهويات السياسية التقليدية؛ إلا أن الأحزاب السياسية ما زالت حتى اليوم الفاعل الأكثر تأثيرًا على الأقل في المشهد السياسي الظاهر، وأداة المنافسة الأساسية في العمليات الانتخابية.

تتفاوت الأحزاب في طريقة تعاملها مع الانتخابات، سواءً على صعيد طرقها واستراتيجياتها في تحشيد قواعدها، أو على صعيد بنائها لبرنامجها الانتخابي، أو حتى مقاصدها من العملية الانتخابية،

بتحقيق أغلبية، أو الحفاظ على حضور تمثيلي، أو المساهمة في حكومات ائتلافية، ويعتمد هذا بشكل أساسي على نوع القاعدة الاجتماعية التي يمثلها الحزب، وهو بالضرورة ما يعبر عن نوع الحزب ذاته. ولكن رغم كل هذه التفاوتات، إلا أن الأحزاب السياسية عمومًا تمتلك مجموعة من الأدوار المشتركة في العملية الانتخابية، وهي الأدوار التي تتلخص بخمسة أدوار أساسية، وهي اختيار المرشحين للانتخابات، وصياغة برنامج انتخابي، وتعبئة الدعم للعملية الانتخابية، وتصدير قيادات وطنية، وبناء التحالفات.

تمثل المهمة الأولى للأحزاب، **اختيار المرشحين**، المهمة الأساسية التي تشكل محددًا قاعديًا لبقية المشروع الانتخابي، قد يرى البعض أن الأولوية في الأدوار الحزبية أن يتم بناء البرنامج الانتخابي في مرحلة مبكرة، ومن ثم اختيار المرشحين القادرين على تبني هذا المشروع، ودعمه وتمثيله، في حين ترى مدارس أخرى، أن هناك خطوطًا عريضة من محددات الحزب السياسي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين للعملية الانتخابية، ومن ثم يعمل الحزب على بناء البرنامج الانتخابي بالتعاون مع هؤلاء المرشحين، بحيث يكون البرنامج الانتخابي وليد العمل المشترك معهم، وهو ما يمنحهم قوة في تمثيل قواعد الاجتماعية داخل البرنامج، والحافز للسعي لأجله.

في اختيار المرشحين، هناك مجموعة من الاعتبارات، أولاً المتعلقة خصائص الأفراد المرشحين للانتخابات، حيث لابد أن يمتلك الأفراد الخصائص المؤهلة وفقًا للاعتبارات في المجتمعات التي يترشحون إليها، مثل تواجد القبول الاجتماعي لهؤلاء الأفراد، وامتلاكهم مصادر قوة رافعة لترشحهم مثل القوة المادية التي قد تساهم في دعم حملاتهم

الخاصة، وامتلاكهم تاريخ نضالي، أو حتى خبرات عملية ونخبوية تؤهلهم لحصد رضى الناخبين، وامتلاكهم للكاريزما والحضور الكفيل بإقناع الفئات الاجتماعية بجدارة الشخص للتمثيل. ولا يمكن إيجاد جميع هذه الخصائص غالبًا في فرد واحد، ولكن كلما امتلك الفرد المرشح مجموعة أكبر من هذه الخصائص، كلما ارتفعت فرصه في الانتخابات.

أما الاعتبارات الأخرى، فتتعلق بطبيعة علاقة الفرد في الحزب، وهو ما يحدد طبيعة علاقة الحزب بحملته، فالحزب قد يختار مرشحين من أعضائه أو مؤازريه، أما إذا ما كان العضو من داخل المؤسسة الحزبية فإن هذا يؤثر بشكل أساسي على الموقع الذي يريد الحزب تصديره إليه، فالقيادات الحزبية مثلاً قد يتم العمل على تصديرهم لما هو أبعد من البرلمان وهو ما سنتناوله لاحقًا.

أما بالنسبة للآليات، فالأحزاب ذات النزعة المركزية، تميل إلى تسمية مرشحيها عن طريق قيادة الحزب، بناءً على اعتبارات متعلقة بموقعهم الحزبي، أو معلوماتهم عن حالة انتمائهم، وما يسمى بالنزعة النضالية، حيث يمثل الترشيح في هذه الحالات نوعًا من أنواع المكافأة. أو على ما يمتلكونه من تقييم لفرصهم ومهاراتهم، وفي بعض الأحيان يتم العمل على عمليات تزكية واقتراحات يستنار بها من قبل القيادة، وفي النماذج الأقل مركزية يتم العمل على ترشيح الأفراد لنفسهم أو إجراء انتخابات داخلية. في النماذج الأقل مركزية والأكثر شبكية وقربًا من المجتمعات، تميل الأحزاب إلى إشراك القواعد الاجتماعية في اختيار المرشحين، من خلال أنواع مختلفة من جلسات المشاورة.

أما المهمة الثانية المتعلقة **بصياغة البرنامج الانتخابي** فتأخذ مجموعة من الاعتبارات، والاعتبار الأول هو مواقف الحزب السياسية والقيمية، وهو ما يمثل روح وهوية الحزب، التي تتشكل مبكرًا من نقاشات أعضاءه وتفضيلاتهم السياسية، لتمثل الاعتبارات المحددة والإطار الناظم لكل الفعل السياسي الخاص بالحزب، وهي أيضًا ما تمثل المحددات الأولية للبرنامج الانتخابي. ولكن على صعيد أكثر تفصيلاً، تمثل احتياجات وأولويات الفئات الاجتماعية التي يمثلها الحزب المحدد الثاني في بناء البرنامج الانتخاب، حيث إن هذا الجزء يقسم إلى قسمين، الأول وهو الأولويات والاحتياجات المادية والخدمية، والثاني هو الاعتبارات والأولويات المعنوية والرمزية. حيث يجب أن تمثل احتياجات هذه الفئات النواة الأساسية في البرنامج الانتخابي ليكون قادرًا على تحصيل أصواتها، بل ولكي يشكل البرنامج الانتخابي برنامجًا أقرب ما يكون إلى قضية خاصة بالنسبة لهم، ويتجاوز علاقتهم فيه من الموافقة عليه والتصويت له، إلى دعمه وكسب التأييد لأجله. أما الشق المعنوي والرمزي فهو الشق الذي يجب أن يصبغ كامل مكونات البرنامج الانتخابي.

وأخيرًا لابد أن يتضمن البرنامج الانتخابي على تصورات الحزب الاستراتيجية والكبرى للبلاد، وهذا الجزء يتضمن مشاريع تتجاوز الفئة التي تخدم الفئة الاجتماعية التي يمثلها الحزب، إلى فئات أخرى، أو إلى أولويات يراها الحزب وطنية. عمومًا، تمثل هذه المكونات، مكونات عامة، أو ما يشبه محاور أساسية رافعة في البرنامج الانتخابي ولا تمثل المكونات الوحيدة، ولا يمكن اختزال البرنامج الانتخابي عليها، ولكن غياب شيء منها قد يضر بصورة كبيرة في المشروع الانتخابي إلى حد بعيد.

أما **تعبئة الدعم**، وهي المهمة الثالثة، فتعني عمل الحزب على تنظيم عملية كسب التأييد والحملة الانتخابية بكافة أجزائها، ابتداءً من العمل على توفير الدعم المادي، والعمل على توفير القوى والموارد البشرية اللازمة للحملات الانتخابية، إضافةً إلى توفير المتخصصين والمؤسسات الذين تحتاجهم الحملات الانتخابية لتصميم البرامج والخطط العامة لها. إن هذا يتجاوز عملية حشد للموارد، إلى العمل على بناء هيكل كامل متخصص بإدارة العملية الانتخابية، ما يعني جهدًا مؤسسيًا فيه مستوى عالي من المتابعة والتخطيط الذي يضمن تفاعلاً سريعًا مع مستجدات الحملة. حيث إن الحملات الانتخابية تتعامل في الغالب مع طوارئ آنية تنتج عن تفاعل الحملة الانتخابية مع القواعد الاجتماعية، ومع الحملات الانتخابية الأخرى. كما يجدر بالأحزاب هنا أن تحشد كافة جهودها المتجاوزة لهيكلها الداخلي من شركاء ومؤسسات إعلامية واجتماعية بوسعها أن تساهم في فتح الطريق أمام برنامجها الانتخابي.

قد تمثل المهمة الرابعة، **اختيار القيادات الوطنية**، جزءًا من عملية اختيار المرشحين في البداية، إلا أن عملية اختيار القيادات الوطنية قد تحتاج إلى تجاوز عملية الترشيح والتعامل مع نتائج الانتخابات، والفائزين فيها. في وقت مبكر قد يعمل الحزب على تصدير مجموعة من رموزه، مثل رئيس الحزب أو أمينه العام، على أنه مرشحه لقيادة البرلمان، أو قيادة الحكومة، ومن مهمات الحزب أن يعمل على اختيار القادة الوطنيين القادرين على ضبط البرنامج الانتخابي وحمله، وكذلك القادرين على تمثيل الحزب في المواقع القيادية بصورة قوية، واستدامة مكاسب الحزب على أصعدة سياسية. وقد يحتاج الحزب في بعض الأحيان أن يعمل على تصدير قيادات وطنية من خارج قواعده خصوصًا في حال عدم قدرته على تصدير قيادات معينة في بعض المواقع، وقد تساهم هذه العملية في المهمة الأخيرة وهي عملية بناء التحالفات.

إن **بناء التحالفات**، عملية تعبر مجموعة من المراحل عبر فترة الانتخابات، والتحضير لها، حيث يمكن أن تكون التحالفات هي تحالفات مع قوى اجتماعية أو اقتصادية في مراحل مبكرة للحملة الانتخابية، لتوفير الدعم المادي والاجتماعي للحملة الانتخابية، على أن يتم تسديد ذلك بتمثيل الحزب لمصالح هؤلاء المتحالفين في البرلمان والحكومة والمواقع السياسية التي يصل إليها. كما يمكن أن تكون التحالفات مع أحزاب سياسية خلال الحملة الانتخابية مثل الترشح في قوائم موحدة مثلاً، أو الاتفاق على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينهم، وما نسميه عملية «إخلاء الساحات». حيث تعمل الأحزاب على إخلاء ساحات انتخابية لمصلحة أحزاب معينة، مقابل إخلاء تلك الأحزاب ساحات أخرى بالمقابل لمصلحة الحزب. كما يمكن للتحالفات أن تكون تحالفات بعد انتخابية، أي أنها تحصل في البرلمان لتشكيل الحكومة أو لبناء كتلة معارضة قوية، والوصول إلى نسبة التعطيل-الثلث المعطل- أو تحالفات تكتيكية لتمرير قرارات أو قوانين محددة تتقاطع فيها مصالح الحزب مع أحزاب أخرى.

إن عملية التحالف الاستراتيجي بين الأحزاب، والتي تمثل تحالفًا برلمانيًا، أو تحالف من اللحظة الأولى للترشح، عملية تكون أكثر سهولة في الغالب على الأحزاب السياسية على يمين ويسار الوسط، حيث إن هذه الأحزاب تمتلك مساحة وقاعدة مشتركة جيدة، تتيح لها مرونة في التحرك وتوسع خياراتها في التحالفات، بينما يصعب على الأحزاب السياسية على أطراف الطيف الحزبي أن تبني تحالفات مع الأحزاب الأخرى البعيدة عن موقعها السياسي بحيث يمثل هذا انتقالاً كبيرًا للحزب قد يؤدي لخسارته قواعده، أو إعادته لتعريف نفسه.

إن مجموعة المهام هذه تمثل أهم الأدوار التي يقوم بها الحزب خلال الحملة الانتخابية، وهي التي أدت ما ركز عليها تحدد مدى حضوره في الانتخابات، بالطبع تحدد طبيعة القواعد الاجتماعية، وطبيعة توجهات الحزب، وطبيعة قوانين الانتخاب، أي من هذه الأدوار سينال النصيب الأكبر من تركيز الحزب، لكن في العموم، تمثل كافة هذه الأدوار محاور مهمة يدور حولها نشاط الحزب في الانتخابات.

ختامًا، على الرغم من الدور المفصلي للسياقات العامة التي تجري في ها الانتخابات في الدول، وعلى الرغم من تأثير الأحداث الطارئة التي قد تؤثر في كثير من الأحيان على مجاري الانتخابات بطريقة أو بأخرى؛ إلا أن فهمًا متقدمًا لقوانين الانتخاب، وإدراكًا للإجبارات السياسية التي تصنعها، ومراعاة مصادر القوة التي يمكن للأحزاب أن تستقي منها الدعم الشعبي، والرصيد الانتخابي، إضافةً إلى مراعة الأدوار التي يحتمها الواقع السياسي على الأحزاب السياسية، من شأنه أن يخفف من وطأة التأثر بالسياقات والأحداث الطارئة، إضافةً إلى أنه يمّد أمام الأحزاب السياسية لنتائج إيجابية في الانتخابات المختلفة وليس الانتخابات البرلمانية فقط.

ثانيًا: المشهد الحزبي في الانتخابات؛ التحالفات والبرامج الانتخابية

ثمة ثلاث قضايا رئيسية تتعلّق بتحليل دور الأحزاب في الانتخابات النيابية، الأول يتعلق بتشكيل القوائم الانتخابية، بما يطرح جملة من الأسئلة المهمة؛ كيف تمّ تشكيل القوائم الانتخابية؟ ما هي التحالفات الحزبية في الانتخابات؟ كيف عملت الأحزاب على المواءمة والتكامل بين القوائم على المستوى الوطني والمستوى المحلي، الثاني يتعلّق بالبرامج الانتخابية، وهنا تطرح العديد من الأسئلة الرئيسية

في مقدمتها كيف قامت الأحزاب بصياغة البرامج الانتخابية؛ ما هي الآليات والأدوات التي أطّرت من خلالها برامجها الانتخابية؟ وما هي البنية الأساسية لهذه البرامج؟ ثم ما هي المحاور والقضايا التي ركزت عليها الأحزاب المختلفة في البرامج الانتخابية؟ أما الثالث فيتعلق بالحملات الانتخابية؛ وما يتعلق بها من أسئلة رئيسية، مثل: كيف بنت الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية؟ ما هي الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة في تصميم هذه الحملات؟ إلى أي مدى نجحت الأحزاب في تدشين حملات قادرة على مخاطبة القواعد الاجتماعية؟

بناء القوائم الحزبية في الانتخابات؛ وطنيًا ومحليًا:

دخلت الأحزاب السياسية الانتخابات عبر بوابتين رئيسيتين؛ الأولى القائمة الوطنية والثانية القوائم المحلية، على صعيد القائمة الوطنية شاركت أغلب الأحزاب التي قامت بتصويب أوضاعها في تقديم قوائم انتخابية، إما بصورة منفردة أو بالتحالف مع أحزاب أخرى، وخاضت 25 قائمة وطنية حزبية الانتخابات على مستوى الوطن، أمّا فيما يتعلّق بالدوائر المحلية فقد تباين سلوك الأحزاب، في حين انفرد حزب جبهة العمل الإسلامي بين كل الأحزاب السياسية بتسمية القائمة الوطنية والقوائم المحلية في أغلب المحافظات، وجميعها نزلت باسم الحزب وتحت شعاره، أما باقي الأحزاب فقد تنوعت تكتيكاتها الانتخابية بين طريقتين؛ الأولى الاكتفاء ببعض القوائم المحلية المحدودة في بعض المحافظات باسم الحزب، أو -وهو الأغلب الأعم- خوض المرشحين عن الحزب في القوائم المحلية الانتخابات بصورة فردية، ممثلين على الأغلب عن قواعدهم العشائرية والجغرافية، من دون الإشارة إلى حزب سياسي معين.

وفقًا لأرقام الهيئة المستقلة للانتخاب فإنّ عدد المترشحين من حزب إرادة في المحافظات بلغ 87 مرشحًا (بصفتهم الفردية بالطبع)،و53 عن حزب الميثاق، وعن الحزب الوطني الإسلامي 38، وحزب تقدم 37، وحزب الاتحاد الوطني 48، وعزم 23، وحزب جبهة العمل الإسلامي 35، والبناء الوطني 4، والبناء والعمل 1، والعمل 2، ونماء 2، والقدوة 1، والشعلة 2، والشباب الأردني 3، والعمال 7، والمستقبل والحياة 3، والأنصار 1، والديمقراطي الاجتماعي 9، والمدني الديمقراطي 3، والوفاء الوطني 1، والوحدة الشعبية (في قائمة موحدة في الدائرة الثانية في عمان) 6 مرشحين، والتكامل الوطني1.

وقد كان عدد المرشحين عن القائمة الوطنية الحزبية 686 مرشحًا، بينهم 499 ذكور، و187 إناث، وشباب 107 أقل من 35 عامًا. بينما ترشح عن الدوائر المحلية 954 مرشحًا، ضمن 174 قائمة محلية، 759 ذكورًا، و195 إناثًا، و60 مرشحًا شابًا (أقل من 35 عامًا).

تمثّلت المفارقة في العديد من المحافظات أنّ هنالك مرشحين عن أحزاب متنافسة، خاضوا الانتخابات في قوائم محلية مشتركة، ضد مرشحين من الحزب نفسه! بما كان يؤشر بصورة كاملة وواضحة على استمرار ظاهرة انفصال المرشحين الحزبيين في القوائم المحلية في المحافظات عن خطاباتهم والتزاماتهم وانتماءاتهم الحزبية، مما يعني أنّ التصويت على مستوى المحافظة لم يكن فيما يتعلّق بأغلب الأحزاب السياسية (باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية الذي خاض الانتخابات بقائمة محلية في الدائرة الثانية في العاصمة عمان، ولم يشارك على المستوى الوطني) مرتبطًا بعلاقة المرشح أو الناخب بحزب معين، بل اعتبرت الأحزاب المختلفة

الأبعاد العشائرية والجغرافية والاجتماعية بمثابة المعيار الرئيس في الانتخاب والاختيار، وفضّلت تجنب معركة المحافظات بما فيها من أبعاد عشائرية وجهورية.

وإذا كانت غالبية الأحزاب السياسية المشاركة فضّلت خوض الانتخابات بصورة منفردة، عبر تقديم قائمة وطنيـة، سواء مكتملة بـ 41 مقعدًا أو أقل بكثير من ذلك، فإنّ السبب الرئيس، كما أكد المشاركون في مجموعات العمل التي عقدها الفريق البحثي لهذه الدراسة، لم يكن مرتبطًا بالاختلاف أو التباين حول نقاط معينة في البرامج الانتخابية وإنما حول التفاهم على القائمة الوطنية وترتيب المرشّحين، كما سنلاحظ في بعض الأمثلة لاحقًا، وكما هو متوقع واجهت غالبية الأحزاب السياسية مشكلات كبيرة في اختيار القوائم الحزبية، مما أدى إلى استقالات وبيانات، وخلافات داخلية، حتى في أوساط أحزاب عريقة، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي (من أقدم الأحزاب السياسية)، إذ قدّم عبدالله العكايلة (النائب السابق، والقيادي الإسلامي السابق البارز) استقالته من الحزب غاضبًا، ونشرها مهاجمًا الحزب على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن تم إبلاغه بأنّه ليس الأول على القائمة، حتى قبل إعلانها، والحال كذلك عندما هاجم بعض الشباب في حزب إرادة الأمين العام واتهموه بأنّه طلب منهم أموالاً لشراء المقاعد الأولى في قائمة الحزب، ونشرت تلك الاتهامات على الإعلام، بل ذهبت إلى مكافحة الفساد للتحقيق فيها، لكن التحقيق لم يستكمل، وربما لا نبالغ بالقول بأنّ مشكلة وضع القائمة وترتيب الأسماء فيها كانت المهمة الثقيلة على كل الأحزاب وتسببت بمشكلات كبيرة داخلية وانشقاقات وحالات من الحرد، والاتهامات، فضلاً عن أنّها منعت من تشكيل وتركيب العديد من التحالفات الحزبية.

من الواضح أنّ هنالك **ثلاثة متغيرات** رئيسية ساهمت في تعزيز مشكلة التعامل مع القوائم على المستوى الوطني، وأدت إلى بروز الخلافات والمشكلات بسببها، **المتغير الأول** بالضرورة هو قانون الانتخاب نفسه، ونظام القائمة الحزبية الوطنية المغلقة النسبية، الذي يجعل من مسألة ترتيب القائمة مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، لأنّه يعطي الأولوية لحصة القائمة في مجلس النواب بحسب الترتيب بين أعضائها، مما جعل التنافس شديدًا داخل الحزب نفسه على المواقع الأولى، ونجم عنه أيضًا تعزيز دور «المال السياسي» والاعتبارات الجغرافية والعشائرية، حتى داخل القوائم الحزبية، في محاولة لكسب الأصوات العشائرية الكبرى على مستوى المملكة. أما **المتغير الثاني** فيتمثل -بالضرورة- بعدم تجذّر فلسفة العمل الحزبي، خلال العقود الماضية، إذ طغت على أغلب الأحزاب السياسية اعتبارات شخصية وجهوية في تأسيس الأحزاب، ولم تتكرّس مؤسسات حزبية قوية، تكون قادرة على ترجمة علاقة الفرد بالحزب من خلال العمل التنظيمي، ولا بناء قاعدة شعبية للحزب على أساس هويته وبرنامجه، بخاصة أنّ قانون الانتخاب جديد بالنسبة لغالبية الأحزاب والمواطنين، كما أنّ قانون الانتخاب الآخر جديد، مع عدم وجود فترة كافية ما بين تصويب الأحزاب السياسية لأوضاعها (بعد عام من إقرار القانون وصدوره) وبين الانتخابات النيابية، من دون تكريس معايير وتقاليد داخلية ومؤسسية وحتى شعبية في عملية اختيار القائمة وتحديد المرشحين ومواقعهم فيها. أما **المتغير الثالث** فيتمثّل في البنية الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأردني، التي تأقلمت خلال العقود السابقة على قوانين انتخاب تعطي الاعتبار للأبعاد العشائرية والجغرافية والشخصية، ولم تكن مستعدة بعد إلى هذه النقلة في معايير الاختيار على مستوى القائمة الوطنية والحزبية،

فأصبح اهتمام الأحزاب السياسية مرتبطًا بالمرشحين الذين يملكون قواعد اجتماعية وعشائرية والتمثيل الجغرافي أو القدرة على دفع الأموال التي تساعد في الحملة الانتخابية للحزب[109].

التحدي الآخر الذي واجه الأحزاب خلال عملية اختيار القوائم الحزبية تمثّل في الشفافية والمؤسسية؛ إذ وفقًا لأغلب الحزبيين المشاركين في الجلسات المركزة (التي عقدها فريق الدراسة، في عدد من المحافظات)، فقد تمّ إحالة عملية اختيار القائمة إما إلى الأمين العام والمكتب السياسي أو لجنة حزبية تم اختيارها من قبل الحزب، وبالرغم من أنّ هنالك معايير وضعت في العديد من الأحزاب لاختيار وترتيب القوائم الحزبية الوطنية، مثل أن يكون مؤهلاً على مستوى الثقافة والقدرات السياسية، وأن يكون لديه قاعدة جماهيرية وأن يكون هنالك تمثيل جغرافي داخل القائمة، فإنّ مجريات الاختيار داخل أغلب الأحزاب السياسية لم تكن شفافة، إذ بقيت المعايير هلامية من زاوية التطبيق العملي والنتائج، في حين برزت عامل آخر لدى أغلب الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة، في عملية اختيار الأسماء الأولى من القائمة، ويتمثل في «المساهمة المالية»، إذ كان هنالك اشتراط لدى كثير من الأحزاب على المرشحين في المقاعد الأولى أن يقوموا بعملية التبرع، ويكون حجم التبرع بحسب ترتيب المقعد، وهو أمر ارتبط بعدم وجود قدرات تمويلية للأحزاب السياسية لإدارة الحملات الانتخابية، وهي سياسة لجأت إليها كثير من الأحزاب عمليًا، بالرغم من أنّها أنكرت ذلك علنًا!

(109) حول المعايير في اختيار القائمة الحزبية والمشكلات التي واجهت الأحزاب: المجموعات المركزة في عمان والكرك وإربد والزرقاء التي عقدها فريق الدراسة مع ممثلين عن الأحزاب السياسية، مرجع سابق.

على صعيد المشهد الحزبي في الانتخابات، فقد اكتفت الأحزاب الكبيرة (من حيث العدد والانتشار الجغرافي) بقوائم فردية، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الميثاق، وحزب إرادة وتقدّم والوطني الإسلامي، ونماء وعزم والاتحاد الوطني وحزب العمال، والحال كذلك لأحزاب أخرى مثل الأرض المباركة والبناء الوطني والبناء والعمل والنهج الجديد، والتنمية الوطنية والتنمية والعدالة وحزب المستقبل والحياة وحزب الشورى وحزب رؤية وحزب العدالة والإصلاح والنهضة والعمال الديمقراطي وحزب الوفاء الوطني، في حين لجأت أحزاب أخرى إلى التحالفات الانتخابية، وخوض الانتخابات وفق تحالف حزبي (في محاولة لتجميع الأصوات واجتياز العتبة الانتخابية).

تمثّلت أبرز التحالفات الحزبية بتحالف حزبي نماء والعمل، وكان من الواضح بداية أنّهما سيتحالفان، مع وجود صلة مصاهرة بين الأمينين العامين للحزبين، وتمّ اختيار أمين عام حزب العمل ليكون رئيسًا للقائمة، وخاضت الانتخابات بـ 41 مرشحًا من كلا الحزبين.

على الطرف الآخر؛ فشلت الأحزاب اليسارية في بناء تحالف انتخابي، بسبب الخلاف على ترتيب القائمة الحزبية، إذ كان الحزب الشيوعي مصرًا على، حيدر الزبن، بأن يكون الرقم الأول، فرفضت الأحزاب الأخرى، مما أدى إلى نزول التيار اليساري عبر ثلاث بوابات؛ الأولى قائمة الحزب الشيوعي «طريقنا»، والثانية التيار الديمقراطي، الذي جمع كلاً من الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب المدني الديمقراطي، والثالث وهو النهوض، الذي ضمّ كلاً من حزب حشد (الشعب الديمقراطي الأردني)، وحزب حصاد وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني. المفارقة أنّ الأحزاب اختلفت على ترتيب القائمة،

وفقًا لمعلومات داخلية، وليس على البرنامج، بالرغم من مراجعة خطاب تلك الأحزاب مجتمعة تدفع إلى القول بأنّه لا يجمعهم سوى تعريف نفسها بأنّها يسارية، إذ هنالك تباين كبير في الأولويات والتركيبة الاجتماعية، والثقافية للأعضاء، فضلاً عن الخطاب السياسي بخاصة ما بين الأحزاب التي عرّفت نفسها بأنّها يسار الوسط (التيار الديمقراطي) والأحزاب اليسارية الأيديولوجية المعروفة مثل الشيوعي والبعثي الاشتراكي وحشد!

فيما يبدو كانت هنالك محاولة لاستنساخ تجربة الأحزاب اليسارية في فرنسا التي تمكنت من تشكيل جبهة موحدة وهزيمة اليمين الفرنسي، وربما كانت ملهمة للأحزاب الأردني لاستعادة حضور التيار اليساري، واستحضار تجربة «نمو» في النقابات المهنية، التي تمكنت من هزيمة الإسلاميين في نقابة المهندسين، وتشكلت من ممثلين عن أحزاب قومية ويسارية ومستقلين، لكن الخلافات والتباينات بين الأحزاب طغت على محاولات الوفاق والتوفيق، ولم ينجحوا في تشكيل قائمة موحدة.

من جهته فضّل حزب الوحدة الشعبية (وهو حزب يساري أيديولوجي) أن يخوض الانتخابات عبر قائمة محلية، وليس وطنية، وفي الدائرة الثانية في العاصمة عمان، وتحالف مع الحزب الشيوعي على الصعيد الوطني، كما سنذكر لاحقًا.

لم تنجح أغلب الأحزاب السياسية (بخاصة التي تأخذ طابعًا وسطيًا، سواء اتجهت إلى يمين الوسط المحافظ، كما هي حال حزب الميثاق الوطني والحزب الوطني الإسلامي، أو يسار الوسط كما هي حال إرادة، أو وسطي برامجي مثل تقدم) من تقديم أسماء

جديدة وشبابية في قيادة القوائم الانتخابية، ففي حزب الميثاق تقدم شخصيتان معروفتان القائمة (رئيس مجلس النواب السابق، أحمد الصفدي، والنائب السابق مازن القاضي)، وضمت تلك القوائم غالبًا نوابًا أو وزراء سابقين، في المراكز الأمامية، فيما تقدمت قائمة حزب عزم شقيقة الأمين العام للحزب، وحاول الحزب الشيوعي تقديم شخصيات جديدة، مثل حيدر الزبن، الذي لم يكن معروفًا في مراحل سابقة بانتمائه للحزب الشيوعي، ومن الواضح حاول الحزب الاستثمار في سمعة الزبن عندما كان مديرًا للمواصفات والمقاييس وما ظهر للإعلان عن دوره في مواجهة فساد بعض الشركات، كما برزت بعض الأسماء الشبابية في قائمة الحزب، مثل رئيس جناح الشباب أسامة أبو زين الدين والشابة سارة أباظة، وكانا ضمن ترتيب الأوائل من المرشحين، بالإضافة إلى وجود أسماء عريقة من قيادات الحزب في محافظات مختلفة من المملكة.

أحزاب وسطية أخرى خاضت الانتخابات من خلال تحالف انتخابي بعنوان «التحالف القومي الديمقراطي الأردني»، (وهي حزب الحركة القومية، حزب الشعلة، حزب القدوة، حزب الغد الأردني، حزب مساواة، حزب الشباب الأردني)، وهي عمومًا أحزاب ذات طابع وسطي، بالرغم من تعريف بعضها نفسه بالهوية القومية، مثل حزب الحركة القومية.

التحالف الآخر هو تحالف الوحدويون والوطني الدستوري إذ خاض الانتخابات بقائمة مشتركة أيضًا، ضمت 15 مرشحًا، كما يظهر بالدعاية الانتخابية للحزب (بالرغم من أنّ الإعلان الرسمي عن القائمة تحدث عن 24 مرشحًا!).[110]

(110) انظر: تحالف «الوحدويون والوطني الدستوري» يعلن عن أسماء مرشحي القائمة الحزبية – الأكاديمية الأردنية للتربية السياسية (jape-jordan.org)

إذا تجاوزنا الأحزاب الكبيرة، مثل جبهة العمل الإسلامي (نزل بقائمة كاملة)، وحزب الميثاق الوطني (قائمة كاملة بالمرشحين، وحزب إرادة (قائمة كاملة)، الحزب الوطني الإسلامي (36 مرشحًا)، وحزب تقدّم (21 مرشحًا).

على مستوى القوائم المحلية؛ حزب جبهة العمل الإسلامي الوحيد الذي أعلن عن مرشحيه بصورة رسمية في القوائم المحلية، وخاضها في أغلب المحافظات، وكان واضحًا في التركيز على عمان وإربد والزرقاء، إذ شارك بكل الدوائر فيها، بينما اكتفى بقائمة واحدة في كل محافظة (باستثناء؛ مأدبا، الطفيلة، معان، كوتا البدو، عجلون)، وقد ضمت القوائم المحلية لجبهة العمل الإسلامي مرشحين عن مقاعد الأقليات المرأة والشركس والمسيحيين، بينما اكتفت الأحزاب الأخرى بالترشيحات الفردية وتبني بعض القوائم المحلية من دون اعتبارها بصورة رسمية تمثيلاً للحزب، باستثناء حزب الوحدة الشعبية (كما أشرنا) الذي شارك بقائمة محلية واحدة في العاصمة عمان، من دون القائمة الوطنية.

في المقابل كانت الهيئة المستقلة للانتخاب قد أعلنت أسماء المترشحين والمترشحات الحزبيين في الدوائر المحلية، لخوض الانتخابات وعددهم 369، وفقًا لإفصاحات أحزابهم للهيئة، ومبينة أن فترة انتسابهم للأحزاب تفاوتت بين أكثر من 6 أشهر وأقل، مشددة على أنه ليس جميع المترشحين في القوائم الحزبية حزبيون. ولفتت الهيئة، إلى أن إجمالي عدد المترشحين على الدوائر المحلية 945، بينهم 369 حزبيون، بنسبة 38,6 %، موزعين على 18 دائرة انتخابية محلية، في حين أن عدد المترشحين لمقاعد الدائرة العامة المخصصة للأحزاب بلغ 686.

وكشفت الإحصائيات عن الدوائر المحلية، بأن أحزاب: الشورى، والبناء والعمل، والوفاء الوطني، والإصلاح والتجديد/حصاد، والقدوة، والأنصار، والتكامل الوطني، تقدموا بمترشح واحد فقط عن دائرة لكل منهم، بينما رشحت أحزاب: المستقبل والحياة والمدني الديمقراطي 3 مرشحين لكل منهما في 3 دوائر، وترشح عن حزبي نماء والعمل اثنان في دائرتين محليتين لكل منهما، في حين قدم «الشعلة» اثنين عن دائرة واحدة، و6 عن «الوحدة الشعبية» في دائرة واحدة، و35 عن «العمل الإسلامي» في 12 دائرة محلية، أما «الديمقراطي الاجتماعي» فترشح 9 في 9 دوائر محلية، و«الوطني الإسلامي» 38 في 15 دائرة، و«تقدم» 37 في 11 دائرة، و«إرادة» 87 في 16 دائرة، و«البناء الوطني» 4 في 3 دوائر، و«عزم» 23 في 12 دائرة، و«تيار الاتحاد الوطني» 48 في 11 دائرة، و«الميثاق الوطني» 53 في 16 دائرة. كما تقدم «العمال» بـ 7 في دائرتين، و«العمل» بـ 2 في دائرتين، و«نماء» بـ 2 في دائرتين، و«الشباب» بـ 3 في دائرتين.

بالرغم من انتماء العديد من المرشحين في الدوائر المحلية إلى الأحزاب السابقة، فإنّ أغلبهم ترشح بصورة فردية، من دون تشكيل قوائم باسم الحزب، وتفاوت سلوك المرشحين ما بين التعريف بانتمائه الحزبي خلال الحملة الانتخابية وإعلان الترشّح، وما بين إخفاء ذلك الانتماء والاكتفاء بالجانب المحلي والتمثيل الجغرافي والعشائري.

البرامج الانتخابية: المضمون وآليات الصياغة:

لم تقدّم أغلب الأحزاب السياسية لم تقدّم برامج تفصيلية، واكتفت بطرح مجموعة من المطالب والأفكار والشعارات ضمن حملاتها الانتخابية، باستثناء عدد محدود من الأحزاب السياسية قدم تصورات تفصيلية لبرامج وسياسات يتبناها الحزب في حال وصوله تحت قبة البرلمان أو في حال دخوله الحكومة. أكثر البرامج الانتخابية مفصّلة

جاءت عبر كل من حزب جبهة العمل الإسلامي (بخاصة ما يتعلق بـ «الرؤية الاقتصادية 2030»، التي طرحها الحزب سابقًا، واعتبرها في الانتخابات جزءًا من برنامجه الانتخابي)، وحزب الميثاق، الذي قدّم هو الآخر بيانًا انتخابيًا مختصرًا، ووضع تفصيلاً مطولاً عبر مجموعة من المجلدات لتصوراته ورؤاه الإصلاحية في العديد من المجالات، والحال كذلك بالنسبة لحزب إرادة الذي قدم برنامجًا انتخابيًا تفصيليًا، أما أحزاب وتحالفات انتخابية أخرى مثل قائمة النهوض فقد اكتفت بتقديم مجموعة من المواقف المبدئية للتحالف واعتبرتها بمثابة برنامجًا انتخابيًا.

إذا انتقلنا إلى عملية تحليل المضمون لأغلب هذه البرامج سنجد أنّ **حزب جبهة العمل الإسلامي** ركّز في برنامجه على قضايا رئيسية تتسق مع الخطاب الأيديولوجي والمواقف السياسية للحزب، وكان مباشرًا فيها، إذ طرح في البند الأول من برنامجه الملف السياسي الداخلي وأكّد على تعزيز الهوية الوطنية، ودعم المسار الديمقراطي وقضايا سيادة القانون والحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة، وضبط دور الأجهزة الأمنية بالصورة الاحترافية وضبطها ضمن السياسات العامة، ورفض تدخلها في الحياة السياسية والمدنية. أما البند الثاني على برنامج الحزب الانتخابي فكانت السياسة الخارجية، وأعاد الحزب التأكيد على مواقفه من دعم الفلسطينيين ورفض التهجير إلى الأردن وأي حلول ضد حق العودة للفلسطينيين، ورفض التطبيع، وإعطاء دور أكبر لمجلس النواب في عملية صياغة السياسة الخارجية الأردنية، ودعم الوصاية الهاشمية على المقدسات.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد طرح الحزب 12 نقطة تنسجم مع ما طرحه سابقًا بصورة مفصلة في رؤية الاقتصاد الأردني 2030، معتبرًا تلك الرؤية جزءًا من برنامجه الانتخابي، وكان واضحًا في البيان الانتخابي تركيز الحزب على إزالة التشوهات في التشريعات الاقتصادية، والبحث عن خيارات أخرى لمعالجة المديونية غير صندوق النقد الدولي، وتعزيز التوجه نحو مشروعات الطاقة البديلة، ودعم المشروعات الريادية لجيل الشباب، والوصول إلى مرحلة الاستقرار الضريبي من خلال تصور واضح بعيدًا عن التخبط. وتناولت البنود الأخرى مجموعة مختلفة من السياسات والاقتراحات، في مجال مكافحة الفساد والشفافية والتربية والتعليم والبحث العلمي والشؤون العسكرية والأمنية والشباب والمرأة والثقافة والقيم، وكان من الواضح أنّ برنامج الحزب تجنب اللغة الأيديولوجية التقليدية في أدبيات الإسلام السياسي، واستبدلها بلغة تركز على القيم والأخلاق الإسلامية في المناهج التعليمية والثقافة الوطنية وغيرها من ملفات، وقد حمل برنامج الحزب شعار «بالإسلام نحمي الوطن ونبني الأمة».

الأحزاب القومية واليسارية (تحالف النهوض) اكتفوا بإصدار بيان انتخابي؛ يتضمن 15 بندًا وفيه جرعة أيديولوجية أكبر مما بدت في بيان العمل الإسلامي، مع التركيز بصورة واضحة على الأفكار الاجتماعية الأقرب إلى الطابع الاشتراكي، إذ دعا تحالف النهوض إلى مبدأ سيادة القانون وتعزيز فصل السلطات، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان والخروج من التبعية الاقتصادية وإلغاء معاهدة وادي عربة مع إسرائيل وكل المشروعات التطبيعية، وتحسين الخدمات في مجالات الصحة والتعليم ودعم الشباب.. إلخ. أما فيما يتعلق **بتحالف نماء والعمل** فقد قدم برنامجًا مختصرًا من 12 بند، ركز

فيه على القضايا الاقتصادية بصورة واضحة (محلية التنمية، النمو الاقتصادي، القطاع الصناعي، العمل، والتدريب، المنتج السياحي، الأمن الغذائي، الرقمنة والابتكار، الحماية الاجتماعية، الصحة، القضية الفلسطينية)، فالملف الاقتصادي يطغى على البرنامج، باستثناء البند الأخير المتعلق بالقضية الفلسطينية، وقد ركزت البنود المختلفة على أفكار رئيسية من دون تقديم سياسات وبدائل وبرامج تفصيلية للتحالف الحزبي.

فيما يخص برنامج **حزب الميثاق الوطني**، فقد جاء مجملاً عبر الإعلان الانتخابي متحدثًا عن 26 بندًا، ومحددًا 10 غايات ليتم تحقيقها تتضمن 47 هدفًا كليًا و205 هدفًا فرعيًا و993 مبادرة، واشتمل البرنامج وبنوده المختلفة على أفكار تفصيلية وطروحات لتحسين الوضع في المجالات التي تناولها البرنامج الذي من الواضح أنّه أعطى قضايا الاقتصاد الأهمية البالغة، بما يصل إلى 20–26 من القضايا المطروحة في البرنامج، مثل قضايا حق المواطن في العمال ومكافحة البطالة وضخ دماء شبابية في مؤسسات الدولة وتمكين المرأة ومكافحة الفساد وتحويل الاقتصاد غير النظامي إلى نظامي والاهتمام بالاستثمار في المحافظات، وعلى صعيد غير اقتصادي تطرق البرنامج إلى موضوع الأمن والجيش والقيم الإسلامية والوصاية الهاشمية في القدس بصورة عامة.

من الواضح أنّ الاتجاه العام للرؤية الاقتصادية للميثاق تميل إلى القطاع الخاص والاستثمار وتحريك عجلة النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة والأمن الغذائي، فهي لا تخرج عن الإطار العام للخصخصة والسوق الحرة والنزعة الليبرالية في السياسات الاقتصادية الأردنية، لكنّها تدعو إلى إصلاحات وتعديلات لتحريك النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي للبلاد وتحسين البيئة الاستثمارية. إلخ.

حزب إرادة أسس لبرنامجه الانتخابي بالتموضع ضمن مربع يسار الوسط وإيجاد معادلة للموازنة بين المبادئ الليبرالية للاقتصاد والحماية الاجتماعية. وحدّد الحزب أولوياته والمبادئ التي يتبناها مؤسسًا ذلك على قاعدة «نؤمن بأنّ استعادة الطبقة الوسطى شأنٌ عاجل، فهي الطبقة المحركة للاقتصاد، ونؤمن أيضًا بأنّ اقتصادَ السوق الاجتماعي سبيلُنا لاستعادة الطبقة الوسطى، وهذا هو الهدف العام الذي ستعمل منظومتُنا على تحقيقه» كما ركز برنامج الحزب على قضايا إصلاح سوق العمل وجذب الاستثمار والإصلاح الضريبي، ومسألة البطالة، والأمن الغذائي وقضايا اقتصادية واجتماعية متعددة.

على صعيد المحاور التفصيلية قدّم الحزب برنامجًا من خمسة محاور؛ تدور حول بالاستثمار والتنمية الاقتصادية والتنمية المجتمعية وتحسين جودة الحياة وإدامة الموارد الطبيعية والحريات والمشاركة السياسية وتعزيز اللامركزية الإدارية.

من جهته أعلن **تحالف التيار الديمقراطي** برنامجًا انتخابيًا يركز على جملة من المبادئ والتوجهات التي ينوي الحزب التركيز عليها؛ على صعيد المبادئ طرح الحزب 10 مبادئ رئيسية؛ وكان لافتًا أنه بدأ الحديث عن الإصلاح السياسي والاجتماعي ثم الإصلاح الإداري والاقتصادي، وقضايا مثل اقتصاد السوق الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص والمواطنة وسيادة القانون والحريات العامة وحقوق الإنسان والشباب والمرأة ثم القضية الفلسطينية، بينما قدّم مجموعة من الضمانات بالقضايا التي سيلتزم الحزب بالعمل عليها: بداية تعديل القوانين المقيدة للحريات، مثل قانون الجرائم الالكترونية، وحرية العمل النقابي وقضايا الإصلاح الضريبي

والتأمين الصحي الشامل، والتوازن بين غلاء المعيشة والرواتب، والعمل على مواجهة القضايا التي تسعى إلى حل نقابة المعلمين.. إلخ.

بالرغم من أنّ وجود القائمة الوطنية أعطى أهمية كبيرة لوجود برنامج انتخابي للأحزاب السياسية، وبالرغم-كذلك- من أنّ العديد من الأحزاب السياسية، بخاصة الكبيرة، مثل جبهة العمل الإسلامي، الميثاق، إرادة، والتيار الديمقراطي قدّمت برامج انتخابية مفصلة أكثر من غيرها، وتناولت جملة من السياسات والاقتراحات والتوجهات في مجالات متعددة، اقتصادية وسياسية، إلاّ أنّ هنالك ضعفًا ملحوظًا وكبيرًا ما يزال قائمًا في قدرة الأحزاب السياسية، عمومًا، على صياغة برامج انتخابية، وإن تباينت هذه القدرات والبرامج بين حزب وآخر، ويمكن إدراج عدد من الملاحظات الرئيسية في هذا المجال:

الملاحظة الأولى؛ تتمثل في طريقة صياغة البرامج الانتخابية، إذ أنّ الحزبيين الذين شاركوا في المقابلات والمجموعات المركزة، والناشطين السياسيين في المحافظات في المجموعات المركزة كذلك جميعهم أكّدوا أنّ الأحزاب جميعًا، بلا استثناء، لم تستند في صياغة برامجها الانتخابية على البناء من القاعدة إلى القمة، ولم تأخذ بعين الاعتبار أهمية «الديمقراطية التشاركية في صنع البرامج وتصميم السياسات»[111]، وهو تكنيك مهم تلجأ إليه العديد من الأحزاب السياسية اليوم، إذ تقوم ببناء برنامجها الانتخابي استنادًا إلى حوارات مطولة ومعمّقة ونقاشات مع القواعد الجماهيرية في المحافظات

(111) انظر: الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الأميركي NDI، 2012، الرابط التالي: https://linksshortcut.com/wwzcp

والأقاليم المختلفة، بداية، لتحديد الأولويات والاتجاهات العامة التي تمثّل مصالح الفئات الاجتماعية التي تريد هذه الأحزاب تمثيلها ضمن النظام السياسي، ثم تطوير هذه المطالب وتأطيرها عبر مجموعات من الخبراء والمستشارين الذين ينتمون إلى المدرسة الفكرية التي يمثلها الحزب، سواء كانوا أعضاءً فيه أم لا، بينما قفزت الأحزاب الأردنية، والمقصود هنا التي قدمت برامج انتخابية سياساتية، إلى الخبراء والمستشارين واللجان الحزبية مباشرة، من دون إجراء نقاشات وحوارات ومسوحات مع القواعد الاجتماعية والشعبية التي يفترض أنّها تمثل مصالحها داخل النظام.

وعلى الصعيد نفسه كان يفترض أن تقوم الأحزاب السياسية، في بداية عملية بناء البرامج، بتحديد أمور رئيسية؛ من هم الشركاء من جماعات الضغط والمصلحة وممثلي القواعد الاجتماعية ومصالحها السياسية والاقتصادية وثقافتها الاجتماعية التي تحاول هذه الأحزاب تمثيلها في النظام السياسي، للتواصل معهم في عملية بناء البرامج، وتصميمها وتحديد الأولويات والاهتمامات.

الملاحظة الثانية؛ ربما الفجوات السابقة في عملية إعداد البرامج انعكست بوضوح على بنية البرامج الانتخابية نفسها، من حيث افتقار أغلب البرامج إلى مجموعة من المقومات المهمة والرئيسية؛ من بينها توضيح الوضع القائم والفجوات فيها وتعريف الأولويات التي سيعمل عليها الحزب والقضايا التي سيركز عليها والتي تتقاطع مع الناس، مثل الحديث عن تشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل لمواجهة البطالة وغيرها من قضايا اقتصادية وتنموية، فما تجنبته البرامج هو توضيح

كيف ستعمل على تغيير الواقع أو تحقيق أهدافها؟ وما هي الأولويات الرئيسية التي تتقاطع فيها مع أصحاب المصلحة أو القواعد الشعبية والاجتماعية التي تسعى هذه الأحزاب إلى تسويق نفسها لديها بوصفها ممثلة لها.

الملاحظة الثالثة؛ يلاحظ التركيز على الشأن الاقتصادي والخدماتي والتنموي، وهذا جيّد، لكن من الواضح تمامًا أنّ هنالك محدودية كبيرة في الشأن السياسي، سواء على الصعيد السياسي الخارجي أو الداخلي، وتجاهل لأهمية التحديات الداخلية على الصعيد السياسي، ودور الحزب في عملية التحول الديمقراطي وفي تكريس مفاهيم وقيم جديدة، أو حتى مواقفه في القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة، بخاصة في حالة مثل الأردن وفي العالم العربي فإنّ هنالك تحديات وأزمات قضايا سياسية وثقافية واجتماعية خلافية، مرتبطة بالقيم السياسية والعلاقة بين الدين والدولة والمجتمع وقضايا الثقافة الوطنية والهوية الوطنية، وغيرها من ملفات مهمة في المجالين الداخلي والخارجي.

كان ملاحظًا أن برامج العديد من الأحزاب السياسية المحافظة تحدثت بصورة «بروتوكولية» عن أهمية الدين بوصفه يشكل مصدر ومرجعية الثقافة الاجتماعية، لكن هذه الأحزاب لم توضّح كيف سينعكس هذا المبدأ على سلوكها السياسي في البرلمان أو الحكومة ومواقفها تجاه القوانين والتشريعات، وهكذا كان ملاحظًا «الفجوة» الكبيرة في مجال الخطط التنفيذية والتطبيقية لما طرحته هذه الأحزاب من أهداف وخطط وبرامج.

الحملات الانتخابية للأحزاب .. المضمون والأدوات:

شهدت الحملات الإعلامية قفزة ملحوظة في الانتخابات الحالية، مقارنة في انتخابات سابقة، بخاصة فيما يتعلق بالنشاط الإعلامي للحزب في العالم الافتراضي، وهو أمر يفترض أن يكون منطقيًا مع وجود القائمة الوطنية الحزبية، وبالتالي تجاوز مسألة مخاطبة الناخبين الجانب المحلي في المحافظات إلى الجانب الوطني، مما يعني ازدياد أهمية الإعلام في الحملات الانتخابية، فضلاً عن ازدياد أهمية الإعلام الافتراضي اليوم عمومًا، مما انعكس على الحملات الانتخابية، وهو ما لم يكن موجودًا لا كمًا ولا نوعيًا في الحملات الانتخابية في المراحل السابقة، ولا حتى على مستوى اهتمام الأحزاب بالرسائل الإعلامية، بخاصة في العالم الافتراضي.

تباينت تكنيكات الحملات الانتخابية بين الأحزاب السياسية، بصورة جزئية، فهنالك أحزاب طوّرت من تكنيكاتها وقامت بعمل فيديوهات تشرح فيها أفكار الحزب وأراءه أو توضح كيفية التصويت، وهنالك أحزاب اعتمدت الأسلوب الخطابي إذ عرضت فيديوهات للعديد من مرشحي الحزب وقياداته وهم يتحدثون عن أفكاره ومواقفه، وهنالك أحزاب اكتفت بصورة عامة بالتصريحات والمشاركات الإعلامية للأمين العام أو شخصيات بارزة، وطغت على حملاتها الصيغة الشخصية، على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما نجد أحزابًا سياسية ركزت فقط على الأنشطة والمهرجانات الجماهيرية التي تقوم بها على أرض الواقع، لكن عمومًا فإنّ جميع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات عبر القائمة الوطنية عملت على الجمع ما بين مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل التقليدية من خلال المهرجانات الانتخابية واليافطات في الشوارع، والزيارات الشخصية في المحافظات المختلفة.

1. الحملة الانتخابية لحزب إرادة:

ركز الحزب على الجمع بين الوسائل الجديدة، بخاصة موقع الفيس بوك، والوسائل التقليدية المرتبطة بالمهرجانات الانتخابية، ولم يكتف الحزب بدعم مرشحي القائمة الوطنية، بل قام أمينه العام والعديد من أعضائه بزيارات لمرشحين من الحزب على صعيد القوائم المحلية وشاركوا في مهرجاناتهم الانتخابية، لكن على صعيد المضمون وجدنا أن التركيز في المنشورات على المهرجانات الانتخابية بدرجة كبيرة التي كان الحزب يعقدها في مختلف المحافظات، بالإضافة إلى فيديوهات للمرشحين يتحدثون عن بعض سياسات وأفكار الحزب في حملته الانتخابية، وكان واضحًا التركيز على الجوانب الاقتصادية والخدماتية التي تهم المواطنين.

في مهرجانات الحزب في المحافظات اعتمد الحزب بدرجة كبيرة على مضمون الخطاب الجهوي والعشائري والمناطق، إذ كان هنالك خطاب واضح للمدن والمحافظات باستدعاء المرشحين فيها وتاريخها والشخصيات البارزة، وكان ملاحظًا أن المهرجانات التي وصلت إلى عدد كبير (في محافظات البلقاء، إربد، الزرقاء، الكرك، عجلون، البادية الشمالية، الرمثا، ذيبان)، شهدت إقبالاً جماهيريًا ملحوظًا وحضورًا بالآلاف كمعدل عام.

من الملاحظ على الحملة الانتخابية للحزب:

- الحضور الطاغي لشخصية الأمين العام في المهرجانات الانتخابية من جهة، وفي منشورات الفيس بوك من جهةٍ أخرى، سواء بكلماته في المهرجانات أو في مقابلاته التلفزيونية.

- هنالك تصاعد تدريجي شهدته مواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بالحزب؛ إذ شهد التفاعل قفزة ملحوظة من معدل عشرات التعليقات و(اللايكات) إلى المئات، وكان واضحًا أن الحملة تمكنت من استقطاب الاهتمام والانتباه لخدمة صورة الحزب.

- ركّز الحزب أيضًا على مفهوم القوة والحضور الطاغي في الصورة الإعلامية، إذ كان واضحًا في الحملة الانتخابية بروز فكرة الصورة الإعلامية والحشود الجماهيرية وفكرة أنّ الحزب قوي ويحظى بقواعد شعبية في المحافظات، كانت جزءًا أساسيًا في الحملة الانتخابية.

نجد أنّ هنالك مجموعة على موقع الفيس بوك باسم حزب إرادة، 80 عضوًا. وأن هنالك 13 ألف إعجاب، و190 ألف متابع لصفحة الحزب على الفيس بوك، أما على موقع اكس (تويتر سابقًا) فهنالك ضعف شديد في كم المنشورات وعدد المتابعين الذي يصل إلى ألف متابع فقط. أما على الانستغرام فإنّ عدد المتابعين 2,161 وعدد المنشورات المجمل 476 حتى تاريخ إجراء الانتخابات النيابية.

2. حزب الميثاق الوطني:

نجد في صفحة الحزب (على موقع الفيس بوك) تنوعًا ما بين التركيز على: المهرجانات الانتخابية، وجولات الحزب في المحافظات، ومن الواضح أنّ الحزب استخدم أغاني عمر العبدالات في الفيديوهات المتعلقة بالمهرجات لكل محافظة، كما أنّه اعتمد على اللغة المحلية والرمزية والثقافية المرتبطة بالمحافظة، وكان هنالك استخدام للمصطلحات الأردنية مثل: الفزعة، النشامى ... بالإضافة إلى المهرجانات عرض الحزب رسائل مستلّة من برنامجه الانتخابي، في

صفحته على الفيس بوك. ومن الواضح، كذلك، أن هنالك تفاعلاً على صفحة الحزب بدرجة قوية، تصل إلى العشرات والمئات من ردود الإعجاب، بينما يصل حضور الفيديوهات إلى مئات الآلاف وعشرات الآلاف من المشاهدات في كثير من الأحيان، وهنالك حجم تكرار كبير ومستمر وتحديث للصفحة بصورة دورية، للعديد من المرات في اليوم الواحد.

وصل عدد المتابعين لصفحة الفيس بوك 20 ألف، عدد المعجبين بالصفحة 17 ألف. أما حساب الحزب على موقع اكس فيتسم بالضعف والمحدودية، والتحديث يأخذ وقتًا أطول بكثير مقارنة بالفيس بوك، فضلاً انّ المتابعات محدودة، وعدد المتابعين لحساب الحزب 366، وفيما يتعلق بقناة الحزب على الانستغرام عليها ما يتجاوز 5 الاف متابع، وعدد المنشورات 853 منشورًا، وتتضمن الفيديوهات والصور التي ينتجها الحزب خلال حملته الانتخابية، ويبقى التفاعل عليها محدودًا، حتى 10-9-2024.

3. حزب تقدّم:

جاءت الحملة الانتخابية بعنوان «صوتك قرارك.. تقدّم خيارك»، ولقد زاوجت منشورات الحزب ما بين فيديوهات لأمينه العام، وبعض مرشحيه حصدت آلاف وعشرات الآلاف من المشاهدات، وبين منشورات ركزت على جولات قيادات الحزب ومرشحيه على مناطق متعددة، وكان ملاحظًا بصورة لافتة جدًا تركيز الحزب على المحافظات في الشمال (إربد، المفرق) بصورة رئيسية. لم يركز الحزب على البرنامج الانتخابي ولا على تصوراته الإصلاحية في حملته الانتخابية، سوى بعض الفيديوهات المرتبطة بالبرنامج الانتخابي بصورة مختصرة ومكثفة من دون تقديم توضيحات..

أما عن منصة اكس، فإنّ حساب الحزب فبالرغم من قلة عدد المتابعين 181 متابعًا لحساب الحزب، إلاّ أنّ هنالك تصاعدًا ملحوظًا في نشاطه خلال الحملة الانتخابية، وقد حصدت الفيديوهات على الحساب آلاف وعشرات الألاف من المشاهدات، كما حصدت المنشورات مئات المشاهدات عمومًا، بالرغم من أن التفاعل (الإعجاب والمشاركة) كان محدودًا جدًا في أغلب المنشورات.

من الواضح أنّ الحزب في رسائله في الحملة الانتخابية اعتمد على المزاوجة بين أمور رئيسية: أولاً التركيز الأكبر على محافظات الشمال، ويبدو أن قاعدته الاجتماعية في الشمال، مع بعض المهرجانات المحدودة في الجنوب، مع مرشحته منال الضمور في الكرك، ومحمد القطاطشة في الطفيلة، وفي عمان.

على حساب الانستغرام ما يقارب 1400 متابع، وهنالك 421 منشور حتى 10-9.

4. الحزب الوطني الإسلامي:

زاوج الحزب في شعاراته بين محاولة استقطاب قاعدة إسلامية ومحافظة والخدمات، مثل «ثوابتنا إسلامية.. ورؤيتنا وطنية»، و«قادمون لخدمة الوطن». ولقد ركّز الحزب بصورة ملحوظة على منصة الفيس بوك، واتسمت منشوراته بالمزاوجة بين عروض متكررة لرؤية الحزب ورسالته وبعض عناوين برنامجه الانتخابي، وعلى الشعارات، بالإضافة إلى فيديوهات من مهرجانات الحزب ونشاطاته في الحملة الانتخابية، ويمكن القول بأنّ المعدل العام للمشاهدات للمنشورات بالمئات والتفاعل بالعشرات ومشاهدات الفيديوهات بضع ألاف.

نجد أنّ على صفحة الحزب قرابة 12 ألف متابع، 11 ألف معجب.. والتحديث خلال الحملة الانتخابية يتم بصورة متكررة ومستمرة خلال اليوم الواحد..

أمّا عن نشاط الحزب على منصة أكس فيكاد لا يذكر، والملاحظ أنه لا يوجد متابعون حتى يوم الانتخابات، والمنشورات تحصد فقط عشرات المشاهدات. فيما يتعلق بمنصة انستغرام، فقد نشط الحزب بصورة ملحوظة، خلال لحملة الانتخابية، إذ وصل عدد المتابعين 800 متابع و231 منشور حتى يوم الانتخابات، وشهدت الصفحة نشر الفيديوهات التعريفية بالحزب وبعض أفكاره ومرشحيه وحملاته الانتخابية. لم يلاحظ التركيز لا على شخص معين ولا على المرشحين بصورة عامة، بل كان التركيز على الحملة الانتخابية نفسها، وقام عدد من المرشحين وشباب الحزب بعرض بعض أفكاره في الانتخابات.

5. **حزب جبهة العمل الإسلامي:**

شهدت الحملة الانتخابية لحزب جبهة العمل الإسلامية تنويعًا وتطويرًا ملحوظًا في الأدوات والتكنيكات الإعلامية، إذ عملت على الدمج- الجمع ما بين الأحداث التي تقع في فلسطين، بخاصة الحرب على غزة، ما يسمى عملية الكرامة (التي وقعت قبل يومين من الانتخابات) وبين الحملة الانتخابية خلال المنشورات، والتركيز على مجموعة من الرسائل السياسية التي توضّح بصورة ملحوظة أنّ **الحزب يدرك تمامًا من هي القاعدة الانتخابية التي يستهدفها**، إذ أعدت الحملة الانتخابية فيديوهات تتحدث عن حماية الهوية الإسلامية للمجتمع والمهددات التي تواجه الأردن والهوية، وتوظف ذلك في سبيل دعم وجود الحركة، وعن القضية الفلسطينية ورفض التطبيع وما

وصف بالجسر البري، كما تمّ تطوير وسم هاشتاغ بعنوان «أنا أدعم حزب جبهة العمل الإسلامي». كما لوحظ تحديث وتطوير مستمر على صفحة الحزب ومشاركات بالعشرات والمئات في كثير من الأحيان، اما مشاهدات الفيديوهات فقد حصدت الآلاف وعشرات الآلاف، وتجاوز فيديو لأحد مرشحي الحزب، نائب نقيب المعلمين السابق، ناصر نواصرة، حاجز المليون مشاهد ... عدد متابعي الصفحة على موقع الفيس بوك 24 الف، وعدد المعجبين 20 ألف حتى يوم الانتخابات.

من الملاحظ أيضًا أن الحزب لم يكتف بصفحة واحدة، بل وظف العديد من الصفحات التابعة لمؤسسات وفروع الحزب في الحملة الانتخابية، وإن كان حجم التفاعل عليها والمشاركة والتكرار في المنشورات أقل بكثير من الصفحة الرئيسية للحزب.

فيما يخص منصة أكس، فإنّه من الملاحظ أنها أقل نشاطًا من صفحة الفيس بوك، إذ أن التحديث يتم في كل بضع أيام وحجم التفاعل محدود، والمشاهدات بالمئات والعشرات للمنشورات والفيديوهات، وعدد المتابعين 1400 متابع فقط، حتى يوم الانتخابات.

بخصوص منصة انستغرام؛ نجد ان هنالك قناة مخصصة لقائمة حزب الجبهة الوطنية، وعدد المتابعين يتجاوز 2500 متابع، و96 منشور وزاوجت الصفحة بين صور المرشحين وبعض المنشورات التي تتعلق بالاعتقالات والقضية الفلسطينية.

6. تحالف التيار الديمقراطي:

يتكون التحالف الديمقراطي من حزبي الديمقراطي الاجتماعي والحزب المدني الديمقراطي. فقد قام بتدشين حساب على موقع الفيس بوك، ووصل عدد المتابعين إلى ما يقارب 6500 متابع، وبالرغم من حجم المشاركات المحدود للمنشورات، إلاّ أنّ الحملة الإعلامية ركزت

على الفيديوهات، بعضها من مقابلات تلفزيونية وبعضها أعد خصيصًا لقيادات التحالف ومرشحيه، وبعضها قام به شباب من الحزب يتناول فلسفة الحزب وأفكاره والعديد من طروحاته الانتخابية، وكان ملاحظًا أن العديد من الفيديوهات حصدت عشرات الآلاف من المشاهدات.

لقد ركزت الرسائل الإعلامية للحزب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك القضايا الخدماتية مثل النقل العام والصحة والبطالة والمديونية، محاولات إبداعية من شباب الحزب كانت ملحوظة.

أما على منصة اكس فإنّ الفعالية تبدو أقل، إذ نجد أنّ التحالف حصد 231 متابعًا، وعدد المشاركات أقل والتفاعل محدود. فيما يتعلق بمنصة انستغرام، فهنالك 1339 متابع، و257 منشور حتى يوم الانتخاب، وحجم التفاعل مع الفيديوهات والمنشورات كان بالعشرات عمومًا على كل منشور.

7. الحزب الشيوعي (طريقنا) والوحدة (على المستوى المحلي):

خاض الحزب الشيوعي الانتخابات من خلال قائمة وطنية، بعنوان «طريقنا»، وكان واضحًا أنه متحالف على مستوى المحلي مع حزب الوحدة الشعبية، الذي لم يشارك من خلال قائمة وطنية، بل قائمة محلية في دائرة عمان الثانية التي حملت عنوان الوحدة، وقام الحزبان بعقد العديد من الفعاليات الانتخابية معًا، وكأنّ القائمتين الوطنية والمحلية متكاملتان.

على صعيد صفحة قائمة الحزب «طريقنا»، فقد احتوت على العديد من المنشورات والفيديوهات التي نقلت فعاليات الحملة

الانتخابية، واستخدم الحزب طريقة البودكاست الذي أعده شباب الحزب وأعطوه اسم «طريقنا»، وكان من الملاحظ أن الصفحة حصدت من خلال الفيديوهات عشرات الآلاف من المشاهدات، فيما كان عدد المتابعين حتى يوم الانتخاب 1800 متابع، وعدد المعجبين 684 معجب. وكانت الفيديوهات الأكثر حضورًا هي لمرشح القائمة أسامة أبو الزين رئيس جناح الشباب في الحزب، وسارة ظاظا من مرشحات الحزب، وحيدر الزبن الذي حصدت فيديوهات آلاف المشاهدات.

بالإضافة إلى صفحة «طريقنا» نشطت صفحة حزب الوحدة الشعبية (10 آلاف متابع) في الترويج لقائمة الحزب على مستوى الدائرة الثانية والقائمة الوطنية، من خلال عرض الفعاليات الانتخابية والأنشطة الانتخابية لمرشحي الحزب، وعرض فيديوهات مسجلة لمرشحي القائمة المحلية، التي حصدت آلاف المشاهدات.

على صعيد موقع اكس كان واضحًا استخدام تقنية الوسوم الهاشتاغ من خلال الجمع بين القائمتين الوحدة وطريقنا، وقد حصدت بعض المنشورات آلاف المشاهدات وبعضها لم يتعد عشرات المشاهدات. (@wihdayouth@jcommunist#الوحدة___طريقنا#الاشتراكية).

فيما يتعلق بموقع الانستغرام، فإنّ صفحة الحزب الشيوعي نشطت في نشر فيديوهات متعلقة بالحملة الانتخابية، وركزت على مقابلات الفيديوهات مع مرشحي القائمة والرسائل الإعلامية تمثلت في مكافحة الفساد ورفض التبعية والمناهج وبعض المواقف السياسية وفلسفة الحزب الشيوعي، والاشتراكية.. وتتوافر حساب الحزب الشيوعي على الانستغرام على ما يزيد عن 4100 متابع حتى يوم الانتخابات، و437 منشور.

8. التحالف القومي- الديمقراطي:

يضم التحالف ثلاثة أحزاب رئيسية؛ حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الإصلاح والتجديد حصاد، وأخذ التحالف اسم النهوض، ومن الواضح أنّ حملته الانتخابية كانت محدودة، ولم تكن كبيرة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي فقد تمّ تأسيس حساب على موقع الفيس بوك وعليه ألف ومائتين متابع حتى يوم الاقتراع، و435 معجب، وأخذ شعاره تحت عنوان «من أجل أردني وطني ديمقراطي»، وكانت أغلب المنشورات تركز على الأنشطة التي عقدها مرشحو التحالف في الحملة الانتخابية، مع وجود إشارات بصرية على محدودية الحضور عادة، باستثناء بعض المهرجانات التي كان من الواضح أنها استندت إلى القاعدة العشائرية وشهدت تجمعًا بالآلاف، وكانت الرسائل الإعلامية غير واضحة متنوعة ما بين استذكار صدام حسين (حزب البعث الاشتراكي)، وأغاني وطنية فلسطينية عن المقاومة وبعض الأغاني الوطنية، وشعارات قومية وعروبية عامة.

على صعيد منصة أكس فإنّ الحضور يكاد لا يذكر والحال لا تختلف على موقع انستغرام

أقام التحالف مهرجانات متعددة في العديد من المحافظات، البلقاء عمان ومادبا وإربد في مقرات النقابات المهنية، كان الحضور فيها عمومًا محدودًا وغير كبير.

9. تحالف نماء والعمل:

كان واضحًا أن الحملة الإعلامية الالكترونية تركزت من خلال صفحة حزب نماء، الذي اعتمد بدرجة كبيرة على مقابلات وخطابات وفيديوهات أمين عام الحزب محمد الرواشدة، وأيضًا رئيس القائمة معتز أبو رمان، فيما لا توجد صفحة مخصصة للتحالف، وكانت المهرجانات الانتخابية في العديد من المحافظات، ولم تشهد حضورًا لافتًا.

أمّا أبرز القضايا التي تم التركيز عليها فهي القضايا الاقتصادية المتعلقة بتعزيز الاستثمار والنمو والمشروعات الاقتصادية المقترحة لتحريك عجلة الاقتصاد.

10. حزب عزم:

رفعت الحملة الإعلامية للحزب شعار «شورنا من راسنا» وتم تأليف أغنية «شوري من راسي ورغيفي من فاسي»، وكان يتم بصورة يومية تحديث حساب الحزب على موقع الفيس بوك، ولقد وصل عدد المتابعين لحساب الحزب ما يقارب 4,1 أربعة آلاف ومائة وعدد المعجبين الفين وثلاثمائة، حتى يوم الانتخابات.

من ضمن الأمور التي ابتكرها الحزب في الحملة الانتخابية ما يسمّيه «قافلة عزم»، التي كانت تجوب محافظات المملكة وتدعو للتصويت للحزب، وقام الحزب في محافظة العقبة بعرض صورة تحت الماء لغواصين تدعو للتصويت لحزب عزم، واهتم بالمهرجانات

الخطابية، وفي الوقت الذي كانت فيه الصور تظهر حضورًا محدودًا لمهرجانات الحزب، فإنّ الفيديوهات التي عرضها على حسابه على موقع الفيس بوك حصدت آلاف المشاهدات، إلاّ أنّها كانت بلا مضمون سياسي، فقط استعراض لقافلة عزم

وكانت هنالك مشكلة ملحوظة لدى الحزب في صياغة الرسائل الانتخابية فهي عامة، فضفاضة، وذات شعارات هلامية، في المقابل حاول الحزب استخدام شخصية العم غافل، الممثل حسين طبيشات، بوصفه عضوًا مؤسسًا في الحزب، وقدم فيديوهات بسيطة ساذجة المحتوى.

أما على منصة أكس وانستغرام فإنّ الحضور ضعيف ومحدود.. فيما برزت شخصية زيد نفّاع بصورة واضحة في المنشورات في الحملات الانتخابية.

11. **حزب العمّال:**

رفعت الحملة الإعلامية للحزب شعار «نحن الحل».. وقد ركزت صفحة الحزب على موقع الفيس بوك على المهرجانات الانتخابية بدرجة كبيرة، التي قامت بها أمينة عام الحزب، رولى الحروب، وزياراتها الميدانية خلال الحملة الانتخابية، وخطاباتها السياسية التي تتناول هموم الطبقات الكادحة وقضايا وطنية وقومية ومقابلاتها التلفزيونية.

ووصل عدد المتابعين لحساب الحزب على موقع الفيس بوك ألف وثلاثمائة متابع وقرابة 900 معجب، أما حجم التفاعل على الصفحة

محدود جدًا، من خلال الإعجاب والمشاركة، بينم الفيديوهات حصدت مئات المشاهدات، أما على موقع اكس فإنّ فلا يظهر الحساب للحزب، وكذلك الأمر الحضور محدود على الانستغرام!

12. حزب المستقبل والحياة:

رفعت الحملة الإعلامية شعار «صوتك للتغيير لا تخليه يروح بدون تغيير» ووصل عدد المتابعين لصفحة الحزب 3,2 ثلاثة الاف ومائتين، وعدد المعجبين الفان وستمائة. ركزت الصفحة على المهرجانات الانتخابية والخطابات التي قام بها مرشحو الحزب، وقامت بعمل فيديوهات لهم، وقاموا بعمل مهرجانات في العديد من مناطق المملكة، وركزت الرسالة الإعلامية على الموضوع الوطني والإصلاحي وعلى محاربة الوطن البديل، ولقد تفاوتت المشاهدات ما بين آلاف المشاهدات ومئات المشاهدات، أما حجم التفاعل فهو بالعشرات.. ولم نجد له حسابًا على موقعي اكس أو انستجرام..

13. حزب الأرض المباركة:

اقتصرت صفحته على الفيس بوك بعرض فيديوهات لعدد من مرشحيه وقياداته بخاصة النائب السابق سليمان الزبن التي حصدت عشرات الآلاف من المشاهدات، وإبراهيم عبيدات المرشح الشاب، وكان الحزب يركز على بعض المطالب الانتخابية دون تقديم تصورات عميقة ومهمة لمفهوم البرنامج الحزبي.. يوجد على الصفحة عليها قرابة 3 آلاف متابع. أما عن صفحة أكس فلا يظهر حساب للحزب..

14. **حزب النهج الجديد:**

ركزت الصفحة على الفيس بوك على مشاركات أمين عام الحزب ورأس القائمة فوزان البقور في المقابلات التلفزيونية، والمشاهدات بالمئات، لكن حجم التفاعل والمشاركة للمنشورات بالعشرات، ووصل عدد متابعي الصفحة إلى 13 الف، وعدد المعجبين إلى 6,6 ألف متابع.

***

ملاحظات نقدية على الحملات الانتخابية:

مع الإقرار بأنّ الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، بخاصة على صعيد القوائم الوطنية، شهدت تطورًا ملحوظًا من الناحيتين الكمية والكيفية، إلاّ أنّ هنالك ملاحظات نقدية رئيسية يمكن الإشارة إليها في هذا السياق..

أولاً- **هندسة الحملة الانتخابية وصياغة الرسائل الإعلامية:** كان واضحًا أنّه بالرغم من أنّ الأحزاب السياسية الرئيسية الكبيرة (أو التي اجتازت العتبة الانتخابية على صعيد القائمة الوطنية لاحقًا) عهدت بمسؤولية الحملة الانتخابية إما إلى لجان متخصصة داخل الحزب نفسه أو إلى شركات إعلام ودعاية خاصة، وفي كل الحالات افتقرت الأحزاب جميعًا إلى بناء سردية فاعلة وذكية في تصميم الحملة الانتخابية، لذلك ظهرت التشابهات الصارخة بين الأحزاب السياسية في إدارة حملاتها الانتخابية، كان من المفترض أن يكون

هنالك تفكير أعمق من قبل أي حزب بحملته الانتخابية، لتأخذ بعين الاعتبار جملة من الاعتبارات الرئيسية؛ أولاً من هو الجمهور المستهدف للحزب، أو قاعدته الانتخابية، وما هي أولويات هذه القاعدة الواقعية (لم يُجر أي حزب دراسات أو مسوحات لمعرفة ذلك؛ وإذا كان العامل المادي عائقًا، كان يمكن استبدال المسوحات والاستطلاعات بجلسات حوار ونقاش مركزة في المحافظات المختلفة)، وما هي الشرائح التي يمكن اكتسابها على الصعيد الوطني، وكيف يمكن ذلك؟، ثم ما هي «الأولويات» التي يمكن التركيز عليها في صياغة لغة Phrasing الرسائل الإعلامية للحملات الانتخابية، مثل هذه الأسس الحديثة التي أصبحت تميّز عمل الأحزاب المحترفة وحملاتها الانتخابية كانت مفقودة في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، فاتسمت حملاتها بالاجتهادات الارتجالية وبغياب التخطيط المدروس المسبق، المبني على دراسة المشهد المجتمعي والحزبي وتطوير منهجية الحملة ورسائلها وأدواتها على هذا الأساس.

ثانيًا- الخلط ما بين الوسيلة الرقمية Digital Tool والمحتوى الرقمي Digital Content والتسويق الرقمي Digital Marketing؛ بالرغم من إدراك الأحزاب السياسية لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي عمومًا لعملها وفي مجال الحملات الانتخابية؛ وبالرغم كذلك تنشيط حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي؛ إلاّ أن جميع الأحزاب تقريبًا وقعت في الخلط وعدم

التمييز بين المحتوي الرقمي والتسويق الرقمي؛ فكانت أغلب حساباتها مقتصرة على نقل الأنشطة الانتخابية الواقعية التي يقوم بها الحزب، أو كلمات وتصريحات ومقابلات الأمين العام للحزب وبعض قياداته، أو تسجيل فيديوهات قصيرة لمرشحي الحزب أو شبابه تتحدث عن الحزب، وهذه المحتويات قد تكون مفيدة، لكنها لم تتأسس على تأطير واضح Conceptualisation لرسائل الحملة والهوية البصرية للحزب وأهدافه السياسية، فبدت الرسائل عشوائية وكأنّ المهم هو النشر وليس تصنيع المضمون وتطويره بصورة تجعله متسقًا مع أهداف الحزب ورسائله الإعلامية، وتكريس هوية بصرية وسمعة معينة حول الحزب Perception management، على سبيل المثال لم يتم تكريس ربط بين الأحزاب وقواعد اجتماعية معينة وواضحة في الحملات الانتخابية، تجعل هذه القاعدة أو أصحاب المصالح الاقتصادية والثقافية والاجتماعية يشعرون بالانتماء لهذا الحزب وخطه السياسي وممثلاً لهم في العملية السياسية، وكأنّ الرسالة الإعلامية- الانتخابية بمثابة «نداء حركي» (على حد تعبير المفكر السياسي المصري حامد ربيع) لمؤيدي الحزب وقاعدته الاجتماعية!

لم تميّز أغلب الأحزاب السياسية بين جمهور مواقع التواصل الاجتماعي؛ فكان التركيز من جميع الأحزاب السياسية على موقع الفيس بوك، بالرغم من أنّ موقع اكس اليوم أصبح يمثّل مساحة مهمة في النقاشات السياسية والاجتماعية، ويشهد ازديادًا ملحوظًا في عدد الحسابات والتفاعل عليها، كما أنّه أكثر قدرة على التأثير

من خلال ميزة الوسومات (الهاشتاغات) التي من الممكن أن تكون مؤثرة بصورة فعّالة في ترسيم الأولويات المطروحة في المشهد الإعلامي وتوجيه الجمهور الافتراضي- الواقعي نحو قضايا معينة، على النقيض من ذلك كانت هنالك فجوة ملحوظة في نشاط الأحزاب على حساب أكس، والفجوة أكثر وضوحًا بالنسبة لمواقع مثل الانستغرام، التي اكتفت الأحزاب بعدد محدود من المتابعين وبعرض بعض الصور والفيديوهات، من دون الاجتهاد في تطوير رسائل إعلامية تخاطب الفئة الاجتماعية التي تستخدم هذا الموقع، وأغلبهم من جيل الشباب اليوم؛ وبالرغم من أنّ موقع تيك توك ما يزال محظورًا في الأردن، إلاّ أنّ نسبة كبيرة من الشباب ما تزال تستخدمه (عبر خاصية VPN)، بخاصة لدى المراهقين والناخبين الجدد (من بلغوا 18 عامًا حديثًا بالتزامن مع الانتخابات الحالية، ولم يشاركوا قبلها بأي انتخابات)، فلكل موقع من مواقع التواصل الاجتماعي سمات معينة وجمهور ناشط عليه أكثر من غيره، سواء على صعيد الأجيال والخلفية الاجتماعية والثقافية.. الخ، والأهمّ من هذا وذاك أنّ لكل وسيلة من الوسائل السابقة معايير معينة للمحتوى المهني الناجح، على صعيد اختيار الصور واللغة والتعبيرات وصياغة الرسائل الإعلامية، وهذه كلها غابت بصورة شبه كاملة عن تصميم الحملات الانتخابية لدى الأحزاب السياسية.

لجأت بعض الأحزاب السياسية إلى تكنيكات ذكية في الحملات الانتخابية، مثل قائمة طريقنا (الحزب الشيوعي)، الذين استخدموا البودكاست في محاولة لتوصيل رسائل الحزب، لكن المشكلة كانت

بمسألتين؛ الأولى أنّ الجمهور المرتبط بهذا الحزب محدود، وأن التحولات المجتمعية والثقافية تذهب بعيدًا نحو اليمين الديني، والثانية أنّ اللغة المستخدمة ليست قريبة من لغة المجتمع ولم تستطع أن تشبّك ما بين المصالح الاقتصادية لدى شريحة اجتماعية واسعة وبين أجندة الحزب السياسية.

نموذج آخر يتمثّل بحزب جبهة العمل الإسلامي، الذي نجح منذ البداية بإدراك من هي قاعدته الاجتماعية؟، فركّز على ثلاث رسائل سياسية وإعلامية، الأولى متعلقة بالحرب على غزة ودعم حركة حماس (وحاول استخدام ثيمة كتائب القسّام المثلث المقلوب) وكان حريصًا على تصوير التصويت للحزب وكأنّه انحياز سياسي باتجاه معين، أو تأييد لغزة وكتائب القسام، ونجح في ذلك، الثانية تتعلّق بالدين والأسرة والحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع، بخاصة مع قضية المناهج والخوف لدى كثير من الشريحة المحافظة من وجود «أجندة» ضد هوية المجتمع الدينية، وقد ركّز الحزب على هذه الجزئية بصورة كبيرة، ليكتسب الجمهور المتدين والمحافظ عمومًا، والثالثة عن التطبيع وما يسمى «الجسر البري» (من الأردن إلى إسرائيل؛ أي الشاحنات التي تنقل الخضروات والبضائع إلى إسرائيل، من الأردن أو دول أخرى، وهو الأمر الذي تعتبره المعارضة عمومًا أمرًا سلبيًا في ظل الحرب على غزة). هذه الرسائل المركزة والمصممة باتجاه شرائح وقواعد اجتماعية معينة تمثل إدراكًا لدى الحزب في المضامين التي يجب التركيز عليها.

من الملاحظ أيضًا أنّ غالبية الأحزاب السياسية ما تزال خاضعة لمعايير «الشخصنة»، فأكثر ما يتم نشره على حساباتها الالكترونية هي لأمين عام الحزب أو قيادات رئيسية فيه، من دون وجود مضمون حقيقي لوضع هذه المنشورات وتمييزها عن غيرها، ومن دون البحث فيما إذا كان الأمين العام يمتلك فعلاً كاريزما وقدرة على التأثير على الجماهير وإرسال رسائل معينة أم لا، فيما نجت أحزاب قليلة من هذه المشكلة، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي تجنب إبراز شخصيات معينة وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الميثاق الذي برزت فيه عدة شخصيات قيادية في منشوراته المصورة وليس شخص واحد فقط.

ثالثًا- تأطير الرسائل الإعلامية والوسائل الأكثر نجاعة في الحملة الواقعية؛ على صعيد الحملة الانتخابية على أرض الواقع، كان ملاحظًا أن الأحزاب السياسية لجأت إلى ظاهرة المهرجانات الانتخابية، بدرجة رئيسية، وعقدت العديد من المهرجانات في العديد من المحافظات، والمهرجان الانتخابي مهم وهو أسلوب تقليدي تستخدمه الأحزاب السياسية في العديد من دول العالم، لكن ايضًا أصبحت المهرجانات الانتخابية تدار بطريقة أكثر احترافية مما بدا في المشهد الانتخابي الأردني، إذ من الواضح أنّ هنالك ضعفًا ملحوظًا بصياغة الرسائل المطلوبة وتحديد الفئات والشرائح المستهدفة، فتغلّبت على الدعاية والخطابات التي استخدمتها الأحزاب في هذه المهرجانات اللغة العشائرية عمومًا وطلب الفزعة والأغاني التقليدية، بالرهان على

أنّ مثل هذه الأدوات والأجواء الاحتفالية قد تخلق صورة عن حزب قوي وقريب من الشارع، وهو رهان ثبت لاحقًا أنّه لم يؤت أكله عمومًا.

كان بالإمكان المزاوجة بين أسلوب المهرجانات الانتخابية وأساليب أخرى، وتطوير استراتيجيات المجموعات المساندة في المحافظات وتقسيم المحافظات بحسب القواعد والشرائح الاجتماعية والزيارات المنزلية وبناء جسور العلاقة مع قواعد اجتماعية معينة، وعكس ذلك على الحملة والدعاية الانتخابية، وهي أساليب ووسائل عمومًا لم تكن بارزة في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.

الفصل الخامس

نتائج الانتخابات ومستقبل مشروع التحول الديمقراطي

الفصل الخامس

نتائج الانتخابات ومستقبل مشروع التحول الديمقراطي

مقدمة:

جرت الانتخابات النيابية 2024 في يوم 10 سبتمبر/أيلول، وقد وصلت نسبة المشاركة في الأردن حوالي 32,25 % على مستوى المملكة، بينما في العام 2020 كانت 29,3 %، سجلت دائرتا الكرك وبدو الجنوب أعلى نسبة مشاركة بواقع 61,1 %، ثم معان 59,8 %، ثم جرش بنسبة 54,3 %. فيما كانت دوائر العاصمة عمان الثانية أقل نسبة مشاركة بمقدار 18,3 %، يسبقها العاصمة الأولى بنسبة مشاركة 19,5 %. في المقابل سجلت الدائرة الثانية في العاصمة ارتفاعًا بمقدار 5,3 % عن نسبة المشاركة في الانتخابات 2020، بينما الدائرة الثالثة فقط بنسبة 5 % عن 2020.

أمّا بالنسبة لنتائج الأحزاب السياسية كانت المفاجأة التي تجاوزت التوقعات، بصورة عامة بخاصة استطلاعات الرأي التي كانت تجري في دوائر القرار المغلقة، في النتائج الكبيرة التي حققها حزب جبهة العمل الإسلامي، على صعيد القائمة الوطنية تزاوجت مع مفاجأة أخرى، لا تقل أهمية عنها، وتتمثل في النتائج المتواضعة التي حققتها الأحزاب السياسية الأخرى على الصعيد الوطني، بخلاف التوقعات أيضًا، وقد تمكنت 10 أحزاب سياسية من اجتياز العتبة من أصل 24 حزبًا (وتحالف حزبي مشارك).

على صعيد المـرأة وصل عدد النســـاء إلى 27 امرأة بما يتجاوز 9 مقاعد الكوتا المخصصة، من خلال التنافس الحر، منهن 4 من جبهة العمل الإسلامي على مستوى القائمة الوطنية، ووصـل 6 من النواب الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، فيما وصل قبة البرلمان للمرة الأولى 86 نائبًا.

في هذا الفصل سنناقش دلالات النتائج والأرقام على صعيد المشهد الحزبي، سواء نتائج حزب جبهة العمل الإسلامي أو الأحزاب السياسية الأخرى، ثم نحاول استشراف تأثير هذه الانتخابات على الخطة المعدّة مسبقًا حول الانتقال الديمقراطي وسيناريوهاته في المرحلة القادمة.

أولاً: في دلالات الأرقام والمشهد الحزبي

إذًا ثمة مفاجأتان وليست واحدة؛ الأولى حجم الأصوات التي حققها حزب جبهة العمل الإسلامي على صعيد القائمة الوطنية والقوائم المحلية أيضًا، ثم الحجم المحدود لأصوات الأحزاب الأخرى على صعيد القائمة الوطنية.

1- **حزب جبهة العمل الإسلامي:** حققت قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي 17 مقعدًا على صعيد القائمة الوطنية، و14 مقعدًا على صعيد القوائم المحلية، على المستوى الوطني حصدت قائمة الحزب حصلت القائمة الحزبية على 464359 صوتًا بنسبة 28,3 %، من أصوات المقترعين، و44,8 % من الأصوات المحتسبة (نظرًا لوجود 229,727 ألف ورقة بيضاء، و30,664 عدد الأوراق الباطلة)، أي ما يقارب نصف مجموع ما حققته الأحزاب مجتمعة، أقل بقليل مما

حققته كل الأحزاب الأخرى وطنيًا. وبالنظر إلى أصوات جبهة العمل الإسلامي. على صعيد عددي؛ فإنّ الدائرة الثانية في عمان هي الأكثر مساهمة في عدد الأصوات بواقع 61457، يليها إربد الأولى بواقع 50209، ثم العاصمة الأولى 45047 صوتًا. لكن على مستوى النسب مقارنة بعدد الناخبين فقد كانت أعلى نسبة حصلت عليها القائمة الوطنية في الطفيلة، فقد حصلت على 15347 صوتًا أي 45,2 % من أصوات المقترعين، ثم العقبة 41 %، فعمان الثانية 39,4%، فعمان الأولى 37,4 %، فجرش بنسبة 37 %، ثم معان بواقع 12632 بنسبة 36,5 %، في حين أن القائمة المحلية حزب جبهة العمل الإسلامي في جرش لم تحصل على ربع أصوات القائمة الوطنية.

وبالرغم من أنّ القوائم المحلية لجبهة العمل الإسلامي شاركت فقط في 10 دوائر انتخابية، ولم تشارك في 8 منها (دوائر البدو، الطفيلة، معان، عجلون، المفرق، إربد الثانية)؛ إلاّ أنّ الحزب حقق نسب مرتفعة في كل من الطفيلة ومعان، وحصل على أصوات في دوائر البدو، ففي بدو الشمال حصل الحزب على 11091 صوتًا (ما يقارب 18,4 %)، وفي الجنوب على 7292 (13,8 %) وحتى في بدو الوسط على 4096 (10,6 %)، بالرغم من وجود شخصين على رأس قوائم حزبية من بدو الوسط (حيدر الزبن، سليمان الزبن).

على صعيد القوائم المحلية شارك الحزب في 10 قوائم محلية، من أصل 18 قائمة محلية (دوائر العاصمة الثلاثة، إربد الأولى، الزرقاء، البلقاء، جرش، مادبا، الكرك، العقبة، وكان عدد المقترعين في الدوائر المحلية 1159099 مقترع، بنسبة مشاركة مقدارها 27,9 % (في الدوائر العشرة)، وحصلت القائمة الحزبية للجبهة على 30,1 %

من عدد المقترعين في تلك الدوائر (وكان عدد الأصوات التي حصلت عليها قوائم الحزب هو 158907 أصوات). لم يشارك جبهة العمل الإسلامي في ثمانية دوائر، لكن في المقابل حصلت القائمة الحزبية الوطنية لجبهة العمل الإسلامي فيها على 24 % من عدد المقترعين بتلك الدوائر، فقد ساهمت الدوائر العشرة بنسبة 75 % من أصوات القائمة الوطنية الحزبية، بينما الدوائر الثمانية بنسبة 25 %.

حصد الحزب 14 مقعدًا في الدوائر المحلية، على النحو التالي (عمان الأولى مقعدان، الثانية 4 مقاعد، الثالثة 3 مقاعد، الزرقاء مقعدان والعقبة مقعدان، إربد الأولى مقعد واحد، البلقاء والكرك ومادبا وجرش لا شيء)، وقد حصد على أعلى عدد أصوات وعدد مقاعد في الدائرة الثانية في عمان (حصل على 38361 صوتًا) بنسبة 24,6 % من أصوات المقترعين في الدائرة، ثم الدائرة الثالثة في عمان (بعدد أصوات 22485 صوتًا) بنسبة 21,3 % من الأصوات، ثم عمان الأولى (عدد الأصوات 22133) بنسبة 18,4 % من عدد الأصوات، ثم الزرقاء (بعدد أصوات بينما أعلى نسبة حصلت عليها قوائم الحزب (لعدد الأصوات من المقترعين كانت في العقبة؛ إذ حصلت على 26,8 % بعدد أصوات بلغ 8236 صوتًا).

في دلالات الأرقام:

ما هي الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها من خلال هذه القراءة السريعة بالأرقام، فيما يخص ما حققته قائمة جبهة العمل الإسلامي؟

الملاحظة الأولى- أنّ القوة الحقيقية للحزب كانت على صعيد القائمة الوطنية، إذ حقق ما يقارب نصف مليون صوتًا، بينما مجمل

ما حققه على مستـوى القوائم المحلية كان قـرابة 158 ألف صوتًا، أي قرابة ثلث ما وصلت إليه قائمته الوطنية؛ هنالك أكثر من دلالة على هذه المفارقة؛ الأولى فرضية أنّ الاعتبارات الغالبة على الصعيد الوطني هي سياسية والمحلية جغرافية واجتماعية وعشائرية، بمعنى أنّ الحزب أقوى سياسيًا على الصعيد الوطني، منه على الصعيد المحلي، بخاصة أنّه تقريبًا حقق أصواتًا على الصعيد الوطني بما يعادل ما حققته الأحزاب الأخرى مجتمعة، وهو الذي يمثّل التيار الأقوى في المعارضة السياسية، وكأنّ نصف المصوتين، وطنيًا، أعطوا أصواتهم للمعارضة مقابل الأحزاب التي كانت أقرب إلى ما يسمى «معسكر الموالاة". أمّا الدلالة الثانية فتتمثّل في أنّ «الخزان التصويتي» للحزب يكمن في المدن الكبرى، بخاصة عمان والزرقاء وإربد، فبالرغم من أنّ الحزب حقق أعلى نسبة تصويت (قائمة وطنية) في الطفيلة، وتمكن من الحصول على نسب تصويت مرتفعة، حتى في محافظات لم يشارك فيها على مستوى القوائم المحلية (المقارقة أنّ قائمة الحزب في جرش لم تحصل ربع الأصوات التي حققتها القائمة الوطنية له في المحافظة نفسها)، إلاّ أنّ عدد الأصوات التي حصل عليها من عمان لوحدها هو 138,668 ألف صوتًا، إذا أضفنا الزرقاء قرابة 45 ألف صوتًا، وإربد بحدود 88 ألف صوتًا، فإنّ أغلب الأصوات جاءت من هذه المحافظات التي تتميز هي أيضًا بالكثافة السكانية.

الملاحظة الثانية- تكمن بالجدل المستمر عن الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج الكبيرة للحزب على مستوى القائمة الوطنية، إذ أنّ هذه النتيجة أعلى عدد أصوات يتم الوصول إليه تاريخيًا في المشاركة السياسية للحزب أو جماعة الإخوان المسلمين، وتتراوح التحليلات

عمومًا بين 5 أسباب وعوامل رئيسية، قد تكون كلها مشتركة ومجتمعة ساهمت بهذه النتيجة؛

السبب الأول يتمثّل في تداعيات الحرب على غزة، مع حالة التعاطف الكبير في الأوساط الشعبية الأردنية مع الفلسطينيين بقطاع غزة، في مواجهة الحرب الإسرائيلية، ومع حركة حماس تحديدًا التي تتسم علاقتها بجماعة الإخوان في الأردن بالقرب الشديد على أكثر من صعيد فكري واجتماعي وتنظيمي، وبالتالي وفقًا لهذه الفرضية فإنّ شعبية حماس انعكست على صناديق الاقتراع لصالح جبهة العمل الإسلامي، التي كان لها دور كبير في الشارع بالتعبئة الشعبية لصالح دعم حركة حماس ووظفت ذلك في حملتها الانتخابية أيضًا (كما أشرنا سابقًا).

السبب الثاني يتمثل فيما يطلق عليه «الصوت العقابي»، إذ تمثل جبهة العمل الإسلامي المعارضة السياسية، في مواجهة سياسات الحكومة، وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية وفجوة الثقة الواسعة بين الحكومات والمعارضة، كما تشير استطلاعات الرأي، فمن الطبيعي على الصعيد الوطني- السياسي أن يصوت الجمهور لصالح المعارضة لا السلطة، في المقابل مثّلت غالبية الأحزاب السياسية الأخرى (بخاصة الميثاق وإرادة والوطني الإسلامي وتقدم وعزم..)، بالنسبة لعدد كبير من الناس هي أقرب إلى السلطة السياسية.

السبب الثالث ويكمن في تأثير المعلمين، إذ وضع جبهة العمل الإسلامي نقيب المعلمين بالوكالة سابقًا، ناصر النواصرة، ضمن المقاعد الأولى في قائمته، وهو -أي النواصرة- الذي قاد إضراب المعلمين وهنالك حالة من التعاطف الشديد في أوساط المعلمين معه،

وتحيل بعض التحليلات في أوساط القرار قدرة جبهة العمل الإسلامي على تحقيق أصوات في مناطق غير تقليدية، مثل دوائر البدو في الشمال والجنوب، وفي الطفيلة ومعان إلى حجم شريحة المعلمين الواسعة، وتعاطفهم مع النواصرة، وقناعتهم بأنّه سيقوم بدور لدعم أوضاعهم المهنية والاقتصادية في أدائه في مجلس النواب.

السبب الرابع فيتمثل في القدرة التنظيمية لدى جبهة العمل الإسلامية خبرتها التنظيمية في مجال الانتخابات، وهي عوامل انعكست بوضوح على تصميم الحزب لحملته الانتخابية ولتوزيع القواعد على مستوى المحافظات في القائمة الوطنية، والقدرة على التشبيك والربط بين الأصوات في الدائرتين المحلية والوطنية، تشكل نتائج دائرة عمان الثانية مثالاً واضحًا على هذا الالتزام. حيث حصد الحزب فيها 4 مقاعد من أصل 8 مخصصة للدائرة، 2 منها على التنافس الحر، إضافة لمقعد كوتا المرأة والمقعد المسيحي. نال المرشح عن المقعد المسيحي، جهاد مدانات، 23،726 صوتًا، متقدمًا بخمسة أصوات فقط على موسى الوحش، الذي نال أحد مقعدي التنافس الحر، ومتقدمًا بـ 52 صوتًا على أيوب خميس الذي لم ينجح. وهما، أي الوحش وخميس، المرشحان الحزبيان الأبرز في القائمة، إذا استثنينا صالح العرموطي، الذي لا ينتمي حزبيًا لجبهة العمل الإسلامي ويحظى بقاعدة تصويتية من خارج جمهور الحزب. أما راكين أبو هنية التي نالت مقعد كوتا المرأة، فحققت ثاني أفضل نتيجة في القائمة بعد العرموطي، بـ 184 , 27 صوتًا.[112] ويمكن ملاحظة الذكاء في تصميم

(112) انظر: كيف حقق الإسلاميون في الأردن أفضل نتيجة انتخابية في تاريخهم، موقع حبر الإلكتروني، 12 سبتمبر/أيلول 2024، الرابط التالي: كيف حقق الإسلاميون في الأردن أفضل نتيجة انتخابية في تاريخهم؟- 7iber | حبر.

العملية الانتخابية في نجاح الإسلاميين باختراق مقاعد الكوتا، إحدى النتائج الملفتة لهذه الدورة كانت حصول الإسلاميين على عدد كبير من مقاعد الكوتات في الدوائر المحلية. إذ حصد الحزب 4 مقاعد على كوتا النساء، واثنين من المقاعد الشركسية/الشيشانية، ومقعدًا مسيحيًا واحدًا. كان ذلك واضحًا بشكل خاص في عمان، حيث نال الحزب جميع مقاعد الكوتات، وهي 3 مقاعد للنساء، واحد في كل من دوائر العاصمة الثلاث، ومقعد شركي/شيشاني في الدائرة الثالثة، ومقعد مسيحي في الدائرة الثانية. بينما لم تشمل المقاعد التي فاز فيها الحزب على القائمة العامة أيًا من مقاعد الكوتا، لكن الفائزين الـ 17 شملوا 4 نساء.[113]

السبب الخامس يتمثّل في العامل الهوياتي، وهو على أكثر من مستوى أو جانب، فالجانب الهوياتي الأول يكمن في البعد الاجتماعي، للأردنيين من أصل فلسطيني، فمن الواضح أنّ خيارهم الاستراتيجي كان في هذه الانتخابات بدرجة كبيرة، في أماكن تجمعاتهم السكانية تمثّل في جبهة العمل الإسلامي، بخاصة في عمان وإربد والزرقاء، فنسبة التصويت للقائمة في عمان الثانية، ذات الكثافة السكانية الأردنية-الفلسطينية، هي 39,4 % من أصوات المقترعين (وربما ستكون أكبر بكثير بالنسبة لنسبة الأصوات الصحيحة المعتمدة في القائمة الوطنية)، وعدد المقترعين هو ما يقارب 156 ألف مقترع، والحال قريبة في الدائرة الثالثة، التي تضم كثافة سكانية شبيهة، إذ وصلت إلى 30,5 % من أصوات المقترعين (عدد المقترعين هو 105412 صوتًا)،

(113) المصدر السابق.

وإربد الأولى النسبة هي ربع المقترعين، وعدد المقترعين يكاد يصل إلى 200 ألف مقترع، وإربد الثانية وصلت نسبة التصويت 1 , 27 %، وعدد المقترعين فيها قرابة 139 ألف مقترع، وفي الوقت الذي بلغت نسبة التصويت للقائمة الوطنية أعلى نسبة في الطفيلة والعقبة، إلاّ أنّه على صعيد القوائم المحلية لم يشارك الحزب بقوائم محلية في الأصل، ولم يحصل في أربعة دوائر على مقاعد (جرش، البلقاء، الكرك، مادبا).

الجانب الهوياتي الثاني يتمثل بالجانب الديني، إذ أنّ هنالك قراءات ومسوحات متعددة، أجرتها مؤسسات بحثية عالمية تشير إلى أنّ المجتمع الأردني يتجه نحو التدين والمحافظة اجتماعيًا، بخاصة في أوساط جيل الشباب الأردني، وهو ما انعكس -أيضًا- في رصيد حزب جبهة العمل الإسلامي، بخاصة أنّ الحزب تحدث في حملته الانتخابية عن حماية الأسرة ومواجهة الأجندات الغربية لتدمير ثقافة المجتمع وما إلى ذلك من قضايا اجتماعية تبناها الحزب وتتوافق مع توجهات نسبة كبيرة من المجتمع الأردني، فيما يتعلّق بالقيم الدينية والأخلاقية في المجتمع.[114]

إن ما سبق يشير بدرجة واضحة إلى أنّ قوة جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات الحالية حصلوا عليها من القائمة الوطنية وليس من القوائم المحلية، ويظهر ذلك جليًا في فجوة الأصوات ما بين ما حققه الحزب على الصعيد الوطني وما حققه على الصعيد المحلي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الكثافة الكبرى للأصوات في عمان وإربد والزرقاء فإنّ ذلك يفسّر مفاجأة الحزب على صعيد القائمة الوطنية.

(114) انظر: محمد أبو رمان ووليد الخطيب، الشابات والشباب في الأردن، 20347. fdp (ed.sef)، ص8-14.

الأحزاب السياسية الأخرى:

شاركت الأحـزاب السياسية الأخــرى، عبر 25 قائمة حـزبية - تحالف حزبي، من خلال القائمة الوطنية، بينما شارك أعضاؤها -غالبًا- بصورة فردية في الانتخابات المحلية، باستثناء بعض القوائم المحسوبة على الأحزاب السياسية والمعلنة بانتمائها لأحزاب سياسية، مثل قائمة الوحدة الشعبية في الدائرة الثانية، وقوائم للحزب الوطني الإسلامي والعمال في محافظة الزرقاء، وغيرها من نماذج محدودة.

على صعيد نتائج القائمة الوطنية؛ فكان واضحًا أنّ هنالك فجوة كبيرة تفصل ما بين حزب جبهة العمل الإسلامي والأحزاب الأخرى، بالرغم من ذلك تمكّن حزب الميثاق، المحسوب على يمين الوسط، من تحقيق 93,680 ألف صوت (4 مقاعد)، والحزب الوطني الإسلامي حقق الوطني الإسلامي 87,519 ألف صوت (3 مقاعد)، ثم حزب إرادة 75121 ألف صوت (3 مقاعد)، ثم حزب الاتحاد الوطني 66227 ألف صوت (مقعدان)، وحزب تقدم (مقعدان)، وتحالف نماء والعمل وعزم والأرض المباركة و العمال كل واحد منهم (مقعدان)، فيما لم تستطع الأحزاب الأخرى، بخاصة تحالف النهوض اليساري-القومي، والتحالف الديمقراطي (الديمقراطي الاجتماعي والمدني الديمقراطي) وقائمة طريقنا (الحزب الشيوعي) من تحقيق أي مقعد، بالإضافة إلى فشل الأحزاب والتحالفات الأخرى التي خاضت الانتخابات وتمثّل اتجاهًا أقرب إلى الوسطي في المشهد الحزبي.

عند النظر في نتائج الأحزاب في القائمة الحزبية العامة، لكن على مستوى المحافظات، فنجد أنّ أعلى عدد من الأصوات حصل عليه كل من إرادة (مجموع الدائرتين تقريبًا 20 ألف صوت)، والميثاق

(مجموع الدائرتين تقريبًا 20 ألف صوت)، وحصل على ما يزيد على عشرة آلاف في البلقاء (وجود مرشحة من عشيرة العبادي في البلقاء قد يكون عاملاً مساعدًا)، ثم البادية الشمالية ما يقارب 9500 صوتًا (قد يفسر بوجود مازن القاضي، المرشح الثاني على القائمة الوطنية من بدو الشمال)، وتقدم كان في محافظة إربد كذلك (مجموع الدائرتين بحدود 16 ألف صوت)، ثم الزرقاء (بحدود 9700 صوتًا)، أما الحزب الوطني الإسلامي فكانت أعلى نسبة أصوات حصل عليها في الزرقاء (ما يقارب 16500 صوتًا)، ثم إربد (مجموع الدائرتين معًا ما يقارب 18200 صوتًا)، أما حزب العمال فكانت النسبة الأعلى التي حصل عليها في إربد (مجموع عدد الأصوات في الدائرتين ما يقارب 14300 صوتًا، أمّا حزب عزم فكانت أعلى الاصوات حصل عليها في البلقاء (أمين عام الحزب من البلقاء)، وتحالف نماء والعمل أعلى الأصوات في البلقاء (رأس القائمة من من مدينة السلط)، والاتحاد الوطني في دوائر عمان الثانية (10482 صوتًا) والأولى 8200 صوتًا، ثم البلقاء (7278 صوتًا)، بينما يلاحظ أنّ قائمة طريقنا- الحزب الشيوعي حصلت على أعلى عدد أصوات في البادية الوسطى ما يقارب 8500 صوتًا (وبالطبع فإنّ السبب الرئيس هو أن رأس القائمة حيدر الزبن من البادية الوسطى)، وكذلك الأمر بالنسبة لقائمة الأرض المباركة التي حصلت على ما يقارب 7900 صوتًا، بعد الكرك التي حصلت فيها القائمة على 8850 صوتًا (ورأس القائمة سليمان الزبن هو من البادية الوسطى).

من الواضح، إذًا، أنّ هنالك عوامل رئيسية مؤثرة في حجم التصويت للقوائم الحزبية في المحافظات؛ ولعلّ الملاحظة الأولى تتمثّل بالنشاط الحزبي في محافظة إربد هو الأعلى بين المحافظات،

وفقًا لعدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الكبيرة في محافظة إربد، مقارنة بالمحافظات الأخرى، ثم تأتي الزرقاء، وتساهم العوامل الشخصية-الجغرافية، الشخصيات الرئيسية في القوائم في القاعدة التصويتية للأحزاب السياسية، مما يؤشر على أنّ القاعدة الاجتماعية للأحزاب، الميثاق، إربد، إرادة، تقدم، الوطني الإسلامي، المتنافسة هي في إربد بدرجة رئيسية، ثم الزرقاء وعمان بدرجة تالية، مقارنة بالضعف الملحوظ للأحزاب السياسية في محافظات الجنوب، التي حصدت فيها قائمة جبهة العمل الإسلامي على أعلى نسبة تصويت مقارنة بالقوائم الحزبية الأخرى، بالرغم من عدم مشاركة الإسلاميين في العديد من دوائر الجنوب المحلية (الطفيلة، معان، بدو الجنوب..).

العامل الآخر فشل عدد كبير من الأحزاب السياسية، بخاصة الكبيرة من التشبيك ما بين الدوائر المحلية والوطنية، إذ كان من الواضح أنّ الحسابات اختلفت لدى المرشحين بين الدائرتين، ففي دائرة عمان الثانية مثلاً، ضمت «قائمة نمو» عددًا من المرشحين الأقوياء المنتمين لأحزاب مختلفة. حصدت القائمة 31,998 صوتًا، لتحصل على مقعد واحد، ذهب للمرشح أندريه حواري، الذي نال 14,373 صوتًا تفضيليًا. لكن حزب الميثاق الذي ينتمي إليه حواري لم يحصل سوى على 8,862 صوتًا في الدائرة ذاتها، ما يعني أن المرشح لم يجيّر الأصوات التي نالها على المستوى المحلي لحزبه على المستوى العام. تصبح هذه الفجوات أوضح على المستوى التفصيلي داخل الدائرة، خاصة في مراكز الاقتراع والفرز الكبيرة، فمثلاً في مدرسة المعتصم الأساسية للبنين، حصل حواري على 1027 صوتًا، فيما حصل حزبه في الدائرة العامة على 142 صوتًا في المركز نفسه. وفي مدرسة الأردن الثانوية الشاملة للبنين، حصل حواري على 1228 صوتًا، فيما لم يحصل الميثاق سوى على 51.

وبالرغم من أنّ الأحزاب اليسارية لم تصل إلى العتبة، لكن لو جمعنا أصوات هذه الأحزاب والتحالفات الحزبية، بخاصة كل من التحالف الديمقراطي وطريقنا والنهوض، فإنّ مجموع الأصوات سيقارب 75 ألف صوتًا، ما يعني تجاوز العتبة بصورة كبيرة، وإمكانية تحقيق 3 مقاعد، ومن المعروف أنّ تلك الأحزاب كانت قد أجرت حوارات ومناقشات للوصول إلى تحالف حزبي، لكنها اختلفت في النهاية على ترتيب القائمة وانتهى بها الأمر إلى ثلاثة قوائم حزبية في الانتخابات لم ينجح أيّ منها، وبالمناسبة لا يبعد خطاب حزب العمال ولا حزب المستقبل والحياة عن خطاب تلك الأحزاب، ولو جمعنا مجمل الأصوات فإن عدد الأصوات سيزيد على 150 ألف صوت، بمعنى أنّ اليسار ويسار الوسط والليبراليون الاجتماعيون لو اجتمعوا على قاعدة القيم المشتركة بينهم فكان بالإمكان أن يحلوا في المرتبة الثانية بعد الإسلاميين.

في المقابل بدأت الأحزاب السياسية تعلن عن تشكيل كتل نيابية تتجاوز ما حققته في القائمة الوطنية بما يشمل كل أعضائها الناجحين الذين خاضوا الانتخابات بصيغة فردية، ونجحوا، فأعلن حزب الميثاق أنّ كتلته النيابية تصل إلى 30 مقعدًا نيابيًا، فيما أعلن حزب إرادة أنّ عدد كتلته النيابية يصل إلى 19 نائبًا، بينما باقي الأحزاب السياسية لا تستطيع إلى الآن تشكيل كتل نيابية، باستثناء الكتلة الكبرى لجبهة العمل الإسلامي (إذ أنّ العدد الأقل للكتلة النيابية هو 14 مقعدًا نيابيًا، لذلك قد تسعى الأحزاب الأخرى لتشكيل تحالفات نيابية لبناء كتل نيابية، أو تنضم للكتل الموجودة، بخاصة الميثاق وإرادة.

يكمن التحدي أمام الأحزاب السياسية، في مجلس النواب، بمدى قدرتها على بناء كتل نيابية متماسكة ومرتبطة بمواقف الحزب وقيادته، بخاصة أنّ أعضاء الكتلة الحزبية الذين نجحوا خارج إطار القائمة الوطنية وبصفتهم الشخصية، وليس الحزبية، سيكونون أكثر تحررًا من الذين نجحوا في القوائم العامة.

في المجمل فإنّ المعركة الحقيقية للأحزاب لم تكن في الدوائر المحلية، التي لم تكن جزءًا من التنافس الحزبي والسياسي، إنما في القوائم الوطنية التي مثّلت الأحزاب بصورة مباشرة في العملية الانتخابية، وأفصحت عن الحجم الحقيقي لها في الشارع، طالما أنّ الغالبية العظمى من مرشحي الأحزاب في الدوائر المحلية، باستثناء جبهة العمل الإسلامي (التي خاض مرشحوها الانتخابات باسمها حتى في الانتخابات المحلية)، لم يكونوا وفقًا لقواعدهم الاجتماعية يمثلون الأحزاب، بل الاعتبارات الشخصية والجغرافية والاجتماعية.

ثانيًا: مستقبل الانتقال الديمقراطي في الأردن

يقف المشهد السياسي الأردني الانتخابات النيابية، على مفترق طرق؛ ولعلّ السيناريو المتوقع هو المضي إلى الأمام وفق المسار المرسوم، مع العمل على تحجيم قوة الإسلاميين، ومراجعة التجربة الحزبية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف «أحزاب الموالاة»، والعمل على تصويب الوضع، ثم التراجع التكتيكي وليس الرسمي عن العديد من الأفكار التي صاغت التوجهات في المرحلة القادمة، من ضمن ذلك إعادة التفكير في قانون الانتخاب ومراجعة المراحل القادمة، وكيفية التعامل مع الشارع والمعارضة، وربما إذا انفجرت الخلافات داخل مجلس النواب وبين الإسلاميين والحكومات، وانتقلت إلى الشارع، فإنّ ذلك سيعزز مسار التراجع بدرجة أكثر وضوحًا عن المسار التحديثي المطروح حاليًا.

محددات العبور إلى المرحلة القادمة:

ما هي المتغيرات والعوامل التي ستتحكم في ترسيم أي مسار سينجح في المرحلة القادمة؟

ثمة العديد من الديناميكيات الرئيسية هنا؛ منها الحراك النيابي ومدى نجاح فكرة بناء تحالف أغلبية من الأحزاب السياسية لمواجهة أقلية إسلامية، ومنها ما يتعلّق بالحراك في الشارع وتفاعله مع العديد من المطالب السياسية للمعارضة ومنها ما يتعلق بالوضع الإقليمي والانتخابات الأميركية القادمة، ومنها يتعلّق بقدرة المعارضة السياسية وذكائها في تمرير المرحلة وتقديم رسائل معتدلة لا تعزز من حجج التيار المتخوف من مسار التحديث! تبدو الأمور وكأنّ كثيرًا من السياسيين والمسؤولين على درجة كبيرة من القلق من نتائج الانتخابات، وكأنّنا ندخل إلى المرحلة القادمة بظهورنا من الباب ونحن ننظر إلى وراء (المرحلة السابقة)، وكأنّه ليس من الطبيعي أن تكون هنالك نتيجة مفاجئة لصالح المعارضة، كما حدث في فرنسا وبريطانيا في الانتخابات الأخيرة!

يكمن التحدي الرئيس في ضوء النتائج الحالية، وفي سياق الإطار القانوني- الزمني لمشروع التحديث السياسي، في الانتقال نحو المرحلة القادمة المتمثلة في الانتخابات النيابية التالية بزيادة عدد المقاعد الحزبية في المجلس النيابية؛ وفي هذا السياق ثمّة اتجاه من النخب السياسية يدعو إلى التراجع عن هذا المسار ويحذّر من عواقبه، سواء بالمطالبة بإعادة فتح قانون الانتخاب والتراجع عن القائمة الوطنية الحزبية أو جعلها مفتوحة وليس مغلقة، أو تحويل فكرة الأحزاب السياسية نحو الدوائر المحلية وليس الوطنية، بذريعة أن قوة الإسلاميين

التصويتية لم تكن في الدوائر المحلية بل في القائمة الوطنية، إذ حصلوا في القائمة الوطنية على أكثر من ضعف ما حصلوا عليه في القوائم المحلية، بل ويذهب العديد من السياسيين المحافظين اليوم إلى تفسير النص الذي يتحدث عن زيادة عدد المقاعد الحزبية في مجلس النواب بأنّه لا يعني - بالضرورة - القائمة الوطنية الحزبية، بل يمكن أن يتم ذلك عبر مقاعد المحافظات، لأنّ أخذ مقاعد أخرى من المحافظات في الانتخابات القادمة سيكون بمثابة لعب بالنار وتلاعب بالاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي.

على العموم نجاح التجربة الديمقراطية في الأردن، وعدم الوقوع في فخ النمطية التاريخية (التقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى وراء) يكمن وفق نماذج التحول الديمقراطي ونظرياته كافّة بالقدرة على الوصول إلى صفقة ما بين الجناح المنفتح في الدولة والتيار المعتدل في المعارضة وعقلنة الخطابات والمصالح والمطالب ما بين الأطراف جميعًا والسير بخطى هادئة متدرجة للأمام، وإلاّ فإنّ السيناريو سيكون العودة إلى وراء بصورة تكتيكية تستبطن خيارًا استراتيجيًا واضحًا بإغلاق باب الانتقال الديمقراطي الذي فُتح مع لجنة تحديث المنظومة السياسية.

بناءً على التجربة التاريخية والمحددات التي أحاطت بعملية التحول الديمقراطي خلال الفترات السابقة، ومقارنة ذلك بالمرحلة الحالية (ما بعد لجنة التحديث السياسي)، فإنّ هنالك عددًا من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التحديث السياسي، بدءًا من سيناريو التطوّر- التحول التدريجي والتطوّر نحو اكتمال العملية الديمقراطية، وسيناريو الانتكاس، وسيناريو التداول الشكلي.

سناريوهات المرحلة المقبلة:

- أولاً- التطور الديمقراطي التدريجي:

تقوم نظرية هذا السيناريو على أنّ كل التجارب الديمقراطية في العالم مرّت بمراحل صعود وهبوط، وتطوّرت حتى وصلت إلى مرحلة الاكتمال، لكن السؤال يتمثّل فيما إذا كان الاكتمال تمّ عبر منعطف تاريخي معين، مثل الثورة الفرنسية، حرب أهلية.. Conjuncture أم كان نتيجة تتابع تاريخي Dependency Path، وفي حالتنا هذه قد نعتبر مئوية الدولة ولجنة تحديث المنظومة السياسية بمثابة منعرج ونقطة تحول نحو إقرار خطة زمنية للتحول والتزام الأطراف المختلفة بها، أو أن يكون هنالك حدث معين مهم ومؤثر يعزز ويسرع هذه العملية ويعطي قوة دفع ومصداقية للطرف المنفتح داخل النظام بالسير قدمًا في مواجهة تحفظات الأجنحة أو التيارات الرسمية أو السياسية المتخوفة منه.

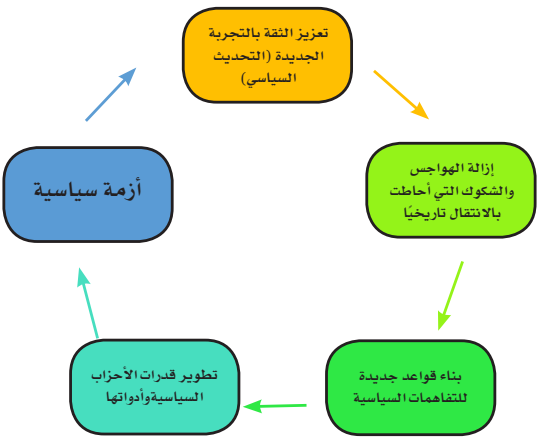

الديناميكيات التي تعزز سيناريو التطور الديمقراطي

ووفقًا لما هو مقرر في قانون الانتخاب فإنّ نسبة القائمة الحزبية والعامة ستزيد، مما يعمّق ويجذّر الممارسات الحزبية في داخل المجتمع، وصولاً إلى مرحلة التطبيع والتطبع من قبل الناس والنظام السياسي على السواء بذلك، وبناء جسور الثقة بين أطراف اللعبة السياسية معًا.

أمّا عن المتغيرات التي تعزز من هذا السيناريو وتدفع باتجاهه، فأبرزها هو:

- نجاح الأحزاب السياسية في بناء تنافسية حزبية داخل مجلس النواب، وتطوير ديناميكيات الكتل الحزبية تنافسية، وتراجع النظرية التي تسود في أوساط سياسية بأنّ تجربة التحديث السياسي ستكون عابرة كسابقاتها.
- تراجع المخاوف من قبل مراكز القرار من أم يؤدي مشروع التحديث السياسي إلى أزمات استقرار سياسي، ومن وجود أطراف خارجية ستستثمر الانفتاح الحالي لتنفيذ أجنداتها السياسية.
- تطوير التفاهمات والتوافقات بين الأطراف المختلفة، بخاصة في الحكم والمعارضة على قواعد اللعبة السياسية الجديدة، المرتبطة بالتحديث السياسي، مما يحدّ من الهواجس التاريخية والسياسية والأمنية التي حكمت مسار الانتقال السياسي الأردني.
- قدرة الأحزاب السياسية على التعلّم من أخطائها وتطوير قدراتها وأدواتها، وأن تعمل بدرجة أكبر على بناء قواعد شعبية واجتماعية وعلاقات مع القوى والأطراف الداعمة لها.
- حدوث أزمة سياسية جديدة تعزز هذا الاتجاه وتقوي من دعائم وأفكار دعاته والمروجين له، من داخل السيستم، فأغلب عمليات التحول الديمقراطي تتم نتيجة أزمة في الشرعية السياسية أو نتيجة لظروف مؤثرة في المجال العام.

في المقابل هنالك العديد من المتغيرات - الديناميكيات التي قد تحبط وتفشل مثل هذا السيناريو، ومن أبرز هذه المتغيرات:

- عجز الأحزاب السياسية عن تجذير وجودها وبناء قواعد شعبية واجتماعية، واستمرار اعتماد أغلبها على العلاقة مع مؤسسات الدولة، وفقدان الثقة والمصداقية في العملية السياسية.

- تغلب التيار المحافظ داخل مؤسسات الدولة على المجموعة المنفتحة، وبالتالي غياب أحد شروط التسوية الكبرى The Great Compromise، كما يطلق عليها روستو، أو الميثاقية، كما يطلق عليها أودونيل وشميتر، وانتكاس التجربة بصورة كبيرة مع أول فرصة للتراجع عن الالتزامات السابقة[115].

- ثانيًا- الانتكاسة والعودة إلى وراء

هذا السيناريو لا يعدّ مستغربًا بالنسبة للتجربة التاريخية الأردنية، وقد سبق أن أشرنا في مراجعة الحالات المحدودة من الانفتاح السياسي؛ كيف أنّها سرعان ما تتراجع، وتعود الأمور إلى الطريقة التقليدية في إدارة السياسة، وغالبًا ما يتم التراجع إما لشكوك في الثقة بين دوائر الحكم والمعارضة السياسية، أو للمرور بظروف إقليمية أو محلية تدفع إلى هذا المسار.

في الحالة الراهنة؛ فإنّ هنالك ديناميكيات تدفع بهذا الاتجاه، أبرزها:

- إن سيناريو التطور الديمقراطي يرتبط عادة بوجود قوى انفتاح داخل نظام الحكم تدفع بهذا الاتجاه في مقابل التيار المتشدد، وهذا المسار يعتمد على ما يمكن أن نطلق عليه «توازن القوى»

(115) روستو، مرجع سابق، ص60، وأدونيل وشميتر، مرجع سابق، ص126-135.

داخل المجتمع السياسي، وفي النظام نفسه، وإلى الآن لا يبدو أنّ توازن القوى يميل لصالح المعتدلين أو المنفتحين في كلا الاتجاهين والطرفين، بخاصة داخل النظام، مما يعطي سيناريو التراجع زخمًا أكبر.

- إنّ تجربة الأحزاب السياسية إلى الآن لا تبدو مستقلة ولا محفّزة للتطور، فما تزال تعتمد كثير من الأحزاب على علاقتها بمؤسسات الدولة، ويبدو أنّها مشاكلة في السياقات والتشكلات لتجارب الأحزاب الوسيطة سابقًا، التي تضخمت لكنها انهارت بصورة سريعة، عندما قررت القوى النافذة في مركز القرار إلغاء التجربة، مثلما حدث في أواسط التسعينيات مع العديد من الأحزاب المقربة من النظام، وكما حدث في أحيانٍ أخرى، مع تجارب أخرى، كتجربة حزب التيار الوطني، عندما كان يقوده عبد الهادي المجالي، ويمتلك أغلبية داخل مجلس النواب لكن بمجرد ما تراجع دعم الدولة، أو تخلت عن الفكرة، أو بالتعبير الأردني السياسي الدارج «رُفع الغطاء» عن التجربة انهارت بسرعة. (116)

(116) انظر: محمد أبو رمان، نهاية درامية، موقع أحداث اليوم، على الرابط التالي: أحداث اليوم الإخباري | نهاية درامية! | مقالات وآراء (ahdath24.com)، وانظر كذلك: المجالي يصف تياره الجديد بأنه حالة حية متحركة لتجاوز الأصنام السياسية الجامدة التي فرضت نفسها طويلاً على الساحة الحزبية ويستنكر قول أبورمان أن «الوطني» «جثة هامدة»، موقع عمـون الإلكتروني، 25-8-2008، الرابط التالي: المجالي يصف تياره الجديد بأنه حالة حية متحركة لتجاوز الأصنام السياسية الجامدة التي فرضت نفسها طويلاً على الساحة الحزبية ويستنكر قول أبورمان أن «الوطني» «جثة هامدة» | الأخبار الرئيسية | وكالة عمون الإخبارية (ammonnews.net).

- أنّ هنالك ضعفًا ملحوظًا في القوى الاجتماعية الرئيسية المقتنعة بالمشروع، فهنالك اتجاه متخوف من مآلات التحديث السياسي، ويخشى أنّها ستضعف مصادر قوته السياسية، وهنالك تخوف مشابه وتردد لدى شريحة اجتماعية واسعة داخل أوساط أخرى من الاندماج في العمل السياسي والحزبي، وعدم قناعة بأنّه يمثل مسارًا مختلفًا عن المراحل السابقة.[117]

في المقابل فإنّ هنالك ديناميكيات تسير باتجاه معاكس لهذا السيناريو، وتجعل من مسار العودة إلى ما قبل مشروع التحديث السياسي أكثر صعوبة وتعقيدًا، وأبرز هذه العوامل تتمثل في:

- أنّ هنالك رأس مال سياسي كبير وضع في مسار التحديث السياسي، سواء على صعيد الضمانات الملكية، أو على صعيد الخطاب السياسي الرسمي الذي أكد مرارًا وتكرارًا على المشروع وأهميته وعدم التراجع عنه، أو على صعيد أنّه جاء بعد العديد من المشروعات غير المكتملة، مثل لجنة الأجندة الوطنية،

(117) لقد أجرى معهد السياسة والمجتمع بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والهيئة المستقلة للانتخاب ومركز العالم العربي للتنمية مجموعات عمل مركزة في أكثر من مخيم للاجئين-الأردنيين من أصول فلسطينية، لمناقشة موضوع التحديث السياسي، وكانت النتيجة في جميع هذه اللقاءات أنّ هنالك تخوفات وشكوكًا ما تزال قائمة بدرجة كبيرة لدى الجيل الكبير في العمر، الذي يؤثر على الجيل الشاب ويدفعه إلى عدم المشاركة في العملية الحزبية الجديدة، كما أنّ هنالك شعورًا بالمظلومية وغياب المساواة السياسية والقانونية لدى هذه الشريحة الاجتماعية وعدم الشعور بجدية الدولة بالمشروع الجديد، يمكن الرجوع هنا إلى: تقرير ورشة عمل المشاركة السياسية- الرصيفة، معهد السياسة والمجتمع، 4-3-2023، تقرير غير منشور، وإلى: تقرير ورشة عمل المشاركة السياسية- مخيم الشهية غزمي المفتي، معهد السياسة والمجتمع، 18-3-3023، تقرير غير منشور.

ولجان الأردن أولاً، ولجنة الحوار الوطني، وبالتالي فإنّ هذه العوامل تجعل من التراجع بصورة جلية وواضحة عن المشروع بمثابة «نيران صديقة»، أي أنّ مؤسسات القرار تحرج نفسها أمام المجتمع والشارع بصورة عامة.

- أنّ هنالك تشريعات وأنظمة وتوجهات عديدة بنيت على مشروع التحديث السياسي، سواء على صعيد التعديلات الدستورية، أو على صعيد القوانين أو حتى الأنظمة في الجامعات، ومناهج التربية والتعليم العالي، وتمّ ترويج الفكرة في الأوساط الإعلامية الداخلية والخارجية، وفي البرامج الحوارية التي تمّ إنتاجها لتعزيز العمل الحزبي، فالتخلّي عن ذلك كلّه بصورة علنية أو رسمية والتراجع للخلف، من الصعوبة بمكان، بخاصة أنّه جرى «تحصين قوانين الانتخاب والأحزاب» من خلال اشتراط ثلثي مجلسي النواب والأعيان.

- ثالثًا- التداول الشكلي (التجربة المغربية)

يفترض هذا السيناريو أنّه لن يكون هنالك تطوّر نوعي جوهري على مسار الدمقرطة، بالمعنى المعروف بالنماذج الغربية الديمقراطية، فستبقى هنالك مشكلات في المعايير الرئيسية للديمقراطية، مثل الحريات العامة، حقوق الإنسان، توزيع الصلاحيات والسلطات، المشاركة السياسية، لكن في المقابل لن يتم العودة إلى السيناريو التقليدي، ما قبل التحديث السياسي، والتخلي بالكلية عن التجربة، بل سيتم المضي قدمًا في تجربة الأحزاب السياسية وتعديلات قانون الانتخاب، لكن مع إبقاء ذلك تحت السيطرة والتقييد الفعلي، مع السماح بتداول على السلطة من خلال حكومات حزبية، تنتمي إلى جناح الموالاة والتيار المحافظ، ليس من المعارضة التقليدية، وبالتالي

يكون هنالك نمط من الديمقراطية وتداول السلطة المضبوط، والذي يقع ضمن الإطار الذي تحدده دوائر القرار، وهذا النموذج قريب من الحالة المغربية، إذ بالرغم من وجود أحزاب سياسية، وتداول على السلطة، حتى أحزاب المعارضة اليسارية والإسلامية، التي تمكنت من تحقيق الأغلبية والوصول إلى رئاسة الحكومة، إلاّ أنّ مقاليد القوة والسيطرة بقيت دومًا في يد المخزن (المقصود به القصر الملكي).[118]

ثمة ديناميكيات تدفع باتجاه هذا المسار، من أبرزها:

- أنّه يمثل حلاً وسطًا مُرضِيًا للتيار المحافظ، مع الحفاظ على درجة من المصداقية، ولو الظاهرية، من خلال الالتزام رسميًا بخط التحديث السياسي، لكن مع إبقاء الصلاحيات وخيوط القوى بين مؤسسة القرار والمؤسسات الرسمية النافذة.

- أنّه يضمن بعد مرحلة من الشك والضعف في علاقة الدولة بقاعدة اجتماعية عريضة، وجود مسار لتجديد هذه العلاقة من خلال الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها، بما يوحي أنّ قواعد اللعبة اختلفت، لكن في الحقيقة بقيت مثلما هي، وهو ما يخفف أي ضغوط داخلية أو خارجية لإنجاز تحول ديمقراطي.

في المقابل، فإنّ هنالك ديناميكيات مغايرة تدفع باتجاه معاكس لهذا السيناريو، ويتمثّل أهمها في أنّ هذا السيناريو قد يكون آنيًا، وليس

(118) انظر على سبيل المثال: شيماء فاروق، التحول الديمقراطي في المغرب ما بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي، 2021-12-15، على الرابط التالي: التحول الديمقراطي في المغرب ما بعد 2011 - المركز الديمقراطي العربي (ed.cacitarcomed)

مرضيًا للغالبية، ولا يمثّل ضمانة في تجديد شرعية العملية السياسية وحماية الاستقرار السياسي، من الهزات الارتدادية، وسيكون هشًّا أمام أي أزمة كبيرة، وتكون النتيجة السلبية مضاعفة، وتتمثل في فقدان الثقة بالعملية السياسية والأحزاب القائمة وبوعود النظام في إحداث تطور سياسي فعلي، وليس شكليًا.[119]

في الخلاصة لا يمكن الجزم مسبقًا باتجاه أي سيناريو سيسير مشروع التحديث السياسي ومجمل عملية الانتقال أو التطور الديمقراطي في الأردن، لأنّ هنالك مجموعة من المتغيرات الرئيسة التي ستكون فاعلة ومؤثرة في ترسيم المرحلة القادمة، وبعض هذه المتغيرات قد لا يكون إراديًا، بمعنى خاضع لقرار أو رغبة داخل النظام ومراكز القرار، وإنما نتيجة حدث أو تطوّر مفاجئ معين داخليًا أو خارجيًا، لكن على الأغلب الأعم لن يكون هنالك سيناريو تذهب ملامحه وسماته العامة خارج السيناريوهات الثلاثة التي ذكرناها في هذا القسم من الدراسة.

(119) انظر مثالاً على هذا النموذج من التحول السياسي، ستيفين ليفيتسكي، ولو كان آ. واي، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص609-633.

الخاتمة والخلاصات

لقد عملنا على هذه الدراسة منذ تصميمها وحتى كتابة هذه السطور لمدة تجاوزت ستة شهور، والجدير بالذكر أنها لم تكن ستة شهور عادية، بل كانت الشهور المفصلية والتي تمثل حصاد عملية التحديث السياسي، وكان هذا أهم ما جعلها صاخبة جدًا، ومليئة بالأحداث والتغيرات والمستجدات، ولم يخفف من وطأة هذه الحركية والتفاعلية الظرف الإقليمي الذي كان ينعكس بين الحين والآخر على الساحة الأردنية. ولكننا وقدر المستطاع حاولنا أن نحافظ على مستوى من الاستجابة السريعة والحيوية لما يستجد على الساحة، ومحاولين ألا تفوتنا أي خلاصة ممكنة مما يخبر عنه الواقع، وتفاعل الأحزاب معه. وهو ما كان آخره إضافة فصل كامل إلى الدراسة يحاول أن يقدم قراءة في الانتخابات وما بعدها.

في هذا الجزء من الكتاب نحاول أن نقدم خلاصات منظمة ومؤطرة بصورة قد تكون اختزالية إلى حد ما، ولكنها قد تكون قادرة بعد هذه الحمولة الكثيفة والمطولة، في أن تعيد تنظيم خلاصات القارئ، وتأطير الدراسة في خطوط عريضة، واستنتاجات مركزية. حيث نقدم الخلاصات في كل فصل من الفصول على شكل نقاط أو فقرات ملخصة لما جاء فيه.

- **الفصل الأول:**

في بداية الفصل قدمنا على عجالة المكونات الضرورية اللازمة حتى نتمكن من وصف نظام ما بأنه نظام ديمقراطي، وهي المشاركة السياسية القائمة على المساواة بين المواطنين. والثانية، حكم القانون وتحديد السلطات التشريعية والتنفيذية بالمدد والصلاحيات منعًا لتعسّفها. وأخيرًا، ضمان الحقوق السياسية والمدنية التي تُحمى بحكم القانون. ثم خلصنا إلى مجموعة نقاط من عدة نقاشات يقدمها الفصل:

1- **المشروع الديمقراطي جدير، بل ضروري**

من أهم ما يصل إليه هذا الفصل، هو أن واقع الدولة العربية اليوم قد تغير تغيّرًا كبيرًا، وفي ظل تحولات في وظيفتها وبنيتها وتراجع دورها الرعائي فقد بات من الضرورة أن تتوسع دائرة الشراكة السياسية بقدر توسع دائرة الشراكة الاقتصادية للدولة في وظائفها، وذلك لتكون الدولة قادرة على تحمل حجم المسائلة وفي ذات الوقت وفي ظل الاضطرابات السياسية في الإقليم فإن الحاجة إلى تحصين البنية السياسية بكافة المكونات الاجتماعية تصبح أكثر إلحاحًا. ويضاف إلى هذا أن التحولات الحاصلة في وعي ومدركات وأدوات الأجيال الجديدة التي انفتحت على العالم، وإن بناء ثقافة حريات عابرة للحدود، وقدرة على الفاعلية والتأثير لا يمكن ضبطها كليًا من قبل مؤسسات الدول، جميعها جعلت تجاهل إدماج مجتمعات أغلبها من أبناء جيل هذه الثقافة والأدوات، وصفة مثالية لتفجير النظام الاجتماعي والسياسي ما يجعل الديمقراطية خيارًا اضطراريًا لا تفضيليًا. كما أن الاستمرار في تأجيل تمرير مشروع تحول ديمقراطي إلى حين تحقيق شروط مسبقة لن يوصل إلا إلى ترسيخ المسافة الشاسعة بين البنى الاجتماعية والدولة ما قد يعجل بتحولات أكثر راديكالية، وأنه لابد من العمل بالتوازي على الشروط التنموية، والتفاهمات سياسية التي توصل إليها.

2- **الشرعية مركبة والعدالة توافقية:**

يؤكد الفصل على أن الشرعية اللازمة لتثبيت نظام سياسي ديمقراطي تتجاوز الشريعة القادمة من القواعد الجماهيرية، وشرعية الصندوق، حيث أن الشرعية لا تعني فقط «**الاستحقاق**» بقوة الجماعة والجمهور بل تعني أيضًا «**الأهلية**» والاقتدار على تمرير هذا الاستحقاق، وهو ما يعني ضرورة الاعتناء بمجموعة مصادر لشرعية التحولات الديمقراطية، تبدأ من عند التفاهمات بين مختلف القوى السياسية التقليدية والحديثة، ومن ثم تمرير القناعة بالشكل الجديد من الحكم على مستوى مادي وقيمي، وهو ما ينقلنا للمصدر الثالث للشرعية المتعلق بكفاءة النظام الديمقراطي، وخصوصًا في بداياته، وقدرته على تحقيق منجزات تدفع إلى احتضانه من القوى السياسية والقواعد الاجتماعية، وأخيرًا قدرة النظام الديمقراطي الجديد على احتواء كافة المكونات الاجتماعية وتجاوزه للشروخ المتنوعة.

أما بالنسبة لتحقيق العدالة، فإن العدالة في عمليات الانتقال تتجاوز ما يشابه «نموذج القصاص» من قوى سياسية لحساب أخرى، بقدر ما أنه نموذج للتصالح على تعاقد اجتماعي جديد يدين فيه الجميع إلى حقبة قيمية جديدة، ويتم فيها إحقاق ما أمكن من الحقوق وردّ ما أمكن من اعتبارات معنوية ومادية على حساب سحب امتيازات غير مشروعة من تيارات أو قوى سياسية أخرى.

3- **الأردن بحاجة لتجديد العقد الاجتماعي:**

يناقش الفصل فكرة أنه وبعد تغيرات تراكمية على مدى عقود، أعادت تشكيل الطبيعة الديمغرافية للبلاد، إلى جانب تغيرات في طبيعة الاقتصاد وتوزيع الموارد، لم تعد تسمح للاستمرار بالتفاعل السياسي من خلال البنى التقليدية، وصار لابد من تطوير نموذج سياسي قادر على احتضان هذه التغيرات وخصوصًا الاجتماعي منها، إضافةً إلى التحول في بنية المجتمع الشاب، على أصعدة فكرية وثقافية.

الفصل الثاني:

في بداية هذا الفصل نتناول التغير الذي تعرضت له شروط الساحة السياسية والاجتماعية، فالقاعدة الاجتماعية الرافعة للعمل الحزبي العمل تعرضت لتغيرين؛ الأول في شكلها، من بنى ممتدة إلى بنى نووية وحالة فردانية، إضافةً لتغيّر موضع هذه البنى ووزنها في معادلة السياسة. كما حدثت تغيرات كبرى فيما يخص الفكر السياسي، وصورة المشاريع السياسية، والأدوات التي يتم استخدامها في العمل الحزبي، وتغيرت طبيعة الفئات الناشطة في المساحة العامة، كما توسع مفهوم المواطنة ما استدعى مجاراة هذا التوسع. كل هذا دفع إلى تغير شكل ميدان السياسة مقارنةً بالفترات السابقة من عمر الدولة، ونصل إلى مجموعة نتائج:

1- في ظل التغيرات القانونية، والتي ألزمت الأحزاب تصويب أوضاعها وفقًا لها بحلول مايو/أيار 2023، انخفض عدد الأحزاب من 49 حزبًا إلى 26 حزبًا مع انتهاء مدة تصويب الأوضاع. وكان هذا الانخفاض في عدد الأحزاب نتيجة انحلال بعضها لعدم تحقيق الشروط القانونية، أو بسبب اندماج بعضها الآخر. ثم ارتفع عدد الأحزاب من حينها حتى اليوم إلى 38 حزبًا.

2- ملاحظات على تقسيمة التيارات السياسية وفقًا لمسألة الدولة والهوية:

أ- على الرغم من أن الكثير من الأحزاب تبدو وفقًا لما قدمناه ذات هوية واضحة، إلا أن ما توصلنا إليه كان نتاج عملية تنقيب دقيقة من خلال الأسئلة أو من خلال فحص الإجابات للوصول إلى ملامح الهوية الحزبية، وفي غالب الأحيان لم تكن هذه الهوية واضحة بالأصل إلا عند الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وبعض الأحزاب الجديدة.

ب- يظهر أن الأردن تغيب فيه حالة الاستقطاب -في المستوى الحزبي على الأقل- وتبقى الأحزاب جميعها في المساحة بين المحافظة والتقدمية دون الذهاب إلى الأطراف القصوى.

ج- من الواضح أن أحزابًا تقدمية مثلت تاريخيًا الصورة الجامدة للتقدمية لا تعبر اليوم عن ذات الصورة كما هو معهود وتاريخي، على الأقل في مسألة الهوية والدولة وتميل إلى الوجود في مساحة الأحزاب التقدمية المعتدلة.

د- يمثل التيار التقدمي المعتدل التيار الأكبر حضورًا من حيث عدد الأحزاب، بينما يمثل تيار المحافظة المعتدلة التيار الأكبر من حيث عدد الحزبيين الذين ينتمون إليه. ويمكننا الاستخلاص من ذلك بأن قضية الهوية الوطنية تمثل حافزًا أكبر لدى الناشطين المهتمين بها للانتماء للأحزاب، في حين تمثل مسألة العدالة الاجتماعية والقضايا التي تتبناها التقدمية المعتدلة حافزًا أكبر لاستحداث الأحزاب.

3- خلاصات متعلقة بنتائج تقسيم الأحزاب وفقًا لمحور الدين والدولة والقيم:

أ- كما هو الحال في المحور السابق يظهر أن حالة الاستقطاب الديني، وعلى الأقل في الميدان السياسي غير حاضرة، وتغيب أطياف الليبرالية المتطرفة والمحافظة المتطرفة.

ب- تبقى المساحة الأكبر من القواعد الاجتماعية قاعدة محافظة، سواءً محافظة أم محافظة باعتدال فإن الصورة تشرح أن الحالة الأكثر انتشارًا في الأردن هي حالة أقرب إلى القيم الاجتماعية والدينية والمحافظة على ما هو سائد.

ج- تميل الغالبية إلى تغليب السلم الاجتماعي وبناء حالة من الاستقرار القيمي والديني على حساب الانفتاح الكبير الذي قد تتم قراءته على أنه تهديد لهذه الثقافة الاجتماعية.

4- خلاصات متعلقة بنتائج تقسيم الأحزاب وفقًا تصنيف محور الاقتصاد:

أ- من الواضح أن معظم الأحزاب الأردنية لديها مشكلة في موضعة نفسها اقتصاديًا بين المدارس الاقتصادية الكبرى، حيث أظهر التصنيف أن 30 % فقط من الأحزاب لديها إجابات واضحة تنبني على مرجعية فكرية للأسئلة الاقتصادية.

ب- يظهر التقسيم أن الأحزاب الإسلامية في الغالب تميل إلى نموذج الاقتصاد المختلط، مثل جبهة العمل الإسلامي، وحزب الشورى، وحزب الوطني الإسلامي.

ج- يظهر أن الأحزاب اليسارية مثل الشيوعي الأردني، والوحدة الشعبية، ما زالت تحافظ على هويتها اليسارية، لكنها تعرضت لانزياح طفيف نحو الوسط، حيث إن المسافة بينها وبين أحزاب يسار الوسط لا تكاد تكون كبيرة.

5- ملاحظات على توزيع الأحزاب بشكل عام:

إن كثير من الأحزاب السياسية أظهرت إجاباتها مستوى غير عميق من الجذرية في الموقف الذي اتخذته من بعض أسئلة الاستبانة. بمعنى أن بعض الإجابات لم تمثل موقفًا فكريًا أو سياسيًا مبنيًّا على مراجعات جدية، وهذا يعني أن هذه الإجابات قد تكون غير معبرة بصورة حقيقية عن هوية الحزب، وبالتالي فإن هذه الخارطة التي نقدمها تمنح صورةً عن الملامح الأولية لمشهد حزبي ما يزال قيد التشكل.

أ- قد تلتقي أحزاب بالقرب من بعضها البعض على الرغم من أنها قد تظهر في الساحة السياسية على أنها متباعدة عن بعضها البعض. وهذا قد يعني أحيانًا عدم وضوح هوية الحزب لدى الحزب ذاته، أو عدم قدرته على التعبير عنها بصورة كافية نتيجة عدم قيامه بمراجعات توضحها. أو قد يكون السبب عدم عمل مجموعة من الأحزاب المتقاربة من بعضها البعض على التواصل وبناء تحالفات، والتعامل مع بعضها البعض وفقًا لصور نمطية وافتراضات غير مدروسة.

ب- بعض الأحزاب يتوقع القارئ في البداية أن يجدها في موقع معين، مثل محافظة جدًا، أو ليبرالية جدًا، ولكنه قد يجدها في موقع أكثر اعتدالاً، ويعود هذا إلى أن محور الهوية الاجتماعية والسياسية «المحور الصادي»، هو محور ناتج عن دمج عاملين، الأول المحافظة الاجتماعية والدينية، والثاني المحافظة السياسية والمركزية، بمعنى العلاقة مع الدولة. فقد يكون الحزب على مستوى عالٍ من المحافظة الاجتماعية والدينية، ولكن يعادل موقعه على الخارطة السياسية ميوله الأقل تحفظًا تجاه الدولة، ومواقفه الأكثر تحررًا على صعيد سياسي.

ج- تمثل هوية الأحزاب السياسية عنصرًا حيًا يتشكل وفقًا لتشكلات الواقع السياسي، وقد تنتقل أحزاب سياسية من مكان إلى آخر مختلف تمامًا في التصنيف السياسي وفقًا للظروف والسياقات التي تمر فيها. وهنا لابد أن نؤكد أن هذا التصنيف الذي نقدمه هو تصنيف يعرض مواقع الأحزاب في صيف 2024، ولا نتوقع أن تغيرات كبرى قد تطرأ عليه ما لم تحدث تغيرات سياسية كبرى على مستوى إقليمي أو وطني. أما على المدى البعيد فمن الممكن أن تحدث تغيرات كبيرة بتدرج على مواقع الأحزاب من هذه الخارطة، ناهيك عن احتمالات اختفاء أحزاب بصورة كلية.

الفصل الثالث:

خلاصات بخصوص توزيع الأحزاب جغرافيًا وديمغرافيًا

1- تنتشر الأحزاب الأردنية في المحافظات الأردنية بشكل متفاوت إلى حد بعيد، ففي حين يوجد 39 حزبًا مرخصًا، فإن عدد المقرات الحزبية لكل الأحزاب هي 188 مقرًا بما فيها المقرات الرئيسية. ما يعني أن الأحزاب بصفة عامة لم تصل حتى الآن إلى حد تغطية 40% من جغرافيا المملكة، حيث إنه ووفقًا لعدد الأحزاب الأردنية فالأصل أن يزيد عدد المقرات الحزبية عن 460 مقرًا لو أرادت الانتشار في كل المحافظات بمقر واحد فقط لكل حزب.

2- قرابة ربع المقرات الحزبية تعود إلى حزب واحد، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يملك 49 مقرًا. وأن 57 % من المقرات هي فقط خمسة أحزاب من أصل 39 حزبًا، وهي كل من حزب جبهة العمل الإسلامي 49 بواقع 49 مقرًا، وحزب إرادة بواقع 17 مقرًا، وحزب الميثاق بواقع 12 مقرًا، وحزب الوطني الإسلامي بواقع 14 مقرًا، وحزب تيار الاتحاد الوطني بواقع 13 مقرًا. ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها هنا، أن 19 حزبًا، ما يقارب 50 % من الأحزاب، لا تمتلك أي فرع أو مقر سوى مقرها الرئيسي الذي لا يتم الترخيص إلا به.

3- الأحزاب الأردنية في غالبها لديها مشكلة حقيقية إما في فهم أهمية حضورها في الأوساط الاجتماعية بشكل ملموس، وإما في قدرتها على الحضور. وهذا ينبع من مشاكل إما في القدرات التخطيطية والتنفيذية أو الموارد.

4- بعد تصويب الأحزاب لأوضاعها السياسية وفقًا للقانون الجديد، ارتفعت أعداد المنتسبين للأحزاب في البلاد قرابة ثلاثة أضعاف، حيث بلغ عدد الحزبيين أكثر من 96 ألف عضو. أي أن 13حزبي يمثلون كل 1000 أردني في الأحزاب السياسية وهذا يعني زيادةً في عدد المنتسبين للأحزاب 160 % عما كانت عليه قبل تعديل القانون.

5- أكثر من 31 ألف حزبي أي 32,6 % من الحزبيين في البلاد هم أعضاء ثلاثة أحزاب فقط، وهي حزب الميثاق، وحزب إرادة، وحزب تيار الاتحاد الوطني. كما أن قرابة 44 ألف عضو أي 47 % من الحزبيين هم أعضاء في خمسة أحزاب فقط من أصل 39 إذا ما أضفنا للأحزاب الثلاثة السابقة كل من حزب عزم وحزب نماء، ومن الملفت أن جميع هذه الأحزاب هي أحزاب جديدة، أو أن شكلها الحالي جديد مثل حزب تيار الاتحاد الوطني الذي جاء نتيجة لاندماج حزبين.

6- تبرز ظاهرة حزبية جديدة «**أحزاب ذات نزعة أغلبية**» تملك قواعد كبيرة وتقدم خطاب برامجي توافقي.

7- بلغت نسبة الشباب 38,5 % بزيادة 16 % عما كانت عليه قبل التحديث.

8- الزيادة الأكبر كانت في نسبة النساء المنتسبات للأحزاب حيث وصلت نسبة النساء 44,5 % أي أنها ازدادت قرابة 21 % نسبةً لما كانت عليه قبل التحديث.

9- إن الهياكل الحزبية لم تشهد تغيرات معتبرة على طبيعتها، إلا فيما نلاحظه بخصوص حمل مرحلة التحديث معها مستوى متقدمًا من التخصصية في داخل الأحزاب، وتوسع لأدوات الأحزاب المتخصصة

وأقسامها الخاصة، على حساب اهتمام تقليدي بالبنية الهيكلية، التي تضم المكونات الكبرى من مجالس تنفيذية، ومجالس مركزية، أو هيئات عامة ومجالس شورى. فنرى اليوم أن هناك توسعًا لأقسام الإعلام والشباب والمرأة، وعلى الرغم من أن هذه الأقسام ما زالت حتى اليوم تحاكي أشكالاً لا تبدو أنها مواكبة لأكثر أشكال الإدارة والتشغيل معاصرة، إلا أن توسعها بحد ذاته يمهد الطريق بهذا الاتجاه.

10- عشرة أحزاب فقط، هي حزب الميثاق، وإرادة، وعزم، والوحدويون، وتيار الاتحاد الوطني، وحزب جبهة العمل الإسلامي، والائتلاف الوطني، وتقدّم، وحصاد، والديمقراطي الاجتماعي هي الأحزاب التي عبّرت عن أنها تستعين بمختصين وخبراء وشركات خبيرة في مجال الإعلام للمساعدة في إدارة صفحاتها أو تشغيل خططها الإعلامية. أي أنها تشكل 31 % من الأحزاب.

11- إضافةً إلى الأحزاب التي ذكرناها سابقًا في محور الاستعانة بالخبراء والمتخصصين، فإن كل من حزب البناء والعمل، وحزب النهج، وحزب الوحدويون، أي 40 % من الأحزاب، هي التي أكدت على أن لها خطط استراتيجية إعلامية، ويتم رفعها للقيادة الحزبية واعتمادها، ويتم العمل على متابعتها، ومتابعة تنفيذها والتطوير عليها.

12- (9) أحزاب فقط، وهي حزب عزم، والديمقراطي الاجتماعي، والنهضة والعمال، وإرادة، ونماء، وجبهة العمل الإسلامي، والميثاق، وتقدم، وتيار الاتحاد الوطني. أي أن 28 % من الأحزاب تركز على وسائل التواصل الاجتماعي بصورة جدية مؤطرة بخطط ومنظمة مع خبراء ومختصين من داخل الحزب أو بشراكات خارجية.

13- على صعيد التمثيل الهيكلي «النوعي»، فقد كان واضحًا أن انتقالاً نوعيًا حدث لنسبة الأحزاب التي تمتلك تمثيلاً هيكليًا للمرأة تحديدًا في بنيتها، وعلى الرغم من ذلك فإن النسب بخصوص تعبيرات الأحزاب عن طبيعة هذه الأقسام تطرح أسئلة كبيرة عن التصور العام للأحزاب عن دور المرأة السياسي.

الفصل الرابع:

تعد مرحلة الانتخابات في الدول الديمقراطية وشبه الديمقراطية بمثابة الحصاد للعمل السياسي سواءً أكان العمل حزبيًّا أو أي شكل آخر من أشكال الفعل السياسي. حاول الفصل تفكيك ألغاز العملية الانتخابية وآلية اشتغالها ضمن إطار السعي نحو فهم هذه المحطة الدورية من العملية الديمقراطية للمساعدة في رفع كفاءة الممارسة المرتبطة لها.

1- تغير قانون الانتخاب:

- فتح قانون الجديد بابًا جديدًا من المنافسة، وهنا مكمن الأهمية، إذ ما يقارب ثلث مقاعد مجلس النواب لا يمكن الوصول إليها دون حزب سياسي يملك برنامجًا انتخابيًّا.
- إجبارات تلك التغيرات تحتم على الأحزاب أن تعبر قواعد اجتماعية جديدة أكثر اتساعًا، وأكثر تنوعًا، ما يعني قدرتها على بناء هوية تتجاوز المحددات الإقليمية أو الاجتماعية أو الجغرافية.
- يعمل -بالضرورة- القانون الجديد على «تطوير» العقد الاجتماعي في البلاد؛ فالقائمة الوطنية فتحت الباب لأول مرة على توزيع مقاعد البرلمان بطريقة توازن بين منهج التوزيع وفقًا لاعتبارات جغرافية،

وبين اعتبارات ديمغرافية. وبمنحه التصويت بعدًا سياسيًا، فإنه قلص الفوارق بين أصوات المواطنين في المناطق المختلفة.

2- **موارد القوة الانتخابية وروافع العمل الحزبي السياسي**

- إن القوة الذاتية في المؤسسة الحزبية، لها دور مهم ووازن في إدارة العملية الانتخابية، إضافةً على تموضعها وسط الفواعل السياسية، والمؤسسات العاملة في الفضاء العام. مثل مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات والأندية الشبابية. حيث تمثل هذه المؤسسات أحد أهم مصادر القوة لتطوير وصول المؤسسة الحزبية إلى القواعد الاجتماعية، ودعم البرنامج الانتخابي على أصعدة معنوية ومادية.
- البنية الاجتماعية في الأردن التي ما زالت تحافظ على تموضع مهم خصوصًا على صعيد سياسي، وحتى إن تراجع دورها أحيانًا على أصعدة معينة، إلا أنه يتم استدعاؤها بشكل كبير وطارئ عند دق جرس الانتخابات. وهذا يبقيها أحد أهم الروافع في العملية السياسية عمومًا وليس فقط الانتخابات البرلمانية، وقد يعود هذا إلى أنه تم تجذير دور البنية الاجتماعية في المؤسسة السياسية على مدى عقود.
- إن بناء خطاب سياسي متين، يعبر عن هوية سياسية صريحة هو أول خطوات كسب القواعد المسيسة التي قد تختار الحزب على أساس توجهه السياسي وخطابه الأيديولوجي وبرنامجه الانتخابي، لا على أساس هويته الاجتماعية.
- العلاقات الحزبية والتموضع بين المؤسسات المختلفة من أهم الروافع التي نتناولها، وهؤلاء الشركاء هم الذين قد تتقاطع مصالحهم

الاقتصادية أو الاجتماعية مع مصالح الحزب، ويمثل نجاح الحزب قضية مهمة لهم لتأمينها.

- قد يكون الداعمين في بعض الأحيان غير ممأسسين، بمعنى أنهم قد يكونوا فئات إجتماعية، أو جماعات فكرية غير مؤطرة، وهو نمط ينمو في الفضاء العام حديثًا، ويمكن أحيانًا التمكن من التعامل مباشرة مع هذه الفئات وبناء تحالفات صريحة معها، أو حتى العمل على توجيه رسائل ضمنية لها في حال صعوبة التعامل معها كجسم مؤطر يساعد على كسب دعما.
- قوة المؤسسة الحزبية تؤثر على قيامها بوظائفها التي تتلخص بخمسة أدوار أساسية، وهي اختيار المرشحين للانتخابات، وصياغة برنامج انتخابي، وتعبئة الدعم للعملية الانتخابية، وتصدير قيادات وطنية، وبناء التحالفات.

المشهد الحزبي في الانتخابات؛ التحالفات والبرامج الانتخابية:

- على صعيد القائمة الوطنية شاركت أغلب الأحزاب التي قامت بتصويب أوضاعها في تقديم قوائم انتخابية، إما بصورة منفردة أو بالتحالف مع أحزاب أخرى، وخاضت 25 قائمة وطنية حزبية الانتخابات على مستوى الوطن.
- فيما يتعلّق بالدوائر المحلية فقد تباين سلوك الأحزاب، في حين انفرد حزب جبهة العمل الإسلامي بين كل الأحزاب السياسية بتسمية القائمة الوطنية والقوائم المحلية في أغلب المحافظات، وجميعها نزلت باسم الحزب وتحت شعاره.

- تنوعت تكتيكات بقية الأحزاب بين طريقتين؛ الأولى الاكتفاء ببعض القوائم المحلية المحدودة في بعض المحافظات باسم الحزب، أو- وهو الأغلب الأعم- خوض المرشحين عن الحزب في القوائم المحلية الانتخابات بصورة فردية، ممثلين على الاغلب عن قواعدهم العشائرية والجغرافية، من دون الإشارة إلى حزب سياسي معين.
- تمثّلت المفارقة في العديد من المحافظات أنّ هنالك مرشحين عن أحزاب متنافسة، خاضوا الانتخابات في قوائم محلية مشتركة، ضد مرشحين من الحزب نفسه! بما كان يؤشر بصورة كاملة وواضحة على استمرار ظاهرة انفصال المرشحين الحزبيين في القوائم المحلية في المحافظات عن خطاباتهم والتزاماتهم وانتماءاتهم الحزبية.
- إنّ التصويت على مستوى المحافظة لم يكن مرتبطًا بعلاقة المرشح أو الناخب بحزب معين، بل اعتبرت الأحزاب المختلفة الأبعاد العشائرية والجغرافية والاجتماعية بمثابة المعيار الرئيس في الانتخاب والاختيار، وفضّلت تجنب معركة المحافظات بما فيها من أبعاد عشائرية وجهورية.
- فضّلت غالبية الأحزاب خوض الانتخابات بصورة منفردة في القائمة وطنية، والسبب الرئيس لم يكن الاختلاف أو التباين حول البرامج الانتخابية وإنما حول التفاهم ترتيب المرشّحين وهي مشكلة امتدت إلى داخل الأحزاب تسببت بصراعات داخلية وانشقاقات.
- هنالك ثلاث متغيرات رئيسية ساهمت في تعزيز مشكلة التعامل مع القوائم على المستوى الوطني، وأدت إلى بروز الخلافات والمشكلات بسببها.

أ- المتغير الأول بالضرورة هو قانون الانتخاب نفسه، ونظام القائمة الحزبية الوطنية المغلقة النسبية، الذي يجعل من مسألة ترتيب

القائمة مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، ونجم عنه تعزيز دور «المال السياسي» والاعتبارات الجغرافية والعشائرية، وأن تكون مجريات الاختيار داخل أغلب الأحزاب السياسية لم تكن شفافة، إذ بقيت المعايير هلامية من زاوية التطبيق العملي والنتائج حتى داخل القوائم الحزبية، وأدى ذلك أيضًا إلى أن أغلب الأحزاب لم تنجح في تقديم أسماء جديدة وشبابية في قيادة القوائم الانتخابية.

ب- المتغير الثاني فيتمثل -بالضرورة- بعدم تجذّر فلسفة العمل الحزبي، خلال العقود الماضية.

ج- المتغير الثالث يتمثّل في البنية الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأردني، التي تأقلمت خلال العقود السابقة على قوانين انتخاب تعطي الاعتبار للأبعاد العشائرية والجغرافية والشخصية، ولم تكن مستعدة بعد إلى هذه النقلة في معايير الاختيار على مستوى القائمة الوطنية والحزبية.

- لم تقدّم أغلب الأحزاب السياسية برامج تفصيلية، واكتفت بطرح مجموعة من المطالب والأفكار والشعارات ضمن حملاتها الانتخابية، باستثناء عدد محدود من الأحزاب السياسية قدم تصورات تفصيلية لبرامج وسياسات يتبناها الحزب في حال وصوله تحت قبة البرلمان أو في حال دخوله الحكومة.

- بالرغم من أنّ وجود القائمة الوطنية أعطى أهمية كبيرة لوجود برنامج انتخابي للأحزاب السياسية، إلاّ أنّ هنالك ضعفًا ملحوظًا وكبيرًا ما يزال قائمًا في قدرة الأحزاب السياسية، عمومًا، على صياغة برامج انتخابية.

- من اللافت أن الأحزاب لم تستند في صياغة برامجها الانتخابية على البناء من القاعدة إلى القمة، ولم تأخذ بعين الاعتبار أهمية «الديمقراطية التشاركية في صنع البرامج وتصميم السياسات.

- افتقرت أغلب البرامج إلى مجموعة من المقومات المهمة والرئيسية؛ من بينها توضيح الوضع القائم والفجوات فيها وتعريف الأولويات التي سيعمل عليها الحزب والقضايا التي سيركز عليها والتي تتقاطع مع الناس، كما أن الأحزاب آثرت التركيز على الشأن الاقتصادي والخدماتي والتنموي على حساب الشأن السياسي الداخلي والخارجي.

- شهدت الحملات الانتخابية قفزة ملحوظة مقارنة في انتخابات سابقة، وتباينت تكنيكات الحملات الانتخابية بين الأحزاب السياسية:

أ- هنالك أحزاب طوّرت من تكنيكاتها وقامت بعمل فيديوهات تشرح فيها أفكار الحزب وأراءه أو توضح كيفية التصويت.

ب- وهنالك أحزاب اعتمدت الأسلوب الخطابي إذ عرضت فيديوهات للعديد من مرشحي الحزب وقياداته وهم يتحدثون عن أفكاره ومواقفه،

ج- هنالك أحزاب اكتفت بصورة عامة بالتصريحات والمشاركات الإعلامية للأمين العام أو شخصيات بارزة، وطغت على حملاتها الصيغة الشخصية، على مواقع التواصل الاجتماعي.

د- ركزت أحزاب أخرى فقط على الأنشطة والمهرجانات الجماهيرية التي تقوم بها على أرض الواقع.

- عمومًا فإنّ جميع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات عبر القائمة الوطنية عملت على الجمع ما بين مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل التقليدية من خلال المهرجانات الانتخابية واليافطات في الشوارع، والزيارات الشخصية في المحافظات المختلفة.

- افتقرت الأحزاب جميعًا إلى بناء سردية فاعلة وذكية في تصميم الحملة الانتخابية، لذلك ظهرت التشابهات الصارخة بين الأحزاب السياسية في إدارة حملاتها الانتخابية. كما أن جميع الأحزاب تقريبًا وقعت في الخلط وعدم التمييز بين المحتوي الرقمي والتسويق الرقمي.

- لم تتأسس الحملات على تأطير واضح Conceptualisation لرسائل الحملة والهوية البصرية للحزب وأهدافه السياسية، فبدت الرسائل عشوائية وكأنّ المهم هو النشر وليس تصنيع المضمون وتطويره بصورة تجعله متسقًا مع أهداف الحزب ورسائله الإعلامية، وتكريس هوية بصرية وسمعة معينة حول الحزب Perception management

- من الملاحظ أيضًا أنّ غالبية الأحزاب السياسية ما تزال خاضعة لمعايير «الشخصنة»، فأكثر ما يتم نشره على حساباتها الالكترونية هي لأمين عام الحزب أو قيادات رئيسية فيه، من دون وجود مضمون حقيقي لوضع هذه المنشورات وتمييزها عن غيرها، ومن دون البحث فيما إذا كان الأمين العام يمتلك فعلاً كاريزما وقدرة على التأثير على الجماهير وإرسال رسائل معينة أم لا.

الفصل الخامس:

ناقش هذا الفصل دلالات النتائج والأرقام على صعيد المشهد الحزبي، وحاول استشراف تأثير هذه الانتخابات على الخطة المعدّة مسبقًا حول الانتقال الديمقراطي وسيناريوهاته في المرحلة القادمة.

- وصلت نسبة المشاركة في الأردن حوالي 32,25 % على مستوى المملكة، بينما في العام 2020 كانت 29,3 %.

- تمكنت 10 أحزاب سياسية من اجتياز العتبة من أصل 24 حزبًا (وتحالف حزبي مشارك).

- على صعيد المرأة وصل عدد النساء إلى 27 امرأة بما يتجاوز 9 مقاعد الكوتا المخصصة، من خلال التنافس الحر، ووصل 6 من النواب الشباب الذين تقل اعمارهم عن 35 سنة، فيما وصل قبة البرلمان للمرة الأولى 86 نائبًا.

دلالات الأرقام والمشهد الحزبي:

- إنّ القوة الحقيقية لحزب جبهة العمل الإسلامي كانت على صعيد القائمة الوطنية، إذ حقق ما يقارب نصف مليون صوتًا، بينما مجمل ما حققه على مستوى القوائم المحلية كان قرابة 158 ألف صوتًا.

- الاعتبارات الغالبة على الصعيد الوطني هي سياسية وعلى صعيد المحلية الاعتبارات الجغرافية والاجتماعية والعشائرية، بمعنى أنّ الحزب أقوى سياسيًا على الصعيد الوطني، منه على الصعيد المحلي.

- مجموعة عوامل أدت إلى تقدم حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات:

أ- الأول تداعيات الحرب على غزة في ظل حالة التعاطف الكبير في الأوساط الشعبية الأردنية،

ب- «الصوت العقابي»، إذ تمثل جهة العمل الإسلامي المعارضة السياسية في مواجهة السياسات الحكومية.

ج- تأثير ملف المعلمين، إذ وضع الحزب نقيب المعلمين بالوكالة سابقًا، ناصر النواصرة، ضمن المقاعد الأولى في قائمته، وهو -أي النواصرة- الذي قاد إضراب المعلمين سابقًا.

د- القدرة التنظيمية لدى جبهة العمل الإسلامية وخبرتها التنظيمية في مجال الانتخابات

هـ- العامل الهوياتي، وهو على أكثر من مستوى أو جانب، فالجانب الهوياتي الأول يكمن في البعد الاجتماعي، للأردنيين من أصل فلسطيني، فمن الواضح أنّ خيارهم الاستراتيجي كان في هذه الانتخابات بدرجة كبيرة، في أماكن تجمعاتهم السكانية تمثّل في جبهة العمل الإسلامي، بخاصة في عمان وإربد والزرقاء.

- حققت بقية الأحزاب نتائج أفضل على مستوى الدوائر المحلية، مثل حزب الميثاق الذي حصد 30 مقعدًا - 4 مقاعد على مستوى الدائرة الوطنية-، أي بفارق مقعد واحد عن حزب جبهة العمل الإسلامي.

- شهدت محافظة إربد أعلى نشاط حزبي بين المحافظات، وفقًا لعدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الكبيرة في المحافظة، ثم تأتي الزرقاء.

- تساهم العوامل الشخصية الجغرافية، والشخصيات الرئيسية داخل القوائم، على القاعدة التصويتية للأحزاب السياسية، مما يؤشر على أنّ القاعدة الاجتماعية للأحزاب، الميثاق، إربد، إرادة، تقدم، الوطني الإسلامي، المتنافسة هي في إربد بدرجة رئيسية، ثم الزرقاء وعمان بدرجة تالية.

- ظهر ضعف ملحوظ للأحزاب السياسية في محافظات الجنوب، التي حصدت فيها قائمة جبهة العمل الإسلامي على أعلى نسبة تصويت مقارنة بالقوائم الحزبية الأخرى، بالرغم من عدم مشاركة الإسلاميين في العديد من دوائر الجنوب المحلية (الطفيلة، معان، بدو الجنوب..).

- فشل عدد كبير من الأحزاب السياسية، بخاصة الكبيرة من التشبيك ما بين الدوائر المحلية والوطنية.

- يكمن التحدي أمام الأحزاب السياسية، في مجلس النواب، بمدى قدرتها على بناء كتل نيابية متماسكة ومرتبطة بمواقف الحزب وقيادته، بخاصة أنّ أعضاء الكتلة الحزبية الذين نجحوا خارج إطار القائمة الوطنية وبصفتهم الشخصية، وليس الحزبية، سيكونون أكثر تحررًا من الذين نجحوا في القوائم العامة.

مستقبل الانتقال الديمقراطي في الأردن

- يقف المشهد السياسي الأردني الانتخابات النيابية، على مفترق طرق؛ ولعلّ السيناريو المتوقع هو المضي إلى الأمام وفق المسار المرسوم، مع العمل على تحجيم قوة الإسلاميين، ومراجعة التجربة الحزبية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف «أحزاب الموالاة»، والعمل على تصويب الوضع، ثم التراجع التكتيكي وليس الرسمي عن العديد من الأفكار التي صاغت التوجهات في المرحلة القادمة، من ضمن ذلك إعادة التفكير في قانون الانتخاب ومراجعة المراحل القادمة، وكيفية التعامل مع الشارع والمعارضة، وربما إذا انفجرت الخلافات داخل مجلس النواب وبين الإسلاميين والحكومات، وانتقلت إلى الشارع، فإنّ ذلك سيعزز مسار التراجع بدرجة أكثر وضوحًا عن المسار التحديثي المطروح حاليًا.

- بناءً على التجربة التاريخية والمحددات التي أحاطت بعملية التحول الديمقراطي خلال الفترات السابقة، ومقارنة ذلك بالمرحلة الحالية (ما بعد لجنة التحديث السياسي)، فإنّ هنالك عددًا من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التحديث السياسي، بدءًا من سيناريو التطوّر- التحول التدريجي والتطوّر نحو اكتمال العملية الديمقراطية، وسيناريو الانتكاس، وسيناريو التداول الشكلي.

- لجميع السيناريوهات، آنفة الذكر، ديناميكيات تدفع باتجاهها، لكن لا يمكن الجزم مسبقًا باتجاه أي سيناريو سيسير مشروع التحديث السياسي ومجمل عملية الانتقال أو التطور الديمقراطي في الأردن، لأنّ هنالك مجموعة من المتغيرات الرئيسة التي ستكون فاعلة ومؤثرة في ترسيم المرحلة القادمة، وبعض هذه المتغيرات قد لا يكون إراديًا، بمعنى خاضع لقرار أو رغبة داخل النظام ومراكز القرار، وإنما نتيجة حدث أو تطوّر مفاجئ معين داخليًا أو خارجيًا، لكن على الأغلب الأعم لن يكون هنالك سيناريو تذهب ملامحه وسماته العامة خارج السيناريوهات الثلاثة.

المراجـــع

• باللغة العربية

- أبو رمان، محمد، الخطيب، وليد، الشابات والشباب في الأردن، pdffes.de.20347).
- أبو رمان، محمد، النابلسي، كامل، «سياسات الشباب في الدول العربي ما الذي تغيّر بعد الربيع العربي؟»، (عمّان: معهد السياسة والمجتمع 2023) 38.
- أبو رمان، محمد، والجبور، والخطيب، على أعتاب التحول: دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة، (عمّان: معهد السياسة والمجتمع 2022) 15 - 30.
- بارني، دارن، مترجم، المجتمع الشبكي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2015).
- برو، فيليب، «علم الاجتماع السياسي»، مترجم، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر2014)، 368.
- بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2020) 15.
- بشارة، عزمي، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016).
- بو طالب، عبدالقادر، «الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي»، في «الشباب والانتقال-الديمقراطي في البلدان العربية»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 107-125.
- بيات، آصف، مترجم، حياة ثورية: يوميات الربيع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2021) ص32.
- الجموسي، جوهر، «الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016) ص12-15، 149-150.
- دايموند، لاري، مترجم، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2014).
- ساركين، جيرمي، «لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا» سياسات عربيّة، العدد 47، (2020).

- كاستلز، مانويل، مترجم، شبكات الأمل والغضب: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2017).
- ليفيتسكي، ستيفن، وآ. واي، لوكان، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات).
- المختار، عبدالرزاق، «في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية» في «الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة»، (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 23-24.
- مور، بارينجتون، مترجم، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2008) 36.
- موسى، عبده، «الجيل والثورة والديمقراطية»، في «الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية»، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) 25.

• باللغة الإنجليزية

- Bayat, A. Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn, Stanford: Stanford University Press, 2007 (also in Turkish, Indonesian Bahasa).
- Dahl, Robert, Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven, CT: Yale University Press, 1971, 114 – 115
- Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (Glencoe, IL: The Free Press, 1958)
- Lipset, Seymour Martin, The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Addres, American Sociological Review, Vol. 59, No. 1. (Feb., 1994),pp. 1-22.
- Rokkan, Stein, Citizens, Elections, Parties. Approaches to the comparative study of the processes of development. Oslo Universiteit's Forlaget 1970. Analyse pre-sentée en français par D.L. Seiler, De la comparison des partis politiques, Eco-nomica, 1985, p. 109 et s.
- Weber, Max, The Vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation, Davi Owen & Tracy B. Strong (eds.), Rodney Livingstone (trans.) (Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004), p. 34.

مصادر رقمية وصحفية:

- 38 حزبًا يحق لها خوض الانتخابات النيابية المقبلة، الدستور، الاثنين، 13 أيار 2024.
- اندماج حزب التيار الوطني بحزب الاتحاد الوطني، بترا، 25/01/2024.
- اندماج حزبي الحياة والمستقبل، بترا، 12/12/2022.
- اندماج حزبي الحياة والمستقبل، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 12/12/2022.
- أنظر: الجريدة الرسمية عدد رقم 5784، قانون رقم (7).
- حزب العون الوطني يقرر الاندماج في حزب الميثاق الوطني، وكالة عمون الإخبارية، 15/08/2022.
- رؤيا، «الشؤون السياسية»: 33 % نسبة الشباب في الأحزاب «معظمهم أرقام على الورق»، 2023، شوهد 25/8/2024
- شيماء فاروق، التحول الديمقراطي في المغرب ما بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي، 15/12/2021
- شينهاوا، «الأردن يستعد لإجراء الانتخابات النيابية وسط تطلع المواطنين إلى أداء نيابي أفضل» 3/9/2024
- كيف حقق الإسلاميون في الأردن أفضل نتيجة انتخابية في تاريخهم؟ - 7iber | حبر. 12/9/2024،
- محمد أبو رمان، نهاية درامية، موقع أحداث اليوم، أحداث اليوم الإخباري | نهاية درامية! | مقالات واراء (ahdath24.com)
- مستقلة الانتخاب: 26 حزبًا صوبت أوضاعها مع انتهاء المدة القانونية، بترا، 15/05/2024
- المستقلة للانتخاب توافق على طلب اندماج حزبين وتغيير اسم حزب، الهيئة المستقلة للانتخابات، 3/08/2022
- موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، سجل الأحزاب، شوهد 25/8/2024.

قائمة المقابلات:

- حزب الوفاء الوطني الأردني لم تُجر معه أي مقابلة؛ بسبب تجاهل المقابلة، على الرغم من التواصل معه أكثر من ثمان مرات.
- مقابلة جزئية مع رئيس المجلس المركزي في حزب البناء الوطني، د. مصطفى جرادات، بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب، في الشميساني.

- مقابلة مع الأمين العام لحزب الأنصار (عوني الرجوب)، بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2024، في منزل الأمين العام في عمان/ ياجوز.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب البناء والعمل (زياد الحجاج)، بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 2024، في مقر الحزب في شفا بدران.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب التنمية الوطني (د. ناظم عبابنة)، بتاريخ 13 يونيو/ حزيران 2024.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب العمال (د. رلى الحروب)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2024
- مقابلة مع الأمين العام لحزب القدوة الأردني (اياد النجار)، بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 2024، وكانت عبر الانترنت.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب المساواة الأردني (زهير الشرفاء)، بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 2024، في مقر الحزب في الجاردنز.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب الميثاق (د. محمد المومني)، بتاريخ 10 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ الدوار الرابع.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديمقراطي (مصطفى فريحات)، بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ الدوار السابع.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية (سعيد ذياب)، بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ جبل الحسين.
- مقابلة مع الأمين العام لحزب تقدم (خالد البكار)، بتاريخ 29 مايو/أيار 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ ش. مكة
- مقابلة مع الأمين العام لحزب رؤية (د. محمد زريقات)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ تلاع العلي.
- مقابلة مع الأمين العام للحزب الشيوعي (سعود قبيلات)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ضاحية الرشيد
- مقابلة مع الأمين العام للحزب المدني الديمقراطي الأردني (م. عدنان السواعير)، بتاريخ 6 يونيو/حزيران 2024.
- مقابلة مع المدير الإداري في حزب المستقبل والحياة (سائد قدومي)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب، عمان.

- مقابلة مع أمين السر لحزب العدالة والإصلاح (زيد أبو زيد)، بتاريخ 1 يوليو/ تموز 2024.
- مقابلة مع أمين السر لحزب جبهة العمل الإسلامي (ثابت عساف)، بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 2024.
- مقابلة مع أمين عام حزب الوحدويون الديمقراطي الأردني د. راكان أبو طرية، بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الكائن في جبل عمان، شارع عبد المنعم رياض.
- مقابلة مع أمين عام حزب تيار الاتحاد الوطني د. علي الزبون، في 22 يونيو/حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع.
- مقابلة مع سكرتير الأمانة العامة في حزب النهج الجديد (مهند العنقي)، بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب في الصويفية.
- مقابلة مع عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي ومسؤول الإعلام (وائل منسي)، بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع.
- مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي (مهند الفلاح)، بتاريخ 3 يوليو/تموز 2024.
- مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحزب الشعلة الأردني (هاني بدر)، بتاريخ 12 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب في صويلح
- مقابلة مع عضو المكتب السياسي ومسؤول القطاع الشبابي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني- حشد- (محمد زرقان)، بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2024.
- مقابلة مع مساعد الأمين العام لشؤون الإعلام وعضو المكتب التنفيذي لحزب الإصلاح والتجديد الأردني- حصاد- (سمر فاخوري)، بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 2024، في مقر الحزب – ش. وصفي التل.
- مقابلة مع مساعد الأمين العام لشؤون الشباب لحزب عزم (د. أحمد الجماعات)، بتاريخ 5 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب في عمان/ ضاحية الرشيد.
- مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب التكامل الوطني (قاسم البطوش)، بتاريخ 3 يوليو/تموز 2024، في معهد السياسة والمجتمع
- مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب الشورى الأردني (حسام الدين العميري)، بتاريخ 12 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب في حي نزال.

- مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب نماء وعضو المكتب السياسي د. صفاء الصمادي، بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2024 في معهد السياسة والمجتمع.
- مقابلة مع نائب الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي (محمد السرحان)، بتاريخ 12 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في عمان/ تلاع العلي.
- مقابلة مع نائب الأمين العام للحزب الوطني الدستوري د. محمد السلامات، بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2024، في معهد السياسة والمجتمع.
- مقابلة مع نائب الأمين العام للشؤون السياسية في حزب إرادة (إبراهيم العوران)، بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2024، في مقر الحزب الرئيسي في أم أذينة.
- مقابلة مع نائب الأمين لحزب الحركة القومية ضيف الله الفراج، بتاريخ 29 يونيو/ حزيران 2024، في منزله الكائن في منطقة المريجمة/ مادبا.

جلسات التركيز:

الكرك- غير حزبيين	مركز الحسن الثقافي	27/06/2024
الكرك- حزبيون	مركز الحسن الثقافي	27/06/2024
الزرقاء- غير حزبيين	دار الحسام للعمل الشبابي	22/07/2024
الزرقاء- حزبيون	دار الحسام للعمل الشبابي	22/07/2024
السلط- غير حزبيين	منصة الأعمال	29/07/2024
السلط- حزبيون	منصة الأعمال	29/07/2024
إربد- غير حزبيين	مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة	24/07/2024
إربد- حزبيون	مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة	24/07/2024
عمّان الشرقية- حزبيون، غير حزبيين	معهد السياسة والمجتمع	27/07/2024
عمّان الغربية- حزبيون، غير حزبيين	معهد السياسة والمجتمع	27/07/2024

إن المهمة الرئيسية للكتاب، هي تسليط الضوء على أهم التغيرات في شكل الساحة الحزبية، وتقسيمة التيارات السياسية فيها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، بعد عملية التحديث السياسي التي أدت إلى إنتاج واقع حزبي جديد، مبني على أسس غير تقليدية. تتجاوز أهمية الأحزاب وظيفتها التمثيلة، ويتعدى الحزب كونه الواجهة التي تنقل وجهة نظر طيف سياسي أو اجتماعي؛ فالتعامل مع الأحزاب وفقًا لهذا المنطق يجعلنا قادرين على تجاوزها بسهولة، والتقليل من أهمية حضورها في ظل ظروف معقدة. إن الأحزاب السياسية ذات وظائف أكثر تعقيدًا بكثير مما تظهره الوظيفة السياسية المباشرة، فهي تلعب دورًا مهمًا بصفتها مؤسسات للحوار وساحات للجدل، بمعنى أن الأحزاب السياسية تمثل إحدى أهم المساحات لاختمار النقاشات العامة، وتصنيع الرأي العام، ورفع مستوى حساسيته وكفاءته. للحزب السياسي الفاعل، سهم كبير في مراكمة وتخليق الوعي العام، ولا نريد أن يظهر الوصف بشكل تبشيري مستهلك، فنحن هنا نتكلم عن ضرورة بنيوية في المجتمع المسيس، الذي أصبح له دور في التأثير على السلطة واختيارها والتفاعل معها، فغياب الأحزاب يعني شللاً في جزء من الدماغ الاجتماعي الذي يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في تخليق الفكر والهوية، وما ينبني عليها من مواقف.

بدعم من:

تمكين
لدعم المشاريع السياسية

KING ABDULLAH II FUND FOR DEVELOPMENT
صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية